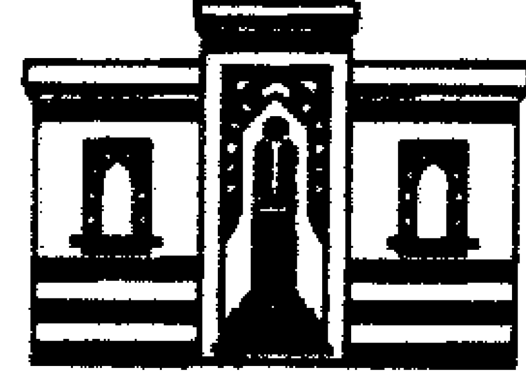


محمد على وأوربا

تأليف

رينيه قطاوى بك وجورج قطـاوى

نقله عن اللغة الفرنسية

الدكتور الفريد يلوز

المقدمة للمسيو فرانسوا شارل رو

سفير فرنسا وعضو المجمع العلمى الفرنسى

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

محمد علي وأوربا

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

قطاوى ، رينيه.
محمد على واوربا/ تأليف رينيه قطاوى، جورج قطاوى؛ نقله عن الفرنسية ألفريد يلوز؛ المقدمة فرانسوا شارل رو . ـ [القاهرة]: دار الكتب والوثائق القومية، 2008.
282ص ؛ 24 سم.
تدمك 3 - 0598 - 18 - 977
١ - مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ عصر محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٩)
أ - قطاوى، جورج (مؤلف مشارك) ب - يلوز، ألفريد (ناقل عن الفرنسية) جـ - رو، فرانسوا شارل (مقدم) د - العنوان
٩٦٢,٠٣

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢١٥٥١/٢٠٠٨

I.S.B.N. 977 - 18 - 0598 - 3

تصدير ..

لماذا هذا الكتاب؟

د. علي بركات

صدر هذا الكتاب «محمد علي وأوروبا» في طبعته الفرنسية عام ١٩٤٩ بمناسبة مرور مائة عام على وفاة محمد علي وكان الذي قام بتأليفه الأخوان رينيه وجورج قطاوي، وكان الأول عضوا بمجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وكانت وقتها الجمعية الملكية كما كان رينيه قطاوي عضوا بمجلس الشيوخ عام ١٩٤٦ .

ونظرا لأهمية الكتاب رأت الجمعية التاريخية ضرورة ترجمته ونشره باللغة العربية، وأسندت الترجمة إلى الدكتور الفريد بلاوز وكيل قسم الترجمة بوزارة الزراعة وكان الذي قام بترشيحه لترجمة هذا الكتاب هو شفيق غربال، ثم قامت الجمعية التاريخية بنشره عام ١٩٥٢ عن طريق دار المعارف.

وإذا كانت عملية نشره في المرة الأولى تمت في إطار تمجيد محمد علي الذي أصبحت مصر في عهده تحتل مكانة دولية خصوصا في علاقتها مع أوروبا كما أشار المؤلفان إلى ذلك في مقدمتهما إلا أن إعادة نشر الكتاب هذه المرة ينبع من عدة اعتبارات:

الأول: أن الكتاب تتوفر فيه كل شروط العمل العلمي من حيث التوثيق والتقسيم المنهجي، وأصالة المصادر.

ثانيا: أن الكتاب قد اعتمد على وثائق الخارجية الفرنسية وعلى الوثائق البريطانية فضلا عن الوثائق الروسية والتي اعتمد عليها الكتاب بشكل رئيسي والتي يكاد الكتاب أن ينفرد بها دون غيره في كل الدراسات التي عملت عن عصر محمد علي.

ثالثا: أن طرح الكتاب من منظور العامل الخارجي في لمشروع النهضوي المصري يعطيه أهمية خاصة، فالتدخل الأوروبي قد أجهضت مشروع محمد علي، كما أجهض مشروع الثورة العرابية، فعندما احتل البريطانيون مصر كانت تملك مجلسا نيابيا، ومجلسا للوزراء، وجيشا نظاميا.

نفس التدخل حدث ضد المشروع الناصري وعلى هذا فإن إعادة طرح الدور الأوروبي في مواجهة مشروع محمد علي يعني التعرف على أصول هذه الإشكالية، وإذا كان من المفيد هنا عمل مقارنة فإن مشروع النهضة في عصر محمد علي يسبق مشروع النهضة في اليابان بحوالي نصف قرن، وإذا كان مشروع النهضة في اليابان قد استمر بينما تعثر مشروع النهضة في عصر محمد علي فإن ذلك يرجع إلى العامل الخارجي في المحل الأول- وإن كانت هناك عوامل أخرى - فإنه يبقى العامل الخارجي له وزن نسبي أكبر في المشروع النهضوي المصري وهي الإشكالية التي يعالجها هذا الكتاب من وجهة نظري.

من هنا يكتسب الكتاب الذي بين أيدينا أهمية خاصة، والذي يتكون من تقديم بقلم شارل رو سفير فرنسا في القاهرة في ذلك الوقت، ثم مقدمة لمؤلفي الكتاب، وثمانية فصول يسبقها تمهيد يتضمن مقارنة بين محمد علي ونابليون بونابرت في بعض الجوانب وكذلك بين مشروع محمد علي وعلي بك الكبير، وهي قضايا قد نتفق فيها أو نختلف مع المؤلفين.

أما الفصل الأول فيتناول أوضاع مصر قبل محمد علي تركيزا على القرن الثامن عشر وحملة بونابرت.

ويتناول الفصل الثاني الفترة التي أعقبت خروج الفرنسيين من مصر والصراع على السلطة، وهي الفترة التي انتهت بتولية محمد علي. وفي إطار التنافس بين الفرنسيين والبريطانيين وأيضا في إطار الصراع الذي كان قائما في أوروبا نفسها.

وفي الفصل الثالث حديث عن توطيد محمد علي سلطته في مصر ثم حروبه في شبه جزيرة العرب والسودان ومطامع بريطانيا في البحر الأحمر وأثر حملات محمد علي على علاقته مع أوروبا.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان استنجاد السلطان بمحمد علي وهو يتحدث عن حرب المورة، وفي الفصل إشارة إلى أن استنجاد السلطان العثماني بمحمد علي كان بناء على نصيحة مستشار النمسا مترنيخ صاحب المواقف المعروفة من الثورات بشكل عام والنابعة من قرارات مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ . وكانت النمسا تحت قيادة مترنيخ تتخذ موقفا مختلفا عن الموقف الذي اتخذته كل من انجلترا وفرنسا وروسيا من مسألة اليونان، وفي هذا الاتجاه أرسل مترنيخ بعثة دبلوماسية لمحمد علي برئاسة بروكشن أوستن، يطلب فيها من محمد علي أن يضاعف جهده ضد ثورة اليونان.

وهو موقف سوف يتغير من محمد علي خلال أزمة حرب الشام الأولى التي يتناولها الفصل الخامس الذي يتحدث عن الحملة على سوريا وموقف الدول منها، وسوف يتباين موقف الدول الأوروبية منها أيضا، فبينما أيدت فرنسا محمد علي تلاقت النمسا وانجلترا في موقفهما من محمد علي مع روسيا التي وقعت مع السلطان العثماني معاهدة هنكار استكلاس.

أما الفصل السادس فيتناول الأوضاع والعلاقات الدولية فيما بين صلح كوتا هية (مارس ١٨٣٣)، وحرب الشام الثانية (١٨٣٤- ١٨٣٩)، وموقف الدول من مشروع محمد علي في الاستقلال عن الدولة العثمانية، وهو المطلب الذي برز عام ١٨٣٤، وتكرر عام ١٨٣٨، وكان محمد علي يطمع في أن يعامل معاملة اليونان عندما اعترفت الدول الأوروبية باستقلال اليونان.

ويعالج الفصل السابع أزمة ١٩٣٩، عندما تجدد الصراع المسلح بين محمد علي والسلطان العثماني وموقف الدول الأوروبية من تلك الأزمة، وهو الموقف الذي انتهى بالتدخل المسلح ضد محمد علي في بلاد الشام والظروف التي وقعت فيها الدول الأوروبية معاهدة لندن ١٨٤٠ .

ويعالج الفصل الأخير التسوية التي وضعتها الدول الأوروبية للمسألة المصرية، والحقيقة أن الكتاب لا غنى عنه لدراسة العامل الخارجي في مشروع النهضة وعلاقة مصر بأوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

د. علي بركات

فى أهون لحظات التاريخ الإنسانى شأناً . يبدو الشرق والغرب وقد تناسى بعضهما بعضاً .

وفى أشد لحظات التاريخ الإنسانى خشوعاً . يتبادل الشرق والغرب النظرات .

وفى اللحظات الحاسمة من التاريخ الإنسانى . يقترب الشرق من الغرب . فيتقاتلان أو يتعانقان .

ارنست هلّو (لوسيكل)

المقدمة

أكرم بهذه الذكرى ، تلكم هي الذكرى المئوية لانتقال ساكن الجنان محمد على الكبير إلى الرفيق الأعلى . تلك التي أوحت إلى حضرتي رينيه بك وجورج قطاوي إخراج كتابهما الطريف ، وقد تفضلا فطلبا إلى كتابة مقدمته .

من هذه الذكرى استلهم المؤلفان الفكرة ، كما يشير السطر الأول من كتابهما ، وبهذا أضفيا عليه صفة الجدة . غير أن هنالك صفتين لا تقلان عن قيمة الذكرى شأناً ، وليستا دونها شأواً .

الأولى هي تلك المستمدة من الشخصية الخالدة التي أظهرها محمد على على مسرح التاريخ ، والثانية هي تلك الصفة التي يتناولها موضوع الكتاب . فنحن هنا أمام شخصيات تاريخية ومواقف حاسمة من صميم التاريخ لا تفقد جدتها ، بل تظل على مر السنين وتتابع الأيام محتفظة بطابعها الماثل السرمدي ، فهي أزلية خالدة .

وهذا هو شأن محمد على شخصياً ، وهذا أيضاً هو شأن علاقاته بأوربا .

فكتاب عنوانه « محمد على وأوربا » بدهي أن يتمتع بجدة لا تشوبها شائبة المصادفة ، وليست وليدة الظروف . بل هي صادرة عن عظمة شخصية رجل فذ ، كان أثره حاسماً في تكوين دولة ومولد أمة ، وصادرة كذلك عن الأهمية الخاصة للحوادث العسكرية والسياسية والدبلوماسية التي جعلته يشتبك مع أوربا ، والتي مكنته في نهاية الأمر من الاحتفاظ بالجزء الجوهري من ثمار أعماله المجيدة ، نظير تضحية جزء آخر واسع الأرجاء لكنه دون الأول قيمة .

ولكي نتحقق من أن محمداً علياً يتمتع شخصياً بطابع من الجدة لم تؤثر فيه عوامل الزمن وربما لن تؤثر فيه ، لكي نتحقق من هذا ، حسبنا أن نقرر أنه ما زال لزاماً على أي امرئ يريد دراسة أي وجه من وجوه مصر الحديثة ،

أن يرجع إلى ابتكارات محمد على المتسمة بشخصيته . وإلى مشروعاته، وأعماله ومآثره الجمة التى امتاز بها فى مضمار الإدارة والنمو الاقتصادى ومجال الزراعة والصناعة ، والتجارة والأشغال العامة ، والتعليم والنظام الصحى والجيش والبحرية والسياسة على السواء . وما من ريب فى أن محمدا عليا قد وجد فى تراث الحملة الفرنسية مثالا يحتذى، ونبراسا يهتدى به، غير أن ضيق الوقت إذ ذاك قد قصر هم الحملة الفرنسية على فتح الطريق ، مما سبب ضياع كل شىء أسسته الحملة أو شرعت فيه ، وبهذا أصبح محمد على هو المبتكر للاصلاحات ، ولسائر نواحى التجديد ، التى يجب بحق أن تنسب إليه هى وجميع ما تم بعدها من أعمال ، ولو جاءت فى طرقها مخالفة لطرقه ، وفى مبادئها متباينة مع نظمه ومبادئه .

ومحمد على بهذه المثابة لا زال حيا فى أسرته التى أسسها ، بل وفى الدولة التى أنشأها، والأمة التى خلقها من العدم ، تلك الأمة التى بدأت منذ عصره الزاهر، وعهده الأغر تحس بكيانها ، وتستعيد الشعور بوجودها ، وهذا هو السر فى أن طابع الجدة فيما أتى محمد على من أعمال ، لا يزال يتحدى الزمن ، والفضل فى هذا يرجع إلى آثار نشاطه ، المتعدد الاتجاهات ، مع ما نجده من فضل مرموق فى هذه النهضة .

ولقد تجمعت تلك الاتجاهات المتعددة فى صعيد واحد ، تجمعت فى الاستقلال الذاتى وفى الاستقلال التام للبلاد التى كان يسوسها ويرعاها ، كما تجمعت فى وراثة الحكم الذى كان يزاوله فى مصر .

هذا هو التعريف الصحيح ، للأغراض التى استهدفها محمد على ، وأدركها إلى حد كبير، وقد كان لزاماً على من ولوا الأمر بعده أن يستمروا فى تحقيق هذه الأغراض والوصول بها إلى أقصى غايتها ، فتظل بين أيديهم محتفظة بطابع الجدة والطرافة .

ولا مشاحة فى أن كل ما تم فى هذا المضمار ، وبعد أن انتقل محمد على إلى ربه ، حتى الأمس القريب جدا ، وثيق الصلة بالنتائج التى تمت فى عهده الميمون ، وعلى يديه الكريمتين ، وليست المراحل التى اجتيزت بعده ، إلا

استمراراً للمرحلة التى وجه إليها مصر ، فسارت قدماً فى طريق التطور ، صوب كيان سياسى قومى مستقل .

وقلما نجد بلداً كمصر ، أفرد تاريخه مكاناً ممتازاً ، لرجل ممتاز كمحمد على ، صاحب الفضل فى إكساب بلده شخصية ووجوداً .

فالمركز الذى شغله محمد على فى تاريخ مصر الحديثة ، والدور الذى قام به فى حياتها ، كعامل من عوامل التحرير ، جعلا مآثره الخالدة تمتد وراء نهاية حياته ، وأزاحا ستار النسيان وألقيا به بعيداً ، بل وأزالا الظلال الكثيفة التى كانت توشك أن تلفه ، وتغمره فى خضم الماضى .

سار رحمه الله بمصر شوطاً غير قصير فى طريق التحرير ، وناهيك به من طريق وعر الجوانب ، شاق المناكب ، وقد أراد بذلك أن يخلد فى أشخاص أحفاده الذين سيقع عليهم قطع ما بقى من الطريق .

وإنه لأمر شديد المراس ، لم يهن أمامه محمد على فأدى أعمالا جمة فى حياته . عاش بها بعد مماته ، وها هى ذى ماثلة فيما حققه من إصلاح ، وفيما تركه لخلفه ليتمموه .

حصل لمصر على شخصية متميزة ، بفضل النظام الوراثى الخاص الذى ضمنه لها ، كما حقق لبلاده استقلالا ذاتيا معترفا به دوليا . وكان ما وفق إليه فى هذا المجال ثمرة من ثمار علاقاته بأوربا وبالباب العالى .

واليوم توارى الباب العالى من الوجود ، وأصبحت أوربا غيرها بالأمس . ترى ما طابع الجدة ، التى تتسم به هذه الأحوال المتباينة ، والظروف المتداولة ؟ فمن خدمات أديت للسلطان ، إلى نزاع مسلح ضده ، ثم من حملات عسكرية ، إلى مهادنات مقترنة باستعدادات ، إلى غير ذلك من اختلاف واهن مع أوربا ، إلى مشاكسات ضدها ، وصداقة مع بعض الدول ، وعداء مستحكم مع غيرها . وتشييد دولة مزعزعة الأركان ، قصيرة الحياة إنهار صرحها ، واستحال أطلالا تنعى من بناها شأنه شأن الدهر ، الذى حدث فى غضونه ما حدث ، ووقع فى أطوائه ما وقع .

أليس كل هذا يبدو وكأنه قليل الارتباط بالظروف الحاضرة ، عديم الصلة بالملابسات الراهنة

غير أن الأمر على خلاف ما يبدو لأول وهلة ، فالمتأمل فى أعمال محمد على وقد وجه جهده الخالص نحو خدمة تركيا ، ثم وهو يناجزها العداء ، ويوقد جذوة الخلاف بينه وبينها ، يلمح أموراً تشابه وتحاكى الأحوال القائمة والأوضاع الحالية بعض الشيء ؛ بل إن هنالك طائفة من الأحداث تتوالى ، وزمراً من الوقائع تتواءم مع مشاكل الزمن المعاصر ، هذا الزمن الذى نعيش فيه .

مثال ذلك أن محمداً عليا فتح جزءاً من البلاد العربية ، ووفق فى إسناد حكمها إلى ابنه إبراهيم . وعلى أثر استقرار سلطته فى جدة ، تنبه الإنجليز إلى أهمية مصب البحر الاحمر ، والجانب الغربى من الجزيرة العربية ، فذهبوا إلى عدن وبريم ووجهوا عنايتهم شطر الكويت والشاطىء الجنوبى للخليج الفارسى .

فهل ذهب اهتمام بريطانيا العظمى بهذه البقاع الآن أو أصبح فى خبر كان أو تضاءل عن ذى قبل ؟ !

وشرع محمد على أيضاً فى فتح السودان المصرى ، واستكشاف أعالى النيل ، وسار فى سبيله شوطاً بعيداً ؛ وها هى ذى المسألة السودانية ، لا تزال بين مصر وإنجلترا ، شائكة الملمس ، عزيزة المنال . وإن وحدة وادى النيل ، فى هذا النزاع الواقع تحت سمعنا وبصرنا ، هى حجر الزاوية فى مطالب مصر ، وحجة الحجج فى تحقيق أمانيها القومية .

ثم حين دمر الأسطول المشترك من إنجلترا وفرنسا ، وروسيا ، بحرية محمد على ، فى معركة نافارين ، وانسحبت جنوده من المورة ، أمام جيش من الجيوش الفرنسية ، هل كان محمد على حانقاً على الدول الأوربية ، لحمايتها بلاد اليونان ؟! كلا « إذ أن تلك الحلمة الخارجية قد اتخذت طريقها ، بحكم ظروف لم يشأها هو ، وتحت إلحاح أمور لم تكن من صنع يديه » .

ثم هل استأنف من ولوا بعده شيئاً من هذه الناحية ، أو حادوا فى سياستهم عن الخطة التى قد رسمها ؟ الجواب بالنفى أيضاً .

وغزا محمد على الشام ، استجابة لميوله الشخصية ، وتحقيقاً للأمانى المصرية المتفقة مع هذه الميول .

ومنذ تلك اللاحظة ، أخذت وجوه التقارب تلتقى مع العصر الحالى ، وتتزايد أضعافاً مضاعفة . فحرب الشام الأولى التى وقعت فى سنة ١٨٣٣ أحدثت بين تركيا والعالم العربى انقساماً وجفوة ، نرى صورتهما منعكسة فى معاهدات سنة ١٩١٩ ، بل أن التحديد الوارد فى اتفاق سنة ١٨٣٣ يقع على وجه التقريب ، فى نفس الموضع الذى عينته معاهدات سنة ١٩١٩ .

وفى كلتا الحالتين ، اعتبرت قيليقيا (أطنة القديمة) أو أحد أجزائها حاجزاً للشام .

وعند ما جمع محمد على بين يديه ، مصر ، والشام ، والجزيرة العربية ، رأى نفسه على رأس دولة ، أكثريتها عربية ؛ غير أن قيام دولة عربية فى ذاك الوقت ، يتفع بوجودها عاهل مصر ، لم يكن ليروق فى أعين الإنجليز ؛ كما أن نهج سياسة عربية لا تشوبها الفرقة لم يكن ليتسق مع أطماعهم. فما أشبه الليلة بالبارحة ، وما أوضح محاكاة اليوم للأمس ، على اختلاف الأوضاع ، وتباين الظروف ، إزاء مشكلة واحدة أثيرت فى عصرين متباعدين . أما حرب الشام الثانية فى سن ١٨٣٩ ، وأزمة ١٨٤٠ — ١٨٤١ الدولية فأنهما مطبوعتان أيضاً بطابع الجدة والطرافة ، الذى لا تشوبه شوائب القدم الغابر .

ولقد كان من صالح روسيا ، أن تستولى — إذا صح هذا التعبير — على تركيا لقمة سائغة لها ، لكنها آثرت فى النهاية ، التفرقة بين إنجلترا وفرنسا ، ونقض المحالفة الإنجليزية الفرنسية . فلم يسع إنجلترا إلا التضحية بمزايا التحالف مع فرنسا ، فى سبيل الحيلولة دون توطيد سلطة مصرية فى الشام ، لأن مثل تلك السلطة تعتبر عاملا من عوامل النفوذ الفرنسى . ولا غرو فمسألة الشام هى محور النزاع الذى ارتطمت به إنجلترا من جانب ، وفرنسا ومصر من جانب آخر . ومن هنا كانت العلاقة الوثيقة السائدة بين فرنسا ومصر مثار الحوافز التى حملت إنجلترا على المعارضة فى استمرار أية سيطرة مصرية فى الشام ، وصرح بذلك

بالمرستون فى غير مواربة أو مداراة . لجيزو . سفير فرنسا فى لندن. فهل يمكن أن يقال فى هذه الأمور إنها قديمة غابرة وليست حديثة بادية .

وهنالك وجوه شبه يمكن التحقق منها حتى فى المضمار السياسى . فقبل أن يستقر رأى بالمرستون على ترك فرنسا جانباً . حاول مضطرا أن ينزل لمحمد على عن امتياز من شأنه أن يصادف لديه تقديراً . بأمل استرضائه . ترى أين نشد هذا ؟ نشده فى جنوب الشام أى فى فلسطين . وافق بالمرستون على منح مصر ذاك الحاجز الشرقى الذى هيأه لها الإنجليز أنفسهم فى سنة ١٩١٩ بمقتضى انتدابهم على فلسطين . وهو الذى شرع المصريون فى ضمانه لأنفسهم فى سنة ١٩٤٩ بمحاربة إسرائيل .

فهنالك إذاً وجوه تشابه وتلاق لاعد لها بين الارتباكات الدولية والمشكلات العالمية التى أحدثتها أعمال محمد على الخارجية . وبين الأحوال التى شهدناها وما زلنا نشاهد تطورها أمام أعيننا .

إن التوسع الإقليمى الفائق الحد لسلطة محمد على قد انتهى بالانعطاف نحو مصر والانطواء عليها . وربما كان هذا المد ضروريا حتى يجىء الجزء النهائى مصحوباً بتعويض جوهرى يخفف من وطأته ويلطف من شدته : ألا وهو النظام الوراثى للحكم . والاستقلال الذاتى للادارة . لكن هذا التعويض ما كان ليستطاع الحصول عليه من فرنسا .

غير أنه لأول مرة فى وثيقة دبلوماسية فرنسية ممهورة بتوقيع تيير — هى المذكرة المؤرخة فى الثامن من أكتوبر سنة ١٨٤٠ — اعتبر باشا مصر — صراحة بلا مواربة : عاملا من عوامل توازن القوى بين الشرق والغرب . فربطت هذه المذكرة بين أسباب الحرب وبين الإبقاء على سلطة محمد على فى مصر . أما الفرمان الشاهانى الثانى الصادر فى سنة ١٨٤١ . الذى منح محمداً علياًّ نظاماً وراثيا حقيقيا واعترف لمصر باستقلال ذاتى لامراء فيه . فقد جاء نتيجة للتدابير الدبلوماسية التى اتخذها جيزو . خلف تيير .

ورب قائل يقول إنه كان خليقاً بفرنسا أن تطالب بالمزيد . وأن تشير إلى

ظهور بوادر نهاية مؤثرة . خطيرة للأزمة العالمية . رجاء إقناع بعض الدول العظمى بالعمل للوصول إلى هذه النتيجة . خصوصاً وأن واحدة منها لم تهتم بالأمر من تلقاء نفسها .

هذه ملاحظات سنحت لى . وأنا أقرأ ذلك الكتاب الذى وضعه حضرتا رينيه بك وجورج قطاوى عن التاريخ الدبلوماسى لعهد ما زال أثره ينظم تطور مصر السياسى . من عدة وجوه .

فرانسوا شارل رو
سفير فرنسا
وعضو المجمع العلمى الفرنسى

فى الثانى من أغسطس سنة ١٩٤٩ ، احتفلت مصر بمرور مائة عام على وفاة ساكن الجنان محمد على الكبير . ولهذه المناسبة رأينا أن نعيد إلى الأذهان ذكرى العلاقات الدبلوماسية المتبادلة بين أوربا ومؤسس مصر الحديثة ، خلال المدة بين سنة ١٨٠٥ وسنة ١٨٤٩ .

لقد رجعنا إلى محفوظات القنصليات العامة للدول الأوربية المختلفة ، خاصة محفوظات القنصلية الروسية[1] فاستخلصلنا منها المميزات الهامة للسياسة الخارجية ، التى درج عليها ذلك الجندى العظيم ، فى كفاحه ضد أوربا المتألبة عليه . وأنه ليطالعك بين سطور هذه المحفوظات ، ما يشير إلى حصافة هذا العاهل اللبيب ، وإلى نهى هذا السياسى الأريب .

ولم يفتنا أيضاً أن نطلع على سجلات قصر عابدين العامر ، ومحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية فضلا عن المجموعات المختلفة للوثائق التاريخية ، التى نشرتها الجمعية الجغرافية الملكية المصرية[2] كما اكتشفنا معلومات قيمة عن روح المتفاوضين فى مذكرات جيزو ودى سانت اولير وخطبة تيير الواردة فى كتاب « تاريخ تركيا » للامارتين ، وفى البحوث الخاصة بمحمد على الكبير وأعماله المجيدة .

ولقد آثرنا أن ندع كل هذه النصوص تتحدث عن إمجاد عاهل مصر ، فى صدق وأمانة وإفصاح .

ولا يسعنا فى هذا المقام إلا أن نزجى آيات الثناء الجزيل ، وعبارات العرفان بالجميل ، إلى سعادة المسيو فرانسوا شارل رو سفير فرنسا وعضو المجمع العلمى الفرنسى ، ورئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس ، لتفضله علينا ، برأيه

(١) راجع : رينيه قطاوى بك – محمد على – كما جاء فى المحفوظات الروسية بمصر – أربعة أجزاء (١٨٠٥ – ١٨٤٤) .

(٢) أسست هذه المجموعة تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول وإشراف ادولف قطاوى بك .

السديد . وعونه الرشيد . وأن ما له من بحوث دقيقة قيمة لخير ما يؤهله لتقديم رسالتنا المتواضعة .

وإن ننسى لا ننسى النصائح الغالية التى أسداها إلينا مشكوراً سعادة الأستاذ الكبير محمد شفيق غربال بك وكيل وزارة المعارف . الذى وضع عن محمد على كتاباً يشهد له بسعة الاطلاع . وعمق الدراسة التاريخية .

وقد تأثرنا جد التأثر لما لاقاه بحثنا من حسن تقدير فى الدوائر العلمية . إذ تفضلت الجمعية الملكية للدراسات التاريخية . فجعلت له مكاناً ضمن حلقة مؤلفاتها الخاصة . لمناسبة الذكرى المئوية لمحمد على . واضطلعت بأمر نقله إلى اللغة العربية . كما أضفى علينا مجمع العلوم الأخلاقية والسياسية فى باريس ، مكرمة من مكارمه . وحبانا بعطفه وجدواه . فمنحنا جائزة « دروان دى لويس » المعدة لمكافأة أحسن دراسة . خصصت لعلاقات فرنسا الدبلوماسية بإحدى البلاد الأجنبية . مما ظهر فى غضون السنوات الثلاث الأخيرة .

ولعل هذا البحث المتواضع يحفز الشباب من رجال الغد . على إدراك عظمة الأعمال الجليلة والمآثر الجميلة . التى أداها مؤسس مصر الحديثة وأسرته . وعسى أن يجدوا فى تلك المآثر والأعمال . مثالا ووحيا والهاما . لبلوغ أمانينا الوطنية . وتحقيق آمالنا القومية . وما كان يصبو إليه محمد على من رؤية مصر . مستظلة بظل الاستقلال الوارف . مستمتعة بالرخاء التالد . والمجد الخالد .

تمهيد

إذا جاز إن يقال . أن بونابارت قد أقال مصر من عثرتها فينبغى أن يقال فى ثقة وتأكد . أن تردى مصر فى الهوة كان المصير المحتوم . لو لم يقيض الله لها محمداً علياً .

فعلى أثر حملة سنة ١٧٩٨ وضع نابليون أسس المسألة الشرقية وقد كتب لها أن تظل مشكلة المشاكل التى أقضت مضجع الدبلوماسية الأوربية خلال القرن التاسع عشر .

وإذا قلنا « المسألة الشرقية » فإنما نعنى المسألة المصرية حينذاك . فقد كانت هى الشغل الشاغل لأخطر جانب من جوانب المشاكل الشرقية (١) .

ويقول سانت أولير . إنه لكى ندرك ماللمسائل الشرقية من أهمية بالغة ، ينبغى أن نلم ببعض شئون هذا العالم بأسره .

فمشاكل الشرق وإن بدت لا تعنى إلا الدول المتاخمة . غير أنها وثيقة الصلة بمشاكل العالم . قريبه وبعيده على السواء . والواقع أن أية بقعة ، ابتداء من مصب الدانوب حتى منابع النيل . لو انتقلت من يد ، إلى يد ، لا بد أن يزعزع كيان التوازن العام .

وخليق بنا أن نشيد بفضل الأسرة العلوية الكريمة . فقد بذلت جهداً مشكوراً ، فى سبيل إعادة مركز الإسلام الروحى ، على ضفاف النيل .

وكان الأزهر منار الحركة الإسلامية الجديدة ، التى انبعثت من مصر

---

(١) يجدر أن نشير هنا إلى أن مصر وسوريا قد عطلتا إبرام الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا بعد أن أصبحتا هدفاً للتنافس الإنجليزى الفرنسى حتى سنة ١٩٠٤ . وقد كان هذا الاتفاق متوقعاً بينهما منذ أن ظهر الخطر الألمانى فى الأفق السياسى

العلوية ، قلب العالم العربى (١) . بعد أن ظلت الآستانة ردحاً طويلا من الزمن ، مقر الدعوة الإسلامية . وكان فتح سليم الأول لمصر سنة ١٥١٧ هو مفترق الطرق لهذا التحول فى الدعوة الدينية الجديدة .

وقد هبط محمد على مصر ، مع الجيوش الإنجليزية والتركية ، التى حشدت لمنازلة نابليون .

وهنا بدأ يعمل – ما وسعه الجهد – على التقريب بين فرنسا ومصر . ولم يكن هذا العمل متوقعاً من جانب عاهل مصر .

غير أن النمسا وروسيا ، المعروفتين بخصومتهما التقليدية للدولة العثمانية التى حاولتا تمزيق أوصالها خدمة لمطامعهما ، وجدتا نفسيهما متحدتين مع الباب العالى إلى جانب إنجلترا . ولم تجد النمسا وروسيا بدا من هذا الاتحاد لتقفا فى وجه المشروعات التى رسمها باشا مصر .

وقد كان يتنازعهما إلى الوقوف بجانب انجلترا دوافع مختلفة . أولها عداؤهما لمبدأ الحركات القومية وللتنظيمات الأقليمية ، ثم الخوف من قيام أسرة جديدة تنهض محل العثمانيين فى الآستانة ، فتأخذ بيد تركيا .

وفى أرجح الظن أن النمسا والروسيا كانتا لاتستريحان إلى رؤية النفوذ الفرنسى يتغلغل فى الشرق الأدنى ، ويسجل انتصارات جديدة تكون بمثابة بوادر لليقظة الفرنسية التى بدأت تتحرك سنة ١٨١٥ . وهنالك أمر آخر خليق بالملاحظة : فبينما كانت فرنسا تحاول جاهدة القيام بمسؤولية الحكم فى الشرق ، وتبعثر فى سبيل ذلك قواها ، عاملة على التوفيق بين المصالح المتشعبة ، وتهدئة الخصومات المتناحرة ، غير منتظرة على هذا العمل إلا جزاء سنمار، بينما هى كذلك، إذا بها تجد دولا أخرى ، آخذة فى توسيع حدودها ، وتقوية مراكزها .

وكان من شأن هذا كله ، أن يصبح حقيقة واقعة ، خلال القرن التاسع عشر . غير أن تقدم روسيا والنمسا وإنجلترا ، فى عقد اتفاقات لندن

(١) ليس المقصود بهذا ، جنساً أو عنصراً بعينه ، وإنما يقال هذا عن مصر ، كما يقال عن فرنسا إنها لاتينية .

سنة ١٨٤١ قد بلغ شأواً عظيما ، فسبق حوادث الأيام .

ولا يغرب على البال ما بلغته فرنسا — فى نظير ذلك — من علو مكانتها الأدبية ، واتساع نفوذها الثقافى حتى سنة ١٩٠٤ ، حيث مهر دلكاسيه الاتفاق الفرنسى البريطانى ، وقد كف الحزب الوطنى المصرى ، عن تلقى مظاهر التشجيع الوافدة عليه من باريس .

وهنالك أثر غير مباشر ، جاء وليد فتوحات محمد على ، وحليف اصلاحاته الداخلية . وهو التطور السريع العاجل . الذى شمل شعوب الشرق الأدنى . ومن هنا أثبت هذا العاهل المسلم ذو العقل اليقظ ، والنشاط الجم ، أن الإسلام بسماحته . يستطيع استيعاب حضارة الغرب وفنونه . مما حدا بالشرق العربى ، أن ينسج على منواله ، ويترسم خطاه . حتى أن الدولة العثمانية . أخذت تصلح المعوج من أمورها . وتجبر الواهن من بنائها .

وإذا اعتبر قيام محمد على بشئون الحكم ، أثراً من آثار الحملة الفرنسية فى مصر . فربما كان من الطريف أن نشير إلى ظاهرة جديرة بالملاحظة : تلك هى أن العروش الإمبراطورية ، عدا عرش برنادوت،(١) قد تداعت على أثر معاهدات ڤينا وأصبحت أثراً بعد عين ، بينما ظلت الدوحة العلوية أصلها ثابت وفرعها فى السماء، تؤتى أكلها كل حين بأذن ربها ، قرابة قرن ونصف ، وهو أمد طويل فى الشرق حيث لم تتعود الأسر المالكة أن تعمر كثيراً .

ولقد حرم اتفاق لندن محمدا عليا، من ثمرات غزواته فى الجزيرة العربية ، وكريت ، والشام . فهل لنا أن نتساءل ، ألم يعد هذا الحرمان بالخير على أحفاده من بعده ؟ !

وبدهى أنه لولاه، لما كان فى استطاعة أحفاده، أن يقتفوا أثر جدهم العظيم ، بهمة لا تفتر ، وبعزيمة لا تعرف الملل ، بل ولما كان فى مقدورهم التوسع فى السودان، لو أن سلطان محمد على امتد نحو ممتلكات متناثرة، خارج حدود وادى النيل.

(١) ومثل برنادوت هو بلا شك من الأمثلة الشاذة ، إذ انه انتخب وليا للعهد فى السويد بعد أن تبناه آخر ملوك أسرة ڤازا .

وربما — لو تحقق هذا — لجلب المتاعب لمن اضطلعوا بالملك بعده ، ووقف سداً حائلا بينهم وبين مشاريعهم .

ولقد كان يحلو لعاهل مصر ، أن يشيد — على ما يقال — بذكر أمرين جديرين بأن يفسرا تفسيراً رمزياً ، وإن صدرا عن محض الصدفة !

الأول هو أنه ولد مع نابليون فى يوم واحد ، والثانى أنه ولد مع الإسكندر فى بلد واحد أيضاً .

وكان يعتبر نفسه معاصراً للأول ، ومواطناً للثانى ، ولهذا كان يشير من أعماق نفسه أنه ند لكل من مؤسسى الإمبراطوريتين العظيمتين ، فى عبقريتهما الفذة ، وشخصيتهما النادرة .

ولم يكن محمد على فى هذا التقدير ، متجافياً عن الحق ، فوجوه الشبه بين الثلاثة ملحوظة إلى حد ما ، فقد استلهم — رحمه الله — من وسائل بونابارت وسائله هو لإحياء مجد مصر ، وفكر من غير شك فى المقدونى العظيم عند ما اتخذ من الإسكندرية مكانه المختار ، وعاصمته الثانية .

وقد شيد قصراً منيفاً ، لا زال مقراً رسمياً لأحفاده ، بعد أن تم تعميره وإصلاحه .

واقيم هذا القصر بجزيرة فاروس العنيدة ، عند نقطة رأس التين الضيقة ، التى تفصل عرض البحر من الضفة الغربية .

وربما كان يطيب لعاهل مصر ، أن يلقى ببصره من شرفات هذا القصر إلى اوربا والاستانة ، ثم يتأمل من نافذته — قرير العين مستريح البال — حركات أسطوله الناشىء ، وهو يمخر عباب البحر بتجارة مملكته المزدهرة .

ويقولون إن نابليون أخذ يتحدث فى إحدى أمسياته مع رفاقه وقد طال بهم السهر بجزيرة القديسة هيلانة . فحينما جاء ذكر مصر ، تلك التى شغلت تفكيره طويلا ، وكان يعتبرها أروع غزواته فى حياته . قال نابليون إذ ذاك : « إذا كانت *الظروف الداخلية هى التى تقرر وحدها رفاهية المدن* ، وتكيف عظمتها ، فإننى أوثر الإسكندرية على روما والآستانة ، بل وعلى باريس وامستردام ، فهى

جديرة أن تتبوأ المكانة الأولى بين مدن العالم »(١) .

لقد كانت القاهرة فى نظر محمد على ، عبارة عن النيل ، وطرق الصحراء الكبرى . وكانت الإسكندرية ، هى البحر الأبيض المتوسط ، وهى المسيطرة على المياه ، بل وهى أوربا أيضاً ، إن لم نقل الغرب. إن الإسكندرية كانت الماضى الزاهر وقد تكون المستقبل الباهر .

أكرم بها ، وبقاهرة المعز ، مدينتان متقابلتان وحضارتان متكافئتان .

القاهرة التى ما زالت عاصمة الإسلام بجامعتها الأزهرية ، إنها المدينة ذات المساجد الثلاثمائة الخالدة ، انها مجد الفاطميين الرفيع ومعقل الأيوبيين المنيع ، وملتقى الصحراوين الليبية والعربية ، ومفترق الطرق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وملتقى قوافل الإبل ، ومخزن تجارة إفريقيا وآسيا .

أما الإسكندرية ، فهى عهد حافل من عهود الإنسانية . أنها ذخيرة العصر اليونانى كله ، ومهبط الحكمة الإغريقية بأسرها ؛ وهى مجد أقليدس وأفلاطون وبطليموس . وهى موسى وأفلاطون فى آن واحد . بل هى عاصمة اللاجيد التى اشتهاها أنطون وقيصر ، والتى تفجر فيها ينبوع الفلسفة الإنسانية . ألا وأن عظمة محمد على لتتجلى فى تلك الرغبة القوية التى جعلته يربط ما بين أقدار هاتين المدينتين العتيدتين ، بعد أن عاشتا ردحاً من الزمن فى عزلة نائية ولقد ظل محمد على شاخصا ببصره وببصيرته إلى جميع أرجاء الأفق الواسع المدى .

أنه قاهر الوهابيين ، وهو الحاج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وصاحب كريت والمورة ، وفاتح الشام ومؤسس الخرطوم .

رجل هذا شأنه لم ينس برقة أيضاً ، فقد اتخذ أرملة حاكم درنة زوجة له .

* * *

(١) وكأنى بالإمبراطور كان يتنبأ حين استطرد فقال : « ترى ماذا سيكون مصير هذا البلد ، الرائع الجمال ، بعد خمسين عاماً ، يتفيأ فيها ظل الرفاهية الراشدة والإدارة الحكيمة؟ إن أمة عظيمة ستعمر هذه الأرض اليباب وتحيى فيها عصر سيزوستريس وبطليموس. سيأتى اليوم الذى تتكىء فيه هذه الأمة على الهند بيمناها وعلى أوربا بيسراها .

لقد وفق محمد على فى مبايعته بالولاية . وقد استحقها عن جدارة . فقد كان عبقريا نابغاً . ومن الدلائل البينة على عبقريته الحقة . هذه القدرة الفائقة . فى المحافظة على استقرار دعائم حكمه . بين تلك الأخطار المحيقة به . والمنافسات المضطربة حوله .

لم يكن محمد على ، واحداً من هؤلاء العثمانيين . الذين يقذف بهم الباب العالى إلى مصر . ليحكموا شعباً من الفلاحين .

وحقيقة أن عليا بك الكبير ، قد وفق قبله ، إلى التحرر من ولاية الباب العالى. غير أن محمدا عليا ، بشخصيته الضخمة ، ووسائله الممتازة النادرة . كان أول من وصل إلى الحكم مؤيداً من الزعماء الدينيين فى الشعب المصرى .وكان العلماء والمشايخ هم أول من انتخبوه والياً على مصر . فلم يسع الباب العالى إلا النزول على إرادتهم ، إن طوعاً أو كرهاً .

وقد استطاع محمد على يوماً ما . أن يتحدث إلى بواليكونت . قائلا : « إن غرضى الأسمى هو السير بمصر فى طريق الحضارة . لكن الزمن لن يكفينى لتحقيق أمنيتى هذه . ويقولون لى إن مصر ليست دون أوروبا تقدماً . والأمر على غير ذلك . فأنا فى حاجة إلى ثلاثين سنة لكى أضمن استقرار النظام الذى وضعته لبلادى .لن أؤمل أن أعيش هذا القدر من السنين. لذلك ترانى أمهد للأمور سبل الانتقال . حتى يستطيع الذين يخلفوننى أن يسيروا باقى الطريق . ولقد تشبع إبرهيم بجميع أفكارى . . . »

إن هذا الجندى الأجنبى الأصل قد بذل كل ما فى وسعه ليكسب ود عامة الشعب ، وليتجمل بخلق العالم العربى وتقاليده. أما ابنه إبرهيم. فقد هبط مصر صبيا يافعاً ، فهو مصرى صميم بحكم نشأته، وقد رأى فيه معاونوه وجنوده الزعيم الذى ارسلته العناية الإلهية ليحيى مجد العالم العربى وسؤدده .

"ولقد قيل" إن القوات المحاربة فى الشرق ، تدين بالولاء للذين يقودونها ، أكثر مما هى عليه فى الغرب. فالتعبئة من حق القواد . والجيش ليس تحت إمرتهم فحسب ، بل هو من عمل أيديهم ، وكل جندى يرى فى أشخاص رؤسائه

السادة الذين يتفانى فى الإخلاص لهم . فجد أى باشا وحظه ، هما مجد وحظ كل محارب . ذلك لأن النظام والقانون هنالك من الشؤون التافهة ، أما الرجل — أى القائد — فهو الكل فى الكل . (لامارتين)

لقد كانت ظروف محمد على غير مواتية : كان تعليمه بدائيا ، كانت نشأته لا تضارع نشأة نابليون ، ومع هذا فقد أظهر استعداداً سياسيا نادر المثال. وحزماً إداريا رائع المرونة ، وطموحاًعالياً يدفعه حسن الإدراك .

وكان رحمه الله . محبا للعظمة فى مقاصده ، شريفاً فى اختيار وسائله ، دقيقاً فى طريقة أدائه ، تلمح فيه وداعة الشرق المستسلم ، فى نشاط الغربى الطموح ؛ كما تبهرك فيه شجاعة الجندى الباسل ، فى عبقرية الإدارى الرشيد .

لقد كان نفاذاً فى إدراكه لحقائق الأشياء . وفطناً فى إلمامه بدخائل الأمور فطنة تستطيع أن تسميها أحياناً مكراً ، وقلما تهبط بصاحبها إلى درك المكيافيلية . وله فى تاريخ الدولة العثمانية صفحات حافلة بمآثره الخالدات .

كان المعول الذىهدم المماليك ، هؤلاء الطغاة الاقطاعيون ، الذين أنهكوا مصر ، وجروها إلى الخراب المدمر . وهذه القسوة التى عامل بها هؤلاء القراصنة ، كانت تنطوى على قلب عامر بالحنان والرحمة ، مفعم بعواطف الاشفاق والرعاية ، كرم جم ، وسماحة رضية .

وإن مصر التى قهرت كبر يات الدول ، ولفتها فى غيابات النسيان؛ وشهدت موكب العظمة المقدونية والفارسية والرومانية والبيزانطية والتركية ، يمر أمامها مضيئاً حيناً ، وخابياً حيناً آخر ، مصر هذه استقبلت محمدا عليا ، وكأنه مبعوث العناية الإلهية ، الذى جاء ليؤسس فيها دولة قوية الأركان ، ثابتة البنيان .

لقد أشعل فى القاهرة تلك الثورة ، التى سعرت نارها الزعامة ، وهذا ما عجز سلاطين آل عثمان عن تحقيقه فى الآستانة .

لقد كان محمد على أسعد من بونابارت ، وهذا راجع إلى أنه رسم لنفسه حدوداً لم يتعدها ، وخطوات لم يتجاوزها ، ولقد وفق إلى تكييف مزاجه مع الزمن ونجح فى مواجهة صروف الدهر ونوائب الأيام . وهكذا مرت ساعات الشؤم

ونوازل الأحداث ، دون أن تكدر صفوه أو تثير سخطه . ولم يكن تألق مجده وارتفاع منزلته حائلا بينه وبين إدراك الحقائق الإنسانية . فلم يصدر يوماً ما حكماً مبتسراً ، فى غير روية أو تقدير .

كان يعتبر بونابارت مثلا طيباً ، جديراً بأن يترسمه ويسير على هديه . ولم يمنعه هذا من أن يعدل فى مشروعات الإمبراطور ويزيد فيها من عنده ، بكل جديد مبتكر ، أو طريف نافع . ولم يكن يعرف الصلف البغيض ، ولا التعنيت الأحمق ، نائياً بجانبه عن التعلق بالرسميات ، متحلياً بالبساطة المتسمة بالعظمة .

لله دره من قائل : « إن تدخل الإرادة الإنسانية فى تسلسل الحوادث يؤدى إلى أبعد النتائج » .

وهذه العبارة الموجزة تصور رسالة محمد على : جلية واضحة . هذه الرسالة التى أفادت منها مصر والشرق ، ولم يكن فى مقدور رجل سواه ، أن يؤديها فى جرأة ومقدرة كما أداها .

أما فى الميدان السياسى ، فقد انفرد هذا الزعيم العظيم بقوة التمييز بين الممكن والمحال ، يهديه ذوقه السليم ، ويدفعه الخاطر اللامع ، اللذان كانا يمليان عليه الدقة الفائقة فى تصريف الأمور ، وإصدار القرارات .

لم يكن يجهل أن استئصال عناصر التفريق ، يتطلب الشدة والعنف. فكان يضع خططه الحاسمة ، ولا يهمل المرونة فى تنفيذها ، إذا كان ثمة ما يبررها . فهو ينتظر الساعة المواتية ، ويعرف كيف يكون جريئاً وصبوراً فى آن واحد . ثم هو تارة ضيق الفؤاد وتارة مسماح حليم ، وقد أكسبته تجاربه الطويلة اتزاناً يتكافأ مع جرأته . أما ثقته فى أحكامه فقد كانت تضارع معرفته لقوته .

قال عنه هنرى سولت قنصل إنجلترا : « لم أره يوماً واعداً بأمر ، دون أن يكون عاقداً النية على الوفاء » .

كان لا يرحم أناسا بضاعتهم التهاون ، والكلام ، والنوم ؛ ومع هذا فهو يعفو عند المقدرة. ومع ميله إلى المجازفة والتحفز ، كان عقله مسيطراً على غرائزه ،

وكان له من القوة السحرية الذاتية ما يحيي به الإرادة فى النفوس، ويستثير به الإخلاص بين الأفئدة . وكان يشعر شعوراً غامضاً بقدرته على الابتكار . وربما قيل إن الرغبة فى تحقيق عمل عظيم هى نوع من الطموح ، وهى كذلك من غير شك . لكنه الطموح الشخصى الرفيع الذى يتطلب شتى ألوان المخاطر والتضحية . ولقد نهج محمد على طرقاً خاصة وهو على ثقة من أنها ستتأدى به إلى مجد مصر وعظمتها . وكان يفهم معنى التوازن، ذلك التوازن الذى يجعل المآثر المجيدة ، يانعة الثمار ، طيبة الجنى . وربما أدرك أن الرجل العامل لا يجب أن يخلو من الدهاء والشدة ، وربما عرف أيضاً أن النفوذ والسلطان قد يغلو ثمنهما ، لكنه لم يحل لنفسه الظلم أو الانتقام .

ولقد اضطر أحد المؤرخين الإنجليز إلى الاعتراف بأن محمداً علياً ، الشرقى العثمانى فى مولده وتكوينه ، قد تحلى بسجية فريدة فى بابها . فهو التركى الوحيد فى عصره ، الذى استطاع أن يستوعب ما فى الحضارة الغربية ، وأن يسعد به شعبه وبلاده .

لقد أعجب منذ نعومة أظفاره بأوربا ، وخاصة بفرنسا ، أيما إعجاب ، وتأثر بها أعمق التأثر ولم تكن أوربا تعامله دائماً معاملة الكريم المنصف . وقد حاولت الدول العظمى ، عدا فرنسا ، أن تحرمه من ثمرات انتصاراته وفتوحاته ، لكنه لم يضمر لها حفيظة أو حقداً ، بل جعل من مصر دولة حظيت بقسط وافر من الثقافة الغربية ، جعل حفيده ، ومتمم رسالته من بعده ، إسماعيل العظيم ، يعلن بعد وفاة جده بعشرين عاماً ، : "ليست بلادى من أفريقيا بل هى جزء من أوربا" .

الفصل الأول

مصر قبل محمد على

الفتح العثمانى ومركز السودان – المماليك – مصر فى القرن الثامن عشر – حملة بونابارت

(١٥١٧ – ١٨٠٢)

من الصعب أن نقدر عظمة العمل الذى قام به محمد على، ما لم نتناول الظروف التى سادت مصر قبل حملة بونابارت، وهى الظروف التى كانت ستعود حتما فتسيطر على البلاد بعد مغادرة الفرنسيين.

فمنذ فتح سليم الأول القاهرة سنة ١٥١٧، أصبحت مصر مجرد ولاية للدولة العثمانية [١]. فقد نقل السلطان إلى الآستانة مقر الخلافة الذى كان آنئذ فى مصر، لكن سليما الأول وابنه سليمان من بعده، قد فطنا إلى المتاعب التى قد يلاقيانها فى حكم ولاية واسعة الثراء، نائية عن عاصمة الدولة، فوضعا لمصر أنظمة سياسية كانت مرتبكة متشعبة الأطراف. فقد أنشأ سليمان القانونى نظاماً يحدد السلطة والاختصاصات لكل من الباشا والديوان والجيش، والمماليك والكشاف والمشايخ، كما وضع أسس الضرائب والأموال.

كان هذا النظام قائماً على دعائم محض عسكرية، ومشتملا على ثلاث سلطات، حتى تستطيع أن تراقب كل منها الأخريين، تجنباً لمحاولات استقلال الحاكم ولقيام الثورات فى الأقاليم. وكان الباشا، من حيث المبدأ خاضعاً للتجديد السنوى. لكنه قلما ظل فى وظيفته زمناً طويلا. ذلك لأن سلطته كان يحددها البكوات وبعضهم كانوا حكاماً على الأقاليم – كما كان يحددها أيضاً

(١) عندما دخل الأتراك القاهرة، وجدوا آخر سلالة خلفاء العباسيين سجيناً فى غياهب القصور، حيث ألقى به المماليك، ويدعى آل عثمان أنه بايعهم الخلافة.

الأميرالايات المتولون قيادة الآلايات السبعة للجيش العثمانى .

كما كان الباشا المعين من الباب العالى يلاقى شتى المعاكسات والعقبات التى ينثرها فى طريقه البكوات . ثم ما لبث اثنان منهم أن استوليا شيئاً فشيئاً على السلطة بحكم الوظيفتين اللتين يشغلانهما وهما «شيخ البلد» . أى حاكم القاهرة و «أمير الحج» .

وحينما كانت الاستانة قوية . قادرة على فرض احترامها . ظلت مصر مستعبدة وفقاً لهذا الجهاز السياسى المتشعب الأطراف . غير أن شعب مصر أخذ يتربص بها الدوائر . فبمجرد أن وهنت يدها ودالت سلطتها . أخذ الشعب يحاول شق عصا الطاعة . والتحرر مما أثقل كاهله . فقد كان يرزح تحت كابوس كذلك الذى كان جاثماً على صدره فى عهد المماليك الغابر . وحكمهم الجائر(١) .

لقد أعلن على بك الكبير استقلال مصر ورفض إمارة الباب العالى الاسمية. وفى سنة ١٧٧٢ . ضرب نقوداً باسمه . وأعلن الحرب على الدولة العثمانية واستولى على مكة المكرمة . حيث خلع عليه الشريف الحلة الملكية . وأخيراً دخل الشام وسجل انتصارات كتلك التى فاز بها محمد على من بعده . غير أن عمله انهار من جراء قلة بصيرته وضعف فطنته .

ولا يغرب عن بالنا أن عليا بك أظهر حصافة عظيمة فى السياسة الخارجية ، إذ أخذ يبحث فى أوروبا عن سند ضد الباب العالى . فوعدته البندقية بصداقتها، ولمح له الكونت اورلوف . قائد الأسطول الروسى فى البحر الأبيض المتوسط . بتأييد دولته .

لقد دعم على بك الأمن والاستقرار فى الداخل . وشجع التجارة بين الشرق والغرب . وفى سنة ١٧٧٣ سقط قتيلا ضحية مؤامرة دبرها له ابنه المتبنى ، فما لبثت الفوضى والفساد أن انتشرا فى أرجاء البلاد . ولقد تضاءلت سلطة الباشوات المعينين من الباب العالى فأصبحت اسمية . مما جعل طبقة البكوات تستغل مصر استغلالا شنيعاً من غير تورع أو حياء . وعندئذ ، فقدت الجنود النظامية التركية

(١) راجع الملحقين ، الأول والثانى

قيمتها العسكرية ، وتركزت القوة المسلحة فى أيدى المماليك .

وما كاد القرن الثامن عشر يشرف على نهايته، حتى ضربت الفوضى أطنابها فى ربوع وادى النيل . وحوالى سنة ١٧٧٩ ، أصبح إبراهيم ومراد سيّدى البلاد الحقيقيين . وقد اضطر السلطان عبد الحميد الأول فى سنة ١٧٨٦ إلى إرسال جيش بمعداته ، لاقرار سلطة آل عثمان التى اغتصبها المماليك . لكن الفلاحين لم يجنوا من ذلك أى غنم ، بل كان عليهم كل الغرم . إذ أن إسماعيل بك ، الذى عينه الباب العالى فى منصب « شيخ البلد » مات بالطاعون بعد زمن وجيز ، فانتهز إبراهيم ومراد الفرصة ، وعادا من الصعيد حيث كانا لاجئين ، ليعيثا بالقاهرة فساداً ونهباً وسلباً .

ولقد أساء الطاغيتان التصرف فتهجما على التجار الأجانب ، مما جعل الفرنسيين يطلبون إلى قنصل دولتهم ، المسيو دى ماجالون ، اتخاذ التدابير الكفيلة بحمايتهم . فما لبث القنصل أن أرسل تقريراً إلى حكومة الديركتوار ، ثم ذهب بنفسه إلى باريس ، لعرض حالة رعاياه .

وقد احتجت فرنسا بهذا الحادث لتحقق فكرة ما زالت تتردد فى مخيلة بعض الفرنسيين منذ أيام لايبنيتز(١) . وخاصة فى مخيلتى بونابارت وتاليران .

فمصر التى قامت ، منذ أقدم العصور والأجيال ، بدور هام فى تقرير مصير شعوب البحر الأبيض المتوسط ، ومصر التى احتفظت بسيطرتها الثقافية على العالم اليونانى والرومانى منذ أن أسس العاهل المقدونى مدينة الإسكندرية حتى معركة آكسيوم ، ثم مصر التى بزغت فيها شمس الثقافة والدين ، فتبوأت المركز الروحى للإسلام من القرن الحادى عشر إلى القرن الرابع عشر الميلادى ، وذلك بفضل مآثر أسر الفاطميين والعباسيين والأيوبيين ، مصر هذه ، قد كتب لها أن تظل مغمورة الذكرى والأثر فى تاريخ الشرق إلى أن قدم بونابارت فأنهضها من

(١) عندما كان الفيلسوف الألمانى لايبنتز (١٦٤٦ — ١٧١٦) مقيما فى باريس، عرض على الملك لويس الرابع عشر مشروعاً لغزو مصر ، وذلك لتحويل نظر الملك عن حروبه فى هولندا وألمانيا . كما يؤخذ من شهادة كل من تاليران ودى لوزون ، أن شوازيل قد طرأت عليه هذه الفكرة أيام لويس الخامس عشر ، دون أن يشرع فى تحقيقها .

كبوتها ، ثم جاء محمد على ونسج على منواله ، فرفعها إلى مكانتها السابقة ، ووضعها فى مجال التنافس الأوربى .

ومما كتبه تيير ، المؤرخ الفرنسى : « إن مصر كانت وقتئذ أنفس ممتلكات العالم ، سواء من ناحية السلام أو من ناحية الحرب . فإذا أريد تقويض أركان الإمبراطورية البريطانية فى الهند، لما وجد طريق أضمن من مصر للوصول إلى هذه الغاية . وإذا شرع فى تحويل جزء من تجارة الشرق إلى فرنسا – وهذا بلا شك أمر أقرب إلى الحكمة والصواب – لتبين أيضاً أن مصر خير سبيل لهذه التجارة . . لقد كانت جميع الأبصار إذن شاخصة إلى مصر . . . فإليها وجهت الجهود والمخاوف والآمال التى هزت منابر أمتين كبيرتين متحاربتين ، هما فرنسا وإنجلترا . :

ولقد كتب كذلك المؤرخ ميشيليه، المعروف "بصرامته نحو بونابارت ، يقول بعدئذ عن حملة سنة ١٧٩٨ « إنها لم تكن غزواً عادياً أو عزت به شهوة الانتصار بل كانت أملا فى البعث أثاره الخيال الرفيع" ثم أخيراً استند تاليران إلى رأى سبقه فيه شوازيل ، عندما فكر خلال كفاحه ضد إنجلترا ، فى تحويل النظر إلى قناة السويس .

ولقد تحددت أوضاع المسألة المصرية ، يوم استقرت إنجلترا فى الهند ، فأدركت أوروبا الدور الذى تقوم به مصر فى التوازن العالمى . ولما كانت انجلترا راغبة فى ضمان جميع الطرق المؤدية إلى إمبراطوريتها ، أصبح من الطبيعى أن تتفتح عيناها على مصر . ومنذ ذاك الوقت ، لم تكف إنجلترا عن انتهاج الوسائل التى تتأدى بها إلى تحقيق أغراضها فى مصر ، فعقدت شركة الهند الإنجليزية معاهدة تجارية مع المماليك فى سنة ١٧٧٥ .

ثم إن الفكرة القائلة إن فرنسا ، بغزوها مصر ستجر على إنجلترا الهزيمة والتهلكة ، لهى ضرب من ضروب الخيال . فبرزخ السويس لم يكن قد فتح بعد ، والطريق البحرى المؤدى إلى الهند كان يمر وقتئذ من رأس الرجاء الصالح . وكل ما كان فى استطاعة الجمهورية الفرنسية هو أن تبدى بعض مظاهر التعضيد والتأييد نحو « تيبو صاحب » فى الهند . وكان واجباً على بونابارت أن يحاول ذلك .

غير أننا إذا تعمقنا بحث مسببات الأمور ، لوجدنا أن كل هذه الظواهر مهما بدت خلابة جذابة ، فقد كانت ترمى إلى غرض واحد . وهو أن تتاح لبونابارت فرصة جديدة إما لكى تسطع شهرته ويعلو نجمه... أو لكى يغمر فى ظلمات النسيان وقد كان أعداؤه وأصدقاؤه على حد سواء يشجعون هذه المغامرة . أما هو فكان يحلم دائماً بسنيز وستريس وسيروس والاسكندر وقيصر ، معتقداً أن الشرق وحده هو خير موئل له يؤسس فيه المجد الخالد ، الممتد الأرجاء ، المترامى الأطراف ، وإن الشرق هو المجال الوحيد الذى تتاح فيه عظائم الأمور .

لهذا أصدرت حكومة الديركتوار قراراتها ، معلنة أن مهمة بونابارت هى ينشئ فى طولون الجناح الأيسر « لجيش إنجلترا » .

ولكن الجانب الرائع حقاً فى هذه الحملة — والذى أثبتت الأيام أنه أعظم عناصر مجد بونابارت خلوداً — هو أن الجيوش المحاربة اصطحبت معها نخبة من العلماء ، عهد إليهم كشف آثار مصر فى عصورها القديمة والوسطى ، ودراستها ، ووضع بيان لكنوزها ، والنظر فى استغلال مواردها استغلالا حكيما .

ومن بين أولئك العلماء مونج وبرتوليه وجوفروا سانت هيلير والعالم الطبيعى فوربيه والطبيب ديجينيت (الذى حقن نفسه بفيروس الطاعون) ، وعالم طبقات الأرض ديلوميو ، والمهندس لبير (الذى نظم مجرى النيل) والرسام المؤرخ فيفان دينون ، ثم جومار الذى عمل مدة ثمانية عشر عاماً فى وضع كتاب « وصف مصر » .

وعند ما غادر الأسطول مرفأ طولون ، فى التاسع عشر من مايو سنة ١٧٩٨ ، كان البحارة أنفسهم يجهلون نهاية المطاف. ولم يكشف السر إلا فى عرض البحر ، ففشلت الرقابة الإنجليزية

ويقال ان نلسن لم يعلم بوجود السفن الفرنسية إلا بمحض الصدفة . وذلك أن أحد جنود جيش إيطاليا أرسل كتاباً إلى خطيبته وهى من أهالى نابولى ، وكانت آنئذ فى خدمة ليدى اكتون ، زوجة وزير ملك نابولى ، فكان هذا الكتاب وحده هو السبب فى الكشف عن وجودها .

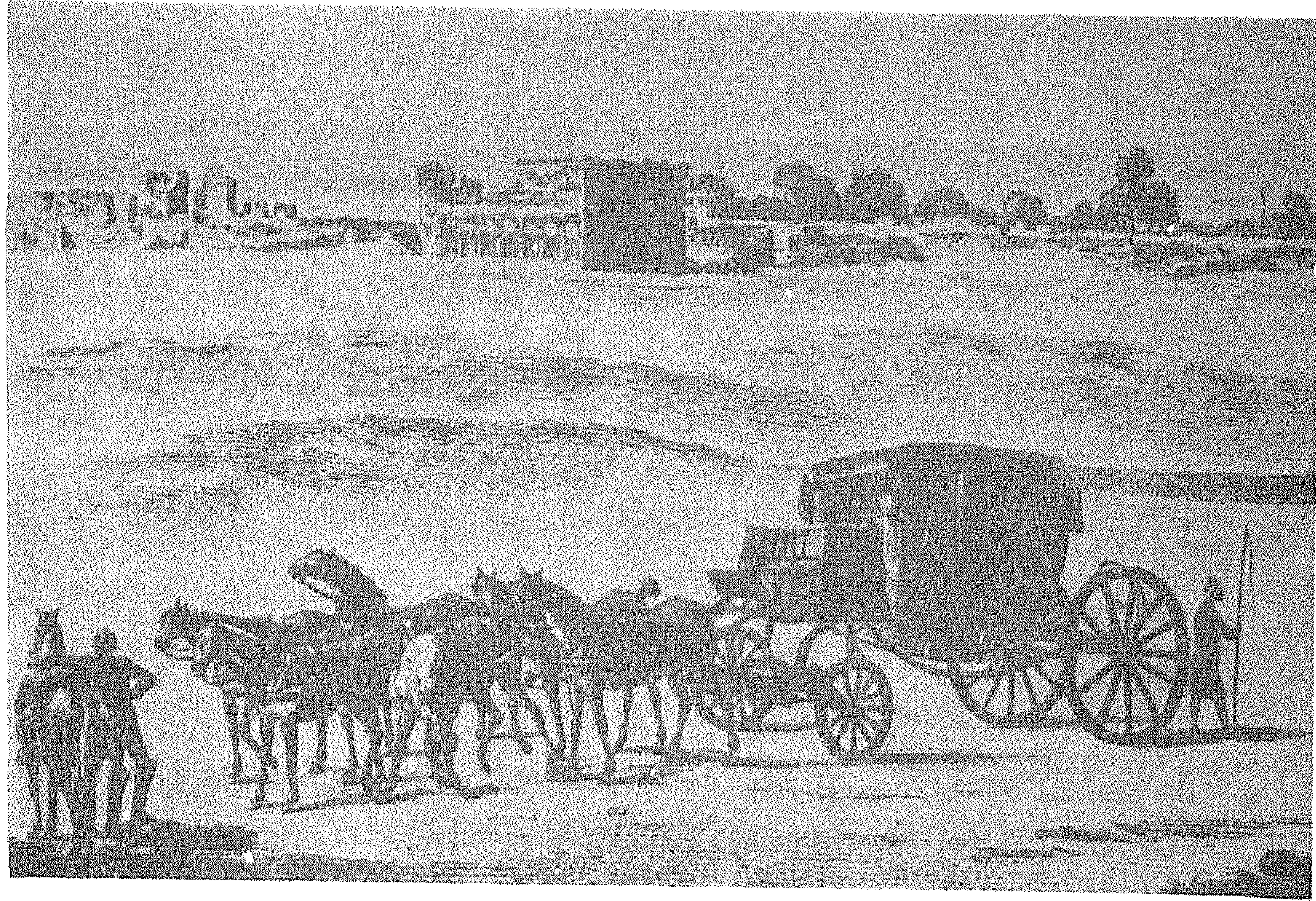
ولم يبذل فرسان مالطة أية مقاومة. وبمجرد سقوط تلك الجزيرة. استطاع جيش الجمهورية بعد أيام معدودة ، النزول فى ميناء الاسكندرية فى الثلاثين من يونيو سنة ١٧٩٨. وقد تقدم بونابارت على أنه « صديق الأتراك الحميم » وحامى العرب ، ومنقذ الفلاحين المضطهدين من طبقة المماليك البغيضة . كما قرر احترام شعائر الدين الإسلامى ، وصيانة خلق البلاد وعاداتها . ووعد بالعمل على نشر الرخاء والرفاهية فى أرجائها ، عن طريق استغلال مواردها الطبيعية .

لم يدافع عن الاسكندرية دفاعاً جدياً فاجتاز الفرنسيون الصحراء إلى دمنهور. وكانت أشد محنة لاقاها الجيش هى الشمس اللافحة . والقيظ المحرق . والظمأ الشديد . والحمى المضنية . من جراء السير مسافات طويلة من غير رى أو زاد . وهذا كان شأن الجيش الفرنسى عند حملة لويس التاسع (القديس لويس) فى سنة ١٢٥٠

وبعد مناوشات بسيطة فى الرحمانية وشبرا . وصل بونابارت إلى معسكر امبابة ، حيث انتصر على المماليك فى معركة الأهرام الشهيرة ، التى وطدت أقدامه فى وادى النيل . لكن تدمير الأميرال نلسون للاسطول الفرنسى فى خليج أبى قير فى الأول من أغسطس ، قضى على الجيش الفرنسى من حيث اتصالاته المنتظمة مع بلاده. فلم يسع بونابارت إلا أن ينشد مخرجاً . فيعمد إلى حملة الشام. وهى لا تخلو من المخاطرة والمجازفة .

والأمر الجدير بالاعجاب حقاً . هو أن بونابارت أسس المجمع العلمى المصرى بعد مضى ثمانية أيام من نكبة أبى قير . كما عمل فى موسكو بعد ذاك حيث وقع مرسوماً بتأسيس الفرقة التمثيلية الفرنسية « كوميدى فرانسيز » . القائمة حتى الآن. وقد حدث هذا بينما كانت ألسنة النار ترتفع فى تلك المدينة وتحيلها رماداً .

وإليك ما قال بونابارت فى أمر عسكرى إلى شعب القاهرة : « لا تخشوا مطلقاً على أسراتكم وأملاككم ، وخاصة دين النبى الذى أحبه». . . وفى الوقت نفسه ، أصدر إلى الجيش الأمر التالى : « عليكم أن تبدوا نحو الشعائر التى يأمر بها القرآن ونحو المساجد ، نفس التسامح الذى أظهرتموه إزاء الأديرة



عربة بونابارت عن كتاب «وصف مصر» (جاستون فييت)

المسيحية ، والكنائس الإسرائيلية ، ودين موسى ودين يسوع المسيح ؛ لقد كانت الفيالق الرومانية تحمى جميع الأديان » وصدق ميشليه عند ما ذكر فى كتابه « تاريخ فرنسا » أن بونابارت كان واقعاً تحت تأثير رفاقه ، وهم « جماعة من الرجال الممتازين الذين كانوا يضمرون عطفاً جديراً بالاعجاب ، نحو البلاد التى عملوا على إصلاحها » .

ومما قاله بونابارت لاحد شيوخ الأزهر : « إن جميع من تحت إمرتى هم أولادى. » وقد كسب صداقة الشعب بحضوره إلى حفلة وفاء النيل فى الفسطاط إلى جانب حاكم القاهرة وبإشارته إلى قطع الخليج ، ثم بتوزيع نقود ذهبية وفضية على الفقراء والمعوزين .

ورغبة فى إشراك الجيش فى حياة البلاد ، أنشأ بونابارت « مجلس أعيان فى كل مدن مصر . وأخيراً ، فى الرابع والعشرين من أغسطس عقدت الأقسام الأربعة للمجمع العلمى المصرى برياسة مونج . وكان العلماء الفرنسيون موضع الاحترام من أهالى البلاد . ثم أسست جريدتا : « لاديكا أجبشيان » و « ليكوريديه ديجيبت » .

ويقال إن الجنود الفرنسيين ، حينما نزلوا فى ميناء الاسكندرية ، تملكتهم الدهشة لما شهدوه فى المصريين من روح الدعة والمسالمة . وعند ما دخلوا القاهرة فى الخامس والعشرين من يوليو ، زادوا عجباً إذ رأوا أهلها مستمرين فى مزاولة أعمالهم ، من غير ما اضطراب أو حب استطلاع . وقد بعث هذا الهدوء روح الاطمئنان فى نفوس الفرنسيين ، فأخذوا يتجولون غير مسلحين ، فلم يتزعج منهم أحد بل كانوا يمزحون مع الشعب ويشترون بأسعار عالية كل ما يعثرون عليه من السلع . وسرعان ما تولدت الثقة بين الجنود وأهل البلد الوطنيين .

كانت الاعتداءات نادرة. فالذى اغتال « كليبر » ليس مصرياً ، بل هو حلبى موفد من العثمانيين. ولقد قيل عن بونابارت فى صدق "إنه عمد إلى الفن أكثر من القوة ليكون لنفسه حزباً من المصريين ، ولينشىء منهم أمة" ، ولئن لم يمكث بونابارت فى مصر إلا أربعة عشر شهراً ، فروره بهذه البلاد التاريخية قد

أثر فى المخيلات . وخلق منه أسطورة . تردد صداها فى كتاب « بونابردى » لفكتور هوجو . ولا نزاع فى أن هذه المحاولة الجريئة . التى اضطلع بها بونابارت قد رفعت من منزلته الشخصية من جهة ، ومكنت من إنشاء علاقات وثيقة بين فرنسا ومصر من جهة أخرى . ولولا حملة بونابارت ، لما أتيح لشامبوليون كشف الرموز الهيروغليفية على حجر رشيد . ولما كتب لمحمد على الكبير أن يقيم فى وادى النيل حكماً ذاتياً . ولما أصبح سليمان باشا اليد اليمنى لإبراهيم ، ولما قدر لجوميل أن يدخل زراعة القطن فى مصر . ولما استطاع دى لسبس أن يحفر برزخ السويس .

وهكذا حق لنا أن نقول أن هذه المغامرة كانت أعظم أعمال بونابارت خلوداً وخصباً وإثماراً .

ولقد قرر أحد المؤرخين الإنجليز أن الحملة الفرنسية أتت بثمار طيبة فقوضت أركان حكم المماليك . ونبهت الإنجليز إلى الأهمية الاستراتيجية لبلد واقع بين الشرق والغرب . ثم أظهرت جلياً مساوىء الإدارة التركية من انحلال وعجز . وعدم استقرار .

وأخيراً كانت السبب الغير المباشر فى قدوم محمد على إلى مصر وإن شئت فقل أنها كانت مهبط الوحى للطرق والمبادئ التى ترسمها هذا العاهل العظيم فى مصر[1] .

وستظل الإدارة الفرنسية حلقة من أهم الحلقات فى تاريخ الشرق الأدنى ، وسيكون لها أثر كبير فى تصوير حالة مصر خلال القرن التاسع عشر . ولقد وجه بونابارت ضربة قاضية إلى أقوى السلطات فى هذه البلاد ، وهى سلطة المماليك .

وعقب مغادرة الفرنسيين ، سادت الفوضى وعم الاضطراب وقام النزاع حول المركز الذى تركه البكوات شاغراً . ووسط هذا الصراع من الدسائس والمنافسات ، كان القدر يلعب دوره فى تهيئة وسائل الظهور لرجل سيعظم شأنه ، وقد أصبح

(١) راجع هـ. دول – « مؤسس مصر الحديثة – بحث عن محمد على » مطبعة جامعة كامبردج سنة ١٩٣١

أشهر من نار على علم . فتردد ذكره من شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى جميع أنحاء الغرب .

لم يكن أثر التدخل الفرنسى فى تاريخ مصر مقصوراً على إضعاف سلطة السادة السابقين ، فالنشاط الذى دب فى الحياة الاقتصادية ، وإنشاء علم جديد — علم قدماء المصريين (الاجبتولوجيا) — كانا من العوامل التى خدمت بها الحملة اسم فرنسا ومكانتها . وقد لجأ محمد على إلى هذا الاتجاه للنهوض بمملكته .

ولقد أفادت الدول الأوربية ، من ترسمها خطى بونابارت العظيم ، فى سبيل تغلغل نفوذها فى البلاد الإسلامية . وهو يعتبر بحق أول من سن للسياسة الإسلامية مبادئ معينة خلال إقامته القصيرة فى مصر .

* * *

وعلى أثر معاهدة الصلح المبرمة فى اميان بين بونابارت وإنجلترا فى السابع والعشرين من مارس سنة ١٨٠٢ ، أعيدت مصر إلى الدولة العثمانية ، بينما تعهدت بريطانيا العظمى بالجلاء عن مالطة . لكنها لم تغادر تلك الجزيرة ذات المركز الستراتيجى . الممتاز ورغم هذا فأن القائد الفرنسى "ديكان" الذى أوفد إلى الهند لتسلم مناطق النفوذ التجارية الفرنسية (comptoirs) الخمس ، قد استمر فى الكفاح ضد إنجلترا منذ شهر ابريل سنة ١٨٠٢. بل أن نابليون نفسه لم يعدل بتاتاً عن الأمل فى استعادة مصر التى كان يسميها « أجمل بقاع العالم » .

ولا شك فى أن موقف بعض المماليك شجعه على ذلك . فقد أرسل عثمان البرديسى بك وإبراهيم ، وقتئذ ، إلى ليفورن مندوباً ليلتمس من الجنرال برون إبلاغ الرسالة الآتية إلى القنصل الأول (بونابارت) بوساطة تاليران :

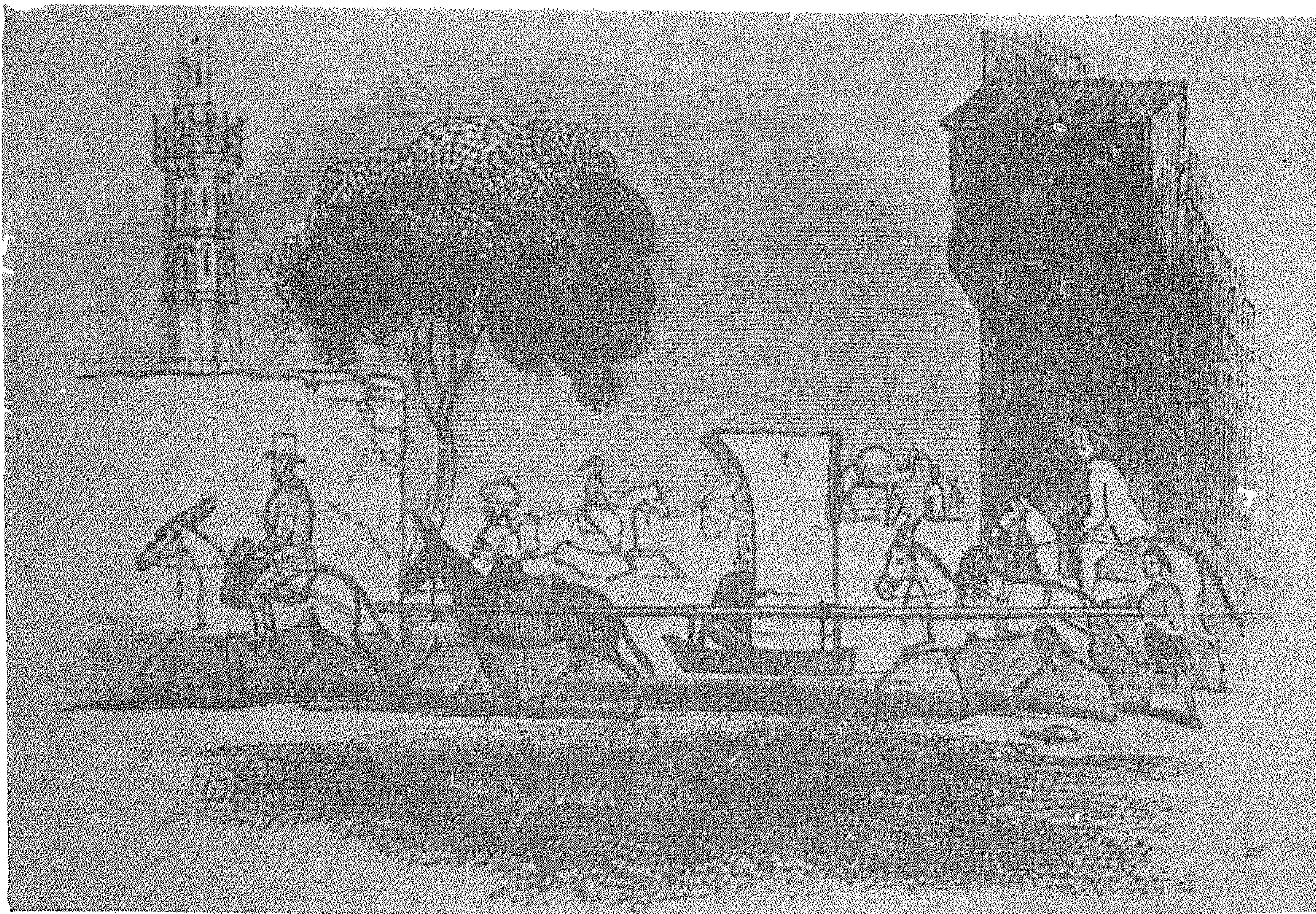
« حيث أنكم هدمتم قوتنا المثبتة الدعائم منذ سنين عديدة ، فإننا نأمل من مراحمكم إعادتنا إلى مراكزنا . ولقد أحدثت وفاة مراد بك انقساماً بيننا ، وأنها لظروف تعسة حقاً تلك التى جعلتنا نلتجئ إلى الإنجليز . فالأتراك يشهرون علينا حرباً ظالمة ، والخيانة سلاحهم المختار . أن لدينا ما يكفى من القوة لمقاومة تدابيرهم ؛ لكننا فى حاجة إلى سند قوى من الخارج . وها نحن نتوسل إليكم ، ونضع فيكم

كل ثقتنا . ساعدونا بوساطتكم لدى الباب العالى . وسنخضع للشروط التى يتراءى لكم فرضها علنيا .ولكى نعرب لكم عن اعترافنا بجميلكم ، سنمنح تجارة أمتكم أوسع الامتيازات » .

وقد استؤنفت العلاقات بين فرنسا وتركيا ، اعتباراً من السادس والعشرين من يونيه سنة ١٨٠٢ . وبما أن تلك الصلات لم يتعكر صفاؤها إلا من جراء فتح مصر ، فقد أدى الجلاء عن وادى النيل إلى إعادة حسن التفاهم بين الدولتين ، وحل الوفاق محل الشقاق ، والوئام مكان الخصام .

ومنذ السابع من أكتوبر سنة ١٨٠١ ، كان تاليران ، وزير العلاقات الخارجية ، قد عقد مع السيد على أفندى ، السفير العثمانى ، مقدمات تقضى بتجديد المعاهدات القديمة ، وسريانها على جميع أنحاء الولايات التابعة للباب العالى ، وإعادة تمتع فرنسا بالحقوق التجارية والبحرية الخاصة بالدولة الأولى رعاية . وبعد مضى يومين ، أبحر الكولونيل هوراس سيباستيانى إلى الاستانة ، للحصول على تصديق السلطان . لكن ممثل بريطانيا العظمى لدى الباب العالى أخذ يبذل جهدا فى الديوان لإحباط المشروع . بيد أن المدافعين عن صالح فرنسا كانوا يناهضون هذه الدسائس ، بتأييد موقف الصدر الأعظم وقبودان باشا ، فى شكواهما من حماية قواد الجيش البريطانى للمماليك . ورغبة فى تبديد بواعث سوء التفاهم ، قرر مجلس الوزراء البريطانى التبرؤ من تصرفات الجنرال هتشيسون والجنرال ستيورت ، وذلك بالعدول عن عقوبة تنفيذ حكم الإعدام الصادر من الباب العالى ضد البكوات المماليك . واخيرا استدعى هتشيسون وعين مكانه الماجور جنرال لورد كافان .

وفى التاسع عشر من يناير سنة ١٨٠٢ ، بدئت المفاوضات فى الجيزة ثم فى القاهرة ، بين الجنرال الإنجليزى والمماليك . إذ أبلغت بريطانيا البكوات أنها ، بوصفها حيفة الباب العالى ، ترغب فى أسداء معونتها وتقديم مساعدتها لتنفيذ جميع التدابير الصادرة من الديوان ، وتطلب إلى المماليك قبول مقترحات الصدر الأعظم .



تخت روان شائع الاستعمال فى القاهرة ، رسم دارلى جريفيت

غضب هذا التقلب المفاجئ أشجع الضباط البريطانيين وأشدهم بسالة وإقداماً : كان الجنرال ستيورت ملازماً الفراش لسبب سقوطه عن ظهر جواده، فأبلغ اللورد كافان أنه . إزاء خيانة بريطانيا لعهودها يرى. أن واجب الشرف والاستقامة يحتم عليه تحذير المماليك . وعلى أثر ذلك . رفع البكوات مضاربهم ومعسكراتهم من مشارف الجيزة . وبعد أن ودعوا الجنود البريطانيين ، انسحبوا إلى الصعيد . تاركين الوجه البحرى للعثمانيين .

عندئذ أسندت حراسة الحاميات وإدارة الأقاليم إلى خسرو باشا . الذى عينه السلطان والياً على مصر فى فبراير سنة ١٨٠٢ .كان خسرو هذا عبداً رقيقاً أصله من جورجيا . ثم حرر وأصبح من محاسيب قبودان باشا. لكنه لم يظهر فى إدارته أية صفة من صفات الفطنة أو حسن التدبير. ومع هذا ، فقد وجد من يتحدثون عنه. بعد أن ولى منصب الصدر الأعظم فى الاستانة. ويضيفون إليه الصفات الطيبة "من الفطنة السياسية . والجرأة العالية . والطغيان الماكر، على الرغم من أميته" (١) .

---

(١) راجع بلور ليتون : « حياة بالمرستون » الجزء الثانى ص ٢٥٢ .
بلور وليم هنرى بلور ليتون بارون دالينج وبلور (١٨٠١ - ١٨٧٢) سكرتير مفوضية وقائم بأعمال فى بروكسل فى سنتى ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ وكان فى الرابع عشر من أغسطس سنة ١٨٣٧ سكرتير سفارة فى الاستانة .

الفصل الثانى

تولية محمد على

(١٨٠٢ — ١٨١٠)

ما كاد الفرنسيون يغادرون مصر . حتى عمت الفوضى وساد الاضطراب إذ انفصمت عرى الصداقة ، وانحلت مواثيق الاتحاد التى كانت تربط بين الإنجليز والأتراك والمماليك . فقد حاول العثمانيون استعادة تلك الولاية العاقة حيث غدت سيطرتهم منذ قرن أو نحو قرن اسمية أو شبه اسمية فى ذلك الحين. كانت الآستانة تعلم علم اليقين ، وتعرف حق المعرفة أن لندن حاربت بونابارت تدفعها الأنانية الشرهة ، والأثرة الجشعة . فقد تملكتها شهوة الاستيلاء على وادى النيل ، ذاك القطر الذى لا تخفى أهميته الاستراتيجية على من يملكون الهند .

غير أن العثمانيين ، الذين اشتهروا بخبث طواياهم ، ومكر نفوسهم ، ما كان يخاف عليهم ضيق نظر البريطانيين ، وهو فرجة تتيح لهم رؤية الأشياء التى ينظر إليها عن كثب ، ويعينهم هذا على إتقان كل عمل يعنون به ، لكنه يمنعهم من مشاهدة أمور كثيرة فى آن واحد ، وصدق دى توكفيل حيث قال عنهم : « إذا أرادوا النجاح فى عمل ما ، والسير مع رجل معين أو مع حكومة معينة بقصد إدراك هذا النجاح لاقتصر نظرهم على ذلك دون سواه » .

فطن الباب العالى للخطر الذى سيحيق به لو سمح للبريطانيين بالبقاء وحدهم فى مصر ، ومن جهة أخرى ، كان يتوجس خيفة من روح التمرد السائد عند المماليك . . نعم إنه رضى كرهاً التعاون معهم ، لكنه لم يفعل ذلك إلا بدافع الخوف من أن يتحدوا مع بونابارت .

* * *

عند ما أذعن الباب العالى إلى إلحاح بريطانيا وجمع قوات لمحاربة الفرنسيين فى مصر ، وقد أمدت الحملة ميناء قوله[١] بثلثمائة جندى تحت قيادة على أغا ، ابن حاكم المدينة. ويؤخذ من الأحاديث المتواترة، أن الصعوبات التى اعترضت الحملة عند نزولها فى أبى قير ، والمعارك التالية لها قد ثبطت عزيمة على أغا وفترت همته ففضل العودة إلى وطنه تاركاً القيادة لمعاونة محمد على ، الذى استطاع أن يصبح ، فى سنة ١٨٠١ أحد الضباط العظام فى الفيالق الألبانية بوادى النيل ، وقد تعاونت تلك الفيالق مع البريطانيين ضمن الحملة ومما أشار إليه المؤرخون الإنجليز إشارة لامحة أن الجنرال هتشيون ، خلف ابركرمبي ، لم يكن واثقاً كل الثقة من هذه الجيوش ، وأن الباب العالى نفسه قد أصر على جلاء الإنجليز سريعاً من البلاد ، خشية أن يستأنف الفرنسيون محاولة النزول فى البلاد . بل إن سفير روسيا فى الآستانة قد اقترح إبقاء الاحتلال فى المراكز الاستراتيجية ، وهى الإسكندرية والقاهرة والسويس .

وبدهى أن هذه الخطة راقت فى نظر وزارة هاوكسبرى ، التى كانت تواقة إلى تسوية العلاقات بين السلطان والبكوات ، تجنباً لعودة الفوضى التى فتحت الباب للاحتلال الفرنسى . وكانت أمنية الإنجليز هى أن يخصص جزء من الضرائب المصرية للصرف على قوة مسلحة تحت إمرة ضباط بريطانيين . فمنذ سنة ١٨٠١ اقترحت وزارة سانت جيمس على تركيا ، أن تتعاقد معها على نظام مصر فى المستقبل ، وذلك بتوقيع اتفاق مكون من تسع مواد .

وكان هذا الاتفاق يرمى إلى ضمان حقوق المماليك ، وامتيازاتهم الإقليمية ، وتحديد مدة خدمتهم العسكرية ، والنص على أن أداء هذه الخدمة هو شرط أساسى لمنحهم معاشاً (المادة الأولى) ، وتخصيص نسبة معينة من الإيرادات لمصاريف الجيش النظامى على أن تسند إدارته إلى ضباط إنجليز ، (المادة الثالثة) وجعل القيادة العامة لضابط إنجليزى يراقب دفع الأموال المخصصة للجيش ، العالى فى مصر كلما اعتدى على حقوق الشعب ، أو على امتيازات المماليك

(١) على بحر ايجه فى روميليا .

وكلما خولفت طرق تحصيل الأموال المخصصة للجيش واستخدامها .

ولهذا يتضح أن الغرض المقصود هو مشروع مقنع لفرض الحماية البريطانية على مصر وهذا ما حققته إنجلترا فعلا بعد ثمانين عاماً فى حينه وأطلقت عليه اسم « احتلال » لكن اللورد الجين ، السفير البريطانى فى الآستانة فى ذلك الوقت لم يفلح فى الحصول على موافقة الباب العالى . وانتهى الأمر بأن أصدرت الحكومة التركية تعليماتها إلى قبودان باشا بدعوة البكوات المماليك للصعود على ظهر سفينتين ، حيث ذبح عدد منهم .

وكاد هذا الحادث يفضى إلى نزاع بين القوات البريطانية والتركية . ولم يستطع الإنجليز حمل تركيا على الإفراج عن البكوات الأسرى ، إلا عن طريق التهديد بقطع العلاقات .

* * *

وفى خلال ذلك ، أبرم صلح اميان ، فأصبح من حق فرنسا المطالبة بجلاء البريطانيين عن مصر ، وباعادة السيادة العثمانية ، وكل ما تمكن الإنجليز من الحصول عليه هو أن يعفى عن البكوات ، وأن تسند إليهم إدارة إقليم أسوان . لكن أحد الأمراء المماليك ، وهو الألفى بك ، أبحر مع البريطانيين وأصبح صنيعتهم . ثم عين الماجور ميسيت قنصلا لإنجلترا ، وكلف برعاية العلاقات بين الأتراك والمماليك . وبذلك انتهى الاحتلال الإنجليزى الأول فى مارس سنة ١٨٠٣ ، وقد كلف ميسيت بالتنبيه إلى نشاط القناصل الفرنسيين ، وكان يعاونه فى مهام وظيفته وكلاء سويديون وروس وبروسيون .

وبعد أن طرد الإنجليز ، ظهرت المنافسة بين ثلاثة أقسام : الاتراك والمماليك والأرناؤوط . كانت الفيالق العثمانية تأتمر بأمر خسرو باشا ، الحاكم المعين من الباب العالى ، بينما الأرناؤوط لا يريدون الاعتراف بالرياسة إلا لقائدهم طاهر باشا . أما المماليك ، فكانوا طوع إرادة البرديسى بك وطاهر بك اللذين لم يلتئم لهما شمل ، ولم يجتمع لهما رأى ، ولم يهدأ بينهما نزاع .

وفى مايو سنة ١٨٠٣ ، قام الألبانيون بحركة عصيان فى القاهرة . فسارع

طاهر باشا يعرض وساطته ، فرفضها خسرو باشا . وعندئذ ، قام طاهر باشا على رأس الألبانيين واحتل القلعة ففر خسرو إلى دمياط ، واستولى طاهر باشا على الحكم فى العاصمة . وعند ما امتنعت الجيوش العثمانية عن طاعته ، طلب معونة المماليك ، ولم تمهله الأيام ، فمات قتيلا .

فى هذه اللحظة ، استوى بطلنا على مسرح التاريخ ، وقد كانت القوات الرئيسية للجيوش العثمانية فى مصر ، مشكلة وقتئذ من بضعة آلاف جندى ألبانى (أرناؤوط) ونظراً إلى عدم كفاية موارد الديوان فى الآستانة لصرف مرتباتهم ، أصبح من المتعذر على الحكومة العثمانية إخضاعهم لطاعتها. ولقد ذكرنا أنه كان يوجد بين ضباط هذا الجيش ، أميرالاى روميلى الأصل يدعى « مهمت على» وهو الذى احتفل به التاريخ واعتز باسمه العربى « محمد على » فهو جندى قوى البأس ، صادق الجأش، ثابت الجنان ، يقظ الرأى، مشحوذ النية . امتاز منذ نعومة أظفاره بالبسالة والإقدام ، وقوة الصولة والشكيمة .

نشأ يتيما فتبناه حاكم المدينة التى رأى فيها النور وقد وفق فى استهلال حياته العاملة إلى تحصيل الأموال التى امتنعت عن دفعها إحدى القرى المجاورة . وسرعان ما سطعت شهرته وعلانجمه بعد هذا العمل الجرىء فرقى إلى رتبة اليوزباشى وبعد زمن وجيز عقد قرانه على أرملة واسعة الثراء ، من بنات عمومة الحاكم ، فأصبح مالكاً لمتجر دخان فخم أنيق وبهذا توصل الى إنشاء علاقات مع تاجر فرنسى فى مرسليا يدعى المسيو ليون ، وقد أخذ ليون يردد على مسامعه مآثر بونابارت معاصره ، الذى أصبح واسع الصيت ، بعيد الذكر عظيم الأهداف ، مما حاك حول اسمه شتى الأقاصيص والأساطير . وربما كانت مظاهر عطف محمد على نحو فرنسا راجعة إلى تلك الصداقة القديمة العهد .

وما كاد محمد على يهبط مصر حتى ظهرت مواهبه ، فرقى إلى رتبة أعلى ولم يلبث أن عين لواء بأمر باشا مصر ، خسرو ، ذلك الذى خلفه محمد على وناصبه العداء فتفاقم بينهما الأمر واستشرى الشر . وقد حدث غداة عصيان الألبانيين وشقهم عصا الطاعة على خسرو ، واغتيال طاهر ، أن أرسل

العثمانيون والياً جديداً هو على الجزائرلى باشا الذى كان مصيره أيضاً الاغتيال فى فتنة عسكرية . وهكذا أصبح محمد على ، بين عشية وضحاها فى مقدمة المتنافسين ، لكن سداد رأيه ، وصواب تدبيره ، ومضاء فطنته كل هذا جعله يظل بعيداً عن المعمعة ، مترقباً حلول ساعة الحظ المواتى والظرف الملائم .

بدأ محمد على حركاته بالتحالف مع عثمان البرديسى فأوجس البريطانيون خيفة ، وأوجدوا له منافساً فى شخص الألفى ، الذى نجا من مذبحة سنة ١٨٠١ ، ولجأ إلى لندن حيث قضى ثلاث سنوات — ثم نزل الألفى فى أبى قير فى الثانى عشر من فبراير سنة ١٨٠٤ وأحبط الخطة المحكمة التى وضعها البرديسى لتعقبه ، وذلك بأن سار مع مجرى النيل ووصل إلى الوجه القبلى ، واتخذ منه مركزاً لسلطته الإقطاعية .

وسرعان ما وقع الخلاف بين البرديسى والألبانيين ، إذ أخذوا يلحون فى المطالبة بمرتباتهم مؤيدين من محمد على قائدهم ، وتمادى البرديسى فى طرق ظالمة كيدية لتحصيل الضرائب من التجار ، وكان بينهم فريق من الشرقيين والأوربيين . مما أحدث اضطرابات فى القاهرة[1] فانتهز محمد على الفرصة وأعلن إلغاء الضرائب ، وبهذا قرب محمد على من الشعب وتعلق به الجنود الألبانيون ، ثم طرد البرديسى من العاصمة، فلجأ إلى الصحراء وتم الصلح بينه وبين الألفى ، ومع ذلك فقد ظل محمد على مسيطراً على الوجه البحرى ، ومتمتعاً بثقة الشعب والجنود الألبانيين [2] .

---

(١) كانت القاهرة محاصرة حصاراً شديداً بالمماليك والعرب ، وكانوا لا يسمحون لأحد بدخول هذه المدينة أو الخروج منها وأصبح سكان العاصمة فى حالة يرثى لها ، فقد كانوا يلتهمون الأطعمة القذرة ويعانون أشد ألوان الفاقة والعوز وقد جند المماليك نيفاً وعشرين ألف عربى من البدو وعدوهم ، كما يقال ، بأن يتركوا لهم القاهرة فريسة للنهب والسلب (وثيقة رقم ١٣٩ — كتاب دى ليسبس إلى تاليران صادر من الإسكندرية فى الأول من شهر بريريال سنة ١٢ للثورة الفرنسية الموافق الحادى والعشرين من مايو سنة ١٨٠٤)

(٢) وإليك ما كتب ماتيو دى ليسبس إلى تاليران فى الخامس من مارس سنة ١٨٠٤ : « دعانى محمد على رئيس الأرناؤوط للمسألة التى كلف المواطن دورفيتى بالتحدث عنها مع السفير وقال لى بعد أن وعدته بحفظ السر : « إن جميع الألبانيين يصرون على تسلم مرتباتهم، وإنهم بمجرد الحصول على

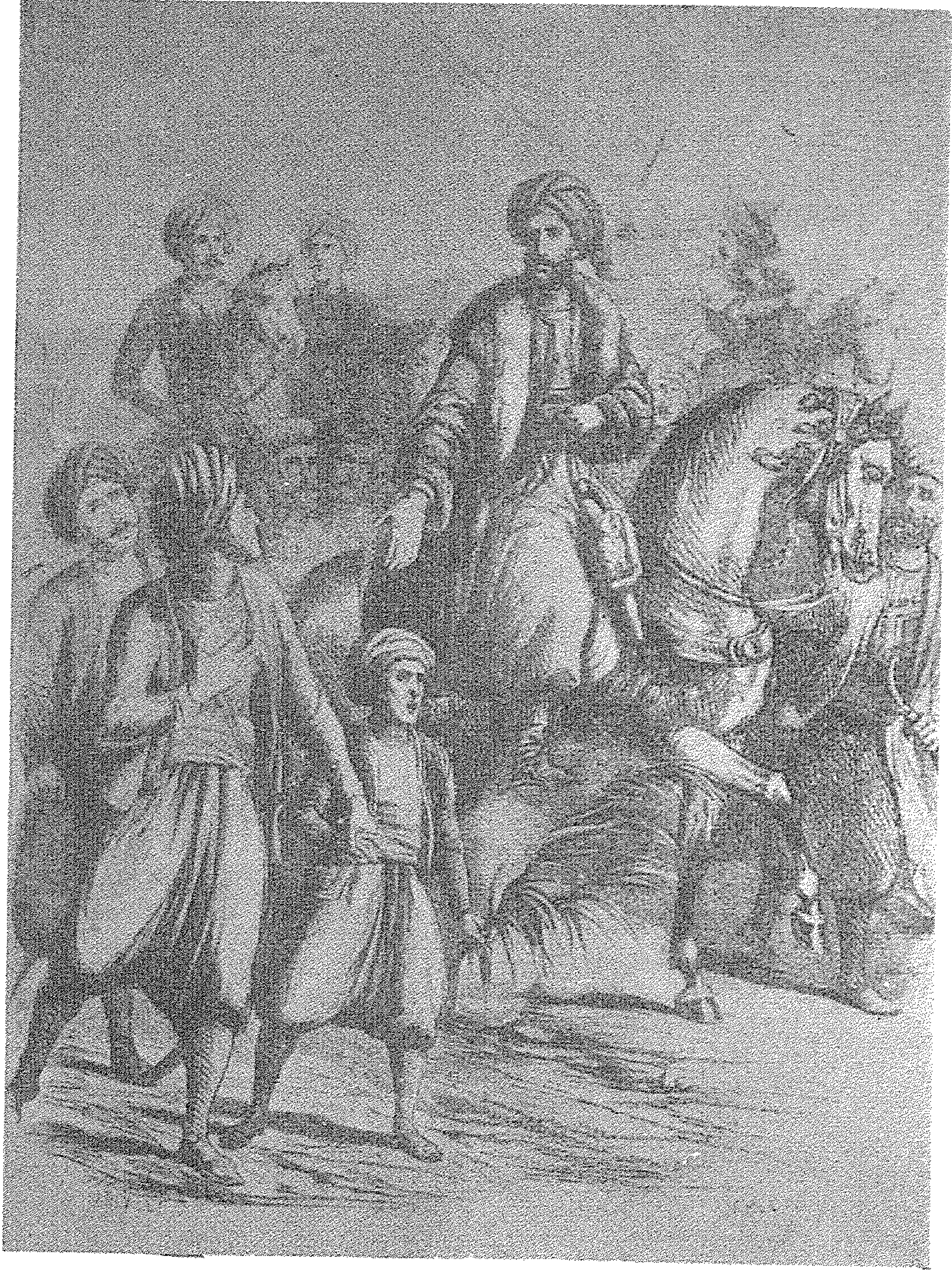
وقد شاءت الظروف ، أن يعود خسرو باشا إلى وظيفته . فلم تمض ثلاثة أيام حتى أرغم على مغادرة القاهرة والإبحار إلى الآستانة . وهنا فكر الألبانيون فى عرض المركز الشاغر على محمد على لكنه تصرف تصرفاً حكيما ، فعين فى هذه الوظيفة خورشيد ، حاكم الإسكندرية واكتفى لنفسه بادىء بدء ، بأن يكون قائم مقام له [(١)] .

وقد تبين لخورشيد أيضاً أن إبعاد الإلبانيين المتمردين هو الحل المعقول الوحيد ، فأمرهم بالجلاء عن مصر [(٢)] . وتظاهر محمدعلى بالأذعان والرضوخ لكنه أمام إصرار الشعب الهائج رضى بالبقاء فى القاهرة ، وفى الثانى عشر من شهر مايو سنة ١٨٠٥ ، اجتمع المشايخ والعلماء فى المحكمة وانتخبوه والياً على مصر فأصبح ابتداء من هذا اليوم سيد البلاد الرسمى . ولكن كان ينقصه شىء واحد ذلك أن يلتف الجميع حوله ، ويظفر برضائهم ، غير أن الألفى بك كان لا يزال مؤيداً من الإنجليز ، وعثمان البرديسى ما لبث متعلقاً بأهداب فرنسا . وخورشيد مصر على استرداد حقوقه فقد لجأ إلى القلعة المشرفة على العاصمة واعتقد أنها حصنه المنيع الذى لا ينال .

بعض النقود سيقومون بحركة ثورية بغية استرضاء الباب العالى ، وأنهم سيبيدون المماليك ثم قال : كيف نستطيع الاعتماد على المماليك ؟ لقد ارتكبوا أفظع أعمال الغدر ضد الأخ والزميل والصديق فماذا يمكن أن ننتظر منهم نحن أعداءهم الطبيعيين ؟ . »

(١) وجاء فى خطاب دى ليسبس إلى تانيران فى التاسع عشر من شهر فريمر سنة ١٣ للثورة الفرنسية (العاشر من ديسمبر سنة ١٨٠٤) وثيقة رقم ١٦٩ . إن خورشيد باشا والى مصر فى حالة ارتباك أليم ولم يخف عنى ذلك ، بل اعترف لى بأن حالته تدعو إلى الأسف . . .

(٢) فرمان صادر إلى محمد على وكثيرين من قواد الجيش فى مصر فى شهر يوليو سنة ١٨٠٤ « تعلمون أنه على أثر استقرارسلطة الفرنسيين فى مصر ، اضطر الباب العالى إلى تضحية الكثير من المال والرجال ، فى سبيل استردادها . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت بعض النفوس السيئة النية من بينكم تسعى فى إيقاع النيل ، مرة أخرى تحت سيطرة المماليك وإن الباب العالى لا ينسب إليكم جميعاً هذا الخطأ . وعلى كل فقد دفنا الماضى ومحت الرحمة الذنوب . لذلك ، يدعوكم الباب العالى إلى مغادرة هذه البلاد ميممين شطر بلادكم مع الألبانيين الشجعان الصناديد . فهل يرفض أحد منكم العودة إلى أسرته التى فتحت له ذراعيها ؟ ألا فاعلموا علم اليقين أن ستار النسيان قد أسدل على حوادث الماضى ، وأنه لن يردد ذكر الوقائع المتعلقة بولاية خسرو محمد باشا . ولا يشك الباب العالى لحظة واحدة فى أنكم ستبادرون إلى احترام ما يبديه من نية التسامح وأنكم ستنفذون أوامره بالطاعة الواجبة »



المناداة بمحمد على واليًا لمصر ، من وضع ج. ا. بوشى

ولما ذهب إليه من أنبأوه بتعيين خلف له أجاب :

« إننى والى مصر بمقتضى وثائق منحتها من السلطان. ولا أعترف بعزل صادر من الفلاحين . ولن أنزل من القلعة إلا بأمر من الباب العالى » .

ثم أمر بأن ينقل إلى القلعة الماء والقمح والخبز الجاف والمؤونة التى تسنى له جمعها ، وأغلق على نفسه الأبواب ، بعد أن أحاط نفسه بقوة مكونة من ألف وخمسمائة رجل مخلصين ، واستعد للدفاع . ثم اجتمع الجمهور المسلح فى ميدان الأزبكية ، وحرر المشايخ فى المحكمة إقراراً بالأسباب التى جعلتهم ينضمون إلى محمد على ضد خورشيد .

ثم أرسلت هذه الوثيقة إلى الآستانة ، بعد التصديق عليها من القاضى وقد أخذ المشايخ يجوبون أرجاء المدينة ، بهمة ساهرة ، ونشاط موصول لمقاومة الاضطرابات ، أسوة بما ضربه لهم السيد عمر مكرم .

ثم نشر محمد على ، باللغتين التركية والعربية ، أمراً صادراً إلى الألبانيين بقضاء السهرات فى منازلهم وبعدم التعرض للشعب الهادىء المسالم وبعدم استعمال القوة كذلك إلا إذا أهينوا من الجنود المتمردين . وقد حدث شغب بين فريق من الألبانيين وفريق من العمال فى باب زويلة ، فاتخذت تدابير حازمة ، مما حال دون تفاقم الخطر .

أصبح هم محمد على هو الحصول على اعتراف بسلطته الفعلية من الباب العالى ، وذلك بمحاولة إزالة خورشيد من طريقه . وقد أرسل الديوان إلى القاهرة صالح بك الكتخدا الثانى مكلفا بمهمة إجراء التحكيم ، وتأييد سلطة الأقوى منهما فعين صالح بك محمدا عليا قائم مقام فى القاهرة ، وطلب إلى خورشيد أن يرحل إلى حامية الإسكندرية فرفض . لكن محمدا عليا هدده باستخدام القوة وأخيراً ، غادر خورشيد القلعة بعد اعتصامه بهما ، فى السابع من أغسطس ، وخرج تحت جنح الليل وسار عبر الصحراء فى صحبة بضعة من الخدم، قاصداً الإسكندرية ، ليبحر منها إلى الآستانة . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح محمد على سيد القاهرة غير منازع ، فبادر الباب العالى إلى تأييد انتخابه غير تردد ولا

وجل . ولم يبق أمامه إلا كسر شوكة المماليك ، مثار الاضطراب والشغب فى البلاد ، وقد كانت السياسة البريطانية تدفعهم دفعاً إلى هذه الفوضى .

وبهذا أصبحت سيطرة العثمانيين مقصورة على مرفأ الإسكندرية . وقد رأى المعتمد البريطانى ميسيت ، أن احتفاظهم به يعد ضماناً للحيلولة دون نزول الفرنسيين ، إذا هم تواطأوا مع محمد على . ورغم هذا فإنه لم يستطع إخفاء القلق الذى أخذ يساوره من جراء سوء إدارة العثمانيين لهذه المنطقة ، التى ما فتىء الشغب ضارباً أطنابه بها ، لذلك نراه فى رسائله إلى اللورد كامدن واللورد ملجريف ، يقرر أن خير وسيلة لمعالجة هذه الحالة هى التفكير فى نزول القوات البريطانية[1] . وعند ما شرع ميسيت فى تبادل العلاقات الطيبة مع الألفى بك كان يعلل نفسه بهذا الأمل لاعتقاده أن الألفى هو الوحيد بين المماليك الذى يستطيع جمع شملهم وضم شتاتهم . وما زال الألفى يحلم بلقب « شيخ البلد » ، وها هو اريوثنوت ، السفير البريطانى ، يقوم بوساطة غير رسمية فى المفاوضة . بل لقد ذهب به الخيال إلى حد الاعتقاد بأن الباب العالى سيستبعد محمداً علياً ، نظراً لحرصه الشديد على تشجيع النفوذ الفرنسى .

* * *

ومن جهة أخرى كان دروفيتى المندوب الفرنسى للشئون التجارية يعترف بلا تردد أن محمدا عليا هو الرجل الوحيد الذى يستطيع إقرار النظام فى مصر ، وأن تلك البلاد ستعود فيجرفها تيار الفوضى والاضطراب ، لو ترك أمرها للمماليك . ينشرون فيها الفساد ويهلكون الحرث والنسل . وكان المندوب الفرنسى يقدر أيضاً لباشا مصر ، ما يبديه من المقاومة العنيفة لأساليب إنجلترا والألفى بك ، تلك الأساليب الملتوية ، المشوبة بالمواربة والرياء فى خداع ومخاتلة . ومما يضاعف فضل دروفيتى — كما يتبين من مكاتباته — أن وزير الخارجية فى باريس كان ممتنعاً عن تزويده بأية تعليمات . ولا غرو ، فقد كان نابليون آنئذ منهمكاً كل الانهماك فى صراعه مع قيصر روسيا ، مما جعله يتجنب أية أمور من شأنها

(١) راجع : كتاب إلى اللورد كامدن مؤرخ فى الثامن عشر من سبتمبر سنة ١٨٠٥ وكتابين إلى اللورد ملجريف مؤرخين فى الأول من يناير والعاشر من مايو سنة ١٨٠٦ .

إغضاب العثمانيين الذين استمسك بصداقتهم واستعز بمصافاتهم . لذلك نراه يوصى سيباستيانى [١] بمداراة الباب العالى ، كما نراه يكلف تاليران بابلاغه نصائحه . ومؤداها أن يكون بصيراً وأميناً فى تصوير كل ما يتعلق بمصر .

ولا غرابة فقد كان مصير أوربا بأسرها ، وبلاد البحر الأبيض المتوسط على كف القدر . إذ ارتجت أركان الائتلاف من جراء انتصار نابوليون فى اوسترليتز كما كانت وفاة وليم بت خسارة لا تعوض على إنجلترا فجاءت ضغثاً على أبالة . وبعد أن ألزم نابليون النمسا بالنزول له عن المقاطعات الدلماسية ، أصبح سيداً على بحر الأدرياتيك ، وجارا للدولة العثمانية ، وهكذا سهل عليه تهديد الإنجليز فى شرق البحر الأبيض المتوسط أو محاولة الدنو عن الشواطىء المصرية .

وفى هذه الأثناء تجلى عجز خورشيد باشا عن مزاولة سلطته فى الإسكندرية فاشتد خوف إنجلترا من نزول الفرنسيين فيها ، مرة أخرى . وكان هذا هو الخطر الذى أشار إليه ميسيت فى كتابيه إلى لورد كامدن (فى الخامس عشر من شهر سبتمبر وفى العاشر من مايو سنة ١٨٠٦)[٢] لكن ميسيت أخذ يلتمس لنفسه العزاء فى مظاهر الصداقة التى كان يبديها الألفى نحو انجلترا ولا غرو فقد كان ميسيت أقل فطنة من دروفيتى ، فكان يتشبث بأمل خيالى وذلك أن يرى غالبية المماليك يؤيدون ، فى نهاية الأمر الألفى الطامح فى الحصول على لقب باشا مصر من السلطان وكان سفير حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، فى الآستانة يتصور أنه ما زال فى استطاعته التأثير على الديوان ، لينتزع منه أمراً بخلع محمد على بعد أن أصبحت ميول الباشا لفرنسا ظاهرة للعيان ، فى وضوح وجلاء . . . وهذا ما ذكره شارل جيمس فوكس لوزير الخارجية البريطانية فى كتابه المؤرخ فى السادس من يونية سنة ١٨٠٦[٣]

---

(١) سيباستيانى (هوراس كونت) سفير فرنسا فى الاستانة ، ماريشال فرنسا ، وزير خارجية فى عهد لويس فيليب ، مولود فى كورسيكا (١٧٧٢ – ١٨٥١)

(٢) كتاب اربوثنوت إلى فوكس مؤرخ فى السادس من يونية سنة ١٨٠٦ وثيقة وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٨٠ .

(٣) راجع وثيقة وزارة الخارجية البريطانية رقم ٢٤–٢ .

وعلى أثر تحريض اربوثنوت ، تقرر إيفاد قبودان باشا إلى مصر فى شهر يونية سنة ١٨٠٦ ، لكى يحمل الالبانيين عنوة وكرهاً على مغادرة وادى النيل ، وترك السلطة فى أيدى البكوات. وكانت البوادر تنبىء بانتصار الالفى. فقد أمر قبودان باشا محمدا عليا بالإذعان لقرارات السلطان . ولكى يكون الأمر مطاعاً يجب أن يقترن التهديد بقوة تؤيده ولكن من أين له بهذا ، ولقد أظهر محمد على بادئ بدء ، شيئاً من التحفظ والانتظار وأخيراً أجاب أنه غزا مصر بالسيف فلن يردها إلا بالسيف .

عاد قبودان باشا يجر أذيال الخجل فلم يسعه بعد أن منى بالخيبة والفشل إلا أن يخابر الديوان ، طالباً أوامر جديدة ، وكان قبودان آنئذ يتلقى من باشا مصر شتى الهدايا الكريمة والعطايا النفيسة مما جعله شديد العطف عليه ففترت همته وقصر جهده وقد اضطر الألفى بك إزاء هذا إلى الانسحاب ، ميمما شطر إقليم البحيرة ، بعد انتصارات محلية تافهة الشأن ، قليلة الأهمية ، وأخيراً استسلم الألفى لليأس ، لعلمه علم اليقين ، أن استيلاءه على القاهرة أصبح أبعد منالا من نجوم السماء فلم يجد من حل إلا مفاوضة محمد على . وقد أخذ ميسيت يبذل كل غال ومرتخص لإقامة العراقيل والعقبات فى سبيل الاتفاق حرصاً على بقاء فرقة فرسان الألفى بك فى الوجه البحرى حتى يتيسر لها الانضمام إلى القوات البريطانية ، إذا حدث وقوع نزاع بين إنجلترا والدولة العثمانية .

ذلك لأن الخلاف الديبلوماسى فى الآستانة ، كان قد بلغ ذروته وأخذ يشتد يوماً فيوماً ، مما جعل قطع العلاقات بين السلطان والإنجليز ، أمراً وشيك الحدوث بين الفينة والفينة . إلا أن الديوان كان متأثراً ومعجباً كل الإعجاب بانتصارات نابليون فتردد فى اتخاذ أى تدبير من شأنه إغضاب الامبراطور . . وعلى الرغم من إلحاح أربوثنوت ، لم يظهر السلطان أى ميل لتجديد معاهدة التحالف مع إنجلترا ، أسوة بما فعل مع قيصر روسيا فى الثالث والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٠٥

حاول السفير الإنجليزى التغلب على مقاومة الباب العالى فأفهم « ريس

أفندى » أنه إذا ظلت الأمور تسير سيراً بطيئاً فلن يسع القوات البرية والبحرية البريطانية إلا اتخاذ التدابير ، للمحافظة على سلامة بلادها ، وذلك بعد أن فقدت كل ثقة فى وعود الديوان ، ثم خوفاً من أن تعود فرنسا فتثبت أقدامها فى مصر .

* * *

لكن محمدا عليا ، كان قد حصل ، منذ شهر أكتوبر فى ذلك الحين على تأييد الباب العالى لسلطته فى مصر بينما استمر دروفيتى فى إحباط دسائس الوكلاء الإنجليز حماة الألفى ومشجعيه . وقد ورد فى مكاتبات دروفيتى : « إن هؤلاء الوكلاء بذلوا كل ما فى وسعهم لحمل الألفى على القيام بدور هام فى المفاوضات ، بين محمد على باشا ، والبكوات لكن محاولاتهم أخفقت وقد تلقى الباشا بحسن القبول الملاحظات ، التى لمح بها دروفيتى فى هذا الصدد فلم يكتف برفض إجراء أية محادثة مع الألفى ، بل أنهى إلى الوكيل الفرنسى بأنه لن يشرع فى مفاوضات مع البك إلى أن يكف هذا الأخير عن المفاخرة بحماية الحكومة الإنجليزية (٢). وفى ذات الوقت ، كتب ماتيو دى ليسبس — وكان آنئذ فى فرساى حيث أخذ يتلقى باستمرار مراسلات من مندوب سرى فى مصر لدى المماليك — كتب لتاليران قائلا : « إن جميع البكوات يرغبون رغبة صادقة فى أن يتفضل نابليون بإغاثتهم عدا الألفى الذى ما زال متفانياً إخلاصاً للإنجليز لكن تاليران كان يتحاشى دائماً التعرض لشؤون مصر الداخلية . وقد حرر رسالة إلى سيباستيانى ذكر فيها أن مصر أصبحت منذ مغادرة الجنود الفرنسية « فريسة سهلة للحرب الأهلية . فالأتراك والألبانيون والمماليك والعرب يتناوبون السلطة ، كل بدوره ، والبكوات منقسمون بعضهم على بعض ، والإنجليز يتدخلون فى هذه الاضطرابات ، والباب العالى فقد نفوذه ، والجيوش والباشوات الذين يرسلهم لا يحاولون الاتفاق ، مفضلين مزاولة السلطة بأنفسهم غير عابئين بتقوية مركز

(١) وثيقة وزارة الخارجية — الإسكندرية سنة ١٣ للثورة الفرنسية رقم ٤٥ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية — الإسكندرية ١٨٠٦ — ١٨١١ .

دولتهم فى مصر . واستخلص الوزير الفرنسى مما تقدم أنه ، إزاء هذه المصالح المتشعبة خليق بالسفير فى الآستانة أن يكتفى بجمع المعلومات الصحيحة المؤكدة وإبلاغها . ثم استطرد قائلا : « اترك الحوادث الآن ، تجرى على أعنتها ، فربما سيتاح لك أحياناً تسييرها فى أقاليم أوربا »[1] وفى كتاب تال مؤرخ فى الحادى والعشرين من يونية سنة ١٨٠٦ ، أنهى الأمير دى بينيفان إلى سيباستيانى بأن الامبراطور لا يريد « مؤازرة أى متمرد على الباب العالى ، أو أى يونانى أو أى من أصدقائه القدماء فى مصر أو فى سوريا » . ولا غرو فقد كانت سياسته آنئذ « ... تملى عليه بأن يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعثمانيين »

ولقد رأى نابوليون فى تسمم العلاقات بين بطرسبرج والآستانة ، ما يحقق أمنيته ، فبادر إلى تعيين مواطنه القائد الشاب سيباستيانى سفيراً لدى الباب العالى وسيباستيانى هذا ، هو الذى شهد له المؤرخ تير فى مستقبل الأيام بأنه جمع « بين الخبرة الحربية ، والفطنة السياسية المنقطعة النظير ، النادرة المثال »[2] وهو الذى وصفه الكاتب الفرنسى الشهير لامارتين بقوله : « إنه شاب وسيم الطلعة ، طموح النفس ، شجاع القلب ، تتجلى فيه روح المغامرة الكورسيكية ، إلى جانب الرقة الفرنسية ، والدقة الديبلوماسية الإيطالية[3] . وسبق أن كلف بمهمة للمرة الأولى ، لدى الأتراك ، فقام بها على أكمل وجه . لذلك ، عهد إليه الإمبراطور ، هذه المرة بتوجيه السلطان سليم نحو عقد محالفة مع فرنسا ، وتنسيق جيشه طبقاً للنظم الاوربية ، ودفعه إلى محاربة الاسكندر ، قيصر روسيا ، وانقاذه من ضغط وزارتى لندن وبطرسبرج . وقد رخص لسيباستيانى بأن يستجلب من زارا ، عدداً من ضباط المدفعية والهندسة الحربية ، وما يحتاجه من مهمات ، بل والفرقة التى يقودها المارشال مارمون ، البالغ عددها ٢٤,٠٠٠ جندى ، إذا ما اضطر الأتراك إلى طلب معونة الفرنسيين . وبعث نابوليون وقتئذ إلى السلطان

(١) كتاب تاليران إلى سيباستيانى ، مايو سنة ١٨٠٦ .
(٢) تاريخ القنصلية والإمبراطورية — الجزء السابع ص ٢٣٢ .
(٣) تاريخ الأتراك الجزء الثامن ص ٦٧ .

سليم برسالة ، مقترحاً فيها عقد محالفة هجومية دفاعية ، ونصحه بانتهاز هذه الفرصة لرفع مجد الهلال ، موضحاً له بأنه سيقدم إلى الاتراك أجل الخدمات ، لاحتمال إعادة الدولة البولونية إلى الوجود . فكان على سيباستيانى أن ينتهز الفرصة المواتية ، ليخلق أى نزاع من شأنه الامتداد إلى مصب الدانوب . وكان الغرض الذى يرمى إليه الامبراطور هو بعثرة قوات قيصر روسيا ، وبعث القلق فى دوائر فينا ، التى كانت تتوجس فزعاً وترتعد فرائصها من وجود الروس فى مقاطعات الدانوب .

وهكذا نرى أن نابوليون لم يكف عن التفكير فى الشرق ، لكنه هذه المرة ، أراد على الأخص كما قال تيير « استخدام الشرق ليحقق نجاح مشروعاته فى الغرب » ففرنسا — التى تحولت صداقتها التقليدية مع آل عثمان إلى عداء مستحكم الحلقات ، من جراء حملة مصر — وجدت نفسها مضطرة بحكم دافع التوازن ، والصالح المشترك إلى التقرب من الباب العالى ، على الرغم من دسائس الروس والإنجليز ، التى كانت قد نجحت ، حتى ذاك التاريخ ، فى إثارة خواطر الباب العالى ، وايقاظ ظنونه ثم جاء انتصار نابليون فى معركة أوسترليتز فأثر فى نفسية سليم الثالث . وبعد تردد طويل ، قرر السلطان فى سنة ١٨٠٦ ، الاعتراف لنابوليون بلقب « باد شاه » الإمبراطورى ثم أوفد إليه هيئة مندوبين فوق العادة محملة بالهدايا ويؤكد تيير « أن ذاك العاهل الذى يضارع الاوربيين ، حكمة واستنارة ، وحباً للحضارة ، قد دل ، بعمله هذا ، على أنه استجاب لصوت قلبه ، الميال ميلا خالصاً لفرنسا ، وذلك على الرغم من الدسائس المحيطة به ، والشباك المنصوبة حوله » ، وعبثاً حاول الروس والإنجليز عرقلة هذا الاتجاه الجديد ، بما لجأوا إليه من تدخلات غير موفقة .

* * *

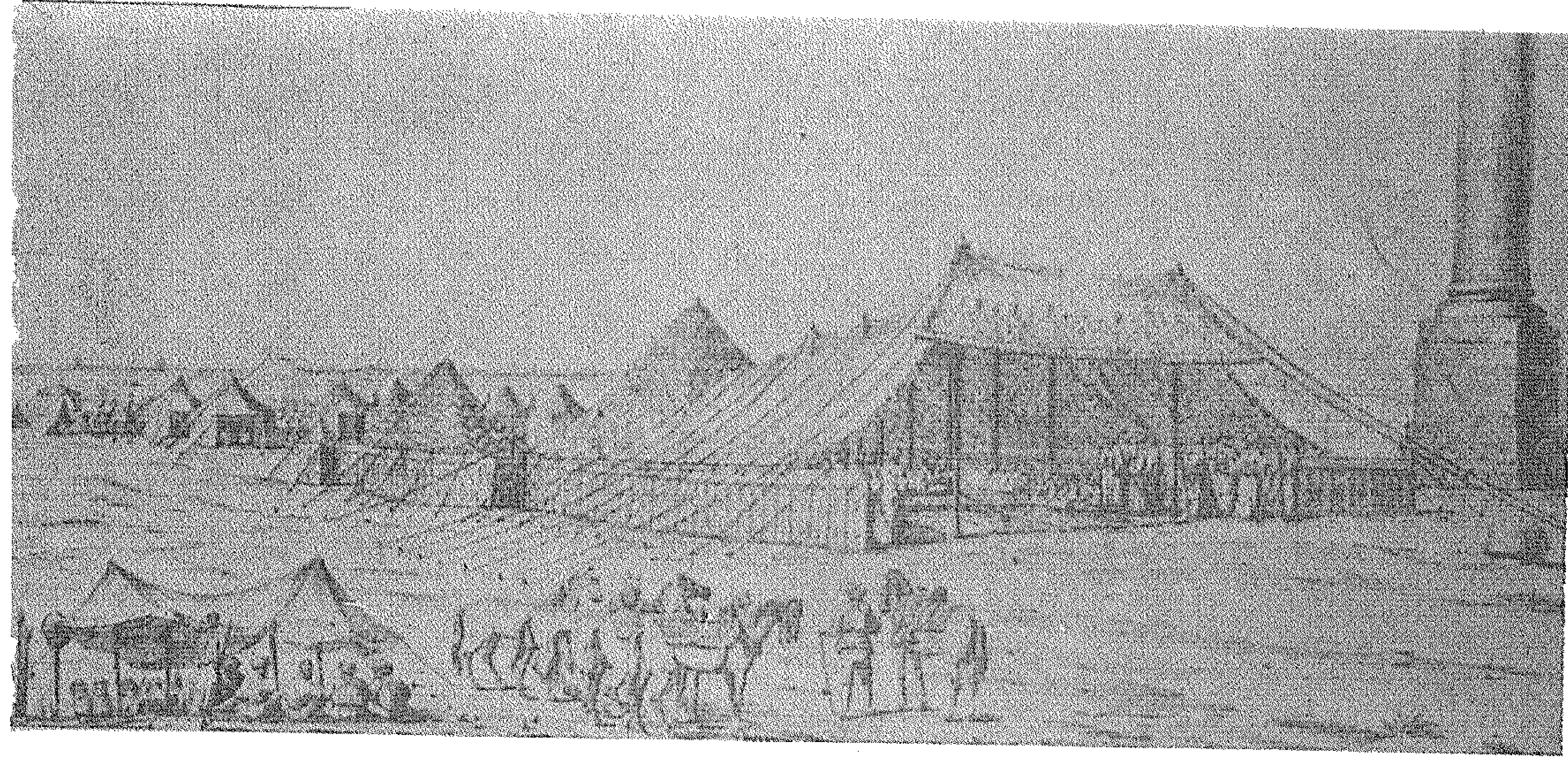
وبينما كان نابوليون يحارب فى بولونيا ، ويحقق انتصاره الباهر فى معركة آبلو خلال شهر مارس سنة ١٨٠٧ ، أعاد السلطان ، ماروتسى ، وابيسيلانتى ، المتمتعين بحماية الاسكندر ، قيصر روسيا ، أميرين (هوسبودار) لمقاطعتى

قالاكيا ومولدافيا ، متراجعاً أمام تهديدات تلك الدولة . لكن سليم الثالث شعر بعدئذ بالندم على هذا التصرف المشوب بالضعف والاستكانة ، والذى حدث بتأثير من وزرائه ، فكتب سراً إلى نابوليون ، مؤكداً له إخلاصه التام . ولم يجاهره الإمبراطور بالغضب ، بل عمد إلى تشجيعه ، فعرض عليه مساعدة الجيش الفرنسى المعسكر فى دلماسيا ، والاسطول الإمبراطورى الراسى عند ميناء قادس . وقد غادر فى الحال دلماسيا عدد من الضباط المهندسين ميممين شطر الآستانة ، للدفاع عن الدردنيل . ومن جهة أخرى ، أخذ سيباستيانى يستغل انتصارات نابوليون ، ليحمل تركيا على إلغاء المعاهدات ، التى جعلتها خاضعة لروسيا .

وقد تقبل السلطان سليم هذه المشروعات بعين الرضا والارتياح . لكن الديوان ظل متردداً ، إذ أن بعض الوزراء كانوا جبناء رعاديد ، وبعضهم تقاضوا رشاوى من الإنجليز والروس . . وأخيراً ، تولى الاسكندر وضع حد لهذا التلاعب والتخبط ، باجتيازه فجأة نهر الدنيستر

وازاء استحالة تقسيم الدولة العثمانية ، رأى الإنجليز أن الظرف أصبح ملائماً للنزول فى مصر ، وإيقاع الرعب فى الديوان . وقد بدأوا باصدار الأمر إلى الاميرال دكورث ، بدخول الدردنيل ، على رأس فرقة سفن حربية كبيرة . وخلال هذه الظروف سلم الباب العالى إلى ايتالينسكى ، ممثل روسيا جوازات سفره ، إيذاناً بقطع العلاقات الدبلوماسية ، مما حمل اربوثنوت ، سفير إنجلترا على اتخاذ لهجة استفزازية : فقد طالب بتجديد المحالفة بينهم وبين تركيا ، وبفتح المضايق للسفن التى ترفع العلم الإنجليزى ، وتسليم الأسطول العثمانى ، وقطع العلاقات مع فرنسا ، على أن يطرد سفيرها من الاستانة . وفى حالة رفض هذه الشروط ، يتجه الأسطول الإنجليزى إلى مياه الآستانة .

وبدهى أن الديوان فزع وارتعد ، من جراء هذا الوعيد . وقد بذل سيباستيانى كل ما فى وسعه لايقاظ الشجاعة فى قلوب الاتراك ، ودفعهم إلى رفض الأنذار النهائى الإنجليزى وقد غضب أربوثنوت فأبحر إلى جزيرة تينيدوس على رأس الفرقة



معسكر الوالى فى الإسكندرية ، لوحة لباسكالى كوستى

البحرية الإنجليزية ، وهي التي سبقت أن فتحت لنفسها مسالك الدردنيل ، في ١٩ فبراير ، حيث كانت حصون تلك المسالك غير مجهزة بالمعدات الحربية تجهيزاً كافياً .

دخل الأسطول بحر مرمرة بعد أن تكبد خسائر طفيفة ، فتملك الرعب نفوس سكان الآستانة عند ما رأوا مدافع الهاون ، والمدافع الكبيرة ، تستعد لقذف قنابلها . ورغم الفزع ، وضعف الوزراء، واضطراب النساء والأغوات المرتاعين ، اقتنع السلطان سليم بعد تردد ، برأى سيباستيانى الذى قال له إن واجبه يقضى عليه بمقاومة مطامع الإنجليز . وعلى أثر ذلك ، تسلم السلطان من نابوليون كتاباً مشجعاً جاء فيه : «كن جديراً بسلالة النبي محمد (صلعم) ، إن ساعة التحرر من المعاهدات التي تثقل كاهلك قد أزفت . . . تشجع ، لأنك لن تجد فرصة خيراً من هذه ، للنهوض بدولتك ولتمجيد ذكراك ». وهكذا استعادت الآستانة ثقتها فى بضع ساعات .

وفى الليلة العشرين من شهر فبراير وصل الإنجليز إلى رأس سان ستيفانو ، وهى تبعد فرسخين عن الآستانة . لكن ظروفاً مفاجئة حالت دون تقدمهم وقد غضب السلطان والديوان ، والعلماء من الشروط التى أملتها لندن ، فقرروا المقاومة ، مع الاستمرار فى المحادثات كسباً للوقت . . . ثم وقع الإنجليز فى الشرك المنصوب لهم . . فبينما كانت المحادثات جارية فى بطء وتراخ : وبينما أخذ الإنكشارية يبحثون عن الأسلحة لتجهيز ألف ومائتى مدفع ، وبينما كان أمراء البحر الإنجليز — وهم أوسع رحمة من اربوثنوت — مترددين فى ضرب جامع آيا صوفيا: بينما الأمر كذلك ، أخذ سيباستيانى يعاون العثمانيين على تحصين عاصمتهم ، بمعونة عدد من الضباط المهندسين الفرنسيين . وما كاد الإبلاغ الأخير يصل من دكورث ، حتى استعاد الباب العالى كرامته ورفض الإنذار الموجه إليه . ولما تحقق الاميرال دكورث من أن كل محاولة سيشرع فيها ، ستذهب أدراج الرياح ، وأن مركزه أصبح حرجاً دقيقاً . لم يسعه ، إزاء ذلك ، إلا الانسحاب فى الثانى من مارس ، وسط هتافات السرور والابتهاج ، الصادرة

من سكان الآستانة ، تلك المدينة التي كتب لها أن تنجو من المهالك والأرزاء .

وقد بلغ الخجل أشده فى لندن عند ما ورد إلى الوزارة ، نبأ هذا الفشل الذريع ، والإخفاق المروع . مما أثلج صدر نابوليون ، وبعث فى أعماقه السرور والابتهاج .

* * *

لقد أحدثت الهزيمة النكراء التي منيت بها مظاهرة دكورث البحرية ، شعوراً بالمهانة والخجل فى نفوس الإنجليز . ومما ضاعف هذا الشعور ، أنهم لم يجهلوا الدور الذى قام به مندوب نابوليون لدى السلطان لإحداث الهزيمة . وعلى أثر ذلك ، كلف فريزر بتحويل الدفة صوب مصر ، ولعله ظن أن البلاد بعد أن غادرها الفرنسيون ، قد عادت فسقطت فى هوة الفوضى والإهمال ، وسوء الإدارة ، كما كان العهد فى حكم المماليك الإقطاعى ، الذى شملت فوضاه البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، فتصور أنه يستطيع فتح وادى النيل بأسره ، كما فعل نابوليون قبله بعشر سنوات . وربما كان يستطيع الاعتماد على هذه الظروف ، لولا وجود محمد على .

وفى سنة ١٨٠٧ أنهى دروفيتى إلى سيباستيانى « بأن القناصل الإنجليز ينتظرون فى ثقة تامة ، قرب ظهور أسطول من أساطيل أمتهم ، فى مشارف الإسكندرية ، يقل الجنود الغزاة». وكان هنالك ما يؤكد الاعتقاد بأن تنفيذ هذا المشروع وشيك الحدوث . وما كادت تصل إلى مرفأ الاسكندرية إحدى السفن الإنجليزية ، وعلى ظهرها السيد كارنو ، قنصل سلانيك ، وفى صحبته أحد ضباط السفارة البريطانية فى الآستانة ، حتى رأى دورفيتى — وكان دائماً كيس الفؤاد ، سريع الخاطر — أن ينبه محمداً عليا باشا « إلى ضرورة اتخاذ بعض التدابير للدفاع عن الشواطىء ، وخاصة الإسكندرية » . كما لمح للوالى إلى ما يقتضيه حسن التبصر من مضاعفة جهوده ضد البكوات ، لاعتقاده بأن الإنجليز سيعتمدون على معونتهم اعتماداً كبيراً لعجزهم عن نقل عدد كبير من الجنود إلى مصر .

ولاحظ دروفيتى أن أميناً بك ، حاكم الإسكندرية ، كان « يظهر نحو الوكلاء الإنجليز احتراماً فائق الحد » وأنه يتخذ إزاء الفرنسيين موقفاً عدائياً .

وفى الثانى والعشرين من مارس سنة ١٨٠٧ ، نزل الإنجليز إلى شواطىء الاسكندرية ، واحتلوا المدينة . وعند ما أرسل دروفيتى فى الثلاثين من مارس كتاباً إلى سيباستيانى مرسلا من القاهرة ، كان يجهل حتى ذلك الوقت ، تفاصيل الحادث ، لكنه بذل كل ما فى وسعه لوضع العقبات الكأداء والعراقيل العسرة فى سبيل تحقيق المشروع . ومع ذلك فقد كان يتوقع فشل الانجليز ولا يكتم سروره لاعتقاده بأن تلك الحملة التى لا تخلو من المجازفة والمخاطرة ستخدم مصالح فرنسا السياسية .

وفى الحادى عشر من إبريل سنة ١٨٠٧ ، أرسل الكسندر فريزر ، القائد العام للجيش البريطانى ، إلى « اللواء نائب حاكم القاهرة » ، كتاباً بعث به أمير البحر ، عند مرفأ أبى قير وقد جاء فيه : « تسلمت عظيم كتابكم الكريم ، ولقد تلوته فزدت فرحاً ، إذ تبينت أنكم ما زلتم تراعون دائماً صداقة الإنجليز ، وأنكم على استعداد للاتفاق معنا . وأؤكد أنه ليس فى نية إنجلترا ، بارسالها فرقة من أسطولها هنا ، أن تستولى على مصر . فكل ما نرمى إليه هو استتباب الهدوء فى ربوعها ، ومساعدة أصدقاء إنجلترا . لقد خشى صاحب الجلالة ملك إنجلترا من أن ينزل الباب العالى عن البلاد إلى فرنسا ، وهى عدونا المشترك ، فأصدر إلىّ الأمر بالحضور فى الحال إلى هنا ، مع هؤلاء الجنود . وإننا فى انتظار مجىء جنود آخرين من صقلية ومالطة . وعند ما نضع أيدينا على وادى النيل ، سنشرع فى تقديم كل المعونة اللازمة . وأعود فأكرر أننى لم أوفد إلى هنا لتقييد البلاد بالأغلال والقيود ، بل جئنا لمساعدة أصدقاء إنجلترا » .

وفى العشرين من فبراير ، أرسل اربوتنوت إلى ميسيت كتاباً أنبأه فيه أن السفارة البريطانية غادرت الآستانة . وفى الوقت نفسه أصدر الديوان أمره إلى محمد على بوضع حد لعملياته الحربية ضد المماليك ، وبرد أملاكهم إليهم ثم بالاتحاد معهم فى سبيل دفع كل محاولة لنزول الإنجليز مصر .

ظن ميسيت أن فى استطاعته الاعتماد على معونة البكوات المخلصة فأرسل إليهم مندوباً ليبلغهم نبأ قطع العلاقات بين إنجلترا وتركيا ، وليدعوهم إلى انتهاز هذه الفرصة واستخلاص ما يعود عليهم بالفائدة . وفى الرابع عشر من مارس ، وصلت السفينة الحربية الإنجليزية « ويزرد » منذرة السكندريين بأن نزول القوات التى يقودها فريزر أصبح قاب قوسين أو أدنى ولم تبذل المدينة أية مقاومة ، وتم الاتفاق على تسليم الإسكندرية فى العشرين من مارس .

استولى الجيش الإنجليزى على مدينة الاسكندرية بفضل ما بذل من ألوان الخيانة والغدر والاتفاق مع العدو . وخلال ذلك ، استمر محمد على فى حملته ضد المماليك فى الوجه القبلى ، وغداة انتصاره انتصاراً باهراً بجوار المنيا ، بلغه خبر اجتياح البريطانيين الأراضى المصرية . فلم يجد الباشا أمامه متسعاً من الوقت للاستمرار فى القتال . وبعد الانتهاء من المعركة الأخيرة ضد المماليك فى أسيوط ، تلك المعركة التى لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، رأى محمد على أن من المناسب أن يشرع فى مفاوضات الصلح مع البكوات ، حتى تتسنى له العودة إلى القاهرة آمناً مطمئناً وقد ارتكب فريزر عقب استيلائه على الاسكندرية ، خطأً جسيما سببه عدم التبصر : فقد تسلل فى أزقة رشيد الضيقة ، آملا فى أن ذلك سيسهل انضمام جنود الألفى إلى جيشه ، لكن الامر جاء على غير هواه ، وذهبت أمنيته أدراج الرياح ، أما محمد على فقد كان على تمام الأهبة والاستعداد .

أصبح محمد على عاهل مصر الحقيقى منذ سنتين فى ذلك الحين ولم يتجاوز الثامنة والثلاثين من عمره ، وأضحى فى مقدوره الاعتماد على المحاربين الألبانيين ، رجاله المخلصين له والمتفانين فى حبه .

ويرجع سقوط مرفأ الاسكندرية بهذه السهولة فى أيدى الإنجليز إلى سبب واحد : وهو أن صنائع المماليك الحاقدين على محمد على والحاسدين له والواقفين فى وجه إصلاحاته ، قد سلموا المدينة إلى العدو ، خيانة وغدراً ، ولكن محمداً علياً أخذ يقاوم داخل مدينة رشيد ، على رأس فريق صغير من الألبانيين فاستطاع سحق قوات فريزر ، فى الحادى والعشرين من مارس ، وعندئذ ، اضطر الانجليز

إلى الانسحاب ، والتحصن فى الاسكندرية حيث ضِرب عليهم حصاراً شديداً وأكرهوا على التسليم . وفى الرابع عشر من سبتمبر ، أخذ محمد على يسلم الأسرى بلا فدية ، وسمح للانجليز بالعودة إلى سفنهم والأبحار إلى بلادهم . وهكذا لم تر مصر الإنجليز فى أراضيها مدة خمس وسبعين سنة .

* * *

انتصر باشا مصر على فريزر انتصاراً أنقذ مصر من التهديد البريطانى لثلاثة أرباع قرن ، وفى هذه الاثناء أخذت الثورة تضطرم نارها فى الآستانة ، ويتأجج سعيرها بين جدرانها .

لقد فوجىء سليم الثالث بفتنة ، تآمر فيها الانكشارية والياماق وقد انتهت به إلى إلغاء النظام الجديد ، ثم قبض عليه وسجن فى التاسع والعشرين من مايو سنة ١٨٠٧ ، وأسند العرش السلطانى إلى ابن عمه مصطفى لكن انقلاباً جديداً حدث فى يولية سنة ١٨٠٨ ، فمحا آثار الثورة الأولى ، وولى العرش محمود الثانى إذ أن السلطان سليما كان قد اغتيل فى السجن . وهنا شعر السلطان محمود ببوادر فتنة أخرى تهدد الصدر الأعظم ، فدبر اغتيال مصطفى ، منافسه فى العرش ، وبذلك اطمأن على مركزه ، لأنه أصبح الوحيد بين أفراد آل عثمان الذى لا يزال على قيد الحياة .

ولم تعد مهمة السلطان الجديد يسيرة هينة . بل ظلت محاطة بالمخاطر والصعوبات وما هى إلا سنوات خمس حتى أمست جميع الممتلكات العثمانية تهدد بالتمرد والعصيان ، سواء فى البلقان ، أو فى الشام أو فى الجزيرة العربية ، فهذه ثورات علنية سافرة ، وتلك حركات تمرد يقوم بها باوزان أوغلو فى البوسنة ، وبطرس الأول فى الجبل الأسود ، وقيليستيني فى اليونان وعلى باشا فى ناييننا ، وقره جورج فى الصرب والسعوديون فى الحجاز .

أما محمد على ، فقد كان التابع المخلص ، والحليف الموالى للباب العالى الذى يمكن الاعتماد عليه والاطمئنان إليه .

الفصل الثالث

تكوين دولة محمد على

حروب الجزيرة العربية والسودان

المطامع الإنجليزية فى البحر الأحمر

١٨١٠ – ١٨٢٣

حوالى سنة ١٨١٠ ، كان مركز محمد على يبدو متين الأركان ، ثابت البنيان ، فقد فشلت الحملة الإنجليزية فى سنة ١٨٠٧ ، وأصبح التدخل الفرنسى غير متوقع ، كما كانت تركيا فى شغل شاغل عن التفكير فى مصر .

غير أن المماليك كانوا لا يزالون يمثلون عنصر الفوضى فى البلاد ، كما كان الجنود الألبان فى شغب مستمر ، وعصيان دائم بسبب مطالبتهم بمرتبات باهظة لا تتحملها حالة البلاد الاقتصادية .

وإذا قيل إن محمدا عليا كان عبقرياً حين استطاع أن يستولى على مقاليد الحكم ، فلزام أن يقال أيضاً إن استطاعته الاستمرار فى الحكم كانت أدل على تمتعه بأوفى نصيب من العبقرية الشخصية ، والتفوق الذاتى .

فمنذ أن ألقيت إليه أزمة الأمور ، وهو عظيم الحظ من رجاحة الذهن ، وشدة الحرص ، ودقة الاتزان فى توجيه دفة الحكم ، وقل أن يتسم بهذا سواه من ساسة الشرق .

لم يتردد فى التقرب من فرنسا وإنجلترا ، ليتحرر من الوصاية العثمانية ، وقد ثبت له هذا فى كثير من الوثائق والأسانيد التاريخية ، وكان حريصاً فى تقربه من هاتين الدولتين ، فلم يلق بنفسه فى أحضان هذه أو تلك ، بل داورهما وعرف كيف يستفيد ويغنم منهما معاً ، فقد أشعل جذوة المنافسة بينهما ، وهنا

أخذت كلتاهما تحاول أن تكسبه لحسابها ، وسيتضح ذلك فيما بعد .

لقد فكر نابليون خلال شهر مايو سنة ١٨٠٨ فى استئناف حملته على مصر ، ولما علمت إنجلترا بالأمر ، أبلغته إلى محمد على ، فهب من فوره ، يدعم حصون الإسكندرية ، وقد رفض عروض المساعدة المقدمة إليه من إنجلترا (١) .

وعند ما أوفد نرسباه وبوتين إلى الشرق فى سنة ١٨١٠ ، لدراسة الحالة السياسية فى مصر والشام ، لاحظ دورفيتى أن الباشا ليس لديه أكثر من تسعة آلاف أو عشرة آلاف رجل لمجابهة الجيش المزمع إنزاله . وبالرغم من التهديد الفرنسى ، فقد ظل محمد على صديقاً للفرنسيين .

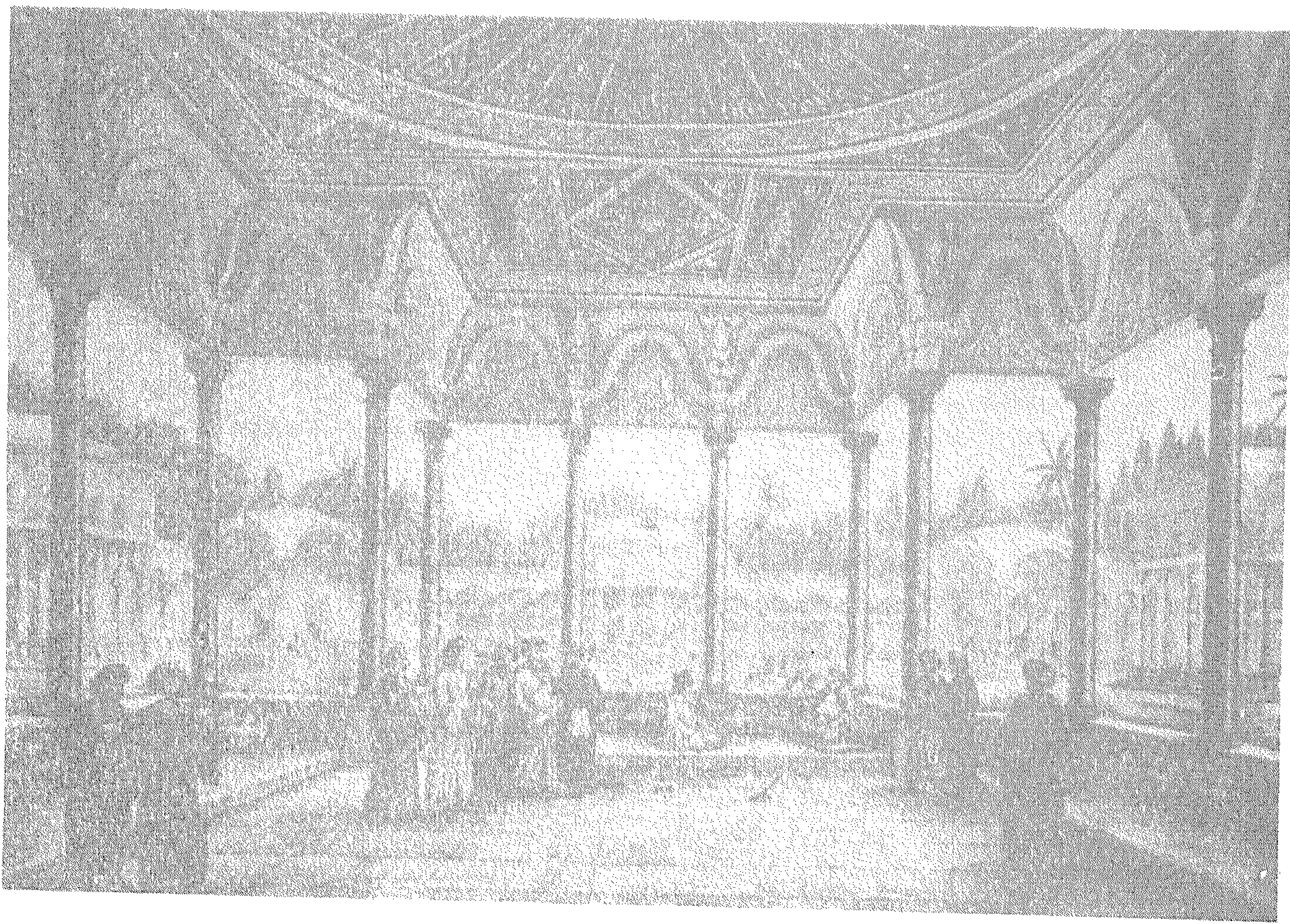
* * *

كان الوالى فى هذا الاتجاه ، على نقيض منافسيه المماليك ، الذين كانوا لا يزالون يعتمدون على تأييد الإنجليز .

وفى أغسطس سنة ١٨٠٩ ، أذعن شاهين بك ، خليفة الألفى (٢) ، إلى تحريض السيد فرنشسكو بتروتسى — قنصل السويد الرسمى فى هذا الوقت والذى كان فى الحقيقة جاسوساً لإنجلترا — فبعث بكتاب إلى أمير البحار قائد

(١) وحدث هذا أيضاً فى سنة ١٨١٠ ، عند ما عرضت عليه لندن المساعدة ، ليصبح مستقلا عن الباب العالى . بيد ان العروض الفرنسية كانت تنال من لدنه حسن القبول. وليس هذا واضحاً فى مكاتبات وكلاء القنصليات الفرنسيين فحسب، بل والإنجليز أيضاً ، فى كل مناسبة من المناسبات ، وفى كل ظرف من الظروف التى كان يظهر فيها ميلا نحو فرنسا . كان الفرنسيون يغتبطون بهذا أشد الاغتباط. أما الإنجليز فكانوا يتميزون غيظاً وحنقاً. ومكاتبات دى،دروفيتى ودى سان مارسيل ، وكيلى قنصليتى فرنسا فى القاهرة وفى الإسكندرية تدل دلالة واضحة عن المدى الذى وصل إليه تفهم هذين الدبلوماسيين للأعمال التى قام بها محمد على ، مما جعلهم يتنبأون بمستقبل مصر ، وهما من خيرة الدبلوماسيين عن جدارة واستحقاق .

(٢) كانت البقية الباقية من جنود الألفى تعلل النفس بالأمل فى مجىء حملة إنجليزية جديدة أقوى من الأولى . وكان أكثرهم تفاؤلا يتصورون أنه فى استطاعتهم ابتزاز أموال طائلة من الإنجليز ، لإعطاء جنود محمد على رشوة ، للاستعانة بهم فى خلعه . أما الباشا ، فقد عمل على إبادة أنصار الألفى إبادة تامة ، أو إقناعهم بالعودة إلى القاهرة ، للعمل تحت إمرته . وبعد مغادرة الإنجليز البلاد انقضت شهور طويلة تارة فى مفاوضات وتارة فى مناوشات. وفى نهاية عام ١٨٠٩ قرر البكوات الذهاب إلى الجيزة لكنهم لم يتحركوا من أماكنهم لعدة شهور . وأخيراً حينما قفلوا راجعين ، كانت روح التحامل فى نفوسهم متغلبة على روح المسالمة . راجع : دودول « مؤسس مصر الحديثة » ص ٣٤



حفلة استقبال في قصر [illegible]

القوات البريطانية فى البحر الأبيض المتوسط . ومما قاله شاهين بك فى هذا الكتاب إنه يعتبر نفسه وريثاً للمماليك ، الذين تولوا حكم مصر ، فى الأيام الماضية . وأنه يفكر فى استرداد السلطة ممن استحوذ عليها ، أى من محمد على . وقد ادعى أن جميع البكوات الآخرين سينضمون إليه ، ملبين أول أشارة ، وأن الجنود الالبانيين والاتراك على استعداد للاحتذاء بهم إذا كان فى مكنته دفع مرتباتهم » ومداعبة أملهم فى أشباع نهمهم » .

وفى هذه الوثيقة ، وصف شاهين بك محمدا عليا بأنه متمتع « بحماية الفرنسيين» فهو إذ يطلب إلى الإنجليز مساعدته ، بمنحه قرضاً قدره خمسة عشر ألف كيس فإنه يتعهد بردها يوماً ما ، سلعاً مصرية ، وأقسم أن يظل دائماً خاضعاً كل الخضوع لإرادة الحكومة البريطانية . ووعد شاهين بك الإنجليز بتعضيدهم وشد أزرهم ، ومناصرتهم ضد أعدائهم بقوات كبيرة إذا ما هاجموا مصر عاجلا أو آجلا ، ثم لمح بأن هؤلاء الاعداء قد يجدون فى شخص باشا مصر حليفاً قويا وسنداً متيناً .

بل لقد عرض على إنجلترا أن يجند لحسابها جيشاً مأجوراً ، إما من مصر أو الحبشة أو من دارفور وسنار ، وادعى فى زهو ، أنه يستطيع الاعتماد على باش أغا السراى فى ديوان الآستانة . ثم اقترح إعادة تكوين كتيبة المماليك ، كسابق عهدها ، وذلك بشراء رعايا جدد ، متفانين وفاء وإخلاصاً فى خدمة بريطانيا العظمى ، إذا رأت الدولة الظهور مرة أخرى فى مصر ، فيغرق أسطولها وجيوشها . وأخيراً — دلل شاهين فى جلاء ووضوح على خيانته بأن أكد « أن الشعب قد أنهكه العذاب حتى بلغ السيل الزبى ، وأن الشعب على استعداد لتقييد نفسه بأية أغلال ، على أن تكون أخف رزءاً من تلك التى تغله الآن . . . »

وأضاف قائلا بأن هذه الملاحظات « قد أملاها عليه الإخلاص والتفانى اللذان يدين بهما للأمة البريطانية » ولم يفكر لحظة واحدة فى إبداء أدنى اهتمام بمصالح الشعب المصرى أو الدولة العثمانية . وهذا كاف لتكوين رأى عن قيمة بعض خصوم محمد على .

فإذا ناءت تركيا تحت حمل الانكشارية ، فقد منيت مصر ببلاء أشد هولا هو بلاء المماليك . لقد كان المماليك . حكومة طغيان عسكرية ، تتمثل في طائفة متعجرفة، همها أن تمتص دم الشعب فتأكله لحما ، وتلفظه عظماً ، وكانوا يعيشون بين الشره والفساد والرشوة ، فى تناحر وتنابذ دائمين وكان الجهل والوحشية هما وسيلتهما فى استمرار الظلم والجور فى وادى النيل (١) .

لقد سقطوا من أوج مجدهم، وهبطوا من عليائهم، فلقد شهد لهم فى القرون الوسطى بالعظمة التالدة والحكمة الخالدة ، وصدق البأس وما زالت القاهرة تحتفظ في مساجدها العديدة الرائعة ، وفى قصورها المنيفة ، ببعض آثار الحضارة التى أضفوها على دولتهم فى العصور الماضية .

وازاء هذه الظروف استقر رأى محمد على ، على تطهير مصر من بلاء المماليك ، فما كان من البعيد أن يتفق أحدهم مع الإنجليز ، كما فعل أخ لهم من قبل ، هو شاهين ، فقد حدث فى يونيو سنة ١٨١٠ أن اجترأ المماليك على الظهور مسلحين فى الجيزة ، عند مشارف القاهرة . فأعلن عليهم محمد على حرباً عواناً ، أسفرت عن انتصاره انتصاراً باهراً ، فى العشرين من يوليو ، فى معركة اللاهون ، بجوار الفيوم وذلك بفضل مدفعيته القوية ، وفرسانه المدربين . وكان هذا الانتصار حاسماً ، مما جعل قنصل فرنسا يقول عنه فى إحدى مكاتباته : « إن طغيان المماليك قد هدم . ولكن الوالى الصفوح الرحيم ، ترك لهم ، بعد إخضاعهم أملاكهم فى الصعيد وقصرهم فى القاهرة . ثم حدث أن كلف الباشا من قبل السلطان ، بتثبيت سلطة الباب العالى فى الجزيرة العربية وبتأديب الوهابيين المتمردين (٢)

---

(١) راجع الملحق الأول

(٢) كان الفرمان الذى كلف به محمد على بقبر ثورة الوهابيين صادراً فى شهر ابريل سنة ١٨٠٩ . ولكن نظراً إلى مشاغله المتعددة ، رأى من الحكمة والحرص ألا يشرع فى حملة الجزيرة العربية قبل سنة ١٨١١

وفى أثناء قتاله ضد المماليك للاستيلاء ، على السيادة فى مصر ، كلف محمد على مراراً من الباب العالى ، بإبادة الوهابيين فى الجزيرة العربية ، لكنه ، حتى سنة ١٨١١ كان يؤجل الحملة مخافة الخطر الناشىء عن وجود أولئك الزعماء المصريين الأشقياء ، الذين كانوا يتلقون شتى ضروب



مذبحة المماليك ، رسم لهوراس فرنيه

ولما كان عالماً بالدسائس التى أخذ يدبرها ضده شاهين وأترابه ، فقد حرص على استتباب السكينة واستقرار الأمن فى البلاد قبل تعريض قواته لحملة جبارة بعيدة المدى . فهذا الظرف لم يكن أقل شأناً من تحريض الباب العالى الذى أوعز إليه الخطة المؤدية إلى إبادة المماليك[1] .

ولمناسبة سفر ابنه طوسون إلى الحرمين الشريفين ، دعا محمد على الأمراء لحضور الحفلة المزمع إقامتها فى القلعة . وهنالك ، فى الأول من مارس سنة ١٨١١ لقى ثمانمائة من أولئك المقاتلين الهائجين المائجين ، الشرهين الجشعين ، حتفهم

=التشجيع من باشاوات سوريا المجاورين ، خشية الصعوبة التى قد تصادفه فى سبيل الحصول على سفن فى البحر الأحمر . ولم يكن محمد على ، حين لبى طلب الآستانة ، مدفوعاً بشعور الطاعة والخضوع . بل كان قراره الخاص بحملة الجزيرة العربية مدعماً ببيانات صحيحة واعتبارات سليمة .

وكان من شأن هذه الحملة أنها ستشغل جنوده الهائجين ، الذين تألبوا عليه عند ما كان المماليك فى ذروة العصيان . وسيزدادون هياجاً ، فى اليوم الذى لن توجد فيه أية قوة قادرة على مقاومتهم . وأن صيته فى الإسلام سيعلو ، فيبلغ الخافقين ، إذا وفق فى طرد الخوارج من الحرمين الشريفين .

(١) راجع : م . ددول فى كتاب مؤسس مصر الحديثة « فصل تولية محمد على » . ذكر سببين لتبرير هذه المذابح : الأول هو أن البكوات تآمروا لإسقاط محمد على . والثانى هو أن محمداً عليا عمل بتحريض من الديوان ، فى الآستانة . لكن السبب الحقيقى لا يمت بصلة لهذين الاعتبارين . لقد كانت سلطة الباشا إلى ذلك الوقت مزعزعة غير مستقرة . وقد طلب إليه مراراً القيام بحملة فى الجزيرة العربية ، فلم يفعل ، خوفاً من نقص قواته ، وتمكين البكوات من تهديد سلطته . إذاً فالذى دفع تيمورلنك إلى ذبح أسرى جيوشه أمام دلهى ، هو الذى اضطر محمداً عليا إلى إبادة المماليك . ولا نزاع فى أن محمداً عليا كان قد تحقق من أن مركزه الشخصى أصبح على كف القدر . فالواقع أنه لم يكن يوماً ما من أولئك السفاكين ، الذين يحلو لهم الفتك والذبح . كما أنه لم يكن متأثراً بالتفكير فى الحياة الإنسانية ، شأن بعض معاصريه فى القرن الماضى ؛ وكل المحيطين به من أصدقاء ورفقاء ، وضباط ورؤساء ، كانوا سيتهمونه بالجنون لو تصرف على غير هذا الوجه . وفى العام التالى . أصدر جلال الدين ، حاكم حلب ، أمره بقتل رؤساء الإنكشارية فى بلاده ، أفواجاً وجماعات . والواقع أن محمداً عليا قد نجح فى المهمة التى منى فيها قبودان باشا بالإخفاق قبل ذلك بعدة سنوات . وأن هذا التصرف مطابق للمبادئ التركية . وقد كانت وجهة نظر محمد على آنئذ تركية بحت . وبديهى أن الأمور ما كانت لتجرى على غير هذا المنوال : فمولده وتربيته وتجاربه قد تعاونت فى تكوين زعيم قوى الشكيمة ، لكنه غير مستنير إلى حد كاف ، زعيم لن يتقهقر أمام أى شىء لإدراك أغراضه . والأمر الجدير بالملاحظة فى محمد على ، ليس هو مقدرته على تنظيم سلطته وفقاً للمنهاج التركى ، بل هو أنه استطاع أكثر من أى تركى آخر من معاصريه ، استيعاب أفكار جديدة ، وتكييفها مع الظروف ، مهما اختلفت . وقد كشف له نظره الثاقب ، مواطن الضعف الأساسية ، المسيطرة على النظام الشرقى ، فى عصره ."

فجأة على غير انتظار بين الجدران المغلقة ، لذلك الحصن المنيع (١) .

وبعد عام ، ذهبت قوة بقيادة إبراهيم إلى الوجه القبلى، لإعدام البقية الباقية من المماليك وعبيدهم . وقد ذكر دروفيتى أن هذه الإبادة المفزعة قد حرمت إنجلترا من آخر أنصارها .

ولن نحاول ستر فظاعة هذه المذبحة . غير أنه يبدو أن محمداً عليا قد شعر بما فيها من قسوة . فهو ، باعتراف أعدائه أنفسهم ، لم يكن سفاكاً .

وفى أخريات سنى حياته ، حدث أن الأمير بوكلر موسكاو أبدى له الأسف لما لاحظه من أن الناس لم يفهموا حقيقة التاريخ الخاص بأيامه الأولى . عندئذ أجاب محمد على صراحة : « إنى لا أحب هذا الجزء من حياتى ؛ ماذا سيفيد العالم من سرد قصة هذه السلسلة الطويلة من المعارك والآلام والمخاتلات ، والدم المراق ، مما اضطرتنى إليه الظروف القاهرة . . . إن تاريخى لا يبدأ إلا عند ما أصبحت

(١) وإليك الوصف الذى أورده الجبرتى – وهو شاهد عيان للحادث – فى كتابه : « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » : فلما كان يوم الخميس رابعه ، طاف آلاى جاويش بالأسواق على صورة الهيئة القديمة فى المناداة على المواكب العظيمة ، وهو لابس الضلمة والطبق على رأسه ، وراكب حماراً عالياً وأمامه مقدم بمكاز ، وحوله قابجية ينادون بقولهم : « يارن آلاى » ويكررون ذلك فى أخطاط المدينة . وطافوا بأوراق التنابيه على كبار العسكر والبنبات والأمراء المصرية الألفية وغيرهم ، يطلبونهم للحضور فى باكر النهار إلى القلعة ، ليركب الجميع بتجميلاتهم وزينتهم أمام الموكب . فلما أصبح يوم الجمعة سادسه (صفر) (الموافق أول مارس) ركبوا الجميع وطلعوا إلى القلعة وطلع المصرية بمماليكهم وأتباعهم وأجنادهم فدخل الأمراء عند الباشا وصبحوا عليه وجلسوا معه حصة وشربوا القهوة وتضاحك معهم ، ثم انجر الموكب على الوضع الذى رتبوه فانجر طائفة الدلاة وأميرهم . . . فلما انجر الموكب .. وانفصلوا من باب العرب فعند ذلك أمر صالح قوج بغلق الباب وعرف طائفته بالمراد ، فالتفتوا ضاربين بالمصرية. وقد انحصروا بأجمعهم فى المضيق المنحدر الحجر المقطوع فى أعلى باب العزب بمسافة ما بين الباب الأعلى الذى يتوصل منه إلى رحبة سوق القلعة إلى الباب الأسفل . وقد أعدوا عدة من العساكر وأوقفوهم على علاوى النقر الحجر والحيطان التى به . فلما حصل الضرب من التحتانيين أراد الأمراء الرجوع القهقرى فلم يمكنهم ذلك لانتظام الخيول فى مضيق النار وأخذهم ضرب البنادق والقرابين من خلفهم أيضاً . وعلم العساكر الواقفون بالأعلى المراد فضربوا أيضاً . فلما نظروا ما حل بهم سقط فى أيديهم وارتبكوا فى أنفسهم وتحيروا فى أمرهم ووقع منهم أشخاص كثيرة فنزلوا عن الخيول . . والرصاص عليهم من كل ناحية . . . وهرب كثيراً فى بيت طوسون باشاطمعاً فى الالتجاء به والاحتماء فيه . فقتلوهم . . . هذا ولم يمس محمد على الجنود الفرنسيين الثمانمائة الذين اعتنقوا الإسلام بعد مغادرة بونابارت البلاد ، وأدمجوا فى جيش المماليك .

حرًّا طليقاً من كل ضغط ، فاستطعت إيقاظ هذه الأرض من سباتها العميق الذى دام أجيالا »[١] .

* * *

وبعد أن تخلص محمد على من كل تهديد مباشر لوادى النيل ، أصبح فى إمكانه الاستمرار فى حملة الجزيرة العربية .

ولكن كان بين الدول الأوربية ، دولة واحدة ، لا يمكن أن تظل مكتوفة اليدين إزاء ما يحدث فى البحر الأحمر . إذ لم يدرك الإنجليز سريعاً ، ما للسيادة على طريق الهند من الأهمية بالنسبة إليهم [٢] . وقد أشار المسيو فرنسوا شارل رو إلى مدى ترددهم الطويل فى هذا الصدد . كان دنداس ، وزير الحربية البريطانية ، أول من وجه النظر ووضع الخطط للسياسة الشرقية التى نسج نلسن على منوالها . فقد فهم دنداس أن مالطة مفتاح البحر الأبيض المتوسط ، وأن السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندى هى طريق الإمبراطورية . فيتعين دفع أى اعتداء عنها ، وذلك بمعارضة مشروعات فرنسا وروسيا ومصر[٣] .

* * *

كان غزو بونابارت لمصر قد وجه الأنظار إلى هذه البقعة ، فقام اللورد فالنسيا [٤] . بزيارة البلاد مرتين ، على سبيل الاستطلاع . كانت الأولى فى سنة ١٧٩٥ والثانية فى سنة ١٨٠٤ . وكان اللورد فالنسيا يرمى إلى غرضين : الأول هو حماية البحر الأحمر من كل اعتداء موجه إليه من الغرب ؛ والثانى هو

(١) بوكلر موسكاو — « مصر فى عصر محمد على » الجزء الأول ص ٣١٧ .

(٢) راجع : المحفوظات الإنجليزية — وثائق وزارة الخارجية البريطانية رقم ٢٤ مجلد ٣ .

(٣) بل أن بريجس كتب إلى اللورد ولسلى يقول : « إن والى مصر ، رغم ما يبديه حتى الآن من فروض الولاء الاسمية ، فإنه فى الواقع مستقل من زمن طويل ، بنفس درجة الاستقلال التى كان عليها المماليك قبل الغزو الفرنسى » .

(٤) راجع كتاب اللورد فالنسيا إلى ستراتفورد كاننج — كاننيج « ستراتفورد دى ريدكليف فيكونت » (١٧٨٦—١٨٨٠) دبلوماسى إنجليزى ، ولد فى الرابع من نوفبر سنة ١٧٨٦ . وفى سنة ١٨٠٦ شغل منصب السكرتير الأول فى الآستانة ورقى قائماً بأعمال فى سنة ١٨١٠ ثم وزيراً مفوضاً فى برن (١٨١٤—١٨١٨) وفى وشنطن (١٨١٩) ثم سفيراً فى الآستانة (١٨٢٤) وسفيراً مرة أخرى فيها (١٨٤٢—١٨٥٨) » .

التوسع فى التجارة مع الهند . وكان اللورد فالنسيا تواقاً إلى احتلال عدن ، وقد أطلق عليها اسم « جبل طارق الشرق » . وظن أنه من السهل جعلها منيعة إذا تحالف مع الوهابيين والأثيوبيين . وكان يرى فى هذا خير وسيلة لتحقيق غرضيه . وقد صحبه فى سفره هنرى سولت ، الذى أصبح بعدئذ قنصلا عاما بالقاهرة . وفى سنة ١٨٠٨ ، أوفد هنرى سولت فى مهمة إلى الحبشة ، بأمل توسيع نطاق العلاقات التجارية بين تلك البلاد و بمباى .

وكان يمثل شركة الهند فى مخا آنئذ جون بلزونى ، وهو الذى اشتهر بعد ذلك فى مصر ، بتضلعه فى علم الآثار .(١)

* * *

كان محمد على ، فى أول الأمر ، يقدر المعونة القيمة التى قد تستطيع بريطانيا العظمى إزجاءها إليه . ولما كان لا يشعر وقتئذ بأى خوف من جانبها ، فقد حاول منذ سنة ١٨٠٨ ، الحصول على مساعدتها للتحرر من الباب العالى . لذلك ، لم يتردد فى عرض خططه الخاصة بالعمليات الحربية المزمع القيام بها فى الجزيرة العربية ، على أحد الوكلاء الذين كلفهم فريزر ، عند مغادرته الإسكندرية ، برعاية مصالح البريطانيين فيها . ومما لا شك فيه أن محمداً علياً كان يظن أن أنجع الوسائل لكسب عطف الإنجليز هى الصراحة السياسية . لكن الحكومة البريطانية أجابت بالرفض ، المصحوب بعبارات التملق . وفى الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٠٨ ، كان قد اقترح على إنجلترا معاهدة تحالف ، مع إبداء استعداده للاستيلاء على جدة وينبع واليمن . بل سبق أن صرح بهذه النية لفريزر ومور ، دون أن يحظى بأى رد(٢) .

---

(١) كتاب مس آنى ، وكيل القنصيلة الإنجليزية ، إلى اللورد هاوكسبورى : راجع المحفوظات الإنجليزية ، وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، رقم ٢٤ مجلد ٣ .

(٢) راجع : ددول ، فصل « تولية محمد على » فى كتاب « مؤسس مصر الحديثه » : كان زميله فى الجيش طاهر باشا ، يحلم بسلطة مستقلة ؛ أما مواطنه ، على ، باشا يانينا فإنه حقق هذا الحلم فعلا . ولقد عرض محمد على على الإنجليز ، مقترحات تحالف فى سنة ١٨١٢ ومثلها على الفرنسيين فى سنة ١٨١٠ ، بغية الاعتراف به سيداً على القاهرة . بل طلب إلى الديوان فى سنة ١٨١٠ معاملته على قدم=

ومع ذلك ففي وقت ما ، فكرت وزارة سانت جيمس ، على ما يبدو ، فى احتمال الاتفاق مع باشا مصر . فقد أرسلت حكومة الهند إلى مخا ، بعثة مكونة من مندوبين ، هما اليوزباشي روتلند وجول بلزونى ، بغية « إنشاء اتصال بين الهند وإنجلترا عن طريق مصر ، وتدعيمه بمبادلات تجارية ذات فائدة عامة » . وعلى أثر ذلك ، شرع المندوب البريطانى ، صمويل بريجس ، فى مفاوضات مع محمد على ، ووقع معاهدة مؤقتة ، لم تحظ يوماً ما بالتصديق اللازم ، من حكومة لندن .

وقد ذكر دروفيتى أن محمداً عليا ، استقبله [1] فى سنة ١٨١٠ ، وفى خلال الحديث ، أخبره سراً بمشروعاته التجارية فى البحر الأبيض المتوسط وفى البحر الأحمر ، وخاصة برغبته فى الحصول على سفن تجارية ، تستطيع التمتع بالحياد فى حالة وقوع نزاع بين الباب العالى وإنجلترا . وعلى أثر ذلك ، لمح الوالى للوكيل الفرنسى عن أمله فى أن يصبح « فى عداد الدول المغربية » وطلب موافقة فرنسا على ذلك . ولكى يحقق أغراضه ، لم يتردد فى القيام بسعى مماثل لدى ذوى النفوذ من رجال الديوان فى الآستانة . وفى الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٨١٠ ، كلف ممثله فى الآستانة ، نجيب أفندى ، بأن يعرض على الباب العالى الاقتراح التالى : فى حالة وقوع حرب بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية ، فإن الباب العالى يستطيع رفع إيالة مصر إلى درجة وجاق ، على نسق الدول المغربية ، وهكذا يتسنى

=المساواة بالدول المغربية ، لكن الفرنسيين والإنجليز رفضوا مقترحاته ، نظراً إلى الحالة السائدة فى أوربا ، ومراعاة للمحالفات القائمة فعلا مع السلطان . بيد أنه كان يقدر دون قدره ، الثمن الذى طالب به الديوان لمنحه المنة المشار إليها .

لكن هذا الإخفاق المتوالى لم يغير آراءه بحال ، بل اضطره إلى إخفائها فى طى الكتمان مدة من الزمان . إن امتناع وجود التحالف الأوربى كان يحول دون حدوث أى قطع علاقات سافر مع الباب العالى . ولئن كان لم يطع ، إلا فيما ندر ، أى أمر ، ما لم يجد فيه فائدة لمجده الشخصى فقد ظلت أحاديثه العامة تدل على أنه الخادم المخلص الموالى . وخلال كل تلك المدة ، ترى تناقضاً جلياً بين أغراض سلوكه الواضح ، ونواياه الحقيقية .

(١) كتاب روفيتى إلى وزير خارجية فرنسا فى الخامس من يونيه سنة ١٨١١ .

لمصر أن تظل على وفاق مع إنجلترا ، فتتولى تموين تركيا . ومن جهة أخرى ، لن تلاقى البعثة العثمانية فى الحرمين الشريفين أية عقبات تعرقل طريقها . وإذا ما انتهت الحرب ، فللسلطان الحق المطلق فى إعادة مصر إلى مركز الإيالة (١) .

والاقتراح لا يخلو من الحذق وسداد الرأى. لكن الباب العالى ، لسوء ظنه المعتاد ، تجاهله تجاهلا تاماً . إذ عين ضيا باشا ، الصدر الأعظم السابق ، قائداً عامًّا لحملة الحجاز ؛ وفى الوقت نفسه أصدر أمره إلى باشا مصر بالزحف على جدة . فأجاب الوالى قائلا إنه سينتظر حتى يتحرك سائر الباشوات ، ثم يحذو حذوهم .

* * *

ليس فى نيتنا أن نصف هنا تاريخ حملات طوسون وإبراهيم فى الجزيرة العربية . فالذى يهمنا هو الأثر الذى أحدثته هذه الفتوحات المصرية ، فى العلاقات القائمة بين محمد على وأوربا .

لقد لاحظ ميسيت أن محمداً عليا قد اعتبر ، حتى سنة ١٨١٣ ، متمرداً ، مما جعل الباب العالى لا يعترف له بلقب باشا إلا بشق الأنفس . ولولا الضعف الذى كانت تعانيه الحكومة التركية ، لما ترددت فى العمل على تقويض أركان سلطته . بل إن الباشا نفسه كان يعلم حق العلم ، على أى أساس ترتكز علاقاته بالباب العالى ؛ وهذا ما ضاعف فيه شعور التحدى للدولة العثمانية . ومع ذلك ، لاحظ ميسيت ، فى سنة ١٨١٦ ، حدوث تغير جوهرى فى مركز الوالى . إذ أن استرداد الحرمين الشريفين ، اللذين اغتصبهما الوهابيون ، قد محا ما بقى من الأثر السيئ فى نفس السلطان ؛ فغمر محمداً عليًّا بالعطف السامى ، وآثره بالزلفى والحظوة . ولعل هذا ما لاحظه ميسيت ، عن شعور العرفان بالجميل الذى أبداه محمود الثانى نحو محمد على (٢) .

(١) راجع : محمد صبرى - «الدولة المصرية فى عصر محمد على والمسألة الشرقية» (١٨١١-١٨٤٩) جوتنر - باريس ١٩٣٠ ومحفوظات القلعة بالقاهرة ، كتاب محمد على باشا إلى نجيب أفندى المؤرخ فى السادس والعشرين من شوال سنة ١٢٢٥ هجرية .

(٢) وزارة الخارجية البريطانية - مجلد ٤ وثيقة ٢٤ .

والمعروف أن حرب الجزيرة العربية قد تطلبت حملتين : الأولى ، تلك التى قادها طوسون ولم يبلغ من العمر ستة عشر عاماً . وقد كانت الحملة فى أولها لا تبشر بالنصر ، لكنها اختتمت باحتلال الشاطئ ، وبفتح المدينة فى الشهور الأخيرة من سنة ١٨١٢ . ثم بذلت محاولة للتوغل داخل البلاد فأوقفتها فى ترابه فرقة وهابية ، بقيادة امرأة تدعى غالية . وإزاء بطء العمليات الحربية ، ذهب محمد على بنفسه فى السنة التالية إلى ميدان القتال ليثير الشجاعة بين جنوده ، بعد أن أنهكهم جو الحجاز . وقد أصدر الوالى أمره بعزل الشريف غالب ، وقرر الزحف على نجد ، حيث توفى سعود آنئذ ، تاركاً الحكم لعبد الله ، أرشد أبنائه .

لكن السلطان محمودا ، بدلا من أن يكافئ محمداً عليا على الخدمات التى أداها للدولة العثمانية ، حاول أن يوجد للوالى منافساً فى مصر ، منتهزاً فرصة غيابه فى الجزيرة العربية . فأرسل إلى القاهرة لطيف بك ذا الذنبين فى مهمة خاصة مع منحه لقب باشا . ولطيف بك هذا هو أحد محاسيب محمد على السابقين ، وكان قد صحب إلى الآستانة إسماعيل بن محمد على .

جاء لطيف بك حاملا فرماناً سرياً بتعيينه حاكماً على مصر ، ووفق إلى جمع بعض الأنصار حوله . لكن لاظوغلى ، وزير الداخلية ، قبض عليه وأعدمه فى شهر ديسمبر سنة ١٨١٣ .

وفى سنة ١٨١٥ ، تعرض محمد على مرة أخرى لخطر داهم . إذ تحين الباب العالى عودة نابليون وحكمه لمدة مائة يوم ، لكى يفكر — على ما قيل — فى تنظيم حملة ضد مصر ، بقيادة قبودان باشا .

لكن محمداً عليا ظل مخلصاً لأشد سادته عقوقاً وإنكاراً للجميل . فقد أسند قيادة الحملة العربية إلى أرشد أبنائه ، إبراهيم ، وكان فى العام السابع عشر من عمره ، وألحق به ، المسيو فيسيير . الضابط الفرنسى ، بوصفه مستشاراً . وأخيراً خضع عبد الله للمنتصر ، غير أنه رفض الذهاب إلى الآستانة ، إذ كان يعرف المصير المحتوم الذى ينتظره هناك . ثم استؤنف القتال ، على أثر رفضه ، ودخل إبراهيم المدينة فاتحاً فى سنة ١٨١٦ . وقد استطاع فى إحدى جولاته التى شهدت له

بالبراعة العسكرية والتفوق فى وضع الخطط الحربية، أن يكسر شوكة المقاومة فى نجد وأدرك دريه ، حيث اضطر عبد الله فى سنة ١٨١٨ إلى التسليم ، فولى الأدبار بعد حصار دام خمسة أشهر ، انكسرت فيه شوكته ، وكلّت حدته وأخلقت جدته . ولم يمض زمن طويل حتى ظهر تركى بن عبد الله ، فأثار الوهابيين على الحاميات المصرية ، وأباذها تذبيحاً وتقتيلا ، ثم أقام عاصمته فى الرياض . أما الجيش المصرى الذى أرسل لغسل هذه الإهانة ، فقد ضل فى الصحراء الواسعة الأرجاء وأبيد عن بكرة أبيه، وأصبح أثراً بعد عين . ثم اغتيل تركى فى سنة ١٨٣٠ فظهر فى الجزيرة على أثر موته ، شيخ يدعى عبد الله وقد قيض له أن يعيد إلى الحياة المملكة الوهابية ، تلك المملكة التى كان لها فى مصير الجزيرة العربية ، شأن ليس وراءه مطمع لطامع ولا زيادة لمستزيد .

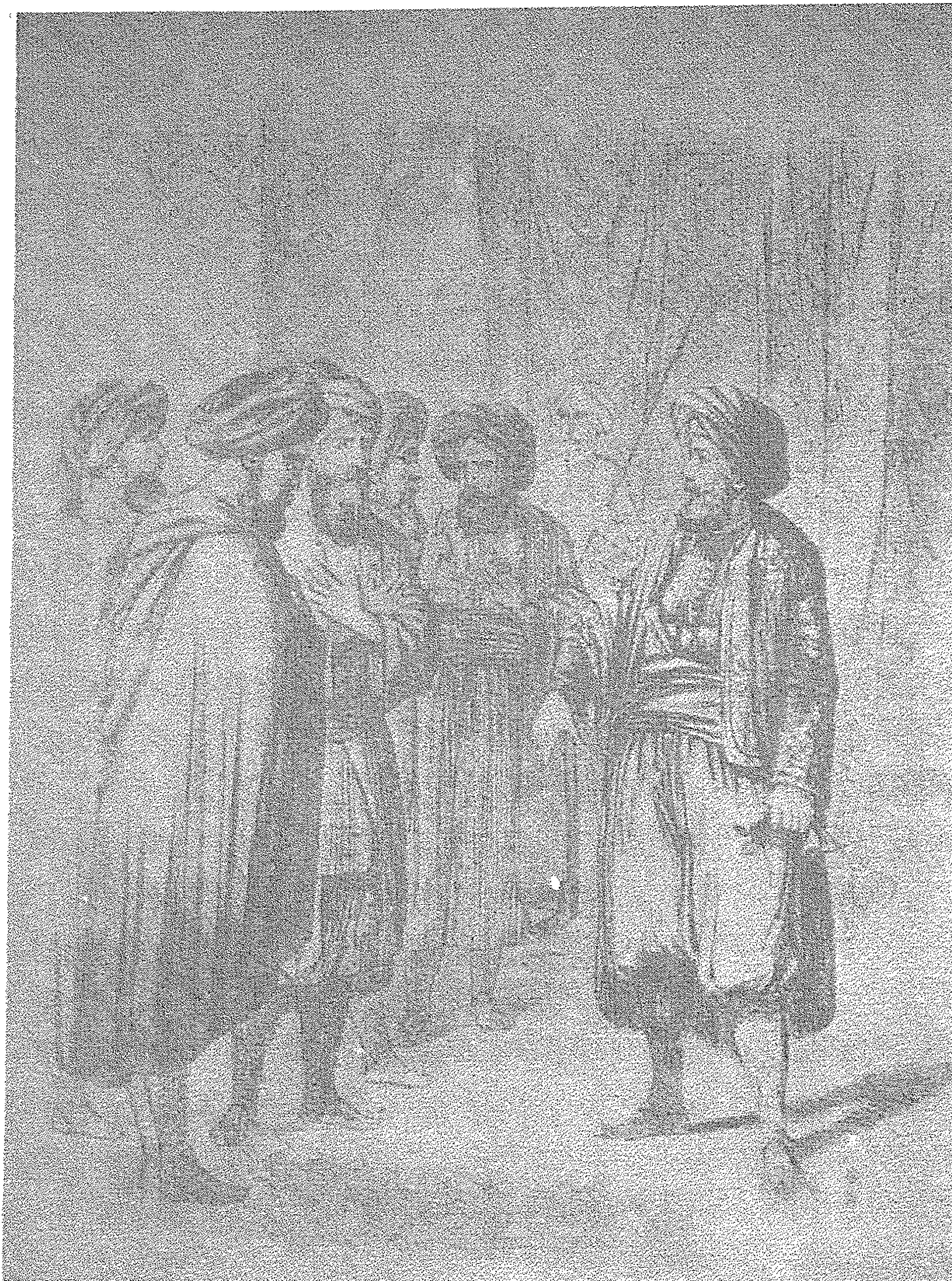
أصبح محمد على موضع تقدير كريم فى نظر العالم الإسلامى ، بعد أن بذل أقصى جهده ، واستنفد ما فى وسعه ، فى سبيل الدفاع عن السنة المحمدية ، والشريعة الإسلامية . وأما إبراهيم، فقد أنعم عليه السلطان بلقب باشا مكة مكافأة له على انتصاراته الباهرة ، ومآثره المتألقة الزاهرة فى ميادين النضال ، ومواقع القتال .

* * *

ولنتحدث الآن عن ذلكم الفاتح الشاب الذى لقى محمد على فى شخصيته الفذة الممتازة ، عوناً مكيناً ، وساعداً متيناً ، والذى استطاع أن يبرهن عن جدارة بأنه الخلف العتيد للوالى ، والمتمم لرسالته الإصلاحية .

ولد إبراهيم عام ١٧٨٨ فى قوله، مسقط رأس أبيه. وعند ما عاد من الجزيرة العربية مكللا بالغار، كان لا يتجاوز السنة التاسعة عشرة من عمره .

وخليق بنا أن نشير إلى هذه العبارة المأثورة للقائد الفرنسى هوش وهى : « إذا كانت الروية هى التى تمهد الأمور فالصاعقة هى التى تنفذها » . ولا غرو فقد كان إبراهيم البوتقة التى تصهر الرجال وتبعث الحياة فى أوصالهم . لقد كانت ثقة جنوده فيه تضاعف قوته وتقوى عزيمته .



تهديدات محمد على لمندوبى الوهابيين ، من رسم بوشى

ومن السجايا التى كان يتحلى بها ، ذلك التحفز والولع بالمجازفة وركوب الصعب من الأمور . كما كان يحيط نفسه بما فى قلوب رجاله من الإخلاص والتفانى . فلم يكن فى حاجة إلى المخاتلة والمماكرة . وإن طبيعته النافرة الجامحة لتتيح له استخدام الوسائل الصريحة بنجاح ما بعده من نجاح . ولم تكن تنقصه روح الفروسية ، كما كان يؤثر أن يتكلم ويعمل فى وضح النهار . أما معاونوه وجنوده فكانوا يجدون فى شجاعة قلبه ، ورباطة جأشه ، ومتانة خلقه ، خير ما يلهمهم أصدق الوسائل لأبعد الغايات . وفكرة واحدة سيطرت على حياته : ألا وهى حبه المتفانى لوطنة المختار ، لمصر ، مصر العزيزة التى يريد أن يبعث فيها العظمة والمجد والسؤدد ، لتتبوأ مركزها المرموق ومكانتها العظيمة ، فى العالم العربى . ولقد عجمت عوده حياة المعسكرات المتقشفة الخشنة ، فحمل السلاح ملبياً دعوة كريمة ، هى دعوة الذكريات العتيدة ، ذكريات صلاح الدين وعهده الباهر وعصره الزاهر . كان يشعر بنار تلتهب فى جوانحه ، وبشعلة تتأجج فى ضلوعه ؛ وقد كان الحرمان الذى فرضه على نفسه لوناً من ألوان البطولة .

لقد ارتدى ثوب « الروعة التى لا توصف ، روعة أولئك الذين كتب لهم القيام بعظائم الأمور » ... كان يعرف بلا شك أن مجد مصر متوقف على حظها فى المعارك . وقد أثبت له انحطاط آل عثمان صحة قول ريتر : « إن القوانين المجردة من السلاح ، مصيرها السقوط فى هوة الاحتقار » .

وفى خلال الحفلات المقامة لمناسبة انتصارات إبراهيم ، كان من حسن حظ محمد على أن وفق إلى معاون ، عثر عليه فى طريقه ، بمحض المصادفة . هو أحد ضباط جيوش نابوليون القدماء ، يدعى سيف ، من مواليد مدينة ليون . وكان سيف هذا ياوراً للقائد جروشى ، ثم استغنى عن خدماته بعد معركة واترلو ، فهاجر بأمل الحصول على مركز فى بلاد فارس ؛ ثم تقدم إلى محمد على فى سنة ١٨١٩ ، حاملا كتب توصية من الكونت دى سيجور ، فاستبقى الباشا هذا الضابط الذى أرسلته إليه المقادير . ذلك لأن حرب الجزيرة العربية قد علمته أن جنوده فى حاجة إلى التدريب العسكرى الحديث . وليس هنالك من يجهل أن

سيف ، الذى عرف بعدئذ باسم سليمان باشا ، استطاع أن يكوّن فى سنوات معدودة جيشاً أدهش أوربا . وقد كلف بادئ ذى بدء ، بالبحث والتنقيب فى السودان ، عن مناجم الذهب والأحجار الكريمة والوقود ، بعد أن أخفق فى ذلك فريدريك كايو ، وهو فرنسى من مواليد مدينة نانت . وقد استؤنف هذا التنقيب ، فى المدة من سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٢٣ ، بمعرفة بورتون وروبيل وبروكشى ، فلم يصادفوا حظاً أسعد ممن سبقهم .

استقر سيف فى أسوان ، فى شبه مدرسة عسكرية ، وتولاها بهمة لا تعرف الكلل ، وقام بتعليم المجندين الموفدين من جميع أنحاء البلاد ، وخاصة من السودان .

هذا وقد توغل النفوذ الغربى فى الجزيرة العربية على أثر الحملة المصرية . وما لبث الرحالون الأوربيون أن اتجهوا إليها ، لاستكشاف معالمها . ومما قاله الكاتب الفرنسى الذائع الصيت ، لامارتين — وهو ممن لا يمالئون محمداً عليا — إن إبراهيم كان « الداعية المسلح للحضارة الأوربية فى الجزيرة العربية » .

ومع ذلك ، فلم يوفق محمد على قط ، فى إخماد نار الفتنة المضطرمة ، والثورة المضطربة ، داخل الصحراء العربية . وحتى سنة ١٨٤٠ ، وهو تاريخ انتهاء سيطرته عليها ، كان مضطرًّا إلى الاستمرار فى إرسال حملات تأديبية هنالك . وهذا هو أحد الأسباب التى دفعته فى سنة ١٨٢٣ ، إلى التفكير فى غزو اليمن .

لقد أثار امتداد سلطة مصر إلى المناطق الواقعة بين البحر الأحمر والخليج الفارسى ، شعور القلق فى إنجلترا . وها هو ذا ميسيت ، ممثلها فى هذه البلاد ، يبدى أسفه إذ يرى « أن محمداً عليا قد استطاع الاستيلاء على المراكز التى قاومت طويلا ، والتى كانت بمثابة الطريق المؤدى إلى النفوذ الوهابى فى الحجاز » (١) .

وبعدئذ ، فى سنة ١٨١٩ ، بادرت حكومة بومباى إلى إرسال اليوزباشى

(١) المحفوظات الإنجليزية — وزارة الخارجية البريطانية — رقم ٢٤ مجلد ٦ — كتاب ميسيت إلى كوك ، المؤرخ فى التاسع من مارس سنة ١٨١٥



القائد سليمان (عبدالرحمن زكى)

سادلير ، وكلفته بتهنئة إبراهيم على غزو دريه ، وبمفاوضته فى عقد معاهدة تحالف وتعاون مع البريطانيين ، من أجل تهدئة المناطق الشرقية والجنوبية فى اليمن ، بشرط الحصول على موافقة الإمام مقدماً (١) .

ولكن يبدو أن الوالى رفض المقترحات البريطانية ، عند ما عرضها عليه إبراهيم . وعلى كل ، فقد حذره الوزير العثمانى درويش من هذا المشروع ، بكتابه المؤرخ فى الثالث عشر من أكتوبر سنة ١٨١٩ ونبهه إلى أن « الغرض الأساسى الذى ترمى إليه إنجلترا ، هو دعم القوائم والأوتاد ، توطئة لغزو البلاد . »

وبعد أن أخفقت إنجلترا فى التحالف مع مصر ، أنزلت قواتها فى منطقة مسقط ، لإخضاع القبائل التى أغارت على السفن التجارية المملوكة لبعض الرعايا البريطانيين ، نهباً ، وسلباً . ومن جهة أخرى ، حاصرت حكومة الهند ميناء مخا بأسطولها الحربى . وعندئذ أنهى محمد على إلى قنصل إنجلترا بأن هذه العمليات قد تؤثر فى حسن العلاقات السائدة بين لندن والقاهرة ، فى حين رفع الباب العالى احتجاجاً مماثلا ، إزاء تصرفات القنصل البريطانى فى مخا . وعلى أثر ذلك ، انسحب الإنجليز بعد ضرب الشاطئ بالقنابل ، وإنزال جنودهم لزمن قصير . لكنهم استطاعوا برغم هذا ، إبرام اتفاق تجارى لصالحهم مع إمام صنعاء (٢) .

* * *

عقدت مصر نيتها ، منذ عصر الفراعنة ، على أن تضمن لنفسها حكم وادى النيل ، من منبعه إلى مصبه . وكان محمد على يعلم علم اليقين أن وحدة وادى النيل السياسية ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوحدتها الجغرافية . لهذا فكر فى غزو السودان وإثيوبيا أيضاً . وكان يمثل إنجلترا آنئذ فى مصر هنرى سولت ، وقد ألف كتاباً جديراً بالإعجاب عن بلاد الحبشة . فلم يتردد الوالى فى الإفصاح عن

---

(١) راجع : محمد صبرى « الدولة المصرية فى عصر محمد على » جوتنر – باريس سنة ١٩٣٠ ص ٦٢ ، ٦٣ وراجع أيضاً كندى – « رحلة اليوزباشى سادلير » ، ومانجين – « تاريخ مصر فى عصر محمد على » .

(٢) المحفوظات الإنجليزية : وزارة الخارجية البريطانية رقم ٧٨ مجلد ١٠٣ كتاب المستر بروس إلى المستر هنرى سولت المؤرخ فى العاشر من يناير سنة ١٨٢١ .

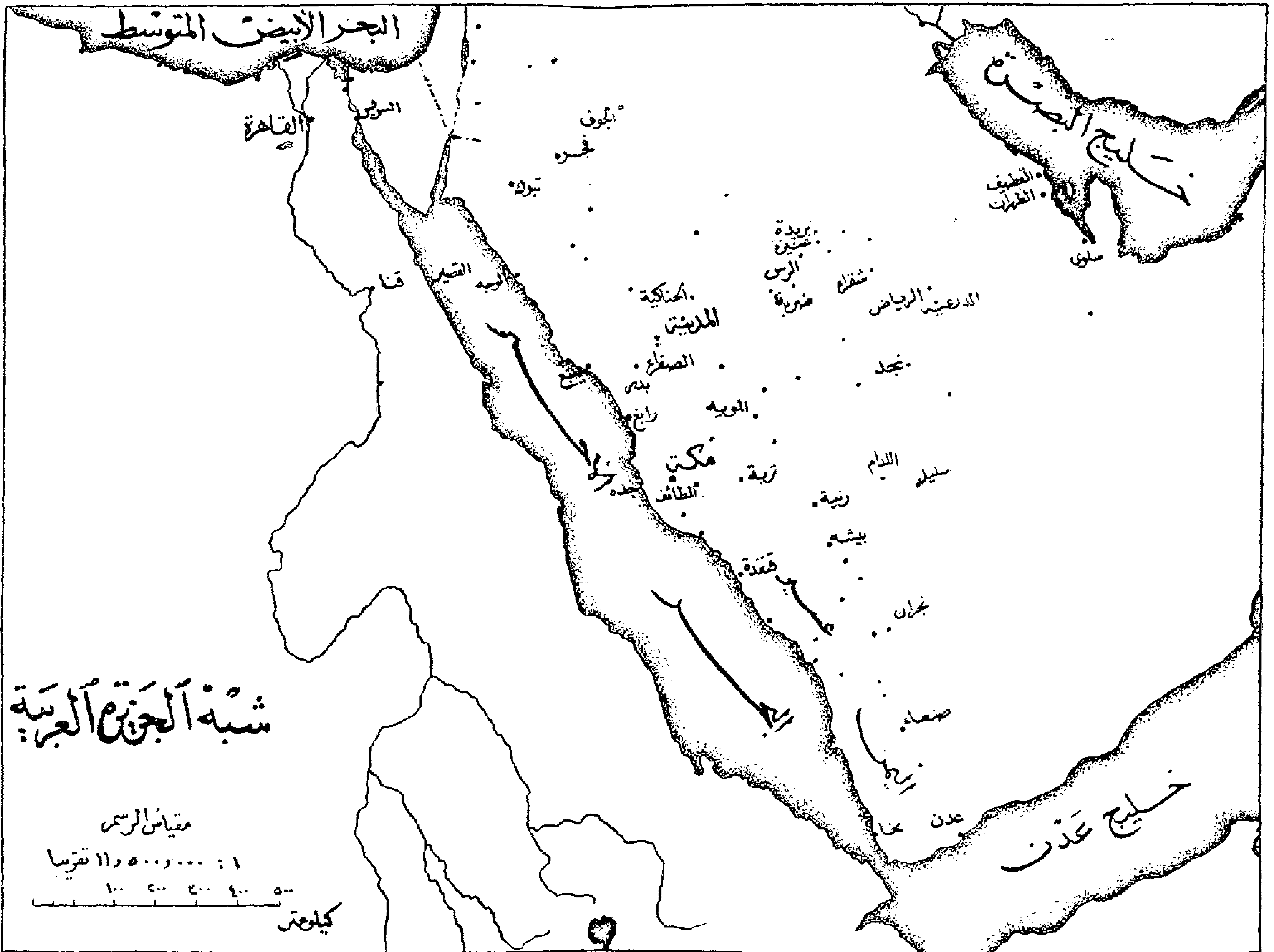
نيته للقنصل . بيد أن سولت أعرب عن أسفه لهذا المشروع . مؤكداً أنه سيغضب الحكومة البريطانية ، إذ كانت تعتبر تلك المنطقة « موضوعة إلى حد ما تحت حمايتها » . وقد كانت الحبشة فعلا هي البلد الوحيد في إفريقيا ، الذى احتفظ بالعقيدة المسيحية . كما كانت الأمم الأوروبية لا تستطيع أن تظل مكتوفة الأيدى إذا وجه إلى تلك الدولة أى اعتداء ، دون أن يكون هنالك أى سبب من أسباب الاستفزاز(١) عندئذ أعلن محمد على من غير تردد أنه « على الرغم من أن هذه المنطقة تفيض ذهباً وأحجاراً كريمة ، وعلى الرغم من سهولة غزوها ، فقد عدل ، من الآن فصاعداً ، عن كل مطمع فيها ، حتى لايغضب الحكومة البريطانية » .

والحقيقة أن أحد الأغراض التى كان يرمى إليها الوالى هو البحث عن منابع النيل الأبيض ودراسة نظام المياه ، وجعل الشلالات صالحة للملاحة ، وفتح الطرق التجارية إلى إفريقيا الداخلية . وهنا أيضاً ، فكر محمد على فى تحقيق منهاج بونابارت : « عن طريق النيل تتلقى شعوب إفريقيا النور والسعادة » . وربما لم يفصح الباشا عن فكرته بأكملها . فإزاء عدم تمكنه من غزو الحبشة ، قرر فتح السودان ، لا بأمل أن يعثر فيه على الذهب الإبريز ، بل لأنه أراد أولا التخلص من الجنود الهائمين ، العائدين من الجزيرة العربية ، وثانياً ، تجنيد الرجال والعمال لتنفيذ مشروعاته . نعم إن الوالى لم يحقق كل الآمال التى كان يطمح إليها . لكنه ، مع هذا ، استطاع أن يهب مصر دولة مساحتها خمسة ملايين كيلومتر مربع .

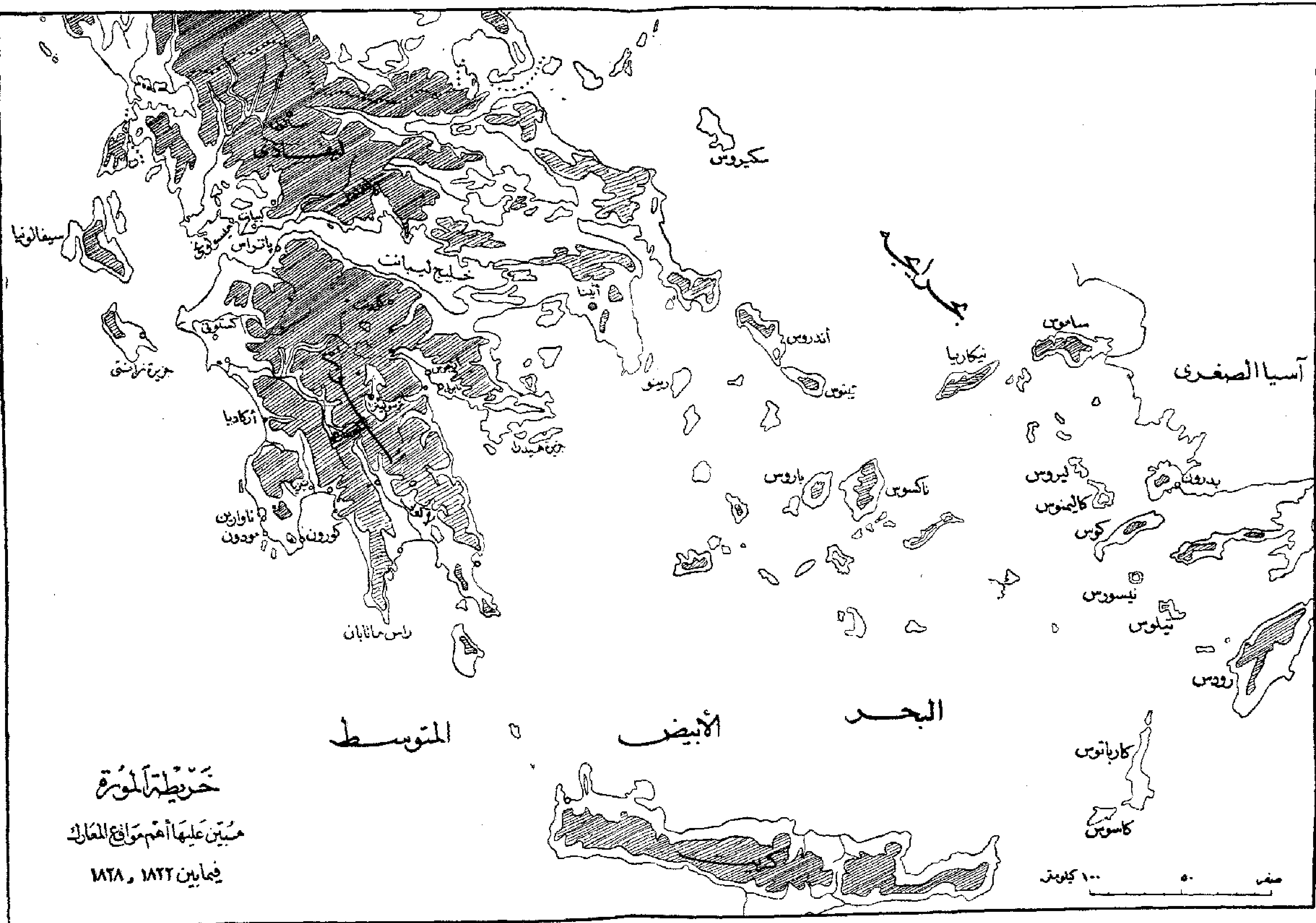
قام محمد على بحملة عسكرية فى النوبة . فقد أدرك بعبقريته الفذة وقريحته النفاذة ، أن الذى يتبوأ عرش القاهرة لن يتسنى له ضمان الرخاء لمصر بأسرها ، إلا إذا كان سيداً على النيل الأبيض والنيل الأزرق ؛ فهما مصدر ثروة البلاد ، بما يجلبانه إليها من مياه فى فيضانهما السنوى .

فى سنة ١٨٢٠ تحرك جيشان تعداد كل منهما ٤,٠٠٠ جندى ،

(١) المخطوطات الإنجليزية — وزارة الخارجية البريطانية — مجلد ٩٦ — كتاب هنرى سولت إلى وزير الخارجية ، المؤرخ فى العشرين من نوفمبر سنة ١٨٢٠ .



البحر الأبيض المتوسط
خليج العجم
القاهرة
السويس
قنا
الجوف
تبوك
القطيف
الظهران
سلوى
بريدة
عنيزة
الرس
شقراء
الدرعية
الرياض
الحناكية
المدينة
ضرية
الصفراء
بدر
رابغ
نجد
المويه
مكة
تربة
اللدام
سليل
رنية
الطائف
جدة
بيشة
قنفذة
نجران
صنعاء
عدن
مخا
خليج عدن
الوجه
القصير
ينبع
شبه الجزيرة العربية
مقياس الرسم
١ : ١١،٥٠٠،٠٠٠ تقريبا
٥٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠
كيلومتر



خريطة المورة

مبين عليها أهم مواقع المعارك

فيما بين ١٨٢٢ و ١٨٢٨

ميممين شطر السودان . وكان يقود أحدهما إسماعيل ، ثانى أبناء محمد على ، تصحبه بعثة علمية برياسة كايو . كما أسندت قيادة الجيش الآخر إلى محمد الدفتردار بك ، زوج كريمة الوالى وناظر ماليته .

غادر إسماعيل وادى حلفا ، وأخذ يشتت فلول المماليك اللاجئين فى دنقلة . ثم استمر فى الزحف صوب مدينة سنار ، فاحتلها فى سنة ١٨٢١ . لكنه قتل على أشنع صورة فى شندى ، حيث أحرق الزعيم السودانى نابر ، فى ظلمات الليل البهيم ، الكوخ المصنوع من القش ، الذى كان يقيم فيه إسماعيل .

ومنذ ذلك الوقت ، أصبح حكم السودان فى أيدى السلطات المصرية ، واستمر هكذا من غير انقطاع . وقد أنشئت مدينة الخرطوم فى سنة ١٨٢٣ ، فى ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق ، فأصبحت عاصمة الإقليم ، ومركز التجارة الاستوائية . وهكذا مهد السبيل للبحوث العلمية المتصلة بمنابع النيل ، ولاستكشاف مناطق فى إفريقيا الوسطى ، التى ظلت حتى ذلك الوقت مجهولة المعالم . وقد رفع عنها النقاب ، فى عصر محمد على ومن ولوا الأمر بعده ، بفضل الرواد البسلاء المغامرين ، الوافدين من جميع أنحاء العالم .

الفصل الرابع

السلطان يستنجد بمحمد على فينجده

تدخل أوربا فى شؤون اليونان

١٨٢٤ — ١٨٢٩

إن أشد الناس مقتاً للثورة الفرنسية، وأعنفهم كراهية للإمبراطورية الفرنسية، لم يسعهم إلا الاعتراف بأن مبادئ سنة ١٧٨٩ ، التى طوفت فى أوربا وفى الشرق الأوسط، تركت أثراً عميقاً بالغ الأهمية، بأن أيقظت روح القوميات فى جميع أنحاء الدنيا. وقد اكتسح التيار الجارف، الشعوب المسيحية القديمة فى البلقان، بسرعة لا تقل عن تلك التى اجتاحت أمم أوربا الوسطى والشمالية. وهكذا لم تلبث الدولة العثمانية أن اهتزت من جراء تفاعل هذه الحركات الثورية. وربما كان من مفارقات التاريخ، أن محمداً عليا، المولود فى مقدونيا والذى شب سمح القلب متفتق الذهن، يحبذ الابتكار والتجديد، غير متردد قط فى الاعتماد على معاونين أوربيين أو مسيحيين شرقيين، ممن كان يحلو له الاعتراف بكفايتهم الممتازة، ومقدرتهم المتفوقة — أن محمداً عليا الذى انتخبه المصريون برغم أنف الباب العالى، لأنه كان يمثل، على عكس خسرو، وخورشيد، أمانى شعب مصر فى الاستقلال الذاتى — أن محمداً عليا الذى لم يتردد فى الاقتداء بيونابارت وترسم خطاه — أن محمداً عليا هذا، قد دفعته الظروف القاهرة، والمقادير الساخرة، إلى قمع ثورة اليونان، تنفيذاً لأمر السلطان، ولى نعمته.

ومنذ فتح الآستانة، فى عصر محمد الثانى، درجت الإدارة العثمانية على معاملة رعاياها، من أبناء مذهب الروم الأرثوذكس، معاملة أقرب إلى التسامح. نعم إن آيا صوفيا أصبحت مسجداً، ولكن نظير هذا ما فتئ أمير المؤمنين

يرعى برعايته ، ويحيط بعنايته ، سلالة أسرات الفنار الشهيرة ؛ بل كثيراً ما اختار من بين أفرادها وزراءه ومستشاريه . ذلك أنه كان يوجد دائماً فى الآستانة بطريرك أرثوذكسي . وإن السلاطين قد اعتادوا اختيار أمراء يونانيين لوظيفة « هوسبودار » فى فالاكيا ومولدافيا . وربما كان صحيحاً أن اليونانيين كانوا مساوين لسادتهم ، بل كثيراً ما كانوا سادة ساداتهم ، بفضل ثرواتهم الطائلة وتجارتهم البحرية الرائجة ، ومركزهم الأدبى الممتاز لدى الديوان فى الآستانة ، هذا إلى أنهم كانوا يمثلون الصفوة المتعلمة ، والطبقة المثقفة فى الدولة العثمانية.

ومما قاله لامارتين : إن « اللصوصية فى جبال المورة ، والقرصنة على الشواطئ وفى الجزر ، هما وحدهما اللذان بثا الروح العسكرية بين قطاعى الطرق والبحارة ، المقيمين فى هذه الأصقاع . وكانت العبقرية اليونانية ماثلة فى كل مكان . أما البطولة اليونانية ، فلم توجد إلا هنالك » .

ومن جانب آخر ، تكونت من التجار ومن صناع السفن البحرية اليونانيين جاليات مزدهرة ، قوية النفوذ ، فى جميع مرافئ البحر الأبيض المتوسط . وقد لاقت تلك الجاليات تأييداً وسنداً من لدن قياصرة روسيا ، الذين أخذوا يعتبرون أنفسهم ورثة أباطرة بيزنطة ، منذ اقتران إيفان الثالث بصوفيا باليولوج . فضلا عن أن أولئك التجار والصناع قد جمعوا ثروات طائلة ، فى غضون حرب نابليون .

كل هذه العوامل جعلتهم يحلمون ببعث الدولة الإغريقية القديمة من مرقدها وإحياء مجدها الغابر . وفى قلب الآستانة بالذات ، أنشأت طبقة الفنار الأرستقراطية ، جماعة سرية اسمها «الهيتارية». وفى جزر الأرخبيل خاصة ، حيث جبال التايجيت ، شكلت عصابات حقيقية ، يسيطر عليها « الكلفت » و « الباليكار » . أما المدن ، فقد منحها العثمانيون عدة امتيازات ، إذ كان يرأسها أعيان أرثوذكسيو المذهب ، ينتخبهم الشعب ويوافق على تعيينهم الباب العالى . وأحياناً كان لهذه المدن فرق جنود سرية .

لكن رجال الحكومة العثمانية أخذوا يصحون من غفوتهم ، ويتيقظون من غفلتهم . فقد أدركوا أن الوقت حان للضرب بيد من حديد على الوطنيين ، الذين

جرؤوا على مهاجمة جنود الدولة بإطلاق النار، عند اجتيازهم الوديان النائية . بل لم يتورعوا من العمل جهاراً ، فى سبيل إثارة اهتمام الطبقة الراقية الأوربية بقضيتهم، عن طريق جماعات الصداقة اليونانية . ولقد ذهب الإسكندر ، قيصر روسيا، إلى مدى أبعد ، إذ عين فى حكومته وزيراً من اليونانيين، كان من سكان الجزر ، يدعى كابو ديستريا ، فأخذ هذا الوزير يبعث إلى مواطنيه برسائل يذكى الأمل فى نفوسهم ، ويحيى الرجاء فى قلوبهم .

ولم يقف عصف رياح التمرد عند السكان المسيحيين فى البلقان . فنى سنة ١٨٢٠ ، شق علىّ تبليني، باشا يانينا، عصا الطاعة على الدولة العثمانية، واستنجد بنفس أولئك اليونانيين الذين كان قد أعمل فيهم الذبح والتقتيل قبيل ذلك . وفى سنة ١٨٢١ ، أصدر إسكندر إيبسيلانتى نداء من مولدافيا ، حاضّاً على الثورة والتمرد .

غير أن قيصر روسيا تخلى عنه ، ولم يسعفه بالعون المنتظر ، والمدد المرتقب . وقد كانت الدول العظمى تميل أحياناً ، من قبيل الزهو والمفاخرة ، إلى تلقيب نفسها بحامية مسيحيي الدولة العثمانية والمدافعة عنهم ومنقذتهم ، ولكن كثيراً ما كان يتغلب الخوف من الفتنة ، أو الأنانية المقدسة ، أو الرغبة فى إبعاد الشبهة ، على العطف الخالص ، المنزه عن الغرض والهوى . . والمعروف أن أغلب الدسائس فى السياسة الأوربية ، كانت تحركها وقتئذ يد مترنيخ، العدو اللدود لكل تغيير ، والمعارض بكل قواه لكل تبديل أو تعديل .

كان الإسكندر يريد من صميم قلبه ، التظاهر بأنه منقذ اليونانيين . وكان يود على الأخص دخول الآستانة ، واستغلال أحلام اليونانيين ، لصالح روسيا المقدسة . إلا أن هذا العاهل الماكر بطبيعته ، والماهر فى إخفاء مطامعه ومخاتلاته تحت ستار المثل الأعلى المصطنع ، قد عجز ، رغم كل هذا ، عن مقاومة النصائح الحكيمة المسداة إليه ، والآراء السديدة الموجهة إليه من النمسا ومن إنجلترا خاصة. ولا غرو ، فبريطانيا كانت آنئذ بعيدة كل البعد عن إبداء عطف قوى فعال ، نحو الحريات اليونانية ، ذلك العطف الذى جذبت إليه

جذباً فيما بعد ، دون أن تشعر .

اتخذ اليونانيون المورة حصناً حصيناً ، منذ سنة ١٨٢١ . فقد شكلوا حكومتهم فى نوبلى ، ودفعوا هجمات العثمانيين . وفى سنة ١٨٢٢ أرسل السلطان جيشاً مكوناً من ٦٠,٠٠٠ جندى لمحاربتهم .

وفى سنة ١٨٢٤ ، حدث أن استنجد السلطان بوالى مصر لإخماد الفتنة اليونانية ، وعرض عليه ، نظير ذلك ، لقب حاكم كريت والمورة . غير أن محمداً عليا تردد طويلا فى القبول . وقد اتضح من مكاتبات سولت وباركر ، قنصلى إنجلترا ، أنه كان يفكر فى إعلان استقلاله . والمعروف أن بريطانيا العظمى لم تفتر فى تشجيعه جهاراً ، على مناوأة الباب العالى . لكن الوالى كان محترساً من الإنجليز . فقد جاء فى كتاب للجنرال بوابيه ، فى سنة ١٨٢٥ ، أن محمداً عليا كان يكره إنجلترا ، إلى حد أن كان حديثه ينم دائماً عن تكدره منها . ورغم ذلك ، فقد كان يحسب لها حساباً .

أصبح محمد على ، منذ سنة ١٨٠٦ ، رئيساً مستقلا استقلالا داخليا ، فى حدود الدولة العثمانية ؛ بل صار عاهلا بمعنى الكلمة . أما همزة الوصل الوحيدة التى ظلت بينه وبين الباب العالى ، فهى الجزية المؤداة إلى الآستانة . وكان له أسطول ، وكانت جيوشه خير الجيوش تدريباً فى الشرق . فقد ألحق بخدمته ضباطاً أجانب أمثال : سيف ، وبيسون ، وراى ، وبربيه ، وفيسير إلخ ....

ولقد أدخل فى وادى النيل زراعات جديدة ، كالقنب ، والقطن ، وتوسع فى الصناعات ، ورفع شأو التجارة ؛ كما أنشأ احتكارات للدولة ، وحفر ترعاً ومرافئ ؛ وهكذا تحولت دولته تحولا عظيما ، فى السنوات العشرين الأخيرة ، فأصبحت فى طليعة بلاد الشرق الأدنى رفاهية ، وفى مقدمتها رخاء . وقد أتاحت له انتصاراته أن يضم إلى دولته مقاطعات جديدة ، بعد إخضاعه الجزيرة العربية والنوبة وكردفان .

لقد قيل أكثر من مرة إن محمداً عليا لم يكن خصما لدوداً لليونان . وإذا كان قد حارب فى المورة ، فما فعل ذلك إلا صلوعاً بأمر ولى نعمته ، الذى لم يلبث

أن ناصبه القطيعة والعداء . والمرجح أن السلطان محموداً لم يفكر فى طلب المعونة من محمد على لصد تمرد اليونانيين إلا عملا باقتراح مترنيخ ، إذ كان شبح الثورات يتردد بلا انقطاع فى مخيلته فيقض مضجعه[١] .

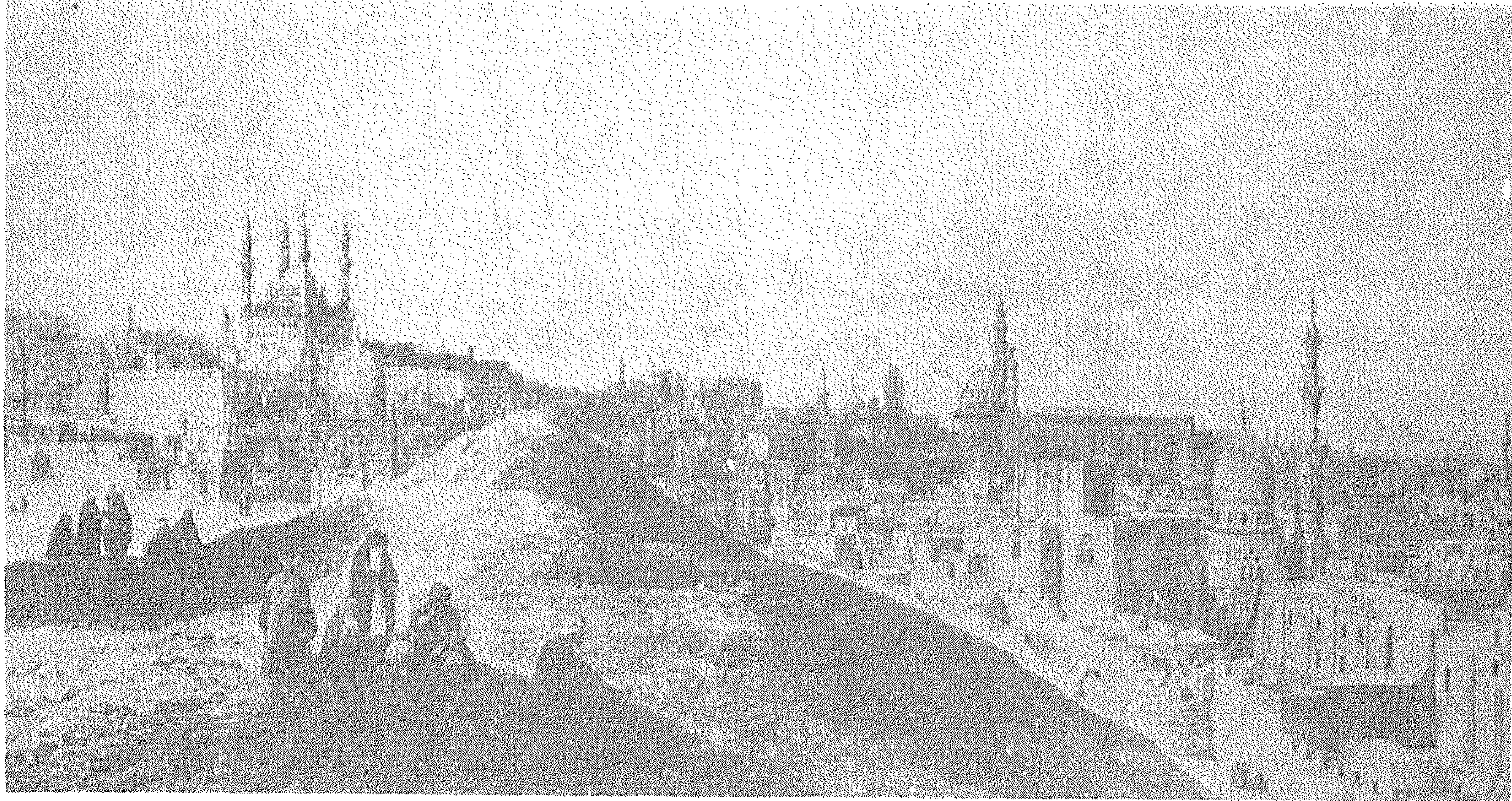
وفى هذا الحادث المشؤوم ، حين فقدت مصر أسطولها فى نافارين ، لم يكن موقف الدول الأوربية العظمى مشرفاً ولا جديراً بالإطراء . فغدا بعض الشعراء الإنجليز ، من أمثال بيرون ، يخال أن الشعب الفرنسى وحده ، هو الذى كان راغباً حقًّا فى تحرير اليونان . فما فتئ الرسامون والشعراء الفرنسيون يشيدون وقتئذ بذكر اليونانيين ، وآلامهم ومحنتهم . وقد ضاعف مركز فرنسا دقة وتحرجاً ، أن حكومة باريس دافعت دائماً عن كيان الدولة العثمانية ، وأن الرأى العام الفرنسى ما زال يشعر بعطف طبيعى صريح نحو شخص الوالى ، وأعماله الباهرة وإدارته الماهرة فى مصر . وفى السادس عشر من يناير سنة ١٨٢٤ ، صدر فرمان شاهانى بالإنعام على محمد على بلقب « قاطع دابر الكفرة والمشركين » (وكان هذا بلا شك تخليداً لذكرى حملته ضد الوهابيين ..) وكلف فى الوقت نفسه بالسعى فى إقرار الأمن والهدوء فى اليونان ، على أن يمنح نظير ذلك ، المورة وكريت . وبعد مضى ستة شهور ، أبحر إبراهيم باشا من الإسكندرية ، مصحوباً بسليمان ، صفيه الأمين ، وخدينه المخلص ، متجهاً صوب اليونان ، على رأس ستين سفينة حربية مجهزة بالمدفعية ، وستة عشر ألف من الجنود المشاة ، وثمانمائة من الخيول . وما كاد هذا الأسطول يصل مياه ساموس وجزر السيكلاد ، حتى منى بهجوم بحرى موجه إليه من القائدين اليونانيين مياوليس وكناريس . وقد لجأ إبراهيم مضطراً ، إلى جزيرة كانديا (كريت) ، ولم يبحر منها إلا فى فبراير سنة ١٨٢٥[٢] .

وعلى الرغم من الانتصارات الباهرة التى أحرزها أمثال كناريس ومياوليس ،

---

(١) كليمان فانسلاس نيبوموسين لوثير ، كونت ثم أمير دى مترنيخ وينيبورج(١٧٧٣ - ١٨٥٩) سفير فى باريس سنة ١٨٠٦ ثم مستشار (رئيس وزارة) النمسا ووزير خارجيتها من سنة ١٨٠٩ إلى سنة ١٨٤٨ .

(٢) راجع : مكاتبات بلليار وبوابيه .



منظر عام للقلعة ولجامع محمد على . لوحة شرانز

فقد وفق إبراهيم إلى فتح المورة ، بينما كان التركى رشيد باشا لا يزال مستمراً فى محاصرة ميسولونجي .

وفى الغرب ، اشتد غضب الشعوب وازدادت دهشتها ، للموقف السلبى الذى اتخذته الدول العظمى . ذلك لأن الرأى العام عجز عن فهم الأسباب التى دفعت تلك الدول إلى إرجاء تدخلها ، وكان حنق شاتوبريان لا يقل حدة عن سخط الجنرال فوا . لقد أدرك بولينياك[1] أنه يجب عرض الأمر على بريطانيا ، لتكون الحكم العدل ، وفى تلك اللحظة بالذات ، اعترف مترنيخ بأن حل المسألة اليونانية المعقدة لن يكون بعد الآن فى بطرسبرج أو الآستانة ، بل فى لندن .

وأخيراً انتصر كاننج[2] : فقد اضطر المحافظون وملك إنجلترا نفسه إلى الامتثال لرأى رئيس الوزراء ، رغم روح كراهيتهم له . لكن كاننج أوشك ، هذه المرة ، أن يصل إلى نتائج مفترة للهمم مثبطة للعزائم . ويرجع ذلك إلى عدم دعم سياسته بمبادئ محددة ثابتة . وكيف يمكن التوفيق بين عطف إنجلترا الحرة ، إزاء الأمانى القومية اليونانية من جهة ، وسياسة بريطانيا العظمى التقليدية نحو الدولة العثمانية من جهة أخرى؟ ومع هذا ، فقد اعتقد رئيس الوزراء أنه إذا أرسل قريبه ستراتفورد كاننج إلى نوبلى وتركيا ، فسيبزغ فى الشرق « عهد جديد » . فقد كان يريد ، من جهة ، أن يقنع اليونانيين بقبول الاستقلال الذاتى فى المورة وفى الجزر تحت إمارة الباب العالى الاسمية ، ومن جهة أخرى ، كان يريد إقناع السلطان بالعفو عن الثوار . لكن الوزير الحر ، رغم السذاجة الظاهرية التى كان يحاول التستر بها ، عرف ، بكياسته ودقته ، كيف يجمع بين التهديد والمجاملة فى محادثاته مع الديوان. وحرصاً منه على المحافظة على السلام، لم يتردد فى أن يلمح لتركيا بخطر اشتباك عالمى .

---

(١) جول أغسطس ارنوماري أمير بولينياك (١٧٨٦ – ١٨٤٧) سفير فى لندن من سنة ١٨٢٣ إلى سنة ١٨٢٩ ، ثم رئيس مجلس الوزراء فى سنة ١٨٢٩ .

(٢) جورج كاننج (١٧٧٠ – ١٨٢٧) وزير خارجية بريطانيا العظمى من سنة ١٨٠٧ إلى سنة ١٨٠٩ ، ومن سنة ١٨٢٢ إلى سنة ١٨٢٧ ، ثم لورد أول الخزينة .

ولا بأس من إرسال أسطول إنجليزى فرنسي روسي ، إلى البحر الأبيض المتوسط ، إذا تطلبت الحالة تأييد البراهين بقوة السلاح .

فالسيف أصدق أنباء من الكتب   فى حده الحد بين الجد واللعب

أراد كاننج أن يضمن نجاح سياسته ، سياسة المواربة والمحايلة والوساطة ، عاملا بقول القائل : « إذا لم تغلب فاخلب ». فأرسل إلى بطرسبرج الدوق ولنجتون ، الذى كان يعد حتى ذاك الوقت رمزاً حيًّا لبقاء مبادئ « التحالف المقدس ». وانتهى الأمر بأن وقع نسلرود وولنجتون ، فى الرابع من أبريل سنة ١٨٢٦ ، بروتوكولا اعترف فيه ، للمرة الأولى ، بمولد الأمة اليونانية الجديدة . وقد ضمن لها هذا البروتوكول الحرية الدينية ، والحق فى أن تحكم نفسها ، كما ضمن لها الحرية التجارية ، على أن تظل جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وعلى أن تؤدى إلى الباب العالى جزية سنوية ، بضمان الدول العظمى . وهكذا أصبح مركزها السياسى قريباً من مركز مصر (١).

والشيء الذى لم يرد فى البروتوكول ، هو أن كاننج ، رغم هذره وصلفه ، قد خضع لمطامع الروس ، فتركت لهم حماية مولدافيا وفالاكيا . وفى الرابع عشر من مايو ، عمل السلطان بمشورة كاننج ، فقبل الإنذار النهائى الموجه من قيصر روسيا ، بينما كانت جيوش إبراهيم ورشيد المنتصرة الظافرة تستولى على ميسولونجى . ثم عقدت معاهدة اكرمان ، فثبتت للروس ملكية ما حصلوا عليه . وعندئذ أنقذ الأتراك من كل تهديد موجه إليهم من الشمال ، فتسنى لهم تركيز قواتهم ضد اليونان المسكينة . وهكذا لم ينفع مكر كاننج ودهاؤه الماكيافيلى ، إلا لخدمة روسيا ، دون الحصول لبلاده على أية فائدة . فكان مثله مثل الرجل الذى يحرق أصابعه بالنار ليلتقط ثمار الشاهبلوط (أبى فروة) ، فيأكلها غيره .

* * *

عندئذ تذكر كاننج أن هنالك دولة عظمى قد تركت حتى ذاك الوقت فى شبه عزلة ، وقد يجنى من ورائها فائدة : تلك هى فرنسا . فسافر جورج كاننج

---

(١) راجع الملحق السادس .

إلى باريس ، حيث استقبله الملك شارل العاشر ، فى سبتمبر سنة ١٨٢٦ ، ووضعت أسس الاتفاق حول شؤون اليونان .

والغرض الذى كانت ترمى إنجلترا إليه ، فى سنة ١٨٢٩ ، هو القضاء على نفوذ فرنسا فى اليونان ، أسوة بما فعلت فى سنة ١٨٢٤ ، حيث وفقت إلى تقويض أركان السيطرة الروسية . وقد أخذ بعض الفرنسيين من أمثال الكونت جوردان ، ينصحون إبراهيم بأن يعترف باستقلال اليونان ، وبأن يعلن فى الوقت نفسه استقلال مصر . وكان الذى يهم الإنجليز ، قبل كل شيء ، هو فصل مصر عن تركيا . فقد أرسل ستراتفورد كاننج[1] إلى ابن عمه جورج كاننج ، كتاباً مؤرخاً فى الرابع من يوليه سنة ١٨٢٦ جاء فيه : « هل يمكن حمل والى مصر . . على العمل لصالح الوساطة اليونانية ، وذلك بإحياء أمله فى الحصول على « باشا ليك » سوريا ، بدلا من المورة . وإذا سلك مسلكاً حسناً ، فقد يمنح بعض المساعدة لتحقيق مشروعات بناء السفن » . وشاطره هذا الرأى هنرى سولت ، قنصل إنجلترا فى مصر[2] ، ظاناً أن فرنسا هى التى تدفع الباشا إلى إعلان استقلاله ، لكنه استطرد قائلا : « إنه رجل ناضج الرأى ، ولا يمكن أن يتخذ قراراً خطيراً كهذا ، دون أن يبحثه بدقة ، ودون أن يزن مقدماً جميع نتائجه المحتملة . والاحترام الذى يكنه للحكومة الإنجليزية سيحمله على وضع رأيها موضع الاعتبار ، قبل اتخاذ أى قرار »[3] . ويلوح أن محمداً عليا قد حاول التقرب من بريطانيا العظمى . ألم يقل العبارات الآتية فى حديث له مع سولت ؟

« . . . فى حالة حدوث قطع علاقات بين الدول الأوربية ، ستصبح مصر ، بحكم مركزها ، خير حليفة لإنجلترا . وباعتبارهما صديقتين ، ستفيد كل منهما الأخرى . وتلك هى أعز آمالى وأحرها . ولكن إذا

---

(١) ستراتفورد كاننج « الفيكونت دى ستراتفورد دى ردكليف فى سنة ١٨٥٢ » (١٧٨٨ – ١٨٨٠) دبلوماسى إنجليزى ، ابن عم جورج كاننج .

(٢) « حياة ر . هـ . ستراتفورد كاننج » ذكره محمد صبرى فى كتابه « الدولة المصرية فى عصر محمد على والمسألة الشرقية » (ص ١١٢)

(٣) المحفوظات الإنجليزية – وزارة الخارجية البريطانية – رقم ٧٨ – مجلد ١٤٧ .

(إنجلترا) فكرت فى أى مشروع للاستيلاء على البلاد ، فسيكون لنا شأن آخر معها »[١]. لم تكن أمانى محمد على آنئذ سراً من الأسرار ؛ فكل ما كان يرجوه من إنجلترا ، هو أن تمده بما هو فى حاجة إليه من السفن ، وأن تترك له الميدان حراً طليقاً فى الجزيرة العربية .

* * *

عندئذ أوفد مترنيخ الكونت دى بروكيش أوستن فى مأمورية إلى محمد على ، لحمله على مضاعفة جهوده فى حرب المورة . وقد أشار المندوب الروسى إلى هذا الموضوع تلميحاً ، فأجاب الوالى : « ما فائدة المورة وكريت وجميع تلك الجزر ؟ كفانى ما فى مصر من المهام والمشاغل » .

وعلى كل ، فقد كان الوالى يلقى مسؤولية الركود السائد فى حملة إبراهيم ، على موقف الباب العالى ، وخاصة أمير البحار خسرو ، الذى ظل ، كما كان بالأمس ، ألد أعداء محمد على فى الآستانة ، وأشدهم حقداً وحفيظة وغدراً . ولم يفت بروكيش ، فى غضون مقابلاته العديدة للوالى ، أن يحذر مصر من دسائس إنجلترا ، قائلا إنها تحاول وقف حركته بوعود كاذبة ، لا تنوى الوفاء بها . لكن حقيقة الأمر هى أن المستشار النمساوى المكيافيلى الماكر ، كان كل همه هو منع مصر من إعلان استقلالها .

* * *

وفى الخامس من أغسطس ، غادر أسطول محمد على ، المكون من ٧٩ قطعة ، مدينة الإسكندرية ، بقيادة محرم بك ، ميمما شطر نافارين ، حيث انضم إلى السفن الحربية التركية ، فأصبح عددها ١٢٩ قطعة . وكان منصب أمير البحار مسنداً إلى خسرو ، كما ذكرنا . وقد رفض الباب العالى أى تدخل بينه وبين المتمردين ، وذلك نظراً إلى عدم اعترافه بوساطة الدول العظمى .

وفى العشرين من سبتمبر ، وصل كودرينجتون ودينى[٢] إلى زانتا ، فطلب

(١) المحفوظات الإنجليزية — وزارة الخارجية البريطانية — رقم ٧٨ — مجلد ١٤٧ .

(٢) أمير البحار (الأميرال) دى ريني (١٧٨٣ — ١٨٣٥) اشترك فى حروب الإمبراطورية الفرنسية ، وسيصبح وزيراً للبحرية فى سنة ١٨٣١ .

ريني مقابلة إبراهيم فى نافارين . وقد قرر إبراهيم أنه يستطيع سحق الثورة ، وضرب هيدرا ، معقل اليونانيين . فأجاب ريني ، بالاتفاق مع كودرينجتون ، أنه سيمنع الأسطولين التركى والمصرى من الاتجاه إلى أى مكان ، عدا الدردنيل والإسكندرية . وعلى ذلك تقرر ألا يقوم إبراهيم بأية عملية حربية أخرى . وقد صدق على الاتفاق فى الخامس والعشرين . وإليك ما كتبه يومئذ ريني : « إن الأسطول التركى ، المكون من ١٢٦ قطعة ، أصبح عديم الحركة فى نافارين . فإذا خرج منها ، تنفيذاً لأوامر جديدة صادرة من الباب العالى ، فإننا سنلاقيه فى الأرخبيل ، وعندئذ ستصبح عودته إلى المورة ضرباً من ضروب المحال . . . وفى مكنتى أن أؤكد مقدماً — على ما أظن — أن مجرد مظاهرة بسيطة ستكفى لطرد هذه الحملة الضخمة ، إلى مصر وإلى الدردنيل » .

وفى الثالث عشر من أكتوبر ، وصل أمير البحار هيدن إلى زانتا ، على رأس فرقة من الأسطول الروسى . وقد قرر أمراء البحار الثلاثة ، إدخال بواخرهم إلى خليج نافارين ، وإكراه الأسطولين التركى والمصرى على رفع الشراع ميممين شطر الآستانة والإسكندرية .

وعند تلاقى فرق الأساطيل الثلاثة أمام نافارين ، حيث كان الأسطولان التركى والمصرى راسيين ، وقع سوء تفاهم ، أطلقت على إثره الطلقة الأولى من إحدى البنادق . وقد حدث هرج ومرج واختلط الحابل بالنابل ، ثم انتهت المعركة ، التى ظلت غير مستقرة ، بتدمير جميع السفن المصرية والتركية . وقد قال محمد على ، معلقاً على هذا الحادث ، إن منظر الفرنسيين ، وهم يطلقون النار « على سفنهم » تلك السفن التى بنوها لمصر ، لهو منظر يثير الألم ، بل هو منظر يفتت الأكباد ويبكى العين الجماد . ورغم ذلك كله ، لم يتطرق اليأس والقنوط إلى نفس الوالى ، فقد كان يظن أن الدول الأوربية التى ساعدت اليونان على إدراك استقلالها الذاتى ، قد يتاح لها يوماً ما ، القيام بنفس هذا العمل فى سبيل مصر .

كانت آثار معركة نافارين البحرية ، لا تخلو من الغرابة والشذوذ والتناقض

العجيب . ففى فرنسا مثلا ، فرح الرأى العام لذلك الانتصار الذى أحيا فى قلوب اليونانيين بريقاً من الأمل ، وقبساً من الرجاء . وقد حدث هذا رغم ما لمحمد على من الأصدقاء العديدين فى فرنسا . بعكس الإنجليز فقد تملكهم الحنق الشديد ، ولم يترددوا فى إعلان الغضب وإظهار اللائمة .

لقد فصل أمير البحار كودرينجتون واستقال الدوق دى كلارنس أمير الأسطول . وفى خطاب العرش الذى ألقى فى التاسع والعشرين من يناير ، اعترف الملك بحزنه العميق وأسفه الشديد لهذه الكارثة الأليمة . أما الوزارة البريطانية ، فقد تناولت موضوع نافارين كأنها تروى قصة حادث عارض ، وقع بفعل القضاء الذى لا يرد ، والقدر الذى لا يقهر. وفى الآستانة ، بلغ الغضب قمته وارتفع التذمر إلى ذروته . وفى اليونان تجددت الآمال فى حسن المآل ، بينما أخذت روسيا تصفق طرباً ، وتهتز فرحاً وسروراً .

عندئذ ، قررت فرنسا وإنجلترا العمل فى سبيل ضمان الجلاء عن المورة ، وقطع الطريق على الروس ، فأبرمت الدول الثلاث ، فى التاسع عشر من يوليو سنة ١٨٢٨ ، اتفاقاً يقضى بإنزال فرقة من الجنود فى المورة ، لإقامة حصار حول جيش إبراهيم . وقد كلفت فرنسا بتنفيذ هذا التدبير . كما تقرر إرسال بيان إلى الباب العالى ، يوضح فيه أن نزول الجنود فى المورة لم توعز به أية دوافع عدائية ، وأن الجنود الفرنسيين سيغادرون المورة ، بمجرد إبحار جيش إبراهيم .

حشدت فى طولون فرقة مكونة من ١٥,٠٠٠ جندى ، تحت قيادة الجنرال ميزون [١] ونقلت إلى اليونان بوساطة سفن حربية إنجليزية . وفى غضون ذلك ، أوفد كودرينجتون إلى الإسكندرية ، فى التاسع من أغسطس ، فوفق إلى الحصول من محمد على على اتفاق بتنظيم الجلاء عن المورة ، وإعادة العبيد الأرقاء . وتقرر إبقاء حاميات فى باتراس ، وكوزرون ، ومودون ، ونافارين .

صحيح أن الصدمة كانت عنيفة لمصر ، لكن محمداً علياً وإبراهيم تحملاها

(١) نقولا جوزيف ميزون (١٧٧١ - ١٨٢٥) أصبح ماريشال فرنسا على أثر حملة المورة ، ثم عين سفيراً فى فينا وبطرسبرج .

بصبر جميل ، واستسلام للمقادير . بل إن إبراهيم لم يظهر أية حفيظة . فعند ما نزل الجنرال ميزون فى خليج مودون ، استقبله القائد العام للقوات المصرية استقبالا رائعاً ، وظل الفرنسيون والمصريون ، فى خلال عدة أيام ، متآخين متحابين . وعند ما زار إبراهيم معسكر ميزون ، عرض الآلاى الثالث للخيالة الطرادين ، وأهدى سيفه إلى الأميرالاى ، بعد أن هنأه على حسن النظام السائد بين جنوده . وقد رد إبراهيم إلى السلطان ، المراكز الحربية التى كان قد احتلها فى باتراس ، وتريبوليتزا ، وكورون ، ونافارين ، كما وافق على ترحيل جنوده إلى مصر ، ابتداء من السادس من سبتمبر . وفى الوقت نفسه ، أمضى محمد على ، فى الثامن من أغسطس ، اتفاقاً وعد فيه أمير البحار الإنجليزى ، السير بولتنى مالكولم ، باستدعاء القوات المصرية من المورة .

وعند ما رجع دروفيتى من فرنسا ، فى السابع من ديسمبر ، استقبل فى الإسكندرية استقبالا باهراً ، باعتباره رسولا للسلام والوفاق . وقد لقى من محمد على استعداداً حسناً نحو فرنسا ، فما كان يضمر لها أى حقد . ذلك لأن الباشا ، بعد أن أدى واجبه نحو السلطان ، أصبح همه مقصوراً على تقوية أسطوله ، وطلب سفن جديدة من المصانع الفرنسية[1]. أما فى الآستانة ، فكانت الحالة الفكرية مختلفة كل الاختلاف. لقد استشاط السلطان غضباً ، وتميز غيظاً ، من جراء كارثة نافارين ، فأعلن الحرب على فرنسا وإنجلترا وروسيا .

كان القيصر هو الوحيد الذى امتلأت نفسه اغتباطاً وارتياحاً ، فقاد جنوده حتى الدانوب والبلقان .

أخذت السفن الإنجليزية والنمساوية تنقل جنود إبراهيم إلى مصر ، وأبحر هو فى الثانى من أكتوبر .

وقد عجزت تركيا عن الدفاع ضد روسيا ، إذ أن محموداً كان قد حل جيش الأنكشارية دون أن يفكر فى الاستعاضة عنه بقوات أخرى . فلم يسعها إلا أن توقع مع القيصر ، فى الرابع من سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، معاهدة صلح

(١) سير يزى — « أسطول » .

أدرنة ، حيث اعترف باستقلال اليونان فى حدود ضيقة ، أى المورة ، واليونان الوسطى ، بما فيها ميسولونجى ، وأوبيا وجزر السيكلاد .

* * *

إن نزعة الاعتدال التى كثيراً ما أظهرها محمد على نحو اليونانيين ، ترجع غالباً إلى التأثير الشخصى لتوسيدزا ، الذى كان يشغل منصب القنصل العام لليونان فى مصر .

فنى خلال غزو إبراهيم لكانديا ، أوشكت المقاومة الشديدة المتعنتة العنيدة التى بذلها الكريدليون ، أن تثير ، مراراً عديدة ، حنق باشا مصر وحفيظته .

وكانت كريت لاتكف عن التمرد والعصيان ضد العثمانيين ، ولكن عند ما فرضت مصر سيطرتها على تلك الجزيرة ، سادها شىء من الهدوء وعم ربوعها نوع من الهدنة . ولم يحرك الكريدليون ساكناً ، خلال حملة سوريا . فرغم رغبتهم الجامحة فى الانضمام إلى وطنهم الأصلى — وهى رغبة مشروعة بلا شك — كانوا يدركون أن الحكم المصرى أخف وطأة عليهم من الحكم العثمانى ، إذ أن محمداً عليا أصدر إلى ممثليه أوامر مشددة تقضى بانتهاج سياسة التسامح الدينى[1] .

ويؤخذ مما كتبه مانجين ، أنه فى خلال حرب المورة ، زيدت الضرائب المحصلة من المسيحيين فى جميع أنحاء سوريا ، وكان حاكم قبرس يسجن ويعدم الأفراد التابعين للكنيسة اليونانية ، وكان الناس يذبحون ذبح الشاة فى جزر الأرخبيل ، بل وفى الآستانة نفسها[2] .

وكان كل هذا يحدث هنالك . أما فى مصر ، فقد استمر الوالى يخص اليونانيين برعايته ، ويشملهم بعنايته ، ولا يتعرض بسوء لتجارتهم ، كما كانت وصية محمد على لابنه إبراهيم ، عند إبحاره إلى اليونان ، أن يكون رابط الجأش حليما ، حسن السمعة ، وأن يكون رحيما معتدلا فى اتزان وحكمة . وقد أراد بذلك أن يشعر رعاياه بأن حقيقة نواياه ليست إشعال نيران الحرب والخصام ، بل نشر لواء السلام والوئام .

(١) راجع بوليتيس وادوار دريو .

(٢) راجع هـ . لوفيرن « ذكريات اليونان فى خلال حملة سنة ١٨٢٥ » .



محمد على مستنداً على دراع إبراهيم وهو يستقبل سليمان باشا

رسم مائى لبوشى (جاستون فييت)

الفصل الخامس

المسألة الشرقية ومحمد على

مسألة الجزائر والحملة السورية الأولى

١٨٢٩ — ١٨٣٢

ظل محمد على يتطلع إلى تأسيس دولة عربية ، واسعة الأرجاء ، قوية البنيان ثابتة الأركان .

وحوالى سنة ١٨٢٨ ، كان قد عرض على وزارة سانت جيمس بعض المقترحات ، لكنها قوبلت ، على ما يبدو ، بروح بعيدة كل البعد عن الرضا والترحيب . ولقد أورد باركر ، قنصل بريطانيا العظمى بالقاهرة ، بياناً طريفاً فى هذا الصدد .

حدث أن بعض الأعراب الذين يعملون فى خدمة الباشا ، اعتدوا على رئيسهم وقتلوه ، ثم لجأوا إلى طرابلس ، فأرسل محمد على إلى الداى بعثة مكونة من نحو ألف رجل ، لإنذاره بتسليم القتلة ، لكن الداى أجاب أن المذنبين ليسوا فى طرابلس . عندئذ أبلغه الوالى أنه إذا لم يسلم إليه الأعراب المجرمين ، فسيستولى على البلاد . عندئذ أخرج القتلة من مدينة طرابلس ، ثم قبض عليهم وأعيدوا إلى مصر .

ومن الوقائع التاريخية المعروفة ، أنه فى الثلاثين من إبريل سنة ١٨٢٧ ، احتدم النقاش بين حسين ، داى الجزائر وديفال ، وقنصل فرنسا فيها ، فضرب الداى القنصل بمهشته . عندئذ طلبت حكومة شارل العاشر فى إصرار إلى الداى أن يعتذر ، فرفض .

وحينما وصلت السفينة الحربية الفرنسية « لابروفانس » حاملة شروط الصلح ،

استقبلتها حكومة الداى بإطلاق المدافع عليها . وإزاء ذلك ، صحت عزيمة فرنسا على غسل الإهانة الموجهة إليها .

وقد أرسل دروفيتى من الإسكندرية تقريراً إلى حكومته ، ذكر فيه أن لمحمد على جيشاً كامل المعدات ، صلب العود شديد البأس . ولهذا يمكن تكليف الوالى بغزو الدول المغربية .

تلقت الدوائر الوزارية الفرنسية هذا الاقتراح بالرضا ، لكنها رأت أن النظام يقضى بمخابرة الباب العالى ، بادئ ذى بدء ، للحصول على موافقته . وقد استشير السلطان فى الأمر ، فأجاب بأنه يفضل إرسال خدينه الوفى ، طاهر باشا ، إلى الجزائر ، لحمل الداى على تقديم الاعتذار إلى ملك فرنسا .

وقد أراد محمد على أولا ، استشارة إنجلترا فى الأمر ، وضمان قبولها وانضمامها إلى صفه . وفى هذه الأثناء ، أنبأ دروفيتى الحكومة الفرنسية بأن الوالى على تمام الأهبة لإرسال جيش ، تحت قيادة ابنه إبراهيم ، كى يغزو دول المغرب ، بالاتفاق مع فرنسا ، على أن يمده ملك فرنسا بأربع سفن صف ، وبثمانين مدفعاً من الطراز الحديث ، وأن يقدم له ، على سبيل القرض ، أربعة ملايين من الريالات ، فضلا عن سعيه لدى الدول الأوربية . وقد وافق شارل العاشر على المشروع ، لكنه رفض إعطاء السفن الفرنسية . ونظير ذلك ، ضاعف القرض بأن جعله ثمانية ملايين ، ووعد بتقديم جميع التسهيلات لبناء وتسليم أربع سفن حربية ، ثمن كل منها مليونا ريال على أن يتم تجهيزها فى المرافئ الفرنسية .

وافقت كل من بروسيا وروسيا على خطة فرنسا ، وأبدت النمسا بعض التحفظات فى صددها . أما إنجلترا ، فكانت تتوجس شرًّا من الضرر الذى سيعود على تركيا ، نتيجة لتوسع محمد على إقليميًّا . استقر رأى فيينا ولندن على اعتبار المحالفة المبرمة بين فرنسا ومصر غير قانونية ، لعدم موافقة الباب العالى عليها . فلم يسع مجلس وزراء شارل العاشر إلا أن يعدل مشروعه الأول . ويقضى هذا التعديل بأن تتولى فرنسا غزو الجزائر ، تاركة لمحمد على مهمة فتح تونس ، مع منحه قرضاً مقداره عشرة ملايين من الريالات ، فضلا عن المعونة البحرية أمام طرابلس .

عندئذ ، لم يسع محمد على إلا الرفض ، قائلا إن الحملة يجب أن تحتفظ ، فى نظره ، « باللون الإسلامى البحت » . وكان يهم الوالى مجاملة إنجلترا ومداراتها ومراعاة شعورها ، كما أن فرنسا كانت غير راغبة فى إثارة ظنون تركيا . وعلى كل ، فرغم معارضة بريطانيا العظمى لمشروع الجزائر ، لم يفقد الوالى الأمل فى توسيع سلطانه ، حتى يمتد إلى الشام . ففى شهر مارس سنة ١٨٣٠ ، صرح محمد على لباركر بأن « الوسيلة الوحيدة لتقوية السلطان » هى شد أزر مصر . وبذلك ، يجد لورد ابردين [١] ، تحت تصرفه « جيشاً مكوناً من مائة وخمسة وعشرين ألف جندى ، متأهبين لإقامة حاجز أمام الروس فى الآستانة وفى فارس » . ثم استطرد قائلا : « لقد فقدت الشعوب فى أنحاء الدولة قاطبة ، كل ثقة بالباب العالى ؛ إنها تحبنى وإن تتردد جميعها فى الانضواء تحت لوائى ، لو أن الإنجليز رغبوا فى تأييدى ، وضمان نجاح خططى ، وهى خطط رجل غيور على شرف ولى أمره ، وعلى دين بلاده . إن إنجلترا قوية ؛ ولقد تنبأت من زمن بعيد بأننى لن أستطيع القيام بأى عمل عظيم دون إذنها . فأينّا كان الاتجاه الذى أتجه إليه ، أراها هنالك تعمل لإحباط جهدى[٢] . »

وانتهى محمد على من حديثه إلى اقتراح مؤداه عقد تحالف وثيق ، وصداقة متينة مع بريطانيا العظمى . وهذا ما يستخلص من كتاب لباركر ، عرض فيه الحديث الذى دار بينه وبين باغوص بك ، سكرتير الباشا . ويلوح أن محمداً علياً كان على استعداد للتقرب من الإنجليز ، إزاء الخطر البادى له من جراء العمليات الحربية الفرنسية . وإليك ما لاحظه فى هذا الشأن : « إن وجود جالية فرنسية على شاطئ بلاد المغرب ، مناف كل المنافاة لمصالح بريطانيا التجارية ، ولسيطرتها على البحر الأبيض المتوسط » . ومع ذلك فهو يعتقد أن وزارة سانت جيمس لن تترك لفرنسا الوقت الكافى لكى تستقر فى شمال إفريقيا . ويرى أيضاً أن هناك

---

(١) جورج هاملتون جوردون ، رابع كونت من سلالة ابردين (١٧٨٤ – ١٨٦٠) دبلوماسى إنجليزى ، وزير الخارجية فى سنة ١٨٢٨ فى وزارة المحافظين التى كانت يرأسها الدوق ولينجتون ، استقال فى سنة ١٨٣٠ ثم عاد وزيراً من سنة ١٨٤٤ إلى سنة ١٨٤٦ .

(٢) المحفوظات الإنجليزية — وزارة الخارجية البريطانية ، رقم ٧٨ مجلد ١٩٢ .

« ضرورة طبيعية » تحمل بريطانيا العظمى على التعاون معه فى سبيل إنقاذ الدولة العثمانية ، وذلك بالوقوف حيال التقدم الروسى(١) .

وأيًّا كان ، فقد وجد محمد على نفسه إذ ذاك مضطراً إلى توجيه اهتمامه مرة أخرى ، نحو بلاد الشام .

وفى شهر يونيه سنة ١٨٣٠ ، صرح باركر بأن باشا مصر قد أخذ عدته ، وحزم أمره ، للدفاع عن نفسه ضد الباب العالى ، عند وقوع أية مهاجمة . وما كان السلطان محمود يجهل الأمر . فقد أوفد إلى مصر وزير الخارجية السابق برتو ، الصديق الوفى لمحمد على . وفى السابع عشر من أغسطس سنة ١٨٣٠ ، صدر فرمان بإسناد حكم جزيرة كريت إلى الوالى ، فلم يتردد محمد على ، بل أرسل ، فى الثالث عشر من سبتمبر ، الأسطول المصرى إلى تلك الجزيرة ، وعلى ظهره فرق من الجنود .

لم يخف باركر إعجابه إزاء هذه الحركة التى فاقت سرعتها لمح البصر ، وارتداد الطرف ، فقال عنها : « إنها جديرة بالمفاخرة ، وخليقة بأن تصدر عن أعظم حكومة أوربية » .

هذا وقد حاول محمد على إقناع برتو ، بأن كل زيادة فى القوات المصرية لن تضير الباب العالى ، بل تساعد على النهوض بتركيا ورفع شأوها ، وإعلاء شأنها .

وتسهيلا للأمور ، وتلافياً لضياع الوقت ، لم يتردد الباشا فى اتخاذ وسائل أخرى للضغط على الديوان فى الآستانة : إذ عرض عليه ستين ألف كيس ، نظير تعيينه باشا على سوريا .

لم يرق هذا فى عين محمود الثانى ، فعمد إلى خلق منافس لمحمد على ، فى شخص عبد الله ، باشا عكا . وقد أخذ السلطان فعلا يتشكك فى نوايا تابعه ، ويتوجس منه خيفة ، خشية أن ينتزع منه لقب أمير المؤمنين ، فيعيد إلى القاهرة مركز الخلافة . لقد كان الأمر متأرجحاً بين الشك واليقين ، ورغم ذلك ، فقد أشار إليه ميمو وباركر فى رسائلهما .

(١) وزارة الخارجية البريطانية - مجلد ١٩٢ رقم ٧٨ .

قال محمد على وقتئذ لميمو : « إن الدولة العثمانية معرضة الآن لأزمة خطيرة من تلك الأزمات التى تقرر مستقبل الأمم . فهناك انشقاق وشيك الوقوع بين جزأين من الدولة، تفصلهما بعضهما عن بعض، الأحداث والأنظمة والضرورة واتجاه المصير. وإذا ما تم هذا الانشقاق ، استقر كيان البلاد العربية . إنها مهد الدين وبها الحرمان الشريفان ، وهى موطن الخلافة ؛ وقد تلقى محمد على من جميع أرجاء الدولة ، رسائل بطلب المعونة والمساعدة . »

نعم إن محمداً عليا كان يعز فرنسا ، لكنه كان يخاف بأس إنجلترا . ولقد تعمدت بريطانيا المقابلة بين هذا الخوف وذلك الإعزاز . وإليك ما كتبه وقتئذ باركر ، قنصلها العام : « ترى أى قيمة للصداقة التى يبديها الباشا نحو الفرنسيين من الوجهة السياسية ؟

وإذا فرضنا جدلا أنها بلغت أعلى شأو ، بحكم شعور العرفان بالجميل ، الناشئ عن المنن والمكرمات ، والإجلال الشخصى ، فما هو أثرها ؟ لندع إذاً محمداً علياً يتذوق ، فى هدوء وهناء ، مزايا حبه لفرنسا ، وسنستطيع السيطرة عليه بالخوف والوجل : وهكذا يجب أن يكون أساس سياستنا . لنضع إذاً فى إحدى كفتى الميزان قوة إنجلترا الهائلة ، وفى الكفة الأخرى، عطف الباشا على متملقيه الفرنسيين . عندئذ ، سنعرف لمن الغلبة والرجحان[١] .

* * *

وفى هذه الأثناء، أخذ ساعد السلطان يهن ، وبدأت قواه تضعف ، بسبب مقاومته للحركة الرجعية ، التى جاءت تعطل تنفيذ ما رسمه من مناهج الإصلاح . ولقد سنحت لمحمد على الفرصة المواتية ، للتدخل فى الشام ، متذرعاً بالمشكلات التى حدثت بينه وبين عبد الله ، باشا عكا . ذلك أن عبد الله رفض تسليم بعض الجنود الهاربين من مصر ، واللاجئين إلى عكا ، فقال محمد على باشا بلهجة التهكم : «إنه يعرف كيف يعيد إلى مصر هؤلاء الستة الآلاف فلاح زائدين واحداً ! ».

(١) راجع : اس . ب . ب باركر « سوريا ومصر فى عصر السلاطين العثمانيين الخمس الأخيرين » جزءان — لندن سنة ١٨٧٦ ، الجزء الثانى ص ٥١ — ٥٢ كتاب إلى مستر درى، قنصل إنجلترا فى أزمير .

لكن الوالى اضطر إلى إرجاء تنفيذ ما رسمه من الخطط بسبب انتشار وباء الكوليرا ، فى سنة ١٨٣٠ . وما كاد الوباء تخف وطأته ، حتى بادر الوالى إلى إرسال جيش مكون من ٣٥,٠٠٠ جندى ، بقيادة ابنه إبراهيم ، يعاونه سليمان . وقد حوصرت مدينة عكا ، وفى خلال حصارها ، الذى طال أمده ، انضم الأمير بشير ، زعيم الدروز فى لبنان ، إلى جيش إبراهيم .

وكان الاعتقاد السائد عند المراقبين الأوربيين ، أن إبراهيم سلك سبيلا وعراً من غير ماتردد أو تبصر ، وأنه ، بمغامرته التى لاتخلو من المخاطرة والمجازفة ، قد سعى إلى حتفه بظلفه . ألم يشهد هذا الحصن الحصين فى سالف الأيام إخفاق بونابارت نفسه ، إخفاقاً تحدثت به الركبان ؟ (١) لقد تدارك إبراهيم الأمر ، فاصطحب فريقاً من المهندسين الإيطاليين والكورسيكيين . وبدهى أنه كان من الميسور على الباب العالى ، استغلال الموقف لمصلحته . لكنه ظهر بمظهر الجمود والاستكانة ، كما هو شأنه فى جميع الظروف والمناسبات . وهنالك أمر لا يمكن إنكاره ، وهو أن العثمانيين كانوا ، رغم ضعف الباب العالى ، يحاولون تحريض سكان الشام على إبراهيم . وقد أدرك القائد المصرى أن خير البر عاجله ، فعمل بالحكمة المأثورة : « لا تؤجل إلى الغد ما يمكنك عمله اليوم » . فبدأ ضربته القاضية ، بأن منع الاتصال بالمحاصرين ، ثم زحف بجيشه إلى طرابلس وحمص ، فأحرز أول انتصار له ، إذ هزم جيش عثمان باشا ؛ وأخيراً عاد إلى عكا واستأنف الحصار ، الذى استمر ستة شهور ، وانتهى بالهجوم على المدينة المحصنة ، فى السابع والعشرين من مايو سنة ١٨٣٢ . وعلى أثر هذا النجاح المنقطع النظير ، ذاع اسم إبراهيم وانتشر فى الخافقين ، وأصبحت بطولته مضرب الأمثال فى أوربا .

وفى الثالث والعشرين من أبريل ، كان الباب العالى قد أعلن عزل محمد على ، وتعيين حسين باشا بدلا منه . وهكذا أضحى الوالى منبوذاً ، ومغضوباً عليه ، وعد خارجاً على القانون .

(١) راجع المحفوظات الفرنسية – المكاتبات السياسية – مصر ، الجزء الثانى . ومحفوظات الدولة التركية ، سنة ١٨٣٢ ، وتقرير روسيتى قنصل توسكانا المؤرخ فى السادس عشر من مارس سنة ١٨٣٢ .

كان الفريقان المتنازعان فى هذه الحرب ، هما مصر وتركيا . وقد كانت فرنسا تعاون مصر ، كما كان قيصر روسيا يسند تركيا . وقد كشف بالمرستون[١] خلف هذا النزاع يداً فرنسية تلعب فى الخفاء لعباً خطيراً ، كما رأى وراءه بعثاً للروح البونابارتية فى الشرق الأدنى ، حيث ظلت مصالح بريطانيا تتعارض مع مصالح فرنسا . ولا غرابة فى صدور مثل هذا الحكم من بالمرستون ، المعروف بعدائه الشديد وبغضه العنيف لحكومة باريس .

ولقد أتمت فرنسا آنئذ المرحلة الأولى من فتح الجزائر . وها هى ذى وزارة سانت جيمس تشعر بالخطر الداهم ، من جراء السيطرة الفرنسية التى أخذت تهددها فى شمال إفريقيا ، وفى طريق الهند على السواء . فهل من وسيلة لدرء المهالك المحيقة بها ، والمهاوى المحيطة بها ؟

إن الطريقة المثلى هى الاتفاق مع فيينا وبطرسبرج ، لحمل المنتصر على الانسحاب انسحاباً مشرفاً . وقد تآلفت الظروف السيئة وتحالفت المقادير التعسة ، فرجحت مخاوف بالمرستون على مصالح إنجلترا الحقيقية . ولولا تلك المخاوف ، لاستطاعت إنجلترا أن تتفق مع فرنسا ، فتفرض الصلح فرضاً ، دون أن تحقق مآرب الروس ، ودون أن تخدم أغراضهم . ولكن ، بدلا من الاتصال بفرنسا ، قررت الوزارة البريطانية الاشتراك مع مترنيخ ، لإرغام محمد على ، على قبول مقترحات الباب العالى . وفى فبراير ، أوفدت فينا إلى محمد على ، الكونت بروكتش أوستن ، كما بعثت لندن بالمستر كامبل ، لكى ينهيا إليه بأن الأسطول البريطانى سيحاصر ميناء الإسكندرية ، إذا لم يخضع للشروط التى وضعها السلطان محمود ، ومؤداها أن يقتصر حكم محمد علىّ على سوريا ، دون سواها .

---

(١) هنرى جون تمبل ثالث فيكونت من أسرة بالمرستون (١٧٨٤ – ١٨٦٥) وزير حربية من سنة ١٨٠٩ إلى سنة ١٨٢٨ ، ووزير خارجية (فى وزارة جراى) من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٣٤ ثم من سنة ١٨٣٥ إلى سنة ١٨٤١ ومن سنة ١٨٤٦ إلى سنة ١٨٥١ ، ورئيس وزارة من سنة ١٨٥٩ إلى سنة ١٨٦٥ .

والمعروف أن قصر رأس التين قائم على مدى يتيح للسفن الإنجليزية إطلاق النار عليه .

وبينما كانت هذه الحادثات مستمرة ، استولى إبراهيم على دمشق ثم على حمص وحما وحلب وبيلان ، واجتاز جبال طرروس ، والتقى فى قونية (أكونيوم القديمة) بالجيش التركى المكون من ٦٠,٠٠٠ جندى ، بقيادة رشيد باشا[١] وقد أصبح طريق الآستانة مفتوحاً أمامه . هذا وكانت شعوب الدولة العثمانية تتمنى انتصار محمد على ، إذ أن السلطان محموداً أمسى مكروهاً فى نظر المسلمين ، بسبب نزعاته الإصلاحية ، وارتكابه مذبحة الإنكشارية . ولما ضاق بهم ذرعاً ، لم يتردد فى طلب معونة قيصر روسيا ، عدو العثمانيين اللدود ، والمتنكر لهم ، والمتنفر عليهم منذ أزمنة بعيدة .

* * *

قدم الكونت مورافييف من بطرسبرج ، واقترح على السلطان معونة القوات الروسية ، فلم يرفض الباب العالى وأغمض عينه على الذل ، وأغضى على الضيم . وعندئذ أبحر مورافييف ، غير متردد ، إلى مصر ، فاستقبله محمد على بلطفه المعهود ، وأدبه المشهود .

حاول المسيو دى فارين[٢] القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى الآستانة ، إقناع السلطان محمود بعدم قبول معاونة القيصر ، ناصحاً إياه بأن يرسل خليلا باشا فى مهمة إلى محمد على ، ثم بعث بكتاب إلى إبراهيم ، طالباً إليه وقف زحفه .

وقد احتفى الوالى بخليل احتفاء منقطع النظير ، وصفه ميمو [٣] بما يلى : « ذهب عثمان باشا وجميع ضباط البحرية العظام ، لاستقباله على ظهر السفينة واصطحابه إلى القصر . وقد أدت له مدافع الأسطول والحصون ، التحية العسكرية

(١) رشيد محمد (١٨٠١ - ١٨٣٦) حاكم روميليا سابقاً ، والمنتصر على اليونان فى ميسولونجى سنة ١٨٢٦ وفى اثينا سنة ١٨٢٧ .

(٢) جاك إدوار بارون بورينيو دى فارين (١٧٩٥ - ١٨٧٢) .

(٣) جان فرانسوا ميمو (١٧٧٤ - ١٨٤٧) قنصل فرنسا فى الإسكندرية سنة ١٨٢٦ ، ورقى قنصلا عاما فيها سنة ١٨٢٩ .

وخف الوالى لاستقباله ، وسط مرقاة المقصورة التى يقيم فيها المقابلات ، وذلك رغم ما بذله خليل باشا من الجهود ، لمنعه عن التقدم نحوه . وقد حاول خليل باشا لثم يده ، فسحبها الوالى . وعندئذ تعانقا تعانقاً حاراً . وقد تبادلا منذ تلك اللحظة ، أصفى العلاقات ، علاقات الأب بالابن ، كما كان يلقب أحدهما الآخر . وكم سهرا معاً ليالى رمضان الطويلة ».

لم يفت محمد على الإعراب إلى خليل باشا ، عن أمله فى أن يسند إليه السلطان حكم الشام ، مع مقاطعة أطنة ، الكائنة على سفح جبل طوروس . وعلى ذلك ، أصدر أمره إلى ابنه بالكف عن القتال ، فى الحادى والعشرين من فبراير سنة ١٨٣٣ .

وصل إبراهيم إلى كوتاهية فى الثانى والعشرين من فبراير ، حيث توقف عن التقدم . لكن ضباطه استمروا فى الزحف حتى بروسا ، العاصمة القديمة لآل عثمان . وفى العشرين من فبراير ، وصل الأسطول الروسى إلى مياه الآستانة[١] . أما الأميرال البارون روسين ، المعين سفيراً لفرنسا لدى الباب العالى ، فسبقه إليها فى الرابع عشر من فبراير[٢] . ولقد تلقى تعليمات من حكومته قبيل سفره من فرنسا ، لكنه طبقها بشدة وبأس ، وقوة شكيمة ، فكادت تؤدى إلى أوخم العواقب وأسوأ النتائج ، إذ أنذر محموداً بطرد الأسطول الروسى ، وأنهى إلى إبراهيم بوقف زحفه ، والى محمد على بمنع إبراهيم من الاستمرار فيه ، وظل يرغى ويزبد ، ويتهدد ويتوعد . ولكن عند ما وصل بونسونبى[٣] من لندن ، تناول الموضوع بهدوء وكياسة . . .

(١) بعد أن نجحت مهمة مورافييف ، وبعد أن أصدر محمد على أمره إلى إبراهيم بوقف الزحف ، طلب السلطان إلى الأسطول الروسى البقاء فى القرم ، تحقيقاً لرجاء مثل فرنسا ، المؤيد من النمسا وإنجلترا . ولكن يبدو أن هذا الأمر الصادر بإلغاء الأمر الأول ، لم يصل قط إلى الأميرال بوتينييف .

(٢) البين رين بارون روسين (١٧٨١ — ١٨٥٤) كان تلميذاً فى البحرية ولم يتجاوز الثانية عشرة . وأصبح مساعداً لأمير البحار فى سنة ١٨٢٢ وقائداً لفرقة الأسطول التى اجتاحت نهر التاج فى سنة ١٨٢٢ ، وعين عضواً فى مجلس الأعيان الفرنسى ، ثم سفيراً فى الآستانة فى سنتى ١٨٢٨ و ١٨٢٩ .

(٣) جون فيكونت بونسونبى (١٧٧١ — ١٨٣٥) سفير فى الآستانة ثم فى فيينا (١٨٤٨ — ١٨٥١) .

أوفد روسين المسيو أوليفييه إلى الإسكندرية ، وكلفه بأن ينبه الوالى إلى الرعوية والتبعية التى تربطه بالباب العالى ، فخليق به ألا يلجئ فرنسا إلى أن تتخذ نحوه تدابير حاسمة ، وإجراءات حازمة ، وهو أمر يؤسفها جد الأسف ، ويؤلمها أشد الإيلام . ثم قال للوالى إنه حاد عن طريق الحق والصواب ، إذ ترك إبراهيم يجتاز جبال طوروس .

فأجاب محمد على بأنه أصدر الأمر فعلا إلى جيشه بالوقوف فى مراكزه . أما إذا كانت هنالك نية مبيّتة لإذلاله ، فهو سيعرف كيف يحذو حذو بعض أبطال التاريخ فيموت كريماً ، رافعاً سيفه فى يده .

غير أن الحكومة الفرنسية رأت من الملائم إيفاد البارون ديبوا ليكونت [1] إلى مصر ، لكى يصلح بكياسته ولباقته ما أفسده سوء تصرف الأميرال . وقد استقبل بواليكونت للمرة الأولى فى قصر رأس التين ، فى اليوم الأول من مارس سنة ١٨٣٣ ، ورضى محمد على بأن يترك الأمر إلى رحمة الباب العالى وعطفه .

خرج بواليكونت وقلبه مفعم فرحاً وفخراً ، لنجاحه فى إصلاح الأمر ، ورأب الصدع ، ورتق الفتق ، وها هو ذا يتلقى نبأ مؤداه أن الباب العالى قد نزل عن أطنة . . .

وعلى أثر ذلك ، يمم بواليكونت شطر القاهرة ، حيث سبقه إليها محمد على . وقد أخذت باريس ولندن تتنافسان لنيل حظوة الوالى . أما هو ، فلم يخف شعور تفضيله لفرنسا واصطفائه إياها .

لقد أدلى الوالى لمندوب فرنسا بالتصريح التالى : « ليس أمامكم فى الآستانة وسيلة لموازنة النفوذ الروسى . وهأنذا أعرض عليكم أمراً ، يؤدى إلى هذه النتيجة : إننى أضع تحت تصرفكم ما لدى من القوات . ولنجعل اتحادنا أوثق وائتلافنا أقوى ؛ وإذا ما عرفت الآستانة أن فى مكنتكم إثارتى أو منعى ، فتأكدوا أن اعتباركم ونفوذكم لن ينقصا أو يتضاءلا ، بل سيزدادان ، ويتضاعفان » .

---

(١) بارون ثم كونت ديبواليكونت (١٧٥٦ – ١٨٦٣) قائم بأعمال فى فينا ، وبطرسبرج ، ومدريد ، ولندن على التوالى ، وموفد فى مهمة دبلوماسية فى تركيا ومصر وإسبانيا وهولندا ، سفير فى برن سنة ١٨٤٦ .

أبلغ بواليكونت هذا العرض إلى وزير الخارجية فى باريس ، الدوق دى بروجلى ، وأردفه بالعبارة المأثورة التى وردت فى سنة ١٨٢٥ على لسان الجنرال جيليمنوه ، سفير فرنسا فى الآستانة : « إن استعادة نفوذنا السياسى والتجارى فى الشرق متوقف على علاقاتنا بمحمد على » .

وفى السادس والعشرين من شهر يونيو ، أرسل الدوق دى بروجلى[1] الرد التالى : « مما لا ريب فيه أن القوة التى بلغها محمد على ، قد تصبح وسيلة مفيدة للموازنة ؛ ومن الممكن أن يواجه بها ، أحياناً ، النفوذ الروسى القوى الواقع على الباب العالى ، وذلك نظراً لحالة الضعف والاستكانة والخنوع ، التى أدركت الدولة العثمانية . وربما وجد هذا التدبير موضعاً له ، فى تقدير سياستنا الخارجية نحو الشرق . فلا يمكن إذاً أن نضرب صفحاً عنه . لكننا نعتقد ، فى الوقت الراهن ، أنه لا يزال من قبيل سبق الحوادث . وإلى حين صدور أوامر أخرى ، نرى أن عوامل الحيطة والحذر ، تفرض علينا تجنب كل عمل من شأنه إثارة الاشتباه فى وجود نوع من الاتفاق بيننا وبين باشا مصر ، ضد روسيا » .

وفى هذه الأثناء ، نزل ١٥,٠٠٠ جندى روسى على أبواب الآستانة ، فأبدى إبراهيم باشا استعداده لنجدة محمد الثانى .

ألح بونسونبى و روسين على الباب العالى ، لكى يطلب انسحاب المصريين والروس . وفى الخامس من مايو سنة ١٨٣٣ ، وقع السلطان اتفاق كوتاهية ، تحت ضمان الدول الغربية . وهو يقضى بمنح محمد على سلطة الحكم فى بلاد الشام بأسرها ، حتى جبال طوروس . ولم تكن إنجلترا وفرنسا راغبتين فى نزول تركيا عن مقاطعة أطنة . لكن محمداً عايًّا دفع قيمة تزيد قليلا عما كان يجب أن يؤديه من أجل الشام ، فنال أطنة . وما لبث إبراهيم أن عاد إليها على رأس جيشه .

---

(١) اشيل ليونس فيكتور شارل دوق دى بروجلى (١٧٨٥ – ١٨٧٠) حفيد الماريشال دى بروجلى ، عضو مجلس الأعيان فى فرنسا فى سنة ١٨١٤ ، وزوج كريمة مدام دى ستال ، الكاتبة الفرنسية الشهيرة ، ووزير المعارف فى سنة ١٨٣٠ ، ووزير الخارجية ابتداء من الحادى عشر من نوفمبر سنة ١٨٣٢ إلى الثانى من إبريل سنة ١٨٣٤ ، ورئيس مجلس الوزراء فى سنتى ١٨٣٥ و ١٨٣٦ وسفير فرنسا فى لندن ، فى سنتى ١٨٤٧ و١٨٤٨ ، عضو المجمع اللغوى الفرنسى (الأكاديمية الفرنسية)

انسحب الروس فى العاشر من يوليه . فقد عرف يومئذ أن أورلوف (١) خدين القيصر الأمين ، كان قد وقع فى الثامن من ذاك الشهر ، معاهدة انكيار سكيليسى السرية . فرغبة فى ضمان استقرار الدولة العلية ، واستقلالها التام ، تعهدت روسيا بأن تمدها بكل معونة تطلبها إليها ، برًّا وبحراً . ونظير ذلك ، تعهد الباب العالى بإغلاق الدردنيل ، وعدم الترخيص لأية قطعة حربية أجنبية بدخوله . وهذا هو العمل الذى نتجت عنه حرب القرم ، ومشكلة المضايق .

اتحدت لندن وباريس فى معارضة هذا اللون من ألوان الحماية الروسية ، على الدولة العثمانية ، فأرسلتا أسطوليهما إلى مدخل الدردنيل ، للاستقرار هنالك . ولما كانت معاهدة انكيار سكيليسى مبرمة لمدة ثمانى سنوات (من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤١) فستظل الدول الغربية متخذة موقف المراقبة . ومجمل القول أنها مجرد هدنة .

* * *

هكذا أوجدت معاهدة كوتاهية دولة جديدة . فالفرمان الصادر على أثر هذا الاتفاق، منح محمداً عليًّا حكم مصر ، وكريت ، ودمشق ، وطرابلس، والشام ، وصيدا ، وصفد ، وحلب ، والقدس ، ونابلس . أما إبراهيم ، فقد ثبّت له السلطان لقب « رئيس الحرمين » ومنحه ، بصفته الشخصية ، « ما يجبى من الضرائب والأموال فى أطنة » . فهى دولة ممتدة الأنحاء ، واسعة الأرجاء ، تزيد مساحتها على مائة ألف فرسخ ، ويقرب تعداد سكانها من سبعة ملايين . وقد أصبح لهذه الدولة جيش وبحرية ونظم إدارية ، وتشريع ومكوس الخ ...

* * *

لكن هذه المعاهدة لم تصلح أساساً لأمن دائم وسلام مقيم . ذلك لأن محموداً كان شديد التحرز ، مما جعله يتوجس شرًّا من بقاء محمد على نهائيًّا ، سيداً على الشام ومصر والجزيرة العربية .

(١) اليكسيس فيدو روفتش كونت – ثم بعدئذ أمير – أورلوف (١٧٨٦ – ١٨٦١) هو الذى تفاوض فى عقد صلح أدرنة سنة ١٨٢٩ . وسيصبح بعدئذ رئيساً لمجلس الوزراء ورئيساً لمجلس الإمبراطورية .

وكثيراً ما قال : « الموت خير من العجز عن هدم تابع متمرد! » . وكان الوالى يستعد أيضاً ، وما زال متمتعاً بعطف فرنسا السابغ ؛ ولكم سمع وهو يردد هذه العبارة : « إننى تقدمت فى السن ، فيجب الإسراع » . هذا وكان أمير البحار ستوبفورد ، قائد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ، قد كلف بمراقبة حركات الأسطول المصرى ، بينما دأب مندوبو الباب العالى ، على إذكاء روح التذمر ، وإضرام نار السخط فى الشام .

وفى التاسع من مايو سنة ١٨٣٣ ، وصل رشيد بك إلى كوتاهيه ، حاملا فرماناً بإعادة إحلال السلام . وما كادت تشرق شمس الصباح التالى ، حتى صدرت الأوامر بترحيل الجيش ، على أن يتم تدريجاً . وكان على الجيش أن يغادر كوتاهيه ، مجتازاً جبال طوروس . وفى الحادى عشر من مايو ، بعث إبراهيم إلى الصدر الأعظم بالرسالة التالية :

« . . . ستعلمون سموكم ، أننى أصدرت أوامر صريحة إلى فرق الجيش المختلفة ، الموزعة فى الضواحى ، بالجلاء عن الأماكن التى تحتلها ، وبالإسراع فى إدراك أطنه ، دون أن تتوقف فى الطريق . وأنا نفسى ، إن كتب الله لى عمراً ، سأغادر كوتاهيه بعد أيام معدودة ، وبذلك سأبرهن على همتى فى الصدوع بالأوامر الشاهانية ، وفى تنفيذ الإرادة السنية » .

ويتضح مما تقدم أن إبراهيم ، رغم محاربته الباب العالى ، كان يصر على مراعاة الأوضاع والعادات والتقاليد . لقد ظل القائد المصرى العظيم عند وعده ، إذ عجل فى سحب جيوشه ، وغادر هو نفسه كوتاهيه ، فى الرابع والعشرين ، ثم اجتاز جبال طوروس ، فى أوائل أيام يونيه ، فبلغ أطنه فى الثلاثين . وقد ظل فيها بضعة أيام ، ثم استقر فى طرسوس ، حوالى أوائل يوليه . وقد دعا إلى طرسوس فريقاً من أعيان لبنان ، وعكا والقدس ودمشق لاستشارتهم . وعلى أثر الأحاديث التى دارت بينه وبينهم ، وضع إبراهيم الخطة التالية : ضمان حدود الدولة الجديدة ، وإنشاء معسكرات حصينة على طول خط جبال طوروس ، وإقامة حاميات قوية الأركان ، متينة البنيان ، فى أطنه وأنطاكيه وحلب ومرعش . أما المناطق الأخرى

من الشام، بما فيها دمشق وعكا ، فلا يحتفظ فيها بأكثر من اثنى عشر ألف رجل ، اعتماداً على معونة زعماء السكان المحليين ، وخاصة الأمير بشير .

* * *

لم تقابل تسوية كوتاهيه بمظاهر السرور والارتياح ، فقد ظل الفريقان متذمرين غير راضيين . فمن جهة ، كان محمود يحلم فى استرداد الشام، بينما أخذ وزيره خسرو يعلل النفس بإذلال عدوه اللدود وغريمه الحقود . ومن جهة أخرى ، لاحظ محمد على أنه ، رغم اتساع نطاق بلاده اتساعاً عظيما ، فهو لم يضع يده على ممتلكاته الجديدة إلا بمقتضى امتياز يجدد سنوياً ، وقابل للإلغاء فى أى وقت من الأوقات (١) .

وكلما تقدم الباشا فى السن ، كان يتحقق من أن أعماله وإصلاحاته معرضة للزوال بعده ، إذا أسندت الأمور فى الشام إلى حكام عثمانيين ، ربما استأنفوا هنالك عهد الإدارة التركية ، ووسائلها القديمة البالية ، المشوبة بالظلم والمشوهة بالرشوة .

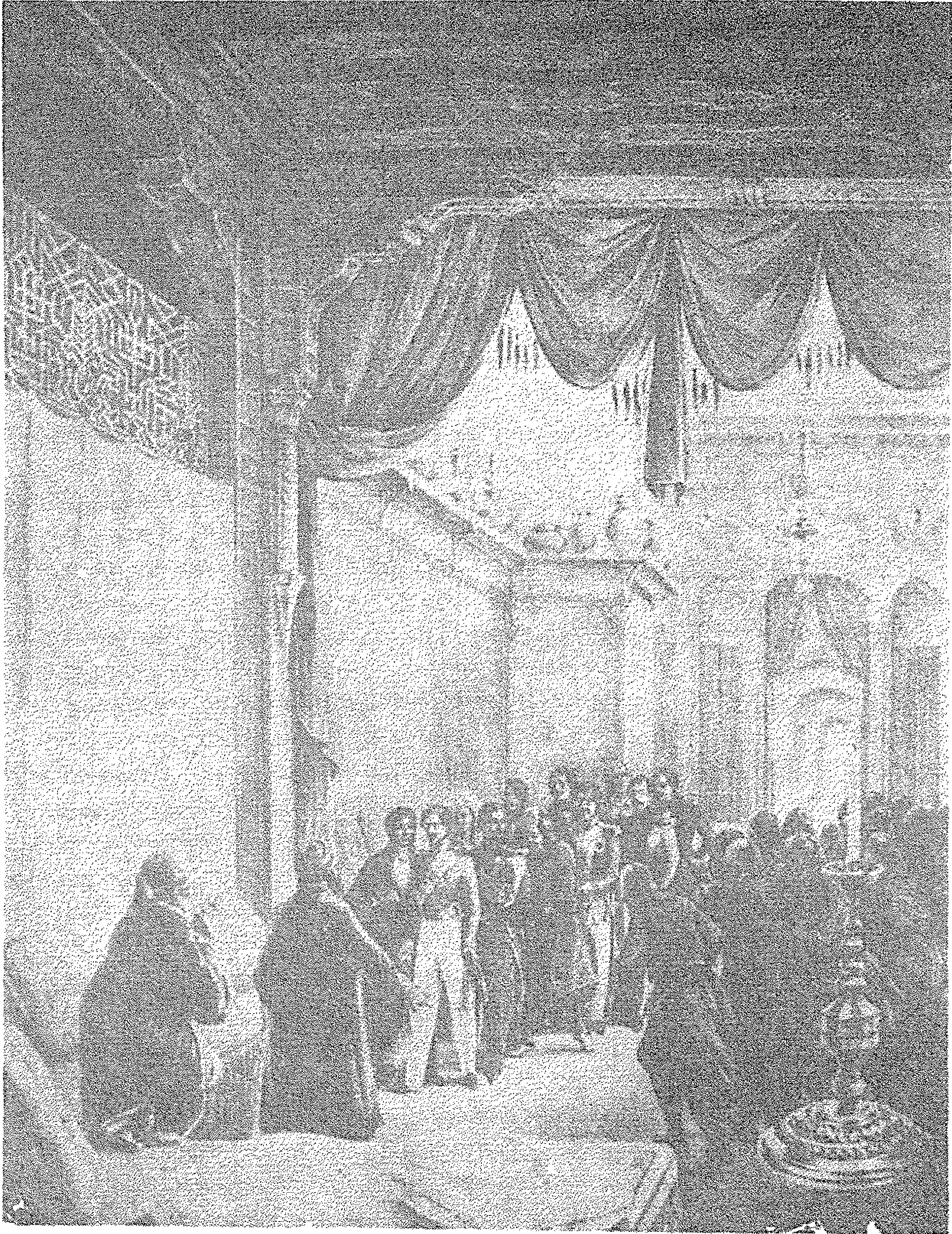
هذا وقد كان تصلب الرأى متغلباً على الحكمة والتبصر عند بالمرستون وبونسونبى ، فأخذا يظهران المخاوف من توسع سلطة محمد على . وقد بلغت تلك المخاوف مدى جعلهما يتقبلان احتمال قيام نزاع جديد ، مفضلين ذلك على التسليم لوالى مصر .

* * *

ولنتناول الآن بعض نتائج الحملة السورية . فقد حلت معاهدة كوتاهيه

(١) نعم إن انتصارات إبراهيم لم تسفر عن منح مصر ما كانت تنتظر ، لكن نجاحه فى ميادين القتال رفع سمعته ، وأعلى مكانته . فقد نزلت مصر بعثة من أنصار مذهب سان سيمون، يرأسها انفانتين ، وكانت البعثة تضم عدداً من المهندسين والأطباء والزراعيين ورجال الفنون . وأخذ المهندسون من أعضاء البعثة يبيدون بحث فكرة حفر برزخ السويس .

وكان من جراء تهديدات إنجلترا التى لم تكف عن محاربة هذا المشروع ، أن اضطر محمد على إلى العدول عنه . ولكن الفكرة عادت بعد مضى خمس وعشرين سنة ، فنبتت فى ذهن فرديناند دى ليسبس . وقد أوحى بها إليه أنصار مذهب سان سيمون، الذين أسسوا منذ سنة ١٨٤٦ جماعة للبحوث الخاصة بقناة السويس .



استقبال الأمير مكسيميليان أمير بافاريا فى قصر شبرا ، من رسم مير

المسألة المصرية ردحاً من الزمن ، وحددت العلاقات بين السلطان وتابعه ؛ لكنها لم تسو المشاكل الناشئة عن الخلاف .

وقد استمر تنازع النفوذ بين فرنسا وروسيا ، ولم تخف وطأته أو تهدأ حدته . وبالرغم من الجهود التى بذلها المسيو دى فارين ، وأمير البحار روسين ، استطاعت روسيا توطيد أقدامها ، وتثبيت مراكزها فى الآستانة ، على اعتبار أنها دولة حامية .

وفى شهر يوليه سنة ١٨٣٣ ، كان الأسطول الروسى راسياً فى البوسفور ، ولم يستقر الرأى على مغادرة مياهها ، إلا عند ظهور السفن الحربية الإنجليزية والفرنسية أمام أزمير .

هذا وقد أبرم الروس فى الثامن من يونيه سنة ١٨٣٣ — أى قبل انسحابهم — معاهدة انكيار سكيليسى ، وهى المعاهدة التى منحت القيصر نفوذاً عظيما فى الشئون العثمانية ، واعترفت له بحق التدخل . وقد تعهدت روسيا بإمداد السلطان بالجيوش ، لصد الهجمات الموجهة إليه . كما أن تركيا أخذت على نفسها تعهداً مماثلا تجاه روسيا . وكانت نفقات تموين القوات ، واقعة على عاتق البلاد المنتفعة بالمساعدة . وأيدت تركيا المعاهدات السابقة (معاهدات جاسى وبوخارست ، وأكرمان ، وأدرنة ، والآستانة) المبرمة مع روسيا . ووقعت فى نفس اليوم وثيقة سرية تم فيها التراضى على ما يأتى : لكى تتجنب تركيا إرسال جيوش إلى روسيا ، ستكتفى هذه الأخيرة بإغلاق المضايق ، ضماناً لها . وظلت هذه الشروط المخجلة قائمة حتى حرب القرم .

هكذا لم تقتصر روسيا على جعل الدولة التركية مجرد بلاد واقعة تحت الحماية ، بل ضمنت لنفسها منافذ البحر الأسود ، وأصبحت فى مأمن من هجمات الأسطولين الإنجليزى والفرنسى .

لقد قوبلت معاهدة انكيار سكيليسى بفتور شديد . ولا غرو ، فقد أدت إلى اضطراب التوازن الأوربى ، لصالح روسيا . ولم تعد إنجلترا وفرنسا هذه المعاهدات فشلا ذريعاً لسياستهما فحسب ، بل اعتبرتاها بمثابة فرض للوصاية الروسية على الآستانة . أما النمسا ، فإن شعور القلق الذى اعتراها إزاء

نتائج هذه المعاهدة ، لم يكن أقل شأناً من شعور الدولتين الأخريين [١].

وقد وجهت فرنسا إلى وزارة بطرسبرج احتجاجاً قررت فيه «أن نصوص هذه الوثيقة ستؤدى فى المستقبل إلى تدخل عسكرى من جانب روسيا فى شؤون تركيا الداخلية ، وأن الحكومة الفرنسية تحفظ لنفسها الحرية التامة فى اتخاذ الخطة التى ستوحيها إليها الظروف ؛ وأنها فى تصرفاتها ستعتبر المعاهدة المشار إليها كأنها لم تكن» .

فأجاب نسلرود[٢] قائلا إنه لا يرى موجباً لمظان فرنسا السيئة ، إذ أن الغرض الوحيد المقصود من معاهدة انكيارسكيليسى هو المحافظة على كيان الدولة العثمانية . ومهما كان من أمر ، فهذه المعاهدة قد أبرمت «بين دولتين عظيمتين مستقلتين ، متمتعتين بحقوقهما كاملة غير منقوصة» . فلن تستطيع فرنسا معارضتها إلا إذا كانت تطمح إلى تقويض أركان الدولة العثمانية (أكتوبر سنة ١٨٣٣) .

وبدهى أن فرنسا ما رغبت يوماً فى المساس بكيان الدولة العلية ، ولكن لم يسعها التسليم بمبدأ التدخل الروسى . فقد خافت من أن روسيا لن تتحرك ولن تخرج إذا ثبتت أقدامها ، وشيدت دعائمها فى الآستانة ، وهذا على وجه التحقيق هو ما أخذت تخشاه الوزارة البريطانية [٣] .

لقد ظلت المسألة الروسية مطروحة وعرف محمد على الفوائد التى يمكن أن

---

(١) أورد سانت أولير الحديث الذى دار فى فيينا بينه وبين الكونت مترنيخ . وإليك ما قرره مستشار النمسا : «لا يمكن أن تسوى مشاكل الشرق إلا بالاشتراك بين الجميع . وإذا كانت الدول العظمى الأربع تغار بعضها من بعض ، ويضطرب الشك بينها ، فحرى بها أن تراقب بعضها بعضاً . ولكى تراقب بعضها بعضاً ، يجب أن تسير سويا . ولما كانت كل منها منهمكة فى مصلحة خاصة بها ، إن لم تكن متعارضة بمصالح الدول الأخرى ، فلن تتقابل ولن تتفق إلا على أساس خطة مشتركة ، توضع وتناقش وتسوى مقدماً . إننى لا أريد مؤتمرات ولا بروتوكولات ، بل أقترح أن يوجد ، فى مكان ما ، رجال ملمون بالموضوع ، محاطون علماً بنوايا حكوماتهم ، مفوضون ، إن لم يكن لإبرام اتفاق ، فعلى الأقل لتبادل الرأى فى الوسائل المؤدية إلى إعداده . «سانت أولير» ذكريات ص ٦١ .

(٢) شارل روبير كونت دى نسلرود (١٧٨٠ – ١٨٦٢) دبلوماسى روسى ، صديق القيصر إسكندر الأول ، وكبير المفوضين فى مؤتمر فيينا (١٨١٤ – ١٨١٥) دعى إلى الاشتراك مع كابو ديستريا فى إدارة وزارة الخارجية (١٨١٦) وقد ظل وزيراً من سنة ١٨٢٢ إلى سنة ١٨٢٦ .

(٣) راجع : كتاب بالمرستون إلى جرانفيل ، المؤرخ فى الثامن من يونيه سنة ١٨٣٣ .

يجنبها من تحرز الدول البحرية إزاء القيصر . وقد بذل مترنيخ جهده واستنفد وسعه ، فى سبيل الحد من روح التحرز هذه . إذ كان يتوجس خوفاً من أن تسفر معاهدة انكيار سكيليسى عن تحالف بين فرنسا وإنجلترا ؛ لذلك أخذ على نفسه مهمة التوفيق .

وفى غضون المؤتمرات المنعقدة سنة ١٨٣٣ بين الملوك المطلقى التصرف (الأوتوقراطيين) فى تبلينر وسيتم وميونيخ وجراتز ، حصل مترنيخ من القيصر على تعهد باحترام كيان الدولة العلية ، وإبقاء آل عثمان على عرش الآستانة .

هذا وقد وعدت روسيا بالالتجاء إلى وساطة النمسا ، إن دعت الحالة ، كما تعهدت بعدم استخدام حقها فى الحماية الفعلية على الآستانة ، إلا إذا فشلت النمسا فى وساطتها ، أو إذا تعذر استبعاد الخطر . وهكذا استطاع مترنيخ أن يطمئن وزارات الدول الغربية ، ويثلج صدورها . إلا أن معاهدة انكيار سكيليسى ظلت المبدأ المسيطر على المسألة الشرقية ، حتى سنة ١٨٤٠ ، فبقيت السياسة الروسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقادير البلاد المصرية .

* * *

احتاج محمد على بعد صلح كوتاهيه ، إلى موارد وجنود . فقد كان كفاحه ضد السلطان غالى النفقات ، باهظ الالتزامات . فالجزيرة العربية تستوعب عدداً كبيراً من الرجال ، وهو لايستطيع إنهاك قواته ومعداته ، دون أن يتعرض لفقد ثمار انتصاراته .

وكان يعلم علم اليقين أن نزاعاً جديداً سيظهر فى الأفق وينفجر فى الجو ، إن عاجلا وإن آجلا . فأراد أن يكون على استعداد كامل لمواجهته . فما حل عام ١٨٣٤ حتى طالب رعاياه الجدد ، بالمال والرجال ، وأنشأ احتكار الحرير وقرر جزية شخصية عامة على جميع السكان ، دون تمييز بين دين ودين ، وفرض الخدمة العسكرية على ولايات الشام الجنوبية .

وقد أثارت هذه التدابير هياجاً شديداً ، اضطر إبراهيم إلى مقاومته . وأخذت الدولة العلية تراقب عن كثب ما يحدث فى الشام ، وتدفع المتذمرين إلى

الثورة ، بتقديم المساعدات والأسلحة . وفى خلال المدة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٣٩ ، تطور شعور الأهالى تطوراً مفاجئاً . فبعد أن استقبلوا محمداً علياً مهللين مرحبين ، أخذوا يفكرون فى طرده .

وفى الثالث من سبتمبر سنة ١٨٣٤ ، قدم محمد على إلى حكومات لندن وباريس وفيينا ، مذكرة شرح فيها بإفاضة وإسهاب ، فى شواهد صادقة ودلائل ناطقة ، خطر النفوذ الروسى فى الآستانة . ثم عرض عليها أن يقوم على رأس جيش مكون من ١٣٠,٠٠٠ جندى ، فيفتح السبيل ، ويمهد الطريق ، لعمل تقوم به الدول العظمى ضد روسيا ، وذلك على شريطة أن يعترف له بحقه فى الاستقلال . وكان يرغب فى التخلص من سيادة الباب العالى ، مع وعده بأن يظل الحليف المخلص ، والصديق الأمين للسلطان ، بمجرد إنقاذ الدولة العثمانية من النفوذ الروسى .

ولم يكن محمد على يجهل احتراس إنجلترا منه؛ لذلك أسرع فى إبلاغ المذكرة إلى وزارة سانت جيمس . وقد ساد الذهول الدوائر الدبلوماسية الأوربية . أما مترنيخ ، فاقتصر على تهدئة روع الباشا ، وتبديد مخاوفه من نوايا القيصر ، ثم قام بنفس هذه المهمة فى لندن وباريس ، حيث بلغ القلق ذروته ، والاندهاش قمته .

وقد جاء رد فرنسا أشدها جفاء. وما من ريب فى أن وزارة التويلرى قد أسفت ، لأن محمداً علياً لم يخبرها بنواياه ، قبل إبلاغ المذكرة إلى إنجلترا . ولما كان لويس فيليب راغباً فى استعطاف بلاط فينا واستمالته ، فلم يرفض مقترحات محمد على ، نظراً إلى ما توحى به من روح التحرز إزاء روسيا . وهكذا تذرعت كل من الدول العظمى ، وبأسباب مختلفة متباينة ، لكى تفهم الوالى أن بقاء « الحالة الراهنة » ضرورى ، وأنه إذا حاول تحقيق استقلاله ، فلن تتردد تلك الدول قاطبة ، فى إسداء معونتها وإزجاء مساعدتها ، إلى السلطان محمود . وعندئذ شعر محمد على أن الدول ستنظر إلى الباب العالى بعين لا تخلو من الارتياح ، إذا قرر محاربته أخذاً بالثأر ، وأن مصر لن تستطيع عندئذ الاعتماد على معونة أية دولة منها .

الفصل السادس

بين حربين

فشل الوساطة الأوربية
(١٨٣٤ — ١٨٣٩)

أخذت الوقيعة والدس والوشاية تعمل عملها فى سراى السلطان محمود ، وقد أصبح اتفاق كوتاهيه فى نظره ، مجرد هدنة عابرة . ومن جهة أخرى ، احتدمت نيران الثورة وحمى وطيس الهياج فى الشام، منذ سنة ١٨٣٤ ، بتحريض وإيعاز مبعوثى الآستانة ولندن .

لقد تملك اليأس والقنوط محمداً علياً ، على أثر ما لاقته مذكرة سنة ١٨٣٤ من الجفوة . ففكر فى التفاوض مع الباب العالى ، اختصاراً للطريق ، وتسهيلا للأمر . فهو لا يرغب فى أى توسع إقليمى جديد ، وكل ما ينشده هو تثبيت ممتلكاته على دعائم قوية ، وضمان انتقالها بالوراثة .

وفى سنة ١٨٣٦ ، أرسل حرم أحد أبنائه إلى الآستانة وكلفها بأن تكسب له سراً ، عطف السراى ، بينما شرع فى مفاوضات رسمية ، بوساطة الهيئات الدبلوماسية الفرنسية . وقد بدأ المسيو ميمو فى القاهرة ، والأميرال روسين فى الآستانة ، يشعران بقرب هبوب العاصفة الهوجاء ، تقصف بالتهديد والوعيد .

ورغبة فى تجنب أى تدخل جديد ، استطاع سفير فرنسا إقناع السلطان ، بأن الخير كل الخير فى التعامل مباشرة مع تابعه . وعلى أثر ذلك عقد مؤتمر برياسة روسين ، فعين الباب العالى عضوين فى لجنة المفاوضة ، هما سعيد بك ومصطفى أفندى ، سكرتيرا السلطان الخاصان . وكان الأميرال الفرنسى مؤمناً بتأكيدات الصداقة والوفاء ،وعهود الإخلاص والإخاء ، الصادرة من الفريقين ، فظن أنه

سيوفق فى نهاية الأمر ، إلى ضمان النظام الوراثى ، لباشا مصر ، نظير النزول عن بعض الامتيازات الإقليمية . لكنه سرعان ما تبين أن ما استنفد من وسع ، وما بذل من جهد ذهب سدى . فقد رفض السلطان محمود النزول عن أى شىء ، ما دام لم يسلم بمبدأ عودة الشام إلى تبعيته المباشرة . وهنا وقفت المفاوضات ، وتذرع الباب العالى بحجة الاضطرابات السائدة فى الشام ، لكى يسحب من محمد على حكم هذه الولاية . ثم عرض السلطان على الوالى ، مقابل ذلك ، وراثة الحكم لمصر والسودان . لكن السلطان عاد فادعى أن كرامته لا تسمح له بأن يتعامل مع أحد أتباعه ، بوساطة دولة ثالثة . وعلى ذلك رفض الخليفة استئناف المحادثات .

والواقع أن بريطانيا كان لها اليد الطولى ، والقدح المعلى ، فى إخفاق هذا الأخذ والرد . فالمعروف أن بالمرستون كان بينه وبين فرنسا حقد وعداء أوغرا صدره وألهبا فى قلبه نار البغضاء ، وهل كان هنالك من يستطيع ، خير من بونسونبى ، سفير بريطانيا فى الآستانة ، محاربة النفوذ الفرنسى ، ومقاومة السيطرة الفرنسية ؟

لقد رسم فرنسا فى صورة قاتمة ، صورة الصديقة المداجية الخصال ، المرائية الطباع ، الموارية فى المودة ، تلك المودة التى تملؤها الأنانية ، ويسيرها حب الذات ؛ وكثيراً ما كان يدفع السلطان إلى الاحتجاج على الاحتلال الفرنسى فى الجزائر ، وكثيراً ما كان يوقد فيه روح الشك والحفيظة بالإشارة إلى العطف الوثيق ، والصلات المتينة ، التى تربط لويس فيليب بمحمد على .

وفى أواخر سنة ١٨٣٥ ، عرض اللورد درهام(١) وساطته على تركيا ، ليحصل من روسيا على خفض الديون المتأخرة على الديوان ، بمقتضى معاهدة سنة ١٨٢٩ ، فوافق القيصر . وهكذا استطاعت إنجلترا اصطياد عصفورين بحجر ، وضرب هدفين بسهم واحد ، إذ قدمت إلى الباب العالى دليلا على حسن الصداقة ، واتخذت من وساطتها ذريعة للتقرب إلى روسيا . وليس من العسير

(١) اللورد درهام (ى . ج لامبتون ، (١٧٩٢ - ١٨٤٠) زوج شقيقة بونسونبى ؛ كلف بمهمة لدى بلاط روسيا فى سنة ١٨٣٢ ، وكان سفيراً فى بطرسبرج من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٣٨ .

علينا فهم الصعوبات ، وتقدير العقبات ، التى أخذ يلاقيها روسين ، للوصول إلى مراده ، وإدراك مرامه . ورغم هذا ، فقد ظل بونسونبى يعمل بلا هوادة ، على وضع العراقيل ، وإقامة العقبات فى سبيله .

* * *

وعلى أثر إخفاق محادثات الآستانة ، تعب محمد على من تلك المناقشات الفارغة والمجادلات العقيمة ، فأظهر استعداده للاستجابة لنداءات الباب العالى الملحة ، وطلب إسناد مهمة المفاوضة إلى أحمد فوزى باشا ، الذى كان متمتعاً برضا محمود الثانى وحائزاً على ثقته . فأبدى السلطان رغبة صادقة ، فى الموافقة على هذا الاختيار . لكن الديوان وقف حجر عثرة فى طريقه . فقد تذرع الوزراء بحجة تعيين فوزى فى وظيفة قبودان باشا ، وأقنعوا محموداً الثانى بأنه لا يجوز لأمير البحار ، بحكم وظيفته ، الابتعاد عن الآستانة . وسلم السلطان بما أورده مستشاروه من براهين ، وعملا باقتراح الصدر الأعظم ، أسند مهمة المفاوضة إلى صارم أفندى ، المهردار بوزارة الخارجية .

ثم افتتحت جلسات المؤتمر بالقاهرة ، فى السابع من يناير سنة ١٨٣٨ . فاتضح لصارم أن محمداً علياً ليس مستعداً كل الاستعداد للاستمرار فى المحادثات . فلقد صرح له باشا مصر بأن أمنيته الوحيدة الآن هى الراحة والاطمئنان ، وأنه أصبح لا يفكر إلا فى استثمار المقاطعات التى منحها بمقتضى معاهدة كوتاهيه . ولكن إذا شاء السلطان إحداث أى تعديل فى الحالة الراهنة ، فإن الباشا لن يتردد فى الإذعان للإرادة السنية. لقد تحقق صارم من أن كل مناقشة أصبحت عبثاً لا طائل تحته ومضيعة لا فائدة منها ، فاقترح على الوالى السفر شخصياً إلى الآستانة .

ولم يظهر محمد على باشا أى استعداد للإلقاء بنفسه بين يدى خصميه العتيدين وغريميه العنيدين ، السلطان محمود الثانى والصدر الأعظم خسرو . كما أنه لم يشأ منح سلطته إلى أحد المفوضين . فبعد أن كان الوالى ينشد المفاوضة ، أضحى يتهرب منها . وهكذا اضطر صارم إلى البدء بالتسليم ، فعرض على الوالى ،

نظير المقاطعات التى نزل عنها فى كوتاهيه ، الحكم الوراثى فى مصر والجزيرة العربية . لكن الباشا رفض وقرر أنه راض « بالحالة الراهنة » . وعندئذ عرض عليه عكا وطرابلس الشام . فأصر محمد على على مطالبه : وهى الحكم الوراثى فى جميع ممتلكاته . وقد أبدى استعداده لدفع جزية باهظة ، لكنه امتنع عن التسليم بأى جزء من أراضيه ، مخافة أن يجد السلطان فى ذلك إغراء لانتزاع الشام منه . وهكذا غادر صارم القاهرة بخفى حنين ، يجر أذيال الخجل ، والخيبة والفشل.

عاد محمود الثانى فحرر إلى الباشا رسالة عرض عايه فيها النظام الوراثى فى مصر والجزيرة العربية ، والحكم فقط فى عكا وطرابلس الشام ، دون أن يوافق على التسوية التى لمح إليها مبعوثه . وكان جواب محمد على أنه لم يلتمس شيئاً ، وأنه متمسك « بالحالة الراهنة » .

ولهذه المناسبة ، لا يصعب علينا فهم الأسباب التى دفعت محمداً علياً إلى محاولة التقرب من روسيا . فقد أخذ ممثل القيصر فى مصر ، يغرس فى نفسه حسن الاستعداد نحوها ، وما فتئ يشيد أمام الباشا بدقة نظام الدفاع الذى أسسه إبراهيم فى الشام ، وما انفك يذكر لمحمد على أن المهمة الخليقة به هى أن يظل محتفظاً بموقف الدفاع ، حتى لا يمكن اتهامه بالاعتداء ، أية كانت المآخذ الأخرى التى قد تؤخذ عليه .

وكثيراً ما قال له الباشا : « ثق بأننى لا أنوى مهاجمة الباب العالى ؛ ولكن على الباب العالى أيضاً ألا يفكر فى مهاجمتى ؛ إننا أعضاء أسرة واحدة ، ولن يحدث أى شيء من شأنه تعكير السلام فى الشرق ، على شريطة ألا تتدخل الدول الأوربية فى شؤوننا ، فتضرم نار الخلاف بيننا »(١) .

لقد كانت منافسة الدول آنئذ عنيفة حادة ، وقد عمدت كل منها إلى البحث عن المزايا والفوائد التى من شأنها تشجيع تجارتها ، وتوسيع نفوذها .

* * *

وفى صيف سنة ١٨٣٦ ، أخذت فرنسا تسعى سعياً حثيثاً ، فى القاهرة وفى

(١) راجع : كتاب الكولونيل (الأميرالاى) دوهاميل إلى نسلرود ، رقم ٥٠ ص ١٣٣-١٤٥

الآستانة على السواء ، بغية التقريب بين محمد على وولى أمره (١) . وكان المشروع المقترح من حكومة التويلرى ، يقضى بما يأتى : « أن يرد محمد على قنديا وأن يخفض جيشه البرى والبحرى ، وأن يزيد الجزية المدفوعة إلى الباب العالى . وقد تأخذ فرنسا على نفسها أن تضمن له ، مدى حياته ، التمتع بجميع ممتلكاته الأخرى ، وبأن تنال عدا ذلك ، موافقة الباب العالى ، وسائر الدول العظمى ، على هذه التسوية » .

« ويبدو أن الباشا أجاب بأن قنديا لاغنى عنها ، لسبب وجود ميناء السود فيها . ورغبة فى الحصول على ضمان لبعض الفوائد التى لا يمكن حرمانه منها ، فإنه لا يمانع فى رفع قيمة الجزية المدفوعة سنوياً ، بمقدار ألفى كيس . لكنه ربما يقبل تضحيات أخرى ، أبهظ كثيراً من النزول عن جزيرة قنديا ، إذا ضمن له ولذريته بعده ، حكم مصر والشام ، تحت ولاية الباب العالى ، وإذا تركت له فى الوقت نفسه ، حرية التصرف التامة ، فى الجزيرة العربية ، وفى سنار ، وفقاً لمصلحته . »

واستطرد دوهاميل قائلا : « لا يدهشنى أن أرى حكومة التويلرى تعمل فى سبيل تدعيم قوة محمد على ، وضمان مستقبله . فلسنوات خلت ، أبدت فرنسا نحو مصر اهتماماً خاصاً ، وما زال العالم قاطبة يذكر تحيزها الواضح الجلى ، فى خلال القتال السجال الذى اضطر الباب العالى إلى الاشتباك فيه ، مع تابع متمرد .

« لقد تولى ضباط فرنسيون تنظيم الجيش المصرى ؛ وقام مهندسون فرنسيون ببناء سفن الوالى ، وبقى عدد كبير من الفرنسيين ، على اختلاف مهنهم وصناعاتهم ، يعملون فى خدمة مصر ؛ وإن قل عددهم عن ذى قبل . لقد اعتبرت فرنسا دائماً — إن صواباً وإن خطأ — أن احتفاظ مصر بقوتها وبأسها ، ضرورى لصون نفوذها فى الشرق . ومنذ احتلال الجزائر ، زادت استمساكاً بضرورة إسناد حكم مصر ، إلى عاهل مخلص كل الإخلاص لمصالحها .

(١) راجع : كتاب الكولونيل (الأميرالاى) دوهاميل إلى نسلرود رقم ٦٤ ص ١٧٥ وما يليها .

« لقد أكدوا لى أنه ، عندما أراد الوالى إعلان استقلاله ، وعندما أخذت الحكومة الفرنسية تجاهر فى رسائلها باستنكار مشروعاته الإقليمية ، أنهى إلى الوالى سرًّا بأنه لن يمضى وقت طويل ، حتى تتحقق آماله بطريقة أخرى ، وبوسائل مختلفة . ولا يدهشنى إذ أرى الوالى يتقبل بارتياح عظيم ، مقترحات قنصل فرنسا العام . ولا غرو ، فكل تصرف يرمى إلى مساعدته على إدراك مركز مختلف عن مراكز باقى الباشوات ، ليس من شأنه استرضاء أنانيته وكبريائه بالتملق والمداهنة فحسب ، بل ويجلب له فوائد لا يستهان بها . فإذا ما أقطعت مصر وسوريا لمحمد . على وأسرته إقطاعاً دائماً ، لاستطاع أن يعتبر نفسه رأساً لأسرة مالكة جديدة ، وسيكون ، إلى حد ما ، على حق فى ذلك . . .

«لكن الذى يدهشنى ، هو موقف عدم الاكتراث الذى يقفه الباب العالى فى مثل هذه المباحثات الدقيقة ، خصوصاً وأنها ستؤدى إلى تعديلات من الخطورة بمكان ، بل هى من أخطر التعديلات التى منى بها الباب العالى منذ نشأته » .

وفى الختام أشار دوهاميل إلى أهمية مصر ، فى نظر الباب العالى ، فقال : « جميع الخسائر التى تحملتها تركيا منذ ثلاثين سنة ، بما فيها ارتفاع اليونان إلى مستوى الممالك المستقلة ، كل هذا لا يعد شيئاً يذكر ، بالنسبة إلى التجزئة التى نشاهد حدوثها اليوم » (١) .

* * *

أصبحت الأزمة قاب قوسين أو أدنى . فقد أخذت تركيا تحشد على حدود الشام ، جيوشاً تتضخم يوماً فيوماً . ويبدو أن الحكومات المختلفة — وخاصة حكومتى لندن وفيينا — قد صحت عزيمتها ، وصدقت نيتها فى تسوية المسألة المصرية ، عن طريق عقد مؤتمر . ولكن روسيا كانت هى الوحيدة التى نظرت إلى هذا المشروع بشىء من التحرز ، إذ أنه يعرضها لفقد المزايا التى جنتها من معاهدة انكيار سكيليسى ؛ فبعثت فى نفس الباب العالى الخوف والوجل ، من أن مثل هذا المؤتمر قد يسفر عن نتائج كتلك التى ترتبت على المعاهدة التى

(١) كتاب دوهاميل إلى نسلرود ، رقم ٦٤ ، ص ١٧٥ وما يليها .

قررت ، من قبل ، مصير اليونان .[١]

بادر الباب العالى إلى تحقيق رغبة روسيا ، والامتثال لإرادتها . وفى ديسمبر سنة ١٨٣٧ ، أخذ الاستعداد للحرب والتأهب لها ، يسير على قدم وساق ، من جانبي حدود الشام . ولقد أثارت تلك التدابير روح القلق فى الدوائر الوزارية الأوربية ، خاصة فى بلاط سانت جيمس . ذلك لأن النزاع ، إذا تفاقم واشتد ، فسيسفر غالباً عن توتر العلاقات بينه وبين روسيا ، دون أن تستطيع إنجلترا التقرب إلى فرنسا . ولا غرو ، فقد كانت باريس ترعى باشا مصر برعايتها الخالصة ، وتغمره بعطفها السابغ . أما لندن ، فقد أخذت تبث الألغام لتقويض أركان سلطته . إذ أبدى بالمرستون اهتماماً كبيراً باستعدادات محمد على ، فكلف الكولونيل كامبل بطلب إيضاحات[٢] . وعندئذ ، بعث القنصل بتأكيدات صريحة تفيد أن الوالى لا ينشد أى توسع إقليمى ، وأنه لم يجد ضرورة لنصحه بالاعتدال[٣] وأن غاية الباشا كانت تسير فى اتجاه آخر : ألا وهو الحصول من الباب العالى على حق الأيلولة بالميراث لجميع ممتلكاته . فبعد أن أخفق مع الديوان ، ها هو ذا يحاول كسب تأييد الدبلوماسية الأوربية .

ومع هذا ، فقد بذل محمد على أقصى ما فى وسعه ، لإقناع ممثل القيصر الكونت ميدم ، الذى خلف آنئذ الكولونيل دوهاميل فى منصبه . وقد عرفنا مؤدى الحديث الذى دار مع الباشا ، من نص التقرير الذى بعث به ميدم إلى نسلرود من القاهرة ، فى العشرين من مارس سنة ١٨٣٨ ؛ وإليك ما قاله محمد على :

« أؤكد لك بشرفى ودينى أننى يوم أتسلم تأكيداً بعدم مهاجمتى من الباب العالى ، سأستدعى من الشام رجالى الثمانين ألفاً ، ولن أترك إلا بعض الحاميات . وعندئذ ستسلح جيوشى بالمعازق بدلا من البنادق ، وستستخدم فى أعمال حفر الترع ... فإذا وافقت الدولتان البحريتان على منحى الاستقلال — أو على الأقل حق الوراثة لذريتى — وإذا اعتبرتا ذلك أقوى وسيلة لضمان السلام فى المستقبل ، أفلا تظنون

(١) راجع : الملحق السادس .

(٢) خطابان من بالمرستون إلى كامبل ، مؤرخان فى السادس من فبراير وفى السادس عشر من مارس

(٣) خطاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى السابع من فبراير .

أن الإمبراطور سيوافق على مثل هذا التدبير؟ » .

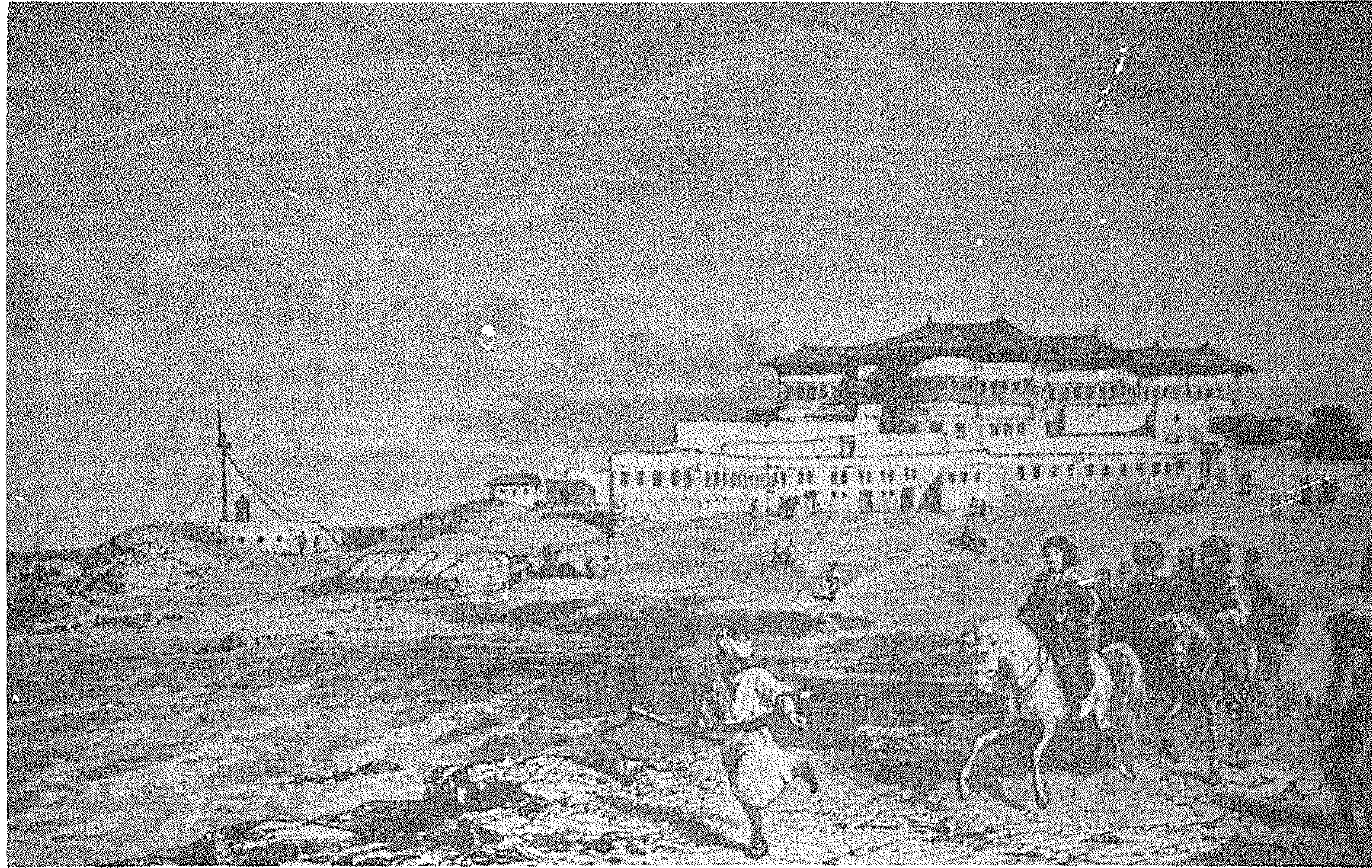
أجاب ميدم أنها مسألة خارجة عن الموضوع ؛ فاستطرد محمد على قائلا : « يا للعجب ! ألست تابعاً موالياً مطيعاً ؟ ... لماذا نجد هذه الحكومات الأوربية التى وافقت على انفصال أمريكا ، واليونان ، وأخيراً على انفصال بلجيكا ، لا تعترف بانفصال مصر ؟ أرنى فى التاريخ تابعاً بلغ من القوة ما بلغت ، واكتفى بمركز الرعية ، ولم يشق عصا الطاعة ؟ إنه من الظلم أن يرغب فى إبقائى هكذا زمناً أطول »(١) .

وفى الخامس والعشرين من مايو سنة ١٨٣٨ ، استدعى محمد على كلاً من كامبل وكوشليه (٢) على حدة — وكان أولهما قائماً بأعمال إنجلترا ، والثانى قائماً بأعمال فرنسا — وأنهى إليهما برغبته فى أن يصبح مستقلا . وفى اليوم التالى ، تحدث الباشا مع ميدم ، القائم بأعمال روسيا ، ولورين ، القائم بأعمال النمسا ، حديثاً لايخلو ، فى معناه ومبناه ، عما تقدم . وقد أكد الباشا للدول الأوربية أنه لن يتخذ أى تدبير ، قبل وصول إجاباتها . فأسرع كامبل فى إرسال كتاب إلى بالمرستون ، ينبئه فيه بأن قرار محمد على يبدو حاسما لا رجوع فيه ، ولا عدول عنه . وقبل أن يتسلم بالمرستون هذه الرسالة ، التى لم تصل إلى لندن إلا فى السابع عشر من يونيه ، كان قد كتب فى التاسع منه إلى كامبل ، وكلفه بإفهام الوالى بأن بريطانيا العظمى لن تتسامح ولن تتهاون فى أى مساس بسيادة الباب العالى .

وحقيقة أن موقف الوالى قد شغل بال مترنيخ ، لكن الوزير النمساوى ظل رغم ذلك متفائلا . ومما قاله إن الباشا « يلعب مع الدول دوراً سياسياً على الطريقة الشرقية ، وغرضه هو إحداث هزة فى حكوماتها ، ثم سبر غورها ، وجس نبضها ؛ فإذا انفصمت عراها ، وتشعب صدعها ، تسنى له الولوج فى الفجوة لعدم

(١) المحفوظات الدبلوماسية بالآستانة ، ١٨٣٨ — ذكرها صبرى فى كتابه عن « الدولة المصرية »

(٢) كوشليه ، ولد فى شارلفيل سنة ١٧٨٨ ، وكان قبل ذلك قنصلا لفرنسا فى فارصوفيا وفى لشبونة ، وأصبح بعدئذ قنصلا عاماً فى لندن .



قصر رأس التين ، من رسم بواتو (جاستون فييت)

تماسك تلك الدول . أما إذا واجهته باتحادها الأدبى ، فإنه سيظل هادئاً ، لا يحرك ساكناً (١) » .

* * *

هذا وقد بادرت روسيا إلى تهدئة روح القلق السائد فى فرنسا وإنجلترا ، إذ صرح ميدم بأنه ، لو عمدت هاتان الدولتان إلى إكراه محمد على على العدول عن الاستقلال ، فإن روسيا لن تتدخل . أما إذا تركتاه يعمل فى هذا السبيل ، فإن روسيا ستنفذ نصوص معاهدة انكيار سكيليسى . والواقع أن صالح روسيا كان متعادلا بين إعلان الحرب ، واستقرار السلم . فالمعاهدة جعلت لها مركزاً ممتازاً . ولكن إذا اشتجرت الأسنة ، واحتدم القتال ، فإنها ستتدخل لتجنى من الفوائد أعظمها ، ومن الثمار أينعها ، ولما كانت تزهو وتفخر بأنها حامية الباب العالى والمدافعة عن حياضه ، فلا يسعها إلا مقاومة طمع محمد على ، وطموحه.

ما كتفى بالمرستون بالضغط على حكومة القاهرة فحسب ، بل رغب فى تهدئة التهديد المصرى والتهديد الروسى معاً . فلقد كان يتنبأ بانهزام الجيش التركى أمام جنود باشا مصر ، مما سيؤدى إلى تدخل القيصر ، وإذا ما استولى الروس على الآستانة وعلى دمشق ، فإنهم لن يغادروهما قط .

وكانت نية بالمرستون منصرفة إلى وضع اتفاق موجز بين إنجلترا وفرنسا من جهة ، وتركيا من جهة أخرى . وبمقتضى هذا الاتفاق ، تتعهد الدولتان الأوليان إلى أجل غير مسمى ، بإمداد الدولة الأخيرة ، بمعونة بحرية ، بغية حماية أراضيها من اعتداء ما . . .(٢)

ورغبة فى تلافى التهديد المصرى ، اقترح بالمرستون أيضاً حلا آخر ، إليك ملخصه : الوصول إلى اتفاق بين الدول الخمس الأوربية — أى روسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، وفرنسا ، وإنجلترا — للحيلولة بين محمد على وإعلان استقلاله . ومما

---

(١) خطاب إلى الكونت ابونيى ، مؤرخ فى العشرين من يونيه سنة ١٨٣٦ .

(٢) خطاب إلى اللورد جرانفيل ، سفير إنجلترا فى باريس ، مؤرخ فى الثامن من يونيه سنة ١٨٣٦ .

لا شك فيه أن هذا الاتفاق كاف لجعل حقوق السلطان جديرة بالاحترام . وإلا فتتعهد الدول البحرية بالدفاع عن تركيا بحراً ، بينما تتدخل النمسا براً فى الشام [(١)] . فعقد المؤتمر من شأنه أن يستبعد الخطر الروسى ، وأن يتيح فى الوقت نفسه للندن ، الاستغناء عن خدمات باريس . وفى تلك الظروف، لم تكن فرنسا قادرة على إغاثة محمد على إغاثة جدية ، بل إن صداقتها للوالى ، كان من شأنها إيقاظ الشك والتحرز فى دوائر لندن والآستانة على السواء . وهكذا أصبحت معزولة محرومة من الأصدقاء . أما الكونت موليه [(٢)] ، الذى حل محل تيير فى رياسة الوزارة الفرنسية ، اعتباراً من سنة ١٨٣٦ ، فقد عمد إلى طريقة تحايل خرقاء ، للتقرب إلى فينا ، مما جعل الصداقة الإنجليزية محفوفة بالأخطار ، وشيكة الانهيار ، دون أن يكسب ثقة الدول الشمالية . ونذكر أخيراً أن حكومة لويس فيليب ، المعروفة باسم حكومة يوليه الملكية ، فقدت نفوذها فقداناً تامًّا فى الآستانة ، حيث كان بونسونبى يشن عليها حرباً عواناً سافرة . فقد أخذ يدفع الباب العالى إلى الاحتجاج على غزو الآستانة، ويطالب فرنسا بالاعتراف بولاية السلطان على الجزائر . وفى مثل هذه الظروف ، أصبحت باريس عديمة الفائدة للباشا ، رغم استمرارها فى تأييد مطالبه .

* * *

وفى إبان الأزمة القريبة الحدوث، ستكون فرنسا هى الوحيدة التى ستكافح عداء بطرسبرج العلنى ، وصغينة لندن المكبوتة ، وتحرز فينا المتحفظ ، واحتراس برلين المتيقظ . وسيعمد محمدعلى إلى تغيير خططه، بعد تحققه من أن مساعيه فى سنة ١٨٣٨ ، لن تصادف قبولا ، أحسن من ذلك الذى لاقته فى سنة ١٨٣٤ . وسرعان ما قرر أنه سيعتبر نفسه راضياً ، إذا قبل عرضه الخاص بأيلولة أملاكه

(١) خطاب إلى اللورد جرانفيل ، سفير إنجلترا فى باريس ، مؤرخ فى السادس من يوليه سنة ١٨٣٨

(٢) استمرت وزارة موليه فى الحكم من إبريل سنة ١٨٣٧ إلى مارس سنة ١٨٣٩ ، وقد اتهمت بتمثيل سياسة الملك لويس فيليب الشخصية ، فأصبحت هدفاً لمهاجمات جيزوه وتيير . وحل مجلس النواب مرتين فى عهدها . وفى الثالث من مارس، شكلت حكومة مؤقتة . وبعد انتهاء الاضطرابات، ألف الماريشال سولت ، دوق دالماسيا ، الوزارة فى مايو سنة ١٨٣٩ .

عن طريق الميراث . وسرعان ما تعهد بألا يكون البادئ فى إعلان الحرب أو المبادر إلى شن الهجوم . وفى الخامس من يوليه ، جاء كامبل ، حاملا كتاباً من بالمرستون مؤرخاً فى التاسع من يونيه ، وقد دعاه فى هذا الكتاب إلى احترام « الحالة الراهنة » ، وأوضح له ما كان عليه موقف إنجلترا قبل الاطلاع على تفاصيل مقابلة القناصل ، التى حدثت فى الخامس والعشرين من مايو . لكن محمداً علياً لم يتقهقر ، بل وعد كامبل بانتظار الجواب على كتاب ٢٥ مايو ، قبل اتخاذ أى تدبير إزاء السلطان . ورغم هذا ، فقد أكد عزمه على بذل جهده ، « حتى لا يترك ذريته بلا وراثة مقررة »(١) .

وفى الثانى عشر من يوليه ، أنهى إلى القناصل بنبأ سحب سفنه الحربية من قنديا ؛ وباتخاذه هذه التدابير ، كان يرمى إلى عدم تحمل مسئولية أى نزاع متعجل ، مع قوات السلطان . لكنه ترك سفينتين خفيفتين فى كريت وفى رودس لمراقبة العثمانيين ، عاقداً العزم مجمعاً الرأى على ملاحقتهم ، إذا اجترأوا على مشاكسته ، بمهاجمة شواطئ مصر والشام (٢) . هذا ولم يعلل الباشا نفسه بآمال عريضة ، بل كان كل ما يتوقعه من إجابة الدول هو مجرد حل وسط ، لا أكثر ولا أقل . وفى حالة الترقب والانتظار هذه ، اضطر الوالى إلى إبقاء قوات مسلحة لا يستهان بها ، مما أثقل كاهل ميزانيته ، فضاعف الضرائب إلى حد لا يحتمل . وكان الباشا صريحاً فى اعتبار الدول مسؤولة عن سوء الحالة ، ورغم هذا ، كان على تمام الأهبة للتفاوض مباشرة مع الباب العالى (٣) .

وها هو ذا يحاول أيضاً كسب القناصل إلى صفه . فمنذ أوائل شهر أغسطس ، بدأت ترد إجابات الحكومات الأوربية ، على تصريحه الصادر فى الخامس والعشرين من مايو . عند ذلك ، أخذ بالمرستون يناشده — باسم مجده التالد ، الذى قد يشوبه اعتداء مفاجئ وباسم أفراد أسرته الذين قد تؤدى بهم سياسة المغامرة إلى الحرمان

(١) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى التاسع من يوليه سنة ١٨٣٨ .
(٢) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى الثانى عشر من يوليه سنة ١٨٣٨ .
(٣) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى السابع عشر من يوليه سنة ١٨٣٨ .

من تراثهم — بأن يوافق على بقاء الحالة الراهنة . وقد قال له إنه إذا عمد إلى مهاجمة السلطان ، فستتحد الدول ضده وتتألب عليه ، للدفاع عن الباب العالى ، وأن عمله هذا سيصاب بالخيبة ، ويمنى بالفشل ، مما سيقذف بحظه فى ظلمات النسيان ، ويجعل مصير أسرته فى خبر كان . ولقد جاءت إجابة الدول (١) مؤيدة لنص كتاب الوزير الإنجليزى ، المحرر فى التاسع من يونيه سنة ١٨٣٨ . وقد سلم كامبل صورة منه إلى الباشا ، ثم عاد فى السابع من أغسطس لتلقى الرد ، وسبر غور الوالى ، وكشف نياته . لكن الباشا وعده بأنه سينتظر حتى تجيب الدول مطالبه ، مؤملا من وراء ذلك فى كسب عطفها . ثم أكد أنه لا ينوى ارتكاب أى عمل من شأنه أن يعتبر عدائيًّا ، وأنه سيظل ملازماً حدود بلاده ، وسيظل أسطوله ظاهراً للعيان ، على مرأى من الجميع فى الإسكندرية . فلا يمكن إذاً أن يشتبك مع أسطول السلطان(٢) . وأخيراً أكد تأكيداً ملحًّا أن الباب العالى ينشط لمشاكسته ، ويعمد إلى تدبير الاضطرابات فى ولاياته ، وهو يعلم علم اليقين أن الدولة العثمانية لها كل الأثر فى إثارة بلاد الشام . أما تمرد نجد ، فلديه الدليل القاطع على أن الديوان هو الذى أشعل سعيره . وتحت يده صورة كتاب حرره باشا بغداد ، يحض فيه المتمردين على الهياج ، باسم ولائهم للباب العالى .

وقد أبلغ نص هذا الكلام إلى القناصل .

* * *

لم يشأ محمد على أن يستسلم للحالة الراهنة ، فأخذ يبحث فى حل مسألتى الاستقلال والوراثة . وبالرغم من إخفاقه فى محاولاته الأولى ، فقد التمس من فرنسا تعاوناً وتأييداً . ولكن حكومة لويس فيليب ، المعروفة باسم حكومة يوليه الملكية ، أوجست شرًّا من الارتباكات التى قد يؤدى إليها العدول عن « الحالة الراهنة » ، ففضلت الاستمساك بسياسة التحفظ ، إزاء مطالب الوالى . ومع هذا ، فقد أحيط محمد على بهالة من الإعجاب فى أوساط الرحالين الأجانب ،

(١) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى السابع من يوليه سنة ١٨٣٨ .
(٢) كتاب من كامبل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى الحادى عشر من أغسطس سنة ١٨٣٨ .

نخص منهم بالذكر البرنس بوكاير — موسكاو .

وإليك ما كتبه يوماً ، هذا النبيل البروسى ، عن أمانى الباشا :

« لكى يضمن محمد على مستقبله ، ومستقبل أسرته ، وليطمئن على مصير الأعمال الجليلة التى أداها فى حياته ، كان يرغب فى أن يعترف له اعترافاً قانونياً ، بالاستقلال الذى كسبه بنفسه . وبدهى أنه كان على حق حين علل النفس بآمال من هذا القبيل . فالدول قد عملت فى كل مكان ، وفقاً لهذه الروح.

« ألم تكن اليونان مملوكة للسلطان ملكاً شرعياً ، كمصر سواء بسواء ؟ ومع ذلك فهل الملك أوتون تابع حتى الآن للباب العالى ؟ وقد كان للسلطان حقوق شرعية على الجزائر ، كحقوقه على مصر . ورغم هذا ، فهل يعترف الآن لويس فيليب بسيادة تركيا على هذه الأراضى ، بحجة أنها كانت تزاولها فيما مضى إزاء الداى ؟ لقد أصبح لمحمد على سلطة بلغت الغاية فى القوة والاستقرار . فهو هذا العاهل الحقيقى للبلاد التى يحكمها ، حيث يتمتع بحرية واسعة ، واحترام عظيم ، أكثر من ذلك الذى يتمتع به الملك أوتون فى اليونان ، أو الفرنسيون فى الجزائر ، أو حتى السلطان فى دولته بالذات .

«فلو أنه عرف كيف يستغل الظرف المواتى ، ولو أنه ، بعد أن كسب الحرب ، اتخذ اللقب المتفق مع الحقيقة ، باعتباره منتصراً ، ولو أنه وضع التاج على رأسه فى قوة واستعلاء ، لعجز السيف ولعجزت الدبلوماسية ، عن انتزاعه ، بل ولما اجترأت على محاولة انتزاعه . لكن الالتجاء إلى المفاوضة للحصول على أمر بعد أن عدل عن تحقيقه بوسيلة الجراءة والإقدام ، هو دليل على ضعف لا يدع مجالا لأى أمل فى النجاح ، ولو كان فى جعبة صاحبه أسطع البراهين قاطبة .

« ورغبة فى تشجيع استقلال اليونان ، استجابت الدول إلى نداء الشجاعة والفروسية . فتحفزت ، واعتقدت أن من حقها اقتحام معركة نافارين ، بينما كان السلام يعم العالم بأسره . فخليق بنا أن نتساءل ، هل كانت الدول على استعداد لإبداء مثل هذا العطف نحو استقلال مملكة الفراعنة ؟ . . .

« ربما عمل بعض علماء الآثار وبعض هواة الاستطلاع التاريخى والجغرافى ،

مدفوعين بإخلاصهم للقضية . لكن الأساطيل والجيوش لم تكن متاعاً حراً لأولئك الرجال وأمثالهم . فني سبيل راحة أوربا وآسيا ، وفي سبيل صالح الفنون والعلوم والحضارة الناهضة التي بزغ فجرها الجديد في الشرق ، وأخيراً في سبيل مصر نفسها ، دعوني أردد كلمات شاعرنا ومؤرخنا شيلر ، وكل ما أخشاه أن تنطبق على محمد علي : « إن الذى رفضت قبوله من الزمان ، لن ترده لك الأبدية »[1].

ما كان يخاف على الباشا أنه ترك الساعة المناسبة تفوت ، دون أن يجنى منها ثمراً . ورغم هذا ، فقد أخذ يتوهم أن في مكنته استغلال المنافسات الواقعة في أوربا ، عسى أن يجد بين ثناياها مخرجاً . بيد أن الحكومات الأوربية ، على الرغم من الانقسامات الشديدة والخلافات العديدة القائمة بينها ، واجهته متحدة الكلمة ، مجتمعة الرأى ؛ بينما كان العداء المستحكم الحلقات الذى يضمره السلطان لمحمد علي ، قد عمل عمله في حمل مصر على « التماس العدالة من الدول العظمى » . وقد أخذ السلطان محمود ينشد الأسباب والمعاذير ، لتبرير اعتدائه ، فقطع عليه الوالى السبيل ، بأن أبلغه استعداده لأداء الجزية السنوية . ومن جهة أخرى ، أراد الباشا بعث الاطمئنان في نفوس الإنجليز ، فأنبأ كامبل منذ شهر أغسطس ، بأنه يزمع زيارة مناجم الذهب في سنار ، في غضون أكتوبر ، ثم قرر أنه سيكون راضياً قنوعاً ، إذا وافق الديوان على الاعتراف بأيلولة مصر عن طريق الميراث ، إلى ذريته الذكور من بعده . ونظير هذا الثمن دون سواه ، سيعدل عن المطالبة بالاستقلال .

كانت إجابة الدول مطابقة لما ورد من حكومة سانت جيمس معنى ومبنى . لم يتمالك محمد علي على شعوره فتميز غيظاً ، واضطرم حقداً ، على أثر فشل مساعى ٢٥ مايو . وعندئذ أخذ يتحدث بلهجة شديدة لاذعة عن موقف الحكومات الأوربية .

وفي مذكرته المؤرخة في الخامس من سبتمبر سنة ١٨٣٨ ، أكد الوالى أن

---

(١) بوكلر ، موسكاو « دولة محمد علي » ثلاثة أجزاء (بالألمانية) سنة ١٨٤٤ وترجمة إنجليزية عنوانها « مصر في عصر محمد علي » لندن سنة ١٨٤٥ .

النظام الوراثي هو القمين بتحقيق آماله وأمانيه جمعاء؛ فهو سيثبت مركزه ، وسيجعل لسيادته أساساً قانونياً ، بأن يضمن انتقال مصر لورثته انتقالا منتظماً .

واستطرد الوالي قائلا في مذكرته : « يأمل الباشا أن تحل مسألة الوراثة حلا موفقاً . وسيرضى بذلك إذا سويت المسألة ودياً ، عن طريق المفاوضة . ولكن إذا لم ينجح واضطر إلى استلال السيف ، وامتشاق الحسام ، والنزول إلى ساحة القتال ، فعندئذ لن يقتصر على إعلان نظام الوراثة فحسب ، بل واستقلال مصر التام » .

كان هذا النداء هو المحاولة الأخيرة التي بذلها الوالي لكي يكسب أوربا إلى صفه ، ويحولها نحو تأييد دعواه . وهو يقدر بلا مراء عجزه عن مقاومة الدول ، إذا ما اتفقت ؛ وربما اختار لنفسه آنئذ الاستشهاد في ميدان الحرب وبذلك تخلد ذكراه ، ويكتب اسمه بحروف من ذهب في سجل الأبطال . ولكن مهما تباينت الظروف ومهما اختلفت المناسبات ، فإن عزمه قد صح على وضع حد لحالة عدم الاستقرار هذه ، التي ناء أولاده بكلكلها وأثقلهم عبؤها .

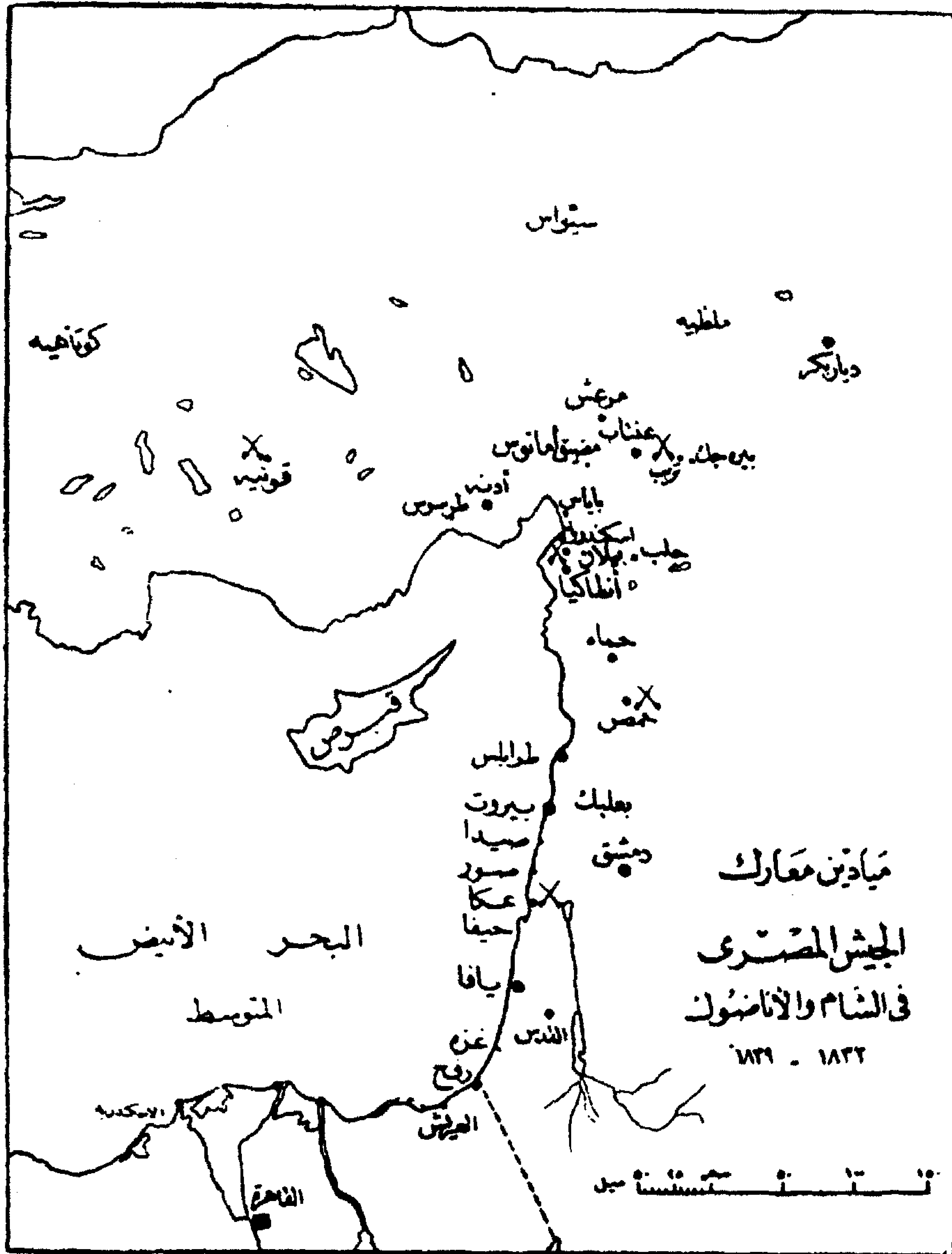
سافر محمد علي إلى سنار ، في الخامس عشر من أكتوبر ، كما أشار إلى هذا في حديثه إلى كامبل

* * *

وها نحن نرى روسيا ، وقد بدأت تفقد مركز « الدولة الأولى ذات الشأن » فتتبوؤه إنجلترا . بل ها هي لندن تأخذ بيد الباب العالي في دعواه ، بعد أن استعرت نار الغضب في نفسها ضد محمد علي وبذلك . خدمت مصالحها الخاصة أيضاً ، فحققت غرضين ، وأدركت هدفين .

وبدهي أن عطف الوالي على فرنسا كان يوغر صدر إنجلترا . وقد أخذ التشكك والارتياب يتملكان الإنجليز عند ما رأوا إحدى الدول البحرية تقترب إلى طريق الهند .

كان في مكنة فرنسا ، بوصفها حامية باشا مصر وحليفته ، أن تعمد — في حالة وقوع نزاع — لا إلى قطع المواصلات بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها


ميادين معارك
الجيش المصرى
فى الشام والأناضول
١٨٣٢ - ١٨٣٩
سيواس
ملطيه
ديار بكر
كوتاهيه
مرعش
عنتاب
بيره جك
نزيب
مضيق الامانوس
قونيه
أدنه
طرسوس
باياس
اسكندرونه
حلب
بيلان
انطاكيا
حماه
حمص
قبرص
طرابلس
بعلبك
بيروت
صيدا
دمشق
صور
عكا
حيفا
البحر الأبيض
المتوسط
يافا
القدس
غزه
رفح
العريش
الاسكندريه
القاهره
ميل

فحسب ، بل وإلى إقامة قاعدة بحرية شرقى البحر الأبيض المتوسط ، مما يضمن لها السيادة على هذا البحر . ولكن ، منذ غزو الجزائر ، كسب الفرنسيون امتيازاً عظيما ظاهراً غربى البحر الأبيض المتوسط ، فلم يسع إنجلترا إلا التماس المعاذير لإضعاف باشا مصر ؛ فأخذت تتوسل بشتى الوسائل لإدراك غرضها .لقد حدثت احتكاكات عديدة بين حكومة سانت جيمس والوالى ، أثناء تقدم القوات المصرية نحو الخليج الفارسى ؛ مثال ذلك أن هذه القوات كانت قد دخلت فى سنة ١٨٣٤ فى وسط بلاد نجد ، فطلب بدو الخليج الفارسى معونة مصر ، للتخلص من القراصنة المنتشرين على الشاطئ ، انتشار الوباء فى جسم المريض . وقد استولت جيوش محمد على على جزيرة البحرين الكائنة فى ذلك الخليج ، فقدمت بغداد عندئذ فروض الإخلاص والولاء إلى القائد المصرى خورشيد .

لم تستطع إنجلترا أن تظل مكتوفة اليدين ، إزاء تقدم مصر فى منطقة شط العرب ، خصوصاً وأنها من أهم المراكز ، فى الطريق المؤدية إلى الهند . وما كان فى مقدورها السكوت على غزو محمد على لمنطقة الفرات . وهكذا اضطر الوالى إلى النزول عن البحرين وعن العراق معاً .

وبينما رخصت الآستانة لبريطانيا العظمى ، بإنشاء خط حديدى يخترق برزخ السويس ، تسهيلا لمرور جنودها ، وتمهيداً لإنشاء مراكز دفاع فيها ، نرى محمداً عليّاً يرفض للإنجليز النزول فى أراضيه .

عجزت إنجلترا عن إيجاد منفذ عن طريق البر إلى البحر الأحمر ، فلم يسعها إلا محاولة الحصول على قاعدة لسفنها ، بالاستيلاء على منطقة عدن . لكن ملكيتها ما فتئت أن تزعزعت ، من جراء إغارات عصابات البدو الرحل . ورغبة فى درء محاولات الإنجليز الانتقامية ، عرض اليمنيون على محمد على ، بوساطة إمامهم ، منطقة صنعاء ، وهى على مقربة من عدن . وهنالك أيضاً أقامت إنجلترا شتى العراقيل والعقبات فقد عهد بالمرستون إلى الكولونيل كامبل ، إشعار الوالى تلميحاً ، بأن إنجلترا لن تسلم بوجوده فى اليمن ، فعليه الاكتفاء بالحجاز والحرمين الشريفين . وإزاء ذلك نزل محمد على عن صنعاء رغم أنفه .

وفى استهلال سنة ١٨٣٨ ، بينما كان محمد على يتفاوض مع أوربا ، أخذ السلطان محمود يحشد تجمعات من جنوده فى سيواس ، عند حدود الشام ، رداً للمهانة والإذلال والتحقير ، التى نالته من جراء معركة كوتاهيه . وفى الآستانة أدرك السفراء أن الأزمة أصبحت قاب قوسين أو أدنى : لقد شحذ روسين همته ، وبذل أقصى طاقته للدفاع عن السلام . وكانت النمسا تتوجس شراً من احتمال حدوث حرب جديدة . وكانت إنجلترا ، على عكس ذلك ، مستمرة فى التحريض لنقض « الحالة الراهنة » . ولقد فاقت روسيا فى التحمس ، وبذتها فى هذه الناحية ، وأخذت تتمنى من صميم فؤادها وقوع نزاع بين الباشا والسلطان . ولا غرابة فقد نصت معاهدة انكيار سكيليسى على أن « الحالة الراهنة » من شأنها أن تتيح لروسيا المحافظة على وظيفة الدولة الحامية . أما إذا وقع اشتباك ، فلن تصبح وحدها صاحبة السيادة ؛ بل سيتسنى للسلطان ، بعد أن يتخلص من تهديد تابعه ووعيده ، أن يتفرغ للدفاع عن حدوده الأوربية ، وتمكين مركزه فى ولايات الدانوب .

بدأت إنجلترا تحاول تبرير تدخلها . ولما كان بونسونبى حائزاً على ثقة بالمرستون ، كاملة غير منقوصة ، فقد أخذ يعمل فى الآستانة مستقلا برأيه ، حراً طليقاً ، لا تربطه أية قيود . بل ولم يحجم عن مخالفة تعليمات وزارة الخارجية البريطانية . فهو يكره باشا مصر ، ويعتبره ألعوبة فى أيدى فرنسا . لذلك لم ين فى بذل كل غال ومرتخص لينال عطف الديوان . وقد أخذ يتملق السلطان ، بأمل إبرام معاهدة تحالف هجومية دفاعية بين إنجلترا والباب العالى .

لكن هذا التقرب أحدث شعوراً من القلق فى روسيا ، إلى حد جعلها توجه لتركيا تحذيراً بمذكرة سرية ، صادرة فى شهر مارس سنة ١٨٣٦ ، ومستندة إلى معاهدة انكيار سكيليسى . ولم تتمالك روسيا غضبها عند ما رأت إنجلترا تحصل على حق الملاحة فى الفرات ، وحق إنشاء خط حديدى يجتاز برزخ السويس . فهددت السلطان بالانضمام إلى صف محمد على ، ومؤازرته ومناصرته ، إذا ما أدى هذا الاحتكاك إلى نزاع بين مصر والإنجليز .

بيد أن الاتفاق بين السفير البريطانى والديوان يسهل لإنجلترا وتركيا مكافحة روسيا مكافحة فعالة . وفى أغسطس سنة ١٨٣٨ ، وقع بين إنجلترا وتركيا اتفاق تجارى ، كان غرضه الحقيقى هو إيقاع الضير والضيم بباشا مصر .

ومنذ سنة ١٨٣٦ ،حاول الأميرال روسين ، مراراً وتكراراً ، تجديد الامتيازات . لكن المفاوضات أخذت تسير فى مهل وبطء . وها هو بونسونبى يضمن التجديد بإضافة مادة تجارية : ذلك لأن السفير البريطانى قد بيّن للباب العالى أن إلغاء الاحتكار التجارى فى الدولة العثمانية ، سيترتب عليه تقويض الدعائم المالية لباشا مصر ، ونضوب أهم منهل لموارده ، فيضعف نفوذه من جراء ذلك . ولا غرو ، فقد أسس محمد على نظام الاحتكار التجارى فى بلاده ، فأصبح هو الشارى الوحيد ، وهو البائع الوحيد . كان يصدر دون سواه جميع السلع إلى أوربا ، وكانت الديون المستحقة له فى البلاد الشارية ، تيسر له الحصول على المهمات الضرورية لتقوية أسطوله .

لم يتردد السلطان فى إبرام كل ما طلب إليه إبرامه ، توقعاً لانهيار موارد تابعه المالية . وقد نال أيضاً زيادة فى رسوم المكوس ، نظير إلغاء رسوم الامتياز ورسوم المرور (ترانسيت) .

لم تصدق فرنسا على تجديد الامتيازات إلا فى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٨٣٨ . أما باشا مصر ، الذى وضع هذا الاتفاق للمساس به ، فتقبله عن طيب خاطر ، فلن يعدم وسيلة لدرء نتائجه : ولقد حظر عليه أن يكون التاجر الوحيد فى البلاد ، لكن أحداً لم يمنعه من أن يكون المالك الوحيد ، وأن يبيع ما يشاء وما يروق له من محصولات أراضيه . ورغم ذلك ، فإن المعاهدة المبرمة أدت إلى توثيق عرى الصداقة بين إنجلترا والباب العالى ، مما ساعد بونسونبى على الاستمرار فى سياسته .

كان بونسونبى يأمل فى استخلاص ثلاث فوائد ، من الخلاف الواقع بين السلطان والباشا . الأولى هى أن يهدم النفوذ الروسى ؛ والثانية أن يفرض على مصر فرمانات ملائمة للمصالح البريطانية ؛ والثالثة أن يسىء إلى مركز فرنسا فى الشرق

الأدنى ، عن طريق إضعاف باشا مصر .

وحقيقة الأمر أن تأييد بونسونبى لمرامى الباب العالى الحربية لم يطبع بطابع رسمى . فقد كان يعمل بطريق غير مباشر ، مقتصراً على إشعار الدولة العثمانية بأن إنجلترا لن تعارض فى اتخاذ أى تدبير ضد محمد على . وعند ما ستستعر نار الحرب ، سيقول مترنيخ عن بونسونبى : « لا نستطيع الشك فى أن قسطه كان الأوفر ونصيبه الأجزل ، فى إثارة السلطان على بقاء « الحالة الراهنة » ، وعلى استمرار معاهدة صلح كوتاهيه . . . وتحقيقاً لهذا الغرض ، لمح للسراى بأمل الوصول إلى عقد معاهدة هجومية دفاعية بين الباب العالى وبريطانيا العظمى ، وهى المعاهدة التى كانت — وفقاً لتقديراته — ستؤدى إلى موازنة التحالف الدفاعى المبرم فى انكيار سكيليسى بين الباب العالى وروسيا ، بل وستنتهى إلى إلغائه »[1] .

وذكر أيضاً ما يأتى : « إن مشكلة الساعة ناشئة عن ألوان التحريض التى عمد إليها اللورد بونسونبى فيما مضى ، وعن تهاون اللورد بالمرستون ، المشترك معه فى ذلك »[2] .

والحقيقة التى لا مراء فيها ، هى أنه إذا لم يكن فى مقدور بالمرستون أن يقحم نفسه فى هذا الطريق الخطر الوعر . فأقل ما كان يستطيعه هو أن يغمض عينه عما يحاك فى الآستانة من الدس وما يدبر فيها من الإيقاع . فرغبة فى استبعاد الخطر الروسى والخطر المصرى على السواء ، درج الوزير الإنجليزى على سياسة رسمية قوامها إدماج معاهدة التاسع من يولية سنة ١٨٣٣ ، فى اتفاق عام . وإليك ما كتبه فى هذا الصدد إلى بونسونبى[3] : « إن تهديدات محمد على الحادثة الآن ، تتيح على ما يبدو ، فرصة ثمينة مرتقبة ، وظرفاً مواتياً ينبغى أن يغتنم ، للقيام بمحاولة من قبيل ذلك . فربما تذرع الباب العالى بهذه التهديدات ليطلب إلى إنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا الاشتراك معه فيما تطلبه الحالة من تسويات ، للمحافظة على استقلال الدولة العلية . »

(١) كتاب إلى الكونت ابونيى ، مؤرخ فى الرابع عشر من يوليه سنة ١٨٣٩ .

(٢) كتاب إلى الكونت أبونيى ، مؤرخ فى الحادى والعشرين من يوليه سنة ١٨٣٩ .

(٣) كتاب من بالمرستون إلى بونسونبى ، مؤرخ فى الثالث عشر من ديسمبر سنة ١٨٣٨ .

تلك كانت سياسة إنجلترا: سياسة سلم فى لندن وسياسة حرب فى الآستانة ... وهكذا بعد أن بذل بونسونبى النصح إلى السلطان بامتشاق الحسام واستلال السهام ،عاد فأنذره بالجنوح إلى السلام ، عملا بتعليمات الوزارة البريطانية . ولله در المستشار النمساوى الذى لاحظ فى حسرة ومرارة «أن مثل هذه السياسة قمينة بتعكير الصفاء والسكينة والهدوء فى العالم قاطبة»[1] .

(١) كتاب من مترنيخ إلى الكونت ابوني ، مؤرخ فى الحادى والعشرين من مايوسنة ١٨٣٩

الفصل السابع

تدخل أوربا في المسألة الشرقية

الحملة السورية الثانية – محادثات فيينا ولندن

١٨٣٩ – ١٨٤٠

أخذت شؤون الشرق ، ابتداء من شهر مايو سنة ١٨٣٩ ، تثير الفزع وتحدث الهلع في أوربا . فها هي إنجلترا تعزز قواتها شرقي البحر الأبيض المتوسط ، وها هو وزير بحرية فرنسا يطلب فتح اعتماد مقداره عشرة ملايين لتقوية الأسطول ، بينما ترددت الشائعات ، وتواترت الذائعات ، بأن رحى القتال بدأت تدور فعلا في بلاد الشام .

وفي سبيل تهدئة الخواطر ، نشر كتاب مرسل من باغوص بك [1] إلى أرتين بك ، أمين السر الأول لمحمد علي ؛ لقد كشف هذا الكتاب أن القوات العثمانية الميممة شطر بير لتتحصن فيها ، هي التي بدأت بالاعتداء . ولكن باشا مصر شاء أن يظل الحق إلى جانبه ، والقانون في صفه ، فحظر على ابنه إبراهيم ، اتخاذ أي تدبير ، قبل التيقن من نوايا خصمه . ولكن الأقاويل ما زالت تنتشر ، مؤكدة أن خمسين الف جندي من جيش السلطان قد اجتازوا نهر الفرات ، متجهين إلى بير .

لقد ظل محمد علي محتفظاً في الشام بنصف قواته ، أي بحوالي مائتي الف رجل ، وهي تمتاز على الجيوش العثمانية ، بالقيادة الحازمة ، والتدريب الممتاز ، والمران الطويل . ويقال إن الأتراك قد ساروا قدما حتى بلغوا شط العرب ، وعلى

---

(١) باغوص بك وهو من أصل أرمني ، شغل وظيفة وزير الخارجية في عصر محمدعلي ، وسيصبح ابن أخيه ، نوبار باشا ، وزيراً للخارجية في عصر الخديو إسماعيل .

رأسهم خورشيد باشا ، الذى ما فتئ يناصب محمداً علياً العداء ، ويضمر له الحقد والبغضاء .

وكان لإنجلترا مآخذ جديدة ضد الوالى . فقد رفض الباشا طلب القنصل الإنجليزى العام ، المستر كامبل ، الخاص بمرور ستة آلاف جندى من الجيش البريطانى ، فى الأراضى المصرية . ومن جهة أخرى ، لم يسع وزارة لندن إلا الاحتجاج على زحف خورشيد نحو الخليج الفارسى ، مهددة بقطع العلاقات السياسية مع الباب العالى ، إذا استمر تقدم الجيوش العثمانية .

هذا وقد فتحت السياسة البريطانية فى الشرق ، مجالا للنقد اللاذع . فأخذوا يقولون إن لندن روعت من تقدم الروس صوب بلاد فارس ، فعمدت إلى فتح طريق أقصر إلى الهند ، بالسيطرة على برزخ السويس .

وتناول هذا الموضوع المحرر السياسى لمجلة العالمين « ريفى دى دو موند » فذكر أن هذا الطريق « التجارى العسكرى فى آن واحد ، يجب أن يمتد من شاطئ البحر فى مصر ، إلى البحر الأحمر » . وبديهى أن هذه الفكرة هى التى دفعت إنجلترا إلى المحاولتين اللتين أشرنا إليهما — واللتين منيتا بالفشل الذريع والإخفاق المريع — وهما الطلب الخاص بمرور ستة آلاف جندى ، ومشروع إنشاء خط حديدى من القاهرة إلى السويس ، على حساب بريطانيا العظمى . وقد استند هذا الطلب الأخير ، على أهمية البريد المرسل من لندن إلى الممتلكات البريطانية فى المحيط الهندى . لكن باشا مصر رأى أن هذا « الطريق التجارى » معرض للتحول يوماً ما إلى « طريق عسكرى » . بيد أن بريطانيا العظمى ، إذ استولت على عدن ، أرادت أن تضمن لنفسها ، عند مدخل البحر الأحمر ، مركزاً استراتيجياً منيع المرتقى ، شامخ الذرا . وقد جاء فى « مجلة العالمين » أن « الرأس الثانى لهذا الخط هى الإسكندرية ، إذ ستتيح لإنجلترا إذا امتلكتها ، أن تدرك السويس عن طريق النيل ، من رشيد إلى القاهرة ، أو بإنشاء خط حديدى . كما ييسر لها الوصول إلى الفرات باجتياز الشام إلى بير ، حيث يقع آنذاك الاشتباك بين الأتراك والمصريين . وإذا ما أدركت الفرات ، استطاعت مد مواصلاتها إلى

خارق ، وهى التى استولت عليها ، فى الخليج الفارسى . وإننا لا نحيد قيد أنملة عن الصواب ، إذا وجهنا النظر إلى الارتباك الشديد الذى منيت به المسألة الشرقية ، من جراء مرامى إنجلترا الحالية ، ومقاصدها الراهنة » (١) .

وهذا المقال يدل دلالة واضحة على ما اتصفت به السياسة البريطانية من ثبات لا يوهنه مرور الأيام ، ومثابرة لا يضعفها كر الأعوام . فالأغراض التى لم توفق إلى تحقيقها فى سنة ١٨٣٩ ، ستدركها باحتلال الإسكندرية ووادى النيل ، سنة ١٨٨٢ ، ثم بالاستقرار فى فلسطين ، سنة ١٩١٧ . وأخيراً بعد مغادرتها رسمياً القاهرة والقدس ، بإبقاء حاميات فى العقبة وعلى قناة السويس ، وبمحالفات مبرمة مع شرق الأردن ، ومصر والجامعة العربية .

* * *

وفى مايو سنة ١٨٣٩ ، كانت الآمال معقودة فى استمرار « الحالة الراهنة » بين السلطان ومصر . وقد عمدت إنجلترا إلى مضاعفة قواتها فى بحار الشرق ، بينما أخذت تجمعات الجنود فى روسيا تحشد ، وتحركاتها تنظم .

وفى الخامس والعشرين من مايو ، ذاع الخبر فى صحف الغرب كلمح البصر وخطفة البرق ، ينبئ باستئناف القتال بين الجيش التركى والجيش المصرى . ثم جاء كتاب أرتين بك ، فبدد بعض المخاوف ، مؤكداً أن الجيش العثمانى هو الذى تقع عليه تبعة الاعتداء ، باجتيازه الفرات . ولقد قسمت جنود السلطان إلى ثلاث فرق ، اتجهت الأولى صوب بير ، والثانية إلى الشاطئ الأيسر للنهر ، فى انتظار الإمداد ، الذى وعد به باشا بغداد . أما الثالثة ، فكلفت بحراسة مضايق جبال طوروس .

وما كاد السلطان يتحقق من قوة استعداده ، حتى أصدر أمره إلى حافظ باشا بدخول الشام . وبدأ تحرك الجيش فى الثالث عشر من أبريل ، فوصل الفرات فى الحادى والعشرين . وعندئذ أخذت جنود إبراهيم تتقدم ، مركزة قواتها حول حلب . ثم التقى الجيشان فى الرابع والعشرين فى سهول نزيب ، حيث وقعت معركة

(١) راجع : « مجلة العالمين » ، ١٥ مايو سنة ١٨٣٩ .

حامية الوطيس . تقاربت فيها الفئتان ، وتدانى الفريقان ، واختلط الحابل بالنابل وانتهت بتدمير الجيش التركى . وإبادته عن بكرة أبيه . وقد فر حافظ باشا والضباط البروسيون . تاركين أسلحتهم وأمتعتهم فى ميدان القتال . وهكذا استطاع إبراهيم أن يرسل إلى والده نشرة رسمية عن الانتصارات جاء فيها : « أردت ملاحقة العدو ، لكننى لم أجده » . وقد ترفى السلطان محمود بعد مضى يومين ، فى الثلاثين من يونيه . دون أن يعرف شيئاً عن الكارثة التى لحقت بجنوده فتجاوبت أصداؤها ، وتحدثت عن هولها الركبان . وقد خلفه على العرش عبد المجيد ، أرشد أبنائه ، ولم يتجاوز السادسة عشرة من عمره (١) .

وقد كان اعتماد الأتراك الوحيد منوطاً بتسامح المنتصر ، وكرم الفاتح . لكن صلحاً يملى شروطه محمد على ، سيهدم آمال الدول العظمى ، ويقضى قضاء مبرماً على الخطة التى اتفقت عليها وقتئذ إنجلترا وفرنسا والنمسا .

لقد أصبح مركز إبراهيم قوياً ثابتاً لا يتزعزع ، بعد انتصاره فى نزيب (٢). فاحتلال أورفة أتاح له قطع المواصلات المؤدية إلى ولاية ديار بكر ، العظيمة القدر ، الجليلة الخطر . وهكذا ، فتح أمامه طريق بيزنطة . لقد جن الجيش التركى رعباً ، وارتعدت فرائصه ، فعجز الجيش المصرى عن ملاحقة فلوله الضئيلة ، ولم يدركها إلا فى قيصرية . ويقال إن إبراهيم كان فى إمكانه ، غداة موقعة نزيب ، الاستمرار فى الزحف حتى يصل إلى أبواب الآستانة . لقد كان

---

(١) لقد أنهك السلطان محموداً الإفراط على اختلاف أنواعه ، فاضمحلت صحته ، وضعفت بنيته . ثم سلم نفسه إلى أيدى بعض الدجالين فعجلوا منيته ، وقربوا نهايته . أما عبد المجيد ، فبالرغم من تكوينه الهزيل ، فقد امتد عهده إلى سنة ١٨٦١ . وكان هو آخر صنو من سلالة آل عثمان . ويقول سانت أولير إن إعلان توليته باديشاه وأميراً للمؤمنين ، قوبل بدهشة عظيمة . فقد عجز عن القيام بالحكم لحداثة سنه ، فاختار للصدارة العظمى خسرو باشا ، خصم محمد على العتيد .

وقد زاول خسرو وصاية حقيقية على العرش ، وشرع فى إعادة تنظيم الديوان .

(٢) ويرى المسيو فرنسوا شارل رو أن الماريشال سولت تحمل مسئولية جسيمة بمنعه إبراهيم من اجتياز جبال طوروس ، وإيفاده الكابتين كايى ياوره ليحول بينه وبين قطف ثمار انتصاراته . فبتصرفه هذا ، قد وجه ضربة قاضية إلى أعمال محمد على ، «دون أن يستغل لمصلحته هذا الامتثال لرغبة الدول » . وقد ظهرت فيما بعد نتائج الخطأ الذى ارتكبته آنئذ الحكومة الفرنسية . راجع : فرنسوا شارل رو « مصر من سنة ١٨٠١ إلى سنة ١٨٢٢ » ص ١٨٤ - ١٨٨ .

نفوذه الأدبى لا يقاس به نفوذ ، وصيته الرنان لا يضارعه صيت . بيد أن أوربا كانت مأخوذة بمركز إبراهيم الحقيقى ، كما يتبين من شهادة بريبه[1] .

ربما صح القول بأن الأتراك لم يكن فى مقدورهم بذل أية مقاومة فى طريق كوتاهيه . غير أن العقبة التى كان يخشاها إبراهيم هى تلك التى تنتظره فى أثناء تقدمه نحو عاصمة الدولة العلية .

لقد أعلنت وفاة السلطان محمود فتغير وجه التاريخ . وإليك ما كتبه بريبه فى هذا الصدد : « ربما كان سكان الأناضول ، منذ أيام معدودة ، على أهبة لإعلان الثورة ، عند اقتراب إبراهيم باشا ظافراً منتصراً . لكن هذا الحادث ، أى وفاة السلطان محمود ، أخمد همتهم وثبط عزيمتهم . ولا غرو ، فقد كان لهم لدى السلطان المتوفى ، مآخذ أصبح لا وجود لها ، فضلا عن أن تولية السلطان عبد المجيد ظهرت لهم كبارقة أمل فى الأفق ، وكضمان لحسن المصير . هذا ولو أن إبراهيم اندفع فى طريقه ، لترك وراءه ثورة مشتعلة ، قد تؤدى إلى تمرد سكان الشام جميعاً ، عقب مغادرته الحدود السورية .

« ولقد بدت نتيجة انتصار نزيب عجيبة فى نظر الأهلين ، فتملكتهم الدهشة ، وانتابهم الذهول ؛ فما كادوا يصدقون أنه حدث ، حتى بعد مضى زمن طويل على وقوعه . ولا غرابة فالذين انغمسوا فى الثورات السابقة ، أخذوا بالانتصارات الضئيلة التى سجلها الأتراك بادئ ذى بدء فى عينتاب ، والتى بولغ فى أهميتها ، فاندفعوا فى طريقهم اندفاعاً جعلهم يفضلون المخاطرة بكل شىء على الخضوع والتسليم »[2] .

وعدا هذه الأسباب التى كما يقول بريبه ، لايستطيع تقديرها حق قدرها إلا من شهدوا المواقع بأنفسهم ، فقد كان إبراهيم مفتقراً إلى وسائل الانتقال افتقاراً

(١) فردينان بريبه (١٨١٢ – ١٨٨٢) ، ولد فى استافاييه ، وهو ضابط سويسرى ، أصله من ولاية فريبورج ، انخرط فى سلك الجيش المصرى ومنح رتبة اليوزباشى ، وكان ياوراً لسليمان باشا . وقد وضع عدة مؤلفات ، منها قصة لحملة الشام الثانية التى اشترك فيها ، ولانتصار نزيب (راجع الملحق السابع) .

(٢) راجع ف بريبه — وصف لم يسبق نشره للحرب بين تركيا ومصر فى سنة ١٨٣٩ .

تاماً ، الأمر الذى جعل تقدمه عسيراً ومتعذراً ،جم المآزق والمهالك ، وسط بلاد مرت فيها الجيوش العثمانية فجعلتها خراباً يباباً ، وتركتها أطلالا تنعى من بناها .

« لقد كان إبراهيم حازماً وحصيفاً ، عند ما اكتفى باحتلال بعض المراكز الضرورية لتموينه ، احتلالا مؤقتاً ، وذلك قبل قدوم كابى ، مبعوث الماريشال سولت ، طالباً وقف تقدم الجيوش المصرية . ولا غرو فلو أن تدبيراً واحداً أخطأه التوفيق، لاكتسح انتصاراته الباهرة، وهو أمر أدركه إبراهيم تمام الإدراك، وفهمه حق الفهم ، رغم شعوره بقوته الخارقة ، وبنفوذه العظيم . أما الاعتقاد السائد ، بأن الجيش المصرى توقف عن السير من قلب آسيا الصغرى ، إلى ضفاف البسفور ، نتيجة لتدخل الحكومة الفرنسية ، دون سبب آخر ، فهو خطأ جسيم ، رغم ذيوعه بين العامة . لم يكن قصد إبراهيم قط ، توسيع ممتلكاته فى الشام بغزو مناطق لا يستطيع الاحتفاظ بها . بل كان كل همه ، منذ تلك الآونة ، هو الوقوف عند ممتلكاته الحالية ، على أن يتخذ من التفرع الأخير لجبل طوروس ، بجوار الفرات ، حداً طبيعياً لبلاده شمالا . ولقد كانت مضايق قلق بوغاز محصنة تحصيناً محكماً منيعاً . وكان القائد المصرى يريد ، إلى جانب ذلك ، تأمين الدفاع عن الطريقين الوحيدين من جبل طوروس إلى الفرات ، وهما مضيقا الأرصوسى وكوجوك بوغاز »

* * *

تحرج مركز الحكومة التركية ، فبلغ بها الضيق أشده ، ووصل بها الضنك أقصاه ، بعد أن انقلب عليها الدهر ، وألمت بها حوادث الزمان . وكان فى مقدور محمد على أن ينال اعترافاً بانتصاراته وإقراراً بفتوحاته . ولكن الدول العظمى عادت فتدخلت لتنازعه ما غزته جيوشه المظفرة ، وما كسبته جنوده المنتصرة . وفى تلك الآونة ، لقيت مقاومته عامل تشجيع بمحض المصادفة ، ألا وهو الخيانة التى ارتكبها أمير البحار العثمانى أحمد باشا ، عند ما يمم بشراعه صوب الإسكندرية ، لتسليم الأسطول التركى بأسره إلى والى مصر . وكان هذا الأسطول يشمل ثمانى سفن كبيرة واثنتى عشرة فرقاطة . وقد بادر الصدر الأعظم خسرو باشا ، دون

تردد ، إلى إيفاد الريس أفندى عاكف ، ليعرض على الوالى شروط الصلح . وعاكف هذا هو الذى كان استبعد قبل ذلك ، تحقيقاً لرغبة بونسونبى . ويومئذ بدأ انهيار تركيا يدنو رويداً رويداً .

لكن إنجلترا كانت تتوجس خوفاً من وجود إبراهيم فى الآستانة . أما فرنسا ، فقد أخذت تخشى على محمد على من أن يؤدى به الطمع إلى خسارة ما جمع ، فيذهب الطريف بالتالد . وهكذا تدخل سفراء الدول العظمى فى الآستانة ، بين المتحاربين ، عند ما شرعوا فى المفاوضة . لقد طالب محمد على ، فى إلحاح وإصرار ، بإقالة خسرو ، وتعيين آخر فى منصبه . وما لبث الصدر الأعظم أن شعر فجأة بقوة شكيمة ، وشدة بأس ، للدفاع عن مستقبله المهدد ، وعن مصير تركيا الذى أصبح على كف القدر . ورغبة فى تشجيع الباب العالى ، بعث مترنيخ إلى السفير النمسوى فى الآستانة ، بكتاب طالباً إليه وقف المفاوضات إلى أن يدعى مؤتمر للانعقاد فى فيينا . وقد كتب بوفيل بهذا المعنى إلى بونسونبى . واستخدم سانت أولير نفوذه(١) ، لإقناع روسين بالانضمام إلى زملائه .

وفى السابع والعشرين من يوليو سنة ١٨٣٩ ، سلم روسين إلى الديوان ، باسم فرنسا وإنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا ، مذكرة مشتركة(٢) هذا نصها : « لقد وردت إلى موقعى هذه المذكرة ، تعليمات من حكوماتهم مرخصة لهم بأن يقرروا أن الاتفاق على المسألة الشرقية تام بين الدول العظمى الخمس . لذلك ينصحون الباب العالى بوقف كل تصميم نهائى وبانتظار نتيجة الاهتمام الموجه إليه من حلفائه . »

أعرب الصدر الأعظم خسرو لروسين عن شكره الجزيل ، واعترافه بالجميل ،

(١) سانت أولير (لويس كلير دى بوبوال كونت دى) دبلوماسى وكاتب فرنسى (١٧٧٨ - ١٨٥٤) سفير فى فيينا ، من سنة ١٨٣٤ إلى سنة ١٨٤١ وفى لندن من سنة ١٨٤١ إلى سنة ١٨٤٧ . ترك « ذكريات » طريفة تولى نشرها المسيو تيبيير فى سنة ١٩٢٥ .

(٢) فى الثالث والعشرين من يوليه ، أى قبل ذلك التاريخ ، كان سانت أولير وبوفيل ومترنيخ قد تبادلوا المذكرة الآتية : « تتعهد الدول الثلاث تعهداً صريحاً بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ، وبعدم التوسع على حساب أراضيها ، أية كانت ما قد تؤدى إليه حوادث الحرب القائمة مع باشا مصر ، أو وفاة السلطان محمود ، من ثورات فى الشرق »

فى عبارات صادرة من أعماق قلبه ، ومن صميم فؤاده . ثم بعث إلى محمد على بكتاب جاء فيه ، أنه بعد جهد الدول العظمى الخمس وسعيها الحثيث ، «لا يستطيع الباب العالى صرف النظر عن نصح حلفائه ، دون الإخلال بالاحترام الواجب نحوهم . فهو إذاً يترك الأمر لتحكيمهم » .

* * *

ظلت المفاوضات مستمرة فى فيينا ، تحت رياسة مترنيخ ، حتى صدور المذكرة المؤرخة فى الخامس والعشرين من أغسطس ، (وهى التى وجه فيها بالمرستون تعليماته إلى بوفيل[1] بأن يعمل ، بالاتفاق مع باقى السفراء ، على حل المسألة المصرية ، وإعادة الأسطول التركى) . ولكن انقلاباً سياسياً حدث سريعاً وسيحول دون عقد الاتفاق الأوربى جلساته فى النمسا فيلتئم فى لندن .

وفى غضون شهر أغسطس ، تبين للوزارة فى بطرسبرج أن احتكاكاً حدث بين باريس ولندن . فقد اعتقد نسلرود أنه من الميسور عليه فصم الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا لصالحه . وبينا أحاط القيصر نقولا وزارة سانت جيمس بعطفه السابغ ، كان موغر الصدر على لويس فيليب ، وكان يعتبره مجرد مغتصب للعرش ، جالس عليه عنوة واقتداراً .

ولا غرابة فى ذلك ، فقد كانت حكومة يوليه الملكية متحرزة من روسيا ، إلى حد يفوق تحرز إنجلترا . وسبق أن طالبت ، فى شدة وإصرار ، بحرية دخول الدردنيل ، للسفن الحربية الفرنسية والإنجليزية . ومنذ اليوم السابع والعشرين ، أنهى إلى اللورد كلانريكارد[2] ، بأن مندوباً خاصاً ، هو البارون برونو[3] سيبحر إلى لندن ، للمناقشة فى وسائل العنف ، المزمع اتخاذها إزاء باشا

(١) السير فردريك لامب ، الذى أصبح بعدئذ لورد بوفيل (١٧٨٣ — ١٨٥٣) ، دبلوماسى إنجليزى ، شقيق زوجة بالمرستون (الذى اقترن بشقيقته فى سنة ١٨٣٠) قائم بأعمال فى نابولى ، سكرتير مفوضية فى فيينا ، وزير مفوض فى بافاريا ، وفى إسبانيا وفى البرتغال ، سفير فى فيينا (١٨٣١ — ١٨٤١) وكان أيضاً شقيق رئيس الوزراء ، اللورد ملبورن .

(٢) الريك جون لورد كلانريكارد (١٨٠٢ — ١٨٧٤) وكيل وزارة الخارجية من سنة ١٨٢٦ إلى سنة ١٨٢٧ ، ثم سفير فى روسيا .

(٣) أرنست فيليب بارون دى برونو ، ولد فى درسدن سنة ١٧٩٦ ، توفى فى دارمستادت =

مصر . هذا وكان نسلرود قد وعد بأن روسيا لن تخذل إنجلترا .

وعند وصول تعليمات بالمرستون إلى فيينا ، فى الخامس والعشرين من أغسطس ، تبين لبوفيل أنه هو الوحيد الذى يحمل تفويضاً لاتخاذ إجراء ما ، ضد الباشا . فقد كان على سانت أولير أن يرجع إلى حكومة باريس ، لتلقى تعليماتها ، بينما كان الماريشال سولت[1] يرغب عن حل المشكلة فى فيينا . وما زالت النمسا منساقة لروسيا ، فى جميع الشؤون المتعلقة بالبوسفور . وبدهى أن فيكلمونت [2] — الذى حل محل مترنيخ فى أثناء مرضه — ما فتئ يقول إنه على استعداد لتطبيق وسائل العنف ، بالاتفاق مع إنجلترا ، كما أنه متأهب لحمل روسيا على الانضمام إليهما . لكن شيئاً واحداً وقف حجر عثرة فى طريقه ، وعقبة كأداء فى سبيله ، ألا وهو وجود الأساطيل الإنجليزية والفرنسية فى الدردنيل . فإذا ابتعدت ، قدمت روسيا معونتها[3] . ثم أخذ يبذل لبوفيل النصح ، ويزجى له الإرشاد ، عسى أن يقوم بمحاولة أخرى لدى فرنسا ، فيتسنى لسانت أولير أن يعمل حرًّا طليقاً فى فينا ، ويوجه تعليماته إلى السفن الحربية . فإن فشل ، انفردت إنجلترا والنمسا بالعمل . ولقد اتضح لبوفيل تعذر الوصول إلى أى اتفاق . ولما كانت التعليمات الصادرة فى الخامس والعشرين من أغسطس غير كافية ، فقد طلب إلى بالمرستون موافاته بأخرى .

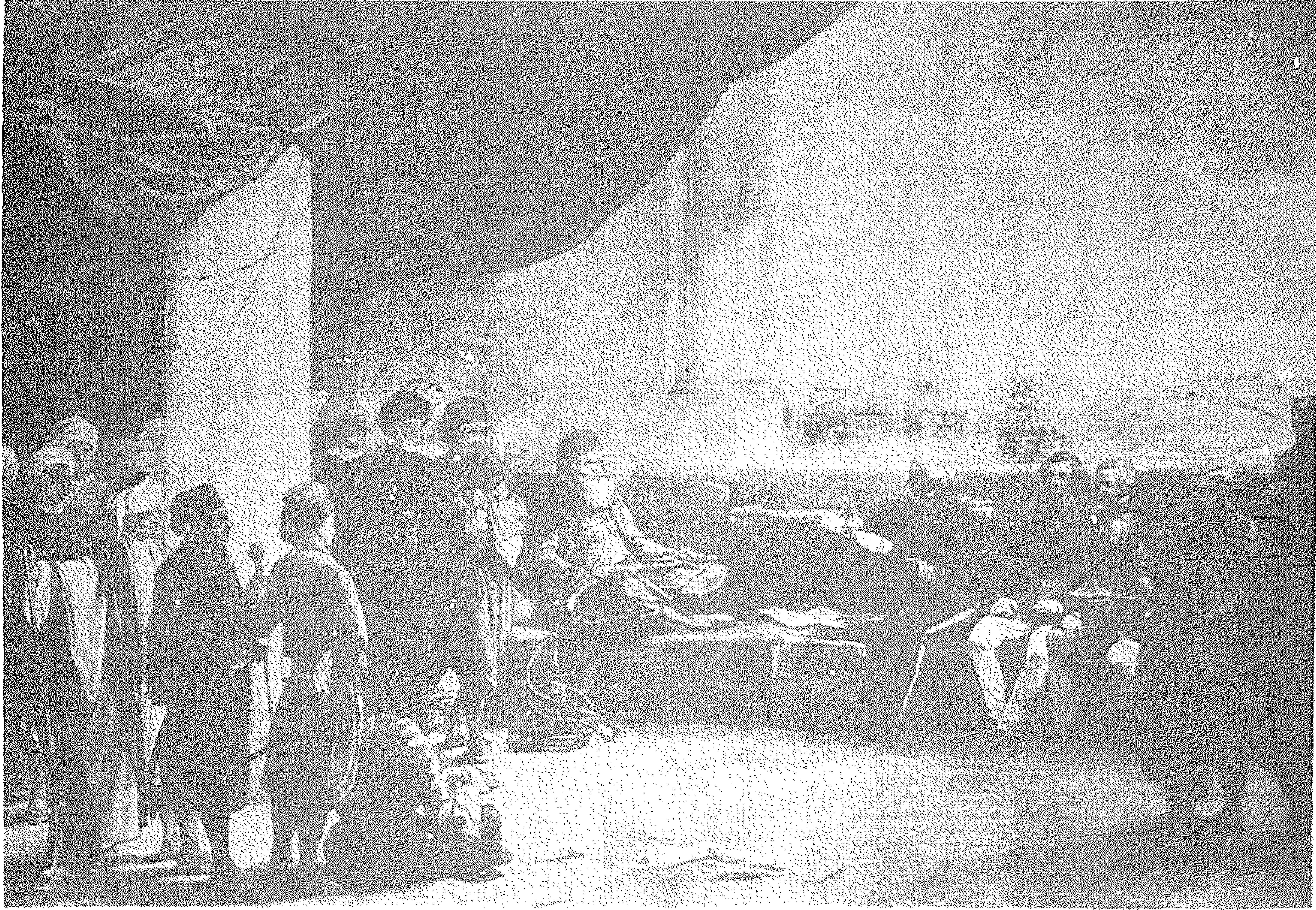
وفى لندن ، أخذ سيباستيانى ينشد اتفاقاً مع وزارة سانت جيمس ، وقد أبلغه بالمرستون فى الرابع من سيتمبر ، التعليمات الواردة إلى بوفيل ، فى الخامس

= سنة ١٨٧٥ ، دبلوماسى روسى من أصل ألمانى ، سكرتير مفوضية فى لندن ، ومستشار فى الآستانة ، ثم وزير فى ورتنبرج ، ثم سفير فى لندن من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٥٤ ، ثم من سنة ١٨٥٨ إلى سنة ١٨٧٤ .

(١) سولت (نقولا دوق دى دالماسيا) ماريشال فرنسا ، ولد فى سانت امانس لاباستيد ، وكانت له اليد الطولى فى انتصار أوسترليتز ، وامتاز فى أسبانيا وفى يوم تولوز (١٨١٤) كان وزيراً للخارجية فى عصر الملك لويس فيليب (١٧٦٩ — ١٨٥١) .

(٢) الكونت دى فيكلمونت (١٧٧٧ — ١٨٦٧) ضابط ودبلوماسى نمسوى ، قاد فرقة فرسان فى إسبانيا ضد نابليون ، وزير فى السويد (١٨١٦ — ١٨٢٠) مبعوث ثم سفير فى بطرسبرج (١٨٢٨ — ١٨٣٩) ، وزير دولة فى سنة ١٨٤٠ .

(٣) كتاب من بوفيل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى الثامن من سبتمبر .



استقبال الكولونيل كامبل فى قصر رأس التين . رسم لو و برتس

والعشرين من أغسطس . ورغم رغبته الصادقة فى التعاون مع فرنسا ، لم يستطع الوقوف موقفاً سلبيًّا . بيد أن امتناع أية دولة من الدول العظمى لا يعنى ، على ما يقول ، أن هنالك اختلافاً فى وجهات النظر . بدليل أن فرنسا تدخلت وحدها فى بلجيكا ، بينما امتنعت باقى الدول ، فلم يعتبر تدخلها سبباً فى وقوع شقاق ، أو حدوث خلاف .

وقد قرر سيباستيانى أن الحكومة الفرنسية مستعدة لمطالبة الباشا بإعادة الأسطول العثمانى ، لكنها ترفض جعل الأولوية لهذه المسألة ، خوفاً من استنفاد الطرق الفعالة ، ومن إيجاد نزاع . ولقد ساد عند بالمرستون اعتقاد راسخ ، بأن إعادة الأسطول ستحيي روح الثقة والاطمئنان لدى الباب العالى ، وتزيل عنه كل رغبة فى التفاوض مباشرة مع الباشا . فضلا عن أن الموقف الحازم الذى ستقفه الدول العظمى ، من شأنه أن يحدث لمصر خوفاً ووجلا ، وستصبح وسائل القمع سهلة التنفيذ . هذا ولو تبين أن بعض التدابير — كاحتلال قنديا وحصار الإسكندرية — يزيد خطرها على أثرها ، فسيقتصر بالمرستون على حجز سفن الوالى .

وعند نهاية هذه المحادثة ، أدرك سيباستيانى أن برونو ، (الذى قفل راجعاً من لندن فى الخامس عشر) قد يستفيد من تباعد وجهات النظر بين وزارتى لندن وباريس . ورغم هذا ، فإن سولت كان ممتنعاً عن الاشتراك فى التدابير التى قد تتخذ ضد الباشا ، حتى فى حالة رفض الاتفاق الذى تعهدت فرنسا بحمل الوالى على قبوله[١] . لقد وجد سفير فرنسا نفسه بين نقطتى خلاف متباعدتين متعارضتين ، فاتخذ لنفسه طريقاً شخصيًّا[٢] . إذ بدأ يبحث عن أساس صالح للاتفاق حول المسألة المصرية بالذات ، آملا أن سولت لن يتأخر عن الاشتراك فى وسائل العنف المتخذة ضد الوالى ، إذا ما حلت هذه العقدة الشائكة . وفى العشرين من سبتمبر ، قدم سيباستيانى إلى وزارة الخارجية البريطانية مشروعاً مؤداه أن يمنح

---

(١) كتاب من بولوير إلى بالمرستون ، مؤرخ فى الخامس عشر من سبتمبر .

(٢) كتاب من بولوير إلى بالمرستون ، مؤرخ فى السادس والعشرين من سبتمبر .

محمد على جنوب الشام ، على أن يرسم لحدودها خط يسير من بيروت إلى دمشق .

وقد أجاب بالمرستون أن التسوية المقترحة لاتعدو عن أن تكون كوتاهيه جديدة . وعلى كل ، فمحمد على لن يقبل أى حل وسط ، فلا مندوحة إذاً من الالتجاء إلى وسائل العنف .

هنا أشار سيباستيانى إلى أنه ليس من العسير على الحكومة الفرنسية أن تضمن تأييد مجلسى البرلمان ، وموافقة البلاد بأسرها ، إذا دعت الحالة إلى التضحية بباشا مصر . وقد رفض بالمرستون عرض مقترحات جديدة ، لأنه كان يجهل نية الدول الثلاث ، من حيث قبول وجهة النظر المبينة فى تعليمات الخامس والعشرين من أغسطس أو رفضها . فلو تم الاتفاق بين الدول العظمى الأربع ، لواجهت فرنسا معارضة داخلية شديدة . وما من حل إلا أن تعمد تلك الدول إلى تطبيق المبادئ المسلم بها من فرنسا . وعندئذ ستقتصر مهمة فرنسا على التدخل لتسوية المسألة الإقليمية ، دون أن تكون قد اشتركت فى وسائل العنف . وربما كان فى مقدور وزارة التويلرى ، إقناع بالمرستون بالتساهل فى شروطه ؛ لكن سولت ظل صلب المراس ، شديد البأس ، شأنه فى ذلك شأن زميله البريطانى . ولا غرو ، فقد كان يؤمل دائماً فى حمل الدول العظمى على قبول تسوية مؤداها منح باشا ليكات الشام بالوراثة إلى أبناء محمد على ، وعند انقراض كل سلالة ، تعود تلك الباشاليكات إلى الباب العالى . أما قنديا وأطنه ، فتردان فى الحال إلى السلطان (١) .

(١) اقترح سولت ما يأتى : « نظير وراثة الحكم فى مصر والشام، الذى سيضمن لأسرة محمد على ، يتعهد الوالى بأن يرد إلى الباب العالى ، أطنه وطرسوس ، وجميع أراضى قيليقيا القديمة . وعند وفاة محمد على ، ترد جزيرة قنديا إلى الباب العالى ، وتقسم مصر والشام بين أبنائه ، دون أن تجمع ، يوماً ما ، تحت تاج واحد » وبفضل هذه الأحكام ، يستطيع الباب العالى ضمان الحدود الضرورية لسلامته ؛ فلن يخشى فى المستقبل ، من قوة أى تابع من أتباعه ، إذا تجاوزت حدها . لكن الماريشال لم يوضح وسائل العنف التى قد تصبح لازمة ، إذا رفض محمد على الشروط المقترحة . فكان هذا نقصاً فى خطته . ومع ذلك ، فقد وافق عليها المسيو دىفيكلمونت ، دون إثارة صعوبات تذكر . وفى الثامن من أكتوبر ، تلا دى فيكلمونت على سانتأولير نص الرسالة البرقية التى رخص فيها للكونت أبونيى ، بإبلاغ الحكومة الفرنسية انضمامه لهذه الشروط والأحكام .

راجع : الكونت سانت أولير ، « ذكريات » ص ٢٧٥ .

وفيما يتعلق بالتدابير الواجب تطبيقها للدفاع عن الآستانة، فقد كان سولت يعتقد أنه لا يمكن الوصول إلى أى اتفاق، ملقياً المسؤولية على روسيا، دون سواها. فعلى ذلك، يتعين تأجيل وسائل العنف. غير أن مهمة برونو هى، على وجه التحقيق، أن يبحث عن أساس للاتفاق فى شأن حماية البوسفور من جهة، ومن جهة أخرى فى شأن الإجراءات المقتضى اتخاذها ضد محمد على، لإكراهه على أن يرد إلى السلطان جزءاً من ممتلكاته.

وإذا كان بالمرستون قد شعر بالارتياح إلى النصيب الذى نالته إنجلترا، فإنه إلى جانب ذلك، ما كان ليتردد فى الانضمام إلى روسيا ضد باشا مصر، مستغنياً عن معونة فرنسا. ولقد عرض برونو تسوية مؤداها أن يترك لإنجلترا «حرية العمل كما يتراءى لها، على شواطئ الشام وفى مصر أيضاً، بشرط أن يعسكر جيش روسى لا فى الآستانة، بل فى سينوبا، فيحمى من هنالك العاصمة، فى حالة تقدم إبراهيم. وقد ظن أن هذا التساهل سيتيح لروسيا الاستمرار فى حظر دخول الدردنيل على السفن الحربية الأوربية»[1].

أراد برونو إقناع بالمرستون بأن تحرز لندن إزاء بطرسبرج أصبح لا محل له، وأن ترصدها كذلك أضحى لا موجب له، بعد أن أتاحت روسيا لبريطانيا جنى الفوائد، واستخلاص المزايا، من أعمالها فى الشام.

ولقد علق الأمل وعقد الرجاء فى أن فرنسا لن تعارض إجراءات الإكراه ووسائل العنف، إزاء هذا المسعى، المشرب بروح التسامح والتصافح. وقد رضى المبعوث الروسى، بالتدابير التى اقترحتها لندن: أى الحصار، وقطع المواصلات بين روسيا ومصر، والحجر على سفن الباشا، واحتلال قانديا. لكنه رأى من الضرورى أن تتفق الدول على الوسائل المؤدية إلى إقناع الوالى. وأراد أيضاً — كما أراد سولت — تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها فى حالة زحف إبراهيم صوب البوسفور. بيد أن حماية الآستانة كانت واقعة على كاهل روسيا، بحكم مركزها الجغرافى. فيتعين إذاً إنزال القوات الروسية على الشاطئ

(١) راجع، موريبه، الجزء الرابع.

الآسيوى ، وإرساء الأسطول أمام الآستانة ، على أن يتم عمل روسيا هذا ، لا بمقتضى معاهدة انكيار سكيليسى ، بل بالإنابة عن جميع الدول ، وعلى أن يبرم مقدماً اتفاق بتنظيم تعاون تلك الدول .

ولما كانت روسيا ستعمل فى آسيا الصغرى ، بينما تعمل الدول الثلاث الأخرى فى سوريا ، فسيكون النفوذ متوازناً ، وسيظل مبدأ إغلاق الدردنيل قائماً . وقد أضاف برونو أن معاهدة انكيار سكيليسى لن تجدد ، وأن روسيا على أهبة للعمل بدون فرنسا [١] ثم أكد وجود شيء من الاشتراك والتوافق فى وجهات النظر بين القيصر وحكومة لندن ، حول الشروط المزمع عرضها على محمد على . فكلاهما يعتبر أنه من واجب الدول حماية السلطان حماية فعالة . لذلك ، بدا الاقتراح الإنجليزى أقرب إلى العقل والصواب من غيره ، فى نظر حكومة بطرسبرج .

فإذا أسفرت المفاوضات عن نجاح وتوفيق ، فسيترتب على ذلك تثبيت روسيا فى وظيفة الحامية للبوسفور ، لا أكثر ولا أقل ، خصوصاً وأنها كانت عاقدة الأمل على تكرار هذا التصرف ، فى جميع الظروف والمناسبات .

وقد أبلغ اقتراح برونو إلى باريس ، فرفضه سولت ، وأنهى إلى بولوير بأن دخول روسيا البوسفور باسم الدول ، سيؤدى إلى تقوية نفوذها ، وتثبيت أقدامها ، مما سيجعل لها سلطة متينة ، وسيطرة مكينة .

وفى الثامن والعشرين من سبتمبر ، بعث سيباستيانى إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بمذكرة صادرة من حكومة لندن ، أعلن فيها أن اقتراح برونو غش وخداع ، ومكايدة ، بل ما هو إلا تثبيت مقنع ، لمعاهدة انكيار سكيليسى .

وقد أكدوا فى دوائر التويلرى أنه : « لن يظهر أى أسطول أجنبى فى البوسفور ، دون أن يبين الأسطول الفرنسى . أن روسيا لا تبغى وضع حد للمصاعب الناشئة عن المسألة الشرقية . وأنها تريد الحصول على اعتراف من الدول ، بحقها فى التدخل . ولن يقبل أى استثناء لمبدأ إغلاق المضايق ، ما لم يسلم بدخول فرنسا فيه .

(١) كتاب إلى بالمرستون ، مؤرخ فى السابع والعشرين من سبتمبر .

« وأن قرارها نهائى لا رجوع فيه ، أية كانت نتائج ما يقع من خلاف يؤسف له ، ولو أدى هذا الخلاف إلى تحقق المشروع الذى تعتز به روسيا : ألا وهو عزلنا عن حلفائنا . ومثل هذا العمل لن تقع تبعته على كاهلنا » .

وإزاء إصرار إنجلترا وروسيا ، لم يكن فى وسع فرنسا إلا أن تقف موقف المتفرج ، وأن تلزم مركز المشاهد ؛ اللهم إلا إذا استقر قرارها ، وحزمت رأيها على مناصبة الدولتين الحرب والقتال ، والوقوف منهما موقف التخاصم والنضال .

ومنذ السابع والعشرين من سبتمبر ، شعر بولوير بأنه إذا تم الاتفاق بين لندن وبطرسبرج ، فستظل فرنسا محايدة ، ولن تعمل إلا بقصد الظهور فى الآستانة ، فى حالة دخول الروس هنالك .

وقد وردت إجابة سولت إلى لندن ، فكانت موضع التفكير والتدبير . وصحيح أن بالمرستون قال : « سواء انضمت فرنسا إلينا ، أم لم تنضم ، فقد استقر رأى الوزارة على العمل بالاتفاق مع الدول الثلاث »[1]. لكن زملاءه ، وهم أقل منه تطرفاً ، وأكثر اعتدالا ، انتهوا إلى إقناعه ، وتحويله نحو طريق الحكمة الرشيدة ، والحصانة السديدة . وهكذا رفض أى عرض ، ما لم يكن مؤسساً على إلغاء معاهدة انكيارسكيليسى . وقد بعث إلى برونو[2] بكتاب جاء فيه أنه راض إذ رأى روسيا توافق على الخطة الإنجليزية ، من غير إصرار على اشتراك فرنسا . ثم أعرب عن سروره لقبول بطرسبرج الاعتراف بإغلاق المضايق[3]. ولكن إذا فتح البوسفور للروس ، فإنه لا يستطيع الحيلولة دون فتح المضيقين الآخرين ، أى الدردنيل وبحر مرمرة ، لباقى المتدخلين من الدول المتعاهدة ، والحكومات المتعاقدة.

بذل بالمرستون جهده ، لاجتذاب زملائه إلى الاشتراك معه فى العمل. غير أن مسعاه لم يغن فتيلا ، وذهبت جهوده أدراج الرياح . فقد قررت الأغلبية ما يأتى : « بما أن الحكومة الفرنسية لم تنضم إلى مقترحات روسيا ، فقد امتنعت إنجلترا عن

(١) كتاب بالمرستون إلى بولوير ، المؤرخ فى الرابع والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٣٩ .

(٢) كتاب إلى كلانريكارد ، مؤرخ فى الخامس والعشرين من أكتوبر .

(٣) معاهدة مع الباب العالى ، فى سنة ١٨٠٩ .

قبولها ، وأصرت على المطالبة – متفقة فى ذلك مع فرنسا – بألا تحتفظ روسيا بأى امتياز فى بحر مرمرة . ويجب أن يظل البوسفور والدردنيل مغلقين للجميع ، أو أن يفتحا فى نفس الوقت للجميع ؛ هذا إذا استدعت الحالة تقرير استثناء للمبدأ العام » .

تسلم برونو هذا الرد ، معلقاً على شرط رفعه إلى حكومته ، وغادر لندن فى الحال ، مدعيا أنه لا يملك السلطة اللازمة للمفاوضة فى أمر وجود الأساطيل فى الدردنيل ، والواجب أن يطلب تعليمات فى هذا الصدد . وبدهى أنه كان يتمنى من صميم فؤاده المبادرة إلى إبرام معاهدة ؛ بيد أن بالمرستون ، على نقيض ذلك ، كان فى حاجة إلى التظاهر بالارتباط مع فرنسا ، حتى يحمل روسيا على النزول له عن بعض الامتيازات . وكان برونو قد اقترح ، قبيل سفره ، أن يترك لإنجلترا فرصة العمل على انفراد . إذ أن اتخاذها وسائل العنف من شأنه أن يؤثر فى الباشا ، وهو كسب على كل حال . وقد بلغ به الأمر إلى تقديم المنهاج الآتى إلى الوزير الإنجليزى :

بعث الطمأنينة فى نفس الآستانة ، وإثارة الخوف فى قلب الوالى ، بمواجهته بالاتفاق الإنجليزى الروسى ، وقطع المواصلات بين جيش الشام ومصر[1] .

والواقع أن الغرض الحقيقى كان إحراج إنجلترا فى نظر فرنسا . وقد عاد بالمرستون فاستبعد الاقتراح ، بعد أن فطن إلى خطره وشعر بضرره . فما دام كان هنالك أمل فى إقناع باقى الدول ، سيظل الوزير البريطانى مترقباً وجانحاً إلى سياسة الانتظار .

سافر برونو حوالى الثانى عشر من أكتوبر ، مقتنعاً بأن حكومة لندن ستترك فرنسا وشأنها ، وستهمل أمرها ، إذا وافقت روسيا على منح الإنجليز بعض الامتيازات .

ورغم كل هذا ، فقد سجل سيباستيانى ، سفير فرنسا فى لندن ، انتصاراً باهراً ، كما قال سانت أولير ، إذ استطاع أن يهزم وزير الخارجية البريطانية ،

(١) تقرير برونو إلى نسلرود ، المؤرخ فى الخامس والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٣٩ .

داخل مجلس وزراء الملكة فيكتوريا ؛ وقد تقبل الوزير الهزيمة بإباء وشمم، وتلقاها بعزة وكرم ، فأعلن ذلك إلى سيباستيانى قائلا : « لكى نقدم الدليل الأوفى ، على القيمة التى تقدرها إنجلترا لتحالفها مع فرنسا ، قد عدلت الوزارة قرارها السابق ، الخاص بعدم منح محمد على أية بقعة أخرى سوى مصر ووراثتها . وقد وافقت على إضافة باشاليك عكا ، عدا الحصن والجزء الأعلى من الشام ، الواجب إعادتهما فى الحال إلى الباب العالى» (١).

حيال هذه العروض والمقدمات ، استطاعت فرنسا أن تظهر ، شيئاً من المسالمة نحو إنجلترا ، من غير تجريح لكرامتها . بل إن الماريشال سولت قرر النزول عن مزايا أعظم شأناً ، وامتيازات أبعد مدى، إزاء هذا السلوك الكريم وهذا التصرف السمح من جانب الحكومة البريطانية . فأصدر أمره إلى الجنرال سيباستيانى بأن يقرر « أن فرنسا ما زالت عند قرارها السابق، وأنها لن تعدل عن الحدود التى رسمتها لنفسها » .

* * *

وفى التاسع من ديسمبر ، أرسل نسلرود إلى بوتينييف إذناً بالتعاون مع سائر السفراء ، لمحاولة حل المسألة الشرقية ، على شريطة أن يتم الاتفاق بين الدول الخمس ، وأن يعرب الباب العالى عن قبوله بحرية تامة لا تشوبها شائبة ، وألا تستخدم سوى وسائل إكراه فعالة ، حتى لا تتعرض كرامة الدول ويتعرض نفوذها للإحراج . فإذا رفض الباشا رد الأسطول التركى ، سحب الوكلاء القنصليون من مصر . أما إذا زحف إبراهيم على الآستانة، فستحاصر الإسكندرية ومراقئ بلاد الشام . هذا ولم يكن نسلرود عميق الإيمان ، ولا عظيم الثقة ، بقوة هذه التدابير ، لكنه أشار إلى « أن هنالك بعض أشياء قد تكون أثقل وزناً إذا روقبت مما هى عليه إذا نفذت ». ولقد صرح نسلرود ، فى هذا الصدد ، أن الغرض الوحيد للتعليمات الصادرة إلى بوتينييف ، هو« طبع التدخل الأوربى فى شؤون مصر ، بطابع القوة ، من شأنه أن يقمع كل مقاومة من جانب محمد على » .

(١) راجع : الكونت دى سانت أولير ، « ذكريات » (فينا ١٣٢ — ١٨٤١ ، ص٢٧٨ .

استند نسلرود على أثر هذا التهديد ، أكثر من اعتماده على تنفيذه ، فحاول جاهداً كسب معاونة فرنسا الخالصة ، ومؤازرتها الصادقة ، لعله يوفق إلى حل المسألة الشرقية ، بالسرعة المرجوة ، والسهولة المبتغاة ، دون المساس بشروط معاهدة انكيار سكيليسى .

وقد سبق أن رفض بالمرستون عروض التسوية المقترحة من سيباستيانى ، فهل يعقل أن يرضى بعدئذ بالحل الذى قدمه سولت إلى الحكومات الأوربية ، ذاك الحل الذى يقضى بالنزول إلى باشا مصر عن أوسع الامتيازات ، اكتفاء بحرمانه من قنديا وأطنه ، على أن تنتقل باقى ممتلكاته إلى ذريته عن طريق الوراثة ؟

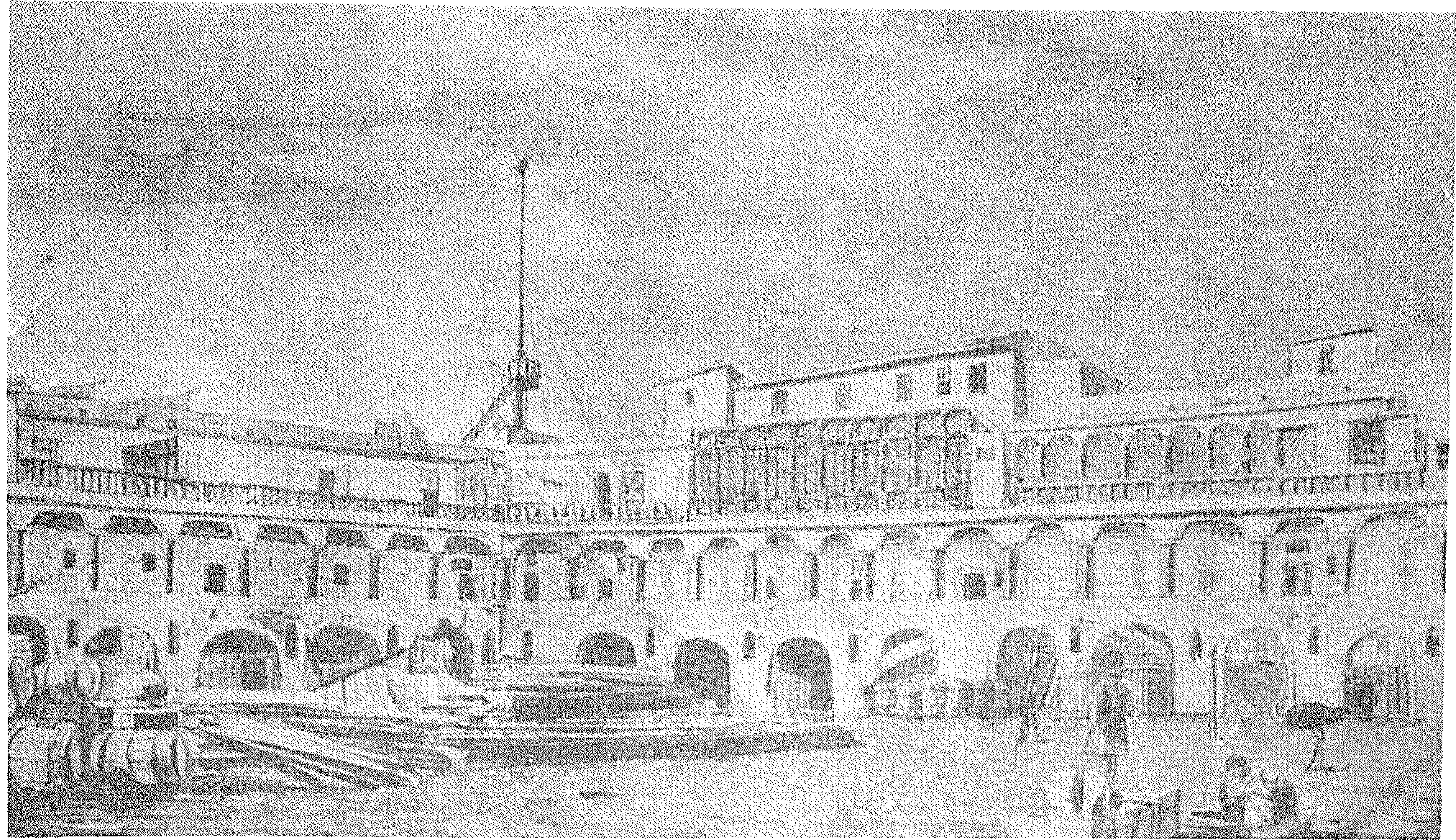
لقد أجاب بالمرستون ، فى السادس والعشرين من سبتمبر ، قائلا لسيباستيانى : «إن ذلك يتنافى مع مصالح الباب العالى ، ويؤدى سراعاً إلى تجزئة الدولة العثمانية».

وما زالت الحكومة الفرنسية عند رأيها ، وهو أنها توافق على أى اقتراح حقيق بأن يلقى من لدن الباشا حسن القبول ، فضلا عن أنها لم تفكر يوماً ما فى تسوية كتلك التى تقدم بها سيباستيانى . (١) كما كان بولوير يدرك حق الإدراك ، أن الحكومة الفرنسية لن تصر على مطالبة محمد على بتضحيات جسيمة ، ولن تحمله على الاعتراف بتسوية إقليمية مخالفة لرغباته . نعم إن سولت لم يكن من أنصار الوالى الغيورين ، ولا من مريديه المتحمسين ، لكنه خشى إثارة الرأى العام الفرنسى . غير أن رفض مقترحات برونو ، قوبل فى فرنسا بارتياح كامل ، وسرور شامل(٢) .

ولئن شعرت فرنسا بأن الدول تتنكر لها ، وتعرض عنها ، فقد ظن بولوير أن حكومة التويلرى لن تتردد فى الانضمام إلى خطة تلك الدول ، بشرط عدم الالتجاء إلى وسائل لا توافق هى على تنفيذها .

إذاً فمن الحكمة وسداد الرأى ، عدم انتظار فرنسا لإبرام الاتفاق بين الدول . إذ أن المبادرة إلى عقده ستحمل فرنسا على شد أزر المتعاقدين . ويمكن فى

(١) كتاب بولوير إلى بالمرستون ، المؤرخ فى العاشر من أكتوبر .
(٢) كتاب جرانفيل إلى بالمرستون ، المؤرخ فى العشرين من أكتوبر .



مساكن دار الصناعة

اللحظة الأخيرة، النزول لحكومة التويلرى عن بعض الامتيازات، تبريراً لتدخلها(١).

وقد رأى بالمرستون أن لا حرج عليه إذا تقدم لسولت بمقترحات جديدة، رداً على مقترحاته؛ فقد كان يعلم علم اليقين أنها سترفض. وبهذه الوسيلة، سيظهر بمظهر المتسامح المتساهل، الجانح إلى الوفاق والوئام، وبهذا يتجنب مسؤولية قطع العلاقات بين فرنسا وإنجلترا. ومن يدرى؟ ربما ظن بالمرستون أن فرنسا سترضى بحل وسط، مما سيوغر صدر الباشا، ويلهب حفيظته ضد حليفته إذا خانت العهد ونكثت الوعد. وعندئذ سيصبح النفوذ الفرنسي فى مصر مهدداً أيما تهديد.

وفى مستهل أكتوبر، اقترح بالمرستون على سولت أن يترك للباشا ولاية عكا، مع استثناء المدينة نفسها. فأجاب سولت أن محمداً علياً لن يتنزل عن الميناء بحال من الأحوال، لأن حرمانه منها سيجعل الولاية عديمة القدر، تافهة الأثر.

وقد رفض سولت هذا العرض، مع تقديره لروح التسامح والوفاق، ولنزعة التساهل والوئام، التى اتصف بها الوزير البريطانى(٢).

كما كانت روسيا آنئذ هى الدولة الوحيدة، القادرة على كسر شوكة إبراهيم، وقمعه وإخضاعه، بما لها من الجيوش الجرارة، والجنود المدربة، والأسلحة الفتاكة. لكنها لو فعلت، لجاء الدواء شراً من الداء، ولتأثرت مكانة السلطان، أكثر مما لو ناصبها الوالى العداء(٣). أما فى فيينا، فقد نظر إلى مقترحات سولت بارتياح عظيم، إذ أن الدوائر النمسوية كانت تعتبر إعادة أطنه فى الحال، أمراً من الأهمية بمكان. ولكم ودت أن ترد كريت أيضاً. أما فيما يتعلق ببلاد الشام، فقد كانت الفكرة القائلة بتجزئة السلطة الوراثية، موضع ثناء، ومدح وإطراء؛ فقد استأنف ميترنيخ العمل بعد إبلاله من مرضه، وما كاد يعود إلى منصبه، حتى أبدى ارتياحه للاقتراح، ولم يتردد فى قبوله، على شريطة أن تظهر فرنسا استعدادها للعمل. وقد أسرع فيكلمونت فى إبلاغ موافقته إلى باريس.

---

(١) كتاب بولوير إلى بالمرستون، المؤرخ فى الرابع من أكتوبر.

(٢) كتاب بولوير، المؤرخ فى السابع من أكتوبر.

(٣) كتاب جرانفيل إلى بالمرستون، المؤرخ فى الخامس والعشرين من أكتوبر.

لكن ميترنيخ وقف الإبلاغ ، على سبيل الاحتراس والحيطة . ثم قرر أن النمسا ستنضم إلى الخطة التى تراها أكثر ملاءمة للباب العالى . وقد لاحظ سانت أولير التغير الكبير ، والتبدل الخطير ، الذى حدث فى موقف المستشار ، منذ أن افترسته العلل ، وأضنته الأسقام .

وفى العاشر من أكتوبر ، وصل اقتراح سولت إلى بطرسبرج . ويبدو أنه لم يصادف ارتياحاً ما . إذ انطلقت الشائعات ، مؤكدة أن جيوش القرم ستعزز ، وأن حاميات سيباستوبول وأوديسا لن تخفض ، كالمعتاد سنوياً عند حلول فصل الشتاء [١] .

وفى التاسع والعشرين من أكتوبر ، أبلغ بالمرستون رسمياً إلى جرانفيل ، رده على مقترحات التويلرى . وقد شرح أسباب رفضه قائلا : إن تنفيذ تلك المقترحات سيمكن الباشا من الاستقلال ، طبقاً لرغبته ، ووفقاً لمشيئته . وهكذا ستعمل الدول على تجزئة الدولة العثمانية ، مما يخالف مبدأ عدم المساس بكيانها . ومن جهة أخرى ، كان بالمرستون يعتقد أن قوة إبراهيم ستمكنه من احتلال مركز أبيه ، وعدم النزول لإخوته عن بلاد الشام [٢] . وذكر الوزير البريطانى أنه ، رغبة فى ضمان معونة فرنسا ، وافق منذ أوائل شهر أكتوبر ، على منح الباشا ولاية عكا ، باستثناء المدينة [٣] ، وعدل عن جعل الأسبقية لمسألة رد الأسطول . لكن حكومة سولت رفضت العرض البريطانى . وإزاء ذلك ، رجا بالمرستون من فرنسا أن تعتبر اقتراحه باطلا ، كأنه لم يكن . وهنا استمسكت إنجلترا باقتراحها الأول — أى رد سوريا بأكملها — فقطع سولت المحادثات . وتملص بالمرستون من مسؤولية قطع العلاقات ، بعد السعى الودى الذى قام به . لذلك بادر إلى سحب اقتراحه . فحيال رفض سولت ، فضل عدم التضحية بأى شىء من أجل صداقة فرنسا . ولا غرو فكثيراً ما وجه إلى فرنسا النقد اللاذع ، واللوم الشديد لأنها رفضت المطالبة بأسطولها ،

(١) كتاب كلانريكارد ، المؤرخ فى الثامن عشر من أكتوبر .
(٢) كتاب إلى بوفيل ، مؤرخ فى السادس عشر من أكتوبر .
(٣) على أن تبدأ حدودها من جبل الكرمل ، مارة ببحيرة طبرية ، سائرة على ضفاف الأردن والبحر الميت إلى خليج العقبة .

رغم المذكرة المؤرخة فى السابع والعشرين من يوليه سنة ١٨٣٩ .

* * *

كانت المسألة الرئيسية من غير شك ، هى وجود السفن الحربية الفرنسية والإنجليزية عند مدخل الدردنيل . فقد ظلت السفينة الروسية ، « النجم القطبى » راسية فى البوسفور ، على تمام الأهبة والاستعداد ، لنقل المندوب الروسى ، بمجرد وصول أول نبأ عن اجتياز المضايق .

وفى الحادى عشر من سبتمبر ، أعلن ستوبفورد(1) أنه لا يستطيع الاستمرار فى خليج بشيكا ، وأنه يريد اتخاذ الدردنيل مأوى، خلال فصل الشتاء القارس ، من غير أن يعتبر ذلك ، بحال من الأحوال ، تهديداً لممرات الخلجان .

وفى الثامن والعشرين من سبتمبر ، لاحظ الديوان شيئاً من التهاون والإهمال من جانب الدول ، فجدد من تلقاء نفسه ، مذكرته المؤرخة فى الثانى والعشرين من أغسطس ، يطالب الدول فيها بتنفيذ وعودها . ولقد قرر الباب العالى أنه سيمنح الباشا — إلى جانب العفو عنه — حكم مصر الوراثى ، دون أن يشير أية إشارة إلى بلاد الشام.

تحرج مركز تركيا بعد مذكرة السابع والعشرين من يوليه . فإذا لم تف الدول بوعودها ، سيبادر السلطان إلى الاتفاق مباشرة مع تابعه ، وسيبعد السفن الحربية الأجنبية أيضاً . ولكم كانوا يفضلون رؤية تلك السفن فى الإسكندرية وفى آزمير على وجودها فى الدردنيل .

وقد حرر كل من بونسونبى ، فى الثلاثين من سبتمبر وفى الثامن من أكتوبر ، وروسين ، فى العشرين من أكتوبر ، إلى السلطان ، كتباً ترمى إلى بعث السكينة فى قلبه ، وبث الهدوء فى نفسه . لقد قالا فيما قالا إن الأساطيل لم توجد هنالك إلا « من أجل إسداء المعونة لعظمته ، لا من أجل إحداث متاعب له » . وعلى كل ، ففى سبيل ضمان وحدة العمل ، وتجنب الاحتكاك ، قررت الحكومات أن تكون جميع التعليمات صادرة من فيينا .

(1) أمير البحار (الأميرال) ستوبفورد (١٧٦٨ — ١٨٤٧) لحق بالبحرية فى سنة ١٧٨٠ وأصبح أميراً للبحار فى سنة ١٨٠٥ ، واشترك فى الهجوم مراراً ضد الأساطيل الفرنسية ، وقاد حملة جاوه فى سنة ١٨١١ .

وقد تلقى بوتينييف فى الثامن والعشرين من سبتمبر ، تعليمات يرجع تاريخها إلى التاسع من ذاك الشهر ، فبادر إلى مفاتحة بونسونبى فى أمر اتخاذ تدابير فى زمن واحد . وفى الخامس عشر من أكتوبر ، ابتعدت السفينة « النجم القطبى » ، لتبرهن على أن الثقة متبادلة بين إنجلترا وروسيا .

وفى التاسع والعشرين من أكتوبر ، أصدر بالمرستون تعليمات ، تقضى بذهاب السفن الحربية الإنجليزية إلى أزمير ، لتمضية فصل الشتاء ، بدلا من الاتجاه صوب شاطئ « الصخرر البيضاء » . ألتى ستوبفورد أنجره فى فورلا . بيد أن لالاند تلقى فى الرابع والعشرين من نوفبر ، أمراً بأن يرسو على شاطئ أزمير ، حتى تسود الطمأنينة التامة فى الديوان .

* * *

وقد أبلغ القناصل إلى الباشا مذكرة السابع والعشرين من يوليه ، لكنه لم ينتظر قرارات الدول ، لاعتقاده أن الوصول إلى اتفاق مباشر مع السلطان ، سيهدم أثر تدخلها .

إلا أن محمدا عليا ، رغم موقفه الودى المتسم بروح الوفاق والوئام الذى اضطر أن يقفه إزاء الصدر الأعظم ، لم يعدل عن إظهار الشدة والاستمساك بحقوقه تجاه الدول الأوربية . وعند ما قرر له كوشليه ؛ فى الرابع عشر من أغسطس ، أن السفن الحربية الفرنسية والإنجليزية ستتلقى تعليمات بالاستيلاء على سفن الأسطول العثمانى ، أجاب الوالى أن إبراهيم سيسير فوراً ، عند أول تهديد . لكنه استطرد قائلا : وفى حالة فصل خسرو من منصبه ، سيعيد الأسطول التركى ، بقيادة ابنه سعيد نفسه .

وكلف كامبل ، من جهته ، بأن يقيم للباشا الدليل الساطع على أنه سيعجز عن العمل ضد القرار الذى أزمعت الدول على إصداره [١] . وعند ما عاد كاريه إلى مصر ، فى الثانى من سبتمبر ، تبين له أن إبراهيم سيضطر إلى اتخاذ

---

(١) مذكرة كامبل إلى محمد على ، المؤرخة فى العشرين من سبتمبر ، وفقاً لتعليمات بالمرستون الصادرة فى السابع عشر من سبتمبر .

ديار بكير مركزاً شتوياً لجيشه ، تيسيراً للتموين. ويبدو أن الباشا كان على وشك السماح لابنه بأن يتقدم فى آسيا الصغرى ، حتى يضمن زاد الجنود . كان محمد على يهدد ويتوعد من جانب ، بينما كان يتظاهر بالتسامح والصفح من الجانب الآخر . فلقد قرر لكوشليه أن الوالى عدل عن المطالبة بإبعاد الصدر الأعظم ، لعله يصل إلى اتفاق مباشر مع الديوان . وفى الخامس عشر من سبتمبر ، بعث الباشا بكتاب إلى خسرو ، ينهى إليه بتغيير موقفه . ولم يعامل الصدر الأعظم فى هذا الكتاب ، معاملة العدو الشخصى ، بل اكتفى بتوجيه العتاب إليه ، لأن عرضه كان مقصوراً على حق وراثة الحكم فى مصر ، ولأنه اتهم أحمد باشا بالخيانة . ثم قرر أنه مستعد كل الاستعداد لحسم النزاع والخصام ، والتمس إرسال مبعوثين من الباب العالى ، على أن يكون رائدهم ومبتغاهم صالح الإسلام ، دون سواه من الأغراض والأهداف .

وما كاد هذا الكتاب يصل إلى الآستانة ، حتى عاد القلق يساور بونسونبى[1] . ذلك لأن خطة الوفاق والوئام التى رسمها محمد على قد تحمل الديوان على المفاوضة بعيداً عن وساطة الدول .

وها هم الوزراء العثمانيون ، فى الثامن والعشرين من سبتمبر ، يذكرون السفراء بالوعود التى قطعوها على أنفسهم ، فى شهر يوليه المنصرم .

* * *

وفى مستهل سبتمبر ، عاد إلى الآستانة رشيد باشا ، السفير العثمانى فى لندن[2] . وكان رشيد باشا نصيراً مخلصاً لسياسة التعاون مع الدول الغربية ، على النقيض من خسرو ، ذلك المملوك الرقيق الشركسى الهرم ، المتحمز المتشكك . وقد وفق بالمرستون إلى عقد عرى الصداقة مع الدبلوماسى التركى ، فما كاد هذا يعرض على ذاك وجهات

(١) كتاب بونسونبى إلى بالمرستون ، المؤرخ فى الأول من أكتوبر .

(٢) رشيد باشا (١٨٠٢ — ١٨٥٨) السفير العثمانى فى لندن ، وزير الخارجية ، ثم سفير فى باريس . تولى ست مرات منصب الصدر الأعظم ، وسبق أن تفاوض فى عقد صلح كوتاهيه ، وشغل فى سنة ١٨٣٥ منصب السفير فى لندن ، وكان وزيراً للخارجية فى سنة ١٨٣٧ ، ثم عينه السلطان محمود للمرة الثانية سفيراً فى لندن سنة ١٨٣٨ .

نظره ، حتى وضح لكليهما وضوح الشمس أن آراءهما متفقة ، وأفكارهما متلاقية. ومنذ هذه اللحظة ، أصبح رشيد باشا رجل الإنجليز ، وصنيعتهم المتفانى .

بدأت فيينا تشعر بالخوف ، من اتخاذ إبراهيم آسيا الصغرى مشتى لجنوده . فكلف لورين بإبلاغ الباشا أن أى تقدم لجيوشه فى الشام ، لن يحدث أى تعديل فى شروط الدول. وقد كان فيكلمونت يخشى من أن تهديد القوات المصرية للبوسفور ، قد يحمل الديوان على الاتفاق مباشرة مع الباشا . وفى الخامس من أكتوبر ، بعث ستورمر ، سفير النمسا فى الآستانة[١] إلى لورين ، تعليمات حكومة فيينا . ورغبة فى تأييد النمسا فى مسعاها والعمل على تقويته وإنجاحه، أرسل بونسونبى فى اليوم نفسه ، تعليمات مماثلة إلى كامبل . ولم تسنح للورين فرصة مقابلة الباشا إلا فى السادس عشر من أكتوبر . فصرح محمد على أنه لا يستطيع الإجابة عن المذكرة النمسوية ، لأن الادعاءات الواردة فيها ، لا تستند على أية واقعة معينة واضحة[٢] .

قام كامبل بمسعاه فى الثامن عشر من أكتوبر ، فكرر له الباشا ما سبق أن وعد به كوشليه ، بشأن إعادة الأسطول ، مع إصراره على مطالبه الأخرى . وفى لندن ، حامت الشبهات حول كامبل ، واتهم بأنه لا يقف مع الباشا موقفاً حازماً حاسماً ، فتقرر استدعاؤه ، فى السادس والعشرين من سبتمبر ، وعين بدلا منه الكولونيل هودجس ، القنصل العام فى بلاد الصرب .

وقد كان أسلوب كوشليه مطابقاً لتعليمات باريس ، وموافقاً لإرشاداتها . لكن الجالية الفرنسية فى مصر ، نهجت نهجاً آخر. فقد أخذت تؤكد لمحمد على أن فرنسا لن تخون الوعد ولن تحنث بالعهد [٣] وكان لدى الباشا من الأسباب الشديدة ، ومن البواعث السديدة ، ما يحمله على الاعتقاد بأن لويس فيليب ما زال يكن له الإخلاص والوفاء . فضلا عن أن الدول منقسمة بعضها على

---

(١) كان يشغل هذا المنصب آنئذ الكونت ستورمر (١٧٨٧ – ١٨٦٣) وسبق أن عين مندوباً (قوميسيراً) للنمسا فى جزيرة القديسة هيلانة سنة ١٨١٦ .

(٢) تقرير مقدم من ميدم إلى نسلرود .

(٣) تقرير مقدم من ميدم إلى نسلرود .

بعض ، فى تنافر وتنافس ، الأمر الذى يجعل مطالبها واهية ، ومقاصدها واهنة .

بيد أن الكونت ميدم أخذ يحاول فصم العرى ، وقطع الصلة بين إنجلترا وفرنسا ، خشية فشل السياسة الروسية فى البوسفور ، من جراء الاتفاق بين هاتين الدولتين . فقد كانت مصلحة روسيا تقضى بألا يرد محمد على الأسطول إلى تركيا. إذ لو فعل ، لانهار أحد أسباب الخلاف والشقاق، القائم بين الدول البحرية . ولذلك أخذ ميدم يزجى للباشا النصح ، بعدم إعادة السفن الحربية العثمانية . ورجاء إقناعه ، كشف له بصورة لا تخلو من المواربة والرياء، والمخاتلة والمخادعة ، المشروع الفرنسى الذى يرمى إلى اغتصاب قنديا وأطنه، وربما غيرهما من البلاد خيانة وغدراً (١) . وقال فيما قال إن الباشا ، باستبقائه الأسطول ، يستطيع الاعتماد على مزايا أعظم ، وفوائد أهم، وقد كان الوالى يتقبل باحترام وتقدير ، نصائح القناصل وإرشاداتهم . لكنه ما فتئ يحاول التفاوض مع الباب العالى . وهكذا ، جاءت مذكرة الديوان إلى الدول مفاجأة غير سارة لمحمد على. فقد كان يأمل ويرجو أن يقبل خسرو الدخول فى المفاوضة ، فوردت إجابة الصدر الأعظم مبتسرة، ومقتصرة على المطالبة بتدخل أوربا تدخلا فعلياً(٢) . وقد استندت إلى أن الوزراء لم يتلقوا إلا مجرد وعود جوفاء ، لا تقدم ولا تؤخر .

وفى هذه الأثناء، عمد محمد على إلى كسب الأنصار والمريدين، واستمالة المؤيدين والمعضدين، من بين رجال السراى، مما جعل الاتفاق المباشر مع السلطان ممكناً ومحتملا .

وقد أثار استئناف نشاط القوات المصرية فى أورفه ، تذمر الباب العالى ، فأخذ يشكو منه مر الشكوى . وفى الحادى والعشرين من أكتوبر ، استفسرت حكومة الآستانة من الدول، عن التدابير الواجب اتخاذها لوقف تقدم إبراهيم، الذى عمد إلى احتلال الضياع والقرى خلال زحفه، إما لاقتفاء أثر الفارين من الجندية،

(١) محادثات الثامن من اكتوبر .

(٢) كتاب كامبل المؤرخ فى الثامن عشر من أكتوبر . كان الباشا يؤكد أن خسرو قدم إليه عروضاً مباشرة، بكتاب مؤرخ فى الثالث من سبتمبر ، وأن كتابه المؤرخ فى الخامس عشر ما هو إلا رد على هذه العروض .

أو لإقامة معسكرات فى المناطق الشتوية .

وقد ورد كتاب ستورمر فى الرابع والعشرين ، ينصح الديوان بتجنب أية حركة . وفى السادس والعشرين ، تسلمت حكومة الآستانة كتاباً مطمئناً من بونسونبى ، يشير فيه إلى أن مركز محمد على أصبح حرجاً ، وأن موقفه أضحى دقيقاً فى سوريا ؛ وألح على الباب العالى بعدم النزول عن شىء للوالى ، مؤكداً أن أى تساهل من جانبه سيؤدى حتما إلى تجزئة الدولة العثمانية وانهيارها .

أما فى أوربا ، فكانت المفاوضات جارية على قدم وساق . وها هى روسيا سائرة فى مثابرة وثبات ، فى طريق المحالفة الإنجليزية الروسية ، مبدية استعدادها التام لاستئناف محادثات لندن . وها هو سولت يكشف التلاعب الذى عمد إليه بالمرستون ، لإلقاء مسؤولية فصم الصلات على فرنسا . ورغبة فى إزالة ما قد يتطرق إلى الأذهان من اللبس والخطأ ، بعث سولت بكتاب مطول إلى الوزير البريطانى ، فند فيه التهم الموجهة منه إلى حكومة التويلرى ، ومؤداها أن فرنسا تشد أزر الوالى ، مخالفة بذلك مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية . وما كان رئيس الوزارة الفرنسية ليستطيع تحمل هذا اللوم والتعنيف ، فاحتج قائلا : أليست فرنسا هى أولى من تدخل فى الشرق ؟ ألا يرجع الفضل إلى بعثة كايية (١) فى وقف إبراهيم عند مرعش ، وعدم تجاوزه إياها ، رغم اعتداء السلطان؟ ثم أليس التصريح الخاص بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية صادراً من حكومة باريس ؟ ألم يعمل السفراء الفرنسيون بالاتفاق مع باقى الدول ، فى السابع والعشرين من يوليه ؟ وإذا رفضت فرنسا الخطة الإنجليزية ، فالسبب هو ، على وجه التحقيق ، أن تلك الخطة ستضر بكيان الدولة العلية ، من جراء التدخل الروسى . بعكس الخطة الفرنسية ، فقد كانت مزدوجة الفائدة ، إذ أنها ، مع عدم مساسها بالمبدأ ، كانت ستحول دون خطر قيام روسيا بإفساد التوازن فى الشرق .

وقال سولت فيما قال : « إن فرنسا تراعى خاصة الجانب الأوربى من المشكلة ؛ بعكس إنجلترا ، فقد وجهت اهتماماً زائداً إلى اعتبارات متعلقة بمركز كل من الباب العالى والوالى » .

(١) كتاب من جرانفيل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى الثامن عشر من نوفمبر .

وستظل الحكومتان عند موقفهما إلى نهاية النزاع ، دون أن تتقاربا قيد أنملة .

وما كان سولت ليتردد فى محاولة الانضمام إلى وجهة النظر الإنجليزية إزاء المسألة المصرية ، لو حصل على تأكيدات مطمئنة بشأن التهديد الروسى ، وذلك رغم تعرضه لإثارة حفيظة الرأى العام فى فرنسا . ولكنه ما كان يستطيع ، لمجرد استرضاء إنجلترا ، أن يغضب فى آن واحد مجلسى البرلمان فى بلاده ، وأن يعدل عن سياسته إزاء روسيا . فالخلاف بين لندن وباريس لم ينشأ عن عطف سولت نحو الباشا ، بقدر ما كان راجعاً إلى تحرز فرنسا من روسيا .

وحدث أن تلقت حكومة لندن عندئذ نبأ مؤداه أن قيصر روسيا مستعد للنزول عن مزايا معاهدة انكيار سكيليسى ، والتعاون مع سائر الدول ، حتى يحقق الدفاع عن الآستانة . وقد أبلغ بالمرستون هذا النبأ من غير تردد إلى سولت[١] معللا الرجاء بأن فرنسا قد لا تعارض فى اتخاذ تدابير ضد الباشا . فأجاب سولت : إذا كانت نصوص الاتفاق من شأنها « أن تشمل من جانب روسيا نزولا فعلياً عن المركز الاستثنائى الذى عمدت إلى اتخاذه لنفسها فى الآستانة ، أية كانت أسبابه ، ففى هذه الحالة نستطيع أننا نتحادث بارتياح عظيم » . لكن هذا النزول يجب ألا يكون مصحوباً بأى شرط تحفظى ، من شأنه تعطيل نتائجه الظاهرة الجلية . ويتعين مراعاة وجهة نظرنا فى صدد الجانب الذى بدا لنا دائماً من الخطورة بمكان فى المسألة الشرقية ، كما يجدر أن يصل بنا إلى النتيجة التى قصدنا تحقيقها فى بادئ الأمر ، والتى فقدنا الأمل فى إدراكها من زمن بعيد . « وتعلمون بلا شك أننا منذ مبدأ المفاوضة ، قد وجهنا جهودنا نحو تحقيق إلغاء الحماية التى تفرضها روسيا على السلطان ، دون سواها من الدول ، وما زلنا نقول مراراً وتكراراً إن ضمان استقلال الباب العالى لن يتحقق إلا فى الآستانة على الأخص ، وإن عقدة الصعوبة تتركز فى هذا الجانب من المسألة . والذنب ليس ذنبنا إذا كانوا قد ظلوا زمناً طويلا مكابرين معاندين على رؤية العقدة فى غير موضعها الحقيقى ، أى فى تلك المسألة التى تعد ثانوية نوعاً بالنسبة إلى أوروبا ، وهى مسألة العلاقات

---

(١) بوساطة جرانفيل فى التاسع من ديسمبر .

بين السلطان والوالى . وهكذا ضاعفوا الارتباكات إلى حد جعلها متعذرة الحل ... فاتفاق مبرم على مثل هذه الأسس سيغير الوضع من حال إلى حال ، وستجد فيه حكومة الملك سبباً كافياً لتعود فتشرع فى دراسة المسألة بأكملها (. . .) حتى فى الأجزاء التى يخيل أن الدول قد استقر رأيها استقراراً مطلقاً بشأنها (. . .) ودون استثناء الجانب الذى أبدت الحكومات المختلفة بصدده وجهات نظر متباينة ، إلى حد جعل كل مفاوضة حوله عديمة الجدوى»[١] .

هذا وفى العاشر من نوفمبر ، بعث نسلرود إلى كيسيليف بكتاب جاء فيه : « نظراً إلى خطورة ما يستند إليه بالمرستون من الاعتبارات لإثبات الضرورة التى جعلت إنجلترا تصر على أن يشترك جزء من قواتها البحرية ، فى حالة حدوث خطر داهم من شأنه أن يدفع الباب العالى إلى طلب تدخل روسيا العسكرى ، فإن الإمبراطور على أتم الاستعداد للانضمام فى هذا الصدد ، إلى الرغبة التى أعربت عنها حكومة لندن ، وهو على استعداد أيضاً للتسليم (إذا ما تحقق الافتراض الذى ذكرناه) ، بأن يمثل علم كل من الدول التى تريد القيام بنصيب فى العمل المشترك ، وذلك بإرسال بعض القطع الحربية . وهكذا ستبين أنها تبارت كلها فى سبيل الدفاع عن عاصمة الدولة العثمانية ، وحمايتها . وتوضع تسوية خاصة ، لتحديد عدد هذه السفن ، وتعيين الجهات التى يجب أن تسير فيها ، فى بحر مرمرة ، بجوار مضيق الدردنيل ، تجنباً لكل اتصال بالقوات الروسية ، المخصصة لحماية الآستانة من أى اعتداء آت من جهة البوسفور » .

وبعد زمن وجيز ، عاد برونو إلى لندن ، مزوداً بتعليمات مطابقة لهذه المذكرة ، وقد ورد فيها تفنيد لجميع الاعتراضات التى أثارها بالمرستون ضد المقترحات الروسية الأولى .

لم ينتظر بالمرستون حتى يعرف النص الدقيق الصحيح للمقترحات الروسية ؛ بل أسرع فى إبداء استعداده للموافقة على اقتراح برونو[٢] ، وصارح جرانفيل

(١) كتاب سولت إلى سيباستيانى .

(٢) كتاب إلى بولوير ، مؤرخ فى الرابع والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٣٩ ، وكتاب إلى جرانفيل ، مؤرخ فى السادس من ديسمبر .

بنيته هذه . ومهما يكن من أمر ، فإن بالمرستون كان مصرًّا على الاستغناء عن معونة فرنسا ، بمجرد التيقن من أي اتفاق مع روسيا . وقد كان يعلم حق العلم أن النمسا وفرنسا ستسيران متهالكتين في ركاب القيصر ؛ ولما كانت سياستهما لا تتصل بالمسألة من حيث المصالح المباشرة ، فمن الطبيعي أن تنضما إلى حليفتهما المطلقة التصرف (الأوتوقراطية). وهكذا استطاع بالمرستون ، بعد أن كسب روسيا إلى صفه ، أن يضم إلى خطته ثلاث دول . وبديهي أن اتفاق أربع منها ، جعل العمل ممكناً ومتاحاً ، دون حاجة إلى فرنسا .

وفي السادس عشر من نوفمبر ، قرر ميترنيخ الانضمام إلى الاقتراح الأكثر ملاءمة للباب العالي ، مع إعرابه عن الأمل الخالص والرجاء الصادق ، « بأن إنجلترا والنمسا وروسيا ستستطيع العمل متآزرة متضامنة » .

وقد كان الخطأ الذي ارتكبه سولت ، هو اعتقاده بأن الاستغناء عن فرنسا في تسوية المسألة الشرقية ، ضرب من ضروب المحال ، وبأن الدول الأخرى ستبادر إلى تلبية رغبتها ، لضمان مؤازرتها ومعاضدتها . وقد ساد عند لويس فيليب اليقين الراسخ بأن إنجلترا لن تفلح في الاتفاق مع روسيا ، كما خيل إليه أن في إمكانه الاعتماد على النمسا[1] كان الملك واقعاً آنئذ تحت تأثير ميترنيخ ، فهو ما زال يتبادل معه المكاتبات دون وساطة وزرائه . فإزاء تأكيدات الصداقة والوئام التي ما فتئت روسيا تظهرها نحوه ، حسب لويس فيليب أنه قمين بالرثوق بمحالفتها ، وخليق بالاستناد إلى معاونتها . وإذا كان « الملك الحضري » (البورجواه) لم يفلح في اغتنام الظرف المواتي ، وانتهاز الوقت المناسب ، للنزول لإنجلترا عما رغبت فيه من المزايا ومن الامتيازات ، فالسبب كل السبب هو أنه أراد انتهاج سياسة شخصية . بل ذهب به الأمر إلى نصح وزرائه بلزوم خطة التشدد .

وإليك ما قاله سانت أولير ، عن الاعتبارات التي دفعت لويس فيليب إلى اتخاذ هذا الرأي ، وهو الملك المشهور بحكمته ، المعروف بحصافته .

قال الملك فيما قال : « لا تعنى فرنسا مباشرة بأمر استقرار الباشا في بلاد

(١) خطاب تيير في مجلس النواب الفرنسي ، في يناير سنة ١٨٤٠ .

الشام ، سواء اتسع هذا الاستقرار ، أو ضاق؛ فالموضوع الذى يهمها حقًّا ، هو صون الدولة العلية من الانهيار ، وإنقاذ أوربا من حرب عامة . فتلك الحرب لا محيص عنها إذا فرضت على الوالى شروط مبالغ فى شدتها ؛ فهو لن يتردد ، والحالة هذه ، فى إصدار الأمر إلى ابنه ، باجتياز جبال طوروس ، وبالزحف على الآستانة . ولما كانت روسيا لا ترضى بمعونة سائر الدول فى بحر مرمرة ، فالحرب ستشتعل نارها ويستعر لهيبها ، وسيكون خراب الدولة العثمانية فى مقدمة نتائجها المحتمة . إذاً ففى سبيل إنقاذ الدولة العلية ، يتعين استرضاء محمد على ، بل ويجب العمل على كسب هذا العنصر العظيم من عناصر القوة الإسلامية ، وضمه إلى صف الباب العالى . هذا ومهما بلغت المزايا والامتيازات التى سيحصل عليها من سيده ، فستكون زهيدة القيمة ، نظير ضمان مثل هذا العون ضد روسيا»(١) .

* * *

أخذ بالمرستون ينظر بعين الحسد والارتياب ، إلى تفوق الأسطول الفرنسى فى البحر الأبيض المتوسط ، على الأسطول الإنجليزى عدداً وعدة ، مما شجع حكومة سولت على الاستمرار فى المقاومة . وها قد أنهى إليه بأن فرنسا تجهز فى طولون ثمان قطع بحرية ، فضلا عن ثمانين أخرى ، تمخر عباب اليم . فبادر إلى مخابرة سولت لاستيضاح الأمر . وبدهى أنه رأى فيه تهديداً لبريطانيا العظمى . إذ لا يعقل ان تتخذ مثل تلك الاستعدادات ضد تركيا أو مصر ، أو روسيا ، وهى المحصورة فى البحر الأسود . وهكذا سترى إنجلترا نفسها مضطرة إلى العمل على تقوية أسطولها ، بالرغم من الاتفاق الودى . ولم يخف بالمرستون على سيباستيانى أن المقصد الذى تنشده والغرض الذى ترمى إليه السياسة الفرنسية ، هو ، كما يبدو ، إنشاء إمبراطورية عربية ، مكونة من مصر والشام

---

(١) ويقال إن رأى الملك كان مستنداً إلى مشورة المسيو ديساج ، مدير الشئون السياسية فى وزارة الخارجية ، وهو الذى قضى زمناً طويلا فى الشرق ، فظن أنه ملم بأموره إلماماً كبيراً ، عارف بأحواله معرفة تامة . وإذا كان قد أوصى بعدم استخدام وسائل العنف فى بلاد الشام ، فليس السبب فى ذلك هو إيمانه بقيام إمبراطورية عربية فى المستقبل . بل هو ظنه ، على نقيض ذلك ، أن «ما أسسه محمد على لن يعيش بعده» . وهذا كاف للدلالة على مدى خطأ ذاك الخبير فى صدد مستقبل مصر والشرق الأدنى .

والجزيرة العربية ، وموضوعة تحت النفوذ الفرنسى . وليس فى وسع إنجلترا إلا أن تعترض على تحقيق مثل هذه النوايا ، الواسعة النطاق ، الممتدة المطامع (١) .

ورغبة فى القضاء على مادار فى خلد بالمرستون من القلق ، وماساوره من الاضطراب ، بادر سولت إلى التصريح بأن الأسطول الفرنسى لا يشمل إلا ثلاث عشرة قطعة ، منها قطعتان مخصصتان لنقل الجنود إلى الجزائر (٢) . وفى الثالث والعشرين من ديسمبر ، خفض أسطول الشرق إلى ست سفن ، بينما أصبح ذاك الراسى فى طولون لا يتجاوز هو أيضاً نفس العدد . أما إنجلترا ، فقد عززت أسطولها بثلاث سفن ، فأضحى أقوى من الأسطول الفرنسى . وفى وسط تلك الظروف البعيدة كل البعد عن الملاءمة ، شرعت باريس فى المفاوضات : لقد هجرتها حليفتها وسارت فى سبيل مضاد لها ، ونسجت على منوال مخالف لمنوالها . ولكن رغم هذا ، ما زال الملك يعتمد على النمسا ، ولم يقطع وزراؤه الأمل نهائيًّا فى إنجلترا . بيد أن كلتيهما قد خانت العهد .

* * *

وعند ما علم ميترنيخ أن المسيو دى برونو قد غادر ستوتجار فى طريقه إلى لندن ، استدعى إليه البارون نيومان ، صفيه الأمين ، وخدينه الودود ، وظلا معاً يومين فى مكتب المستشار ، يرسمان الخطط ، ويناقشان الوسائل . ثم غادر نيومان فيينا ، وقد تلقى أمراً — على ما يقول سانت أولير — بالوصول إلى لندن مع برونو فى آن واحد ، إن أمكن . وقد تسنى لنيومان اللحاق ببرونو فى كاليه ، فاجتازا المانش معاً ، وما إن أدركا لندن ، حتى كان الاتفاق سائداً ، والتفاهم تامًّا بينهما .

عاد برونو بلا تردد ولا إبطاء ، فاستأنف محادثاته مع بالمرستون ، بعد أن وقفت ردحاً من الزمن . وقد انتهت إلى وضع مشروع لاتفاق ، أعلنت فيه الدول مرة أخرى ، عدم المساس بكيان الدولة العثمانية ، على أن يعترف لمحمد على بالملكية

(١) كتاب إلى جرانفيل ، مؤرخ فى العاشر من ديسمبر .

(٢) كتاب من جرانفيل إلى بالمرستون ، مؤرخ فى الثالث عشر من ديسمبر .

الوراثية للقطر المصرى ، تحت ولاية السلطان ، وذلك نظير أداء جزية . أما الشام وأطنه ودمشق وحلب وكريت ، فترد إلى الباب العالى ، ويعود الأسطول إلى الآستانة . وفى حالة رفض الوالى هذه الشروط ، يلجأ إلى وسائل العنف . وبمجرد سحب إبراهيم جيوشه ، تغادر أساطيل الدول الدردنيل ، ويعلن إغلاق المضايق .

وقبل عرض هذا المشروع على الوزارة البريطانية ، أرسل بالمرستون إلى سيباستيانى كتاباً ، أوضح فيه أهم شروطه وأحكامه ، دون أن يشير إشارة ما ، إلى تلك المتعلقة بأساطيل الحلفاء . وبعد الثالث عشر من يناير بزمن وجيز ، أنهى إلى سولت بهذه الشروط والأحكام ، فأجاب أن فرنسا لن تقبل تحديد عدد سفنها الحربية فى الدردنيل ، بينما يظل الروس أحراراً فى إبقاء ما يرونه من القطع الحربية بلا قيد ولا شرط .

وقد تردد سولت فى الانضمام إلى المشروع البريطانى . بيد أنه كان يجهل ما يدور فى الخفاء . فمنذ الرابع عشر من يناير، دعا بالمرستون بروسيا إلى المناقشة فى شؤون الشرق، وإلى المفاوضة فى إبرام اتفاق نهائى ، مع الدول والباب العالى . هكذا عمد بالمرستون من جهة ، إلى إشعار سولت بأنه هو الوحيد الجدير بثقته ، والمؤتمن على أسراره ، بينما أخذ وزير الخارجية البريطانية يخبر بسونونبى بمراحل تقدم المحادثات ، الدائرة مع روسيا والنمسا . وقد خول مندوباهما تفويضاً مطلقاً لتوقيع أى اتفاق . فالمؤامرة التى كانت ترمى إلى إبعاد فرنسا عن الاتفاق الأوربى أصبحت إذاً وشيكة النجاح .

* * *

وبينما كانت فرنسا ترغب فى تثبيت دعائم النفوذ المصرى، أخذ بالمرستون يؤكد أن أى بتر فى أراضى السلطان لصالح باشا مصر ، سيؤدى حتما إلى إضعاف الدولة العثمانية . وأخيراً كانت روسيا تخشى قيام دولة فتية قوية فى الآستانة ، على أنقاض الإمبراطورية المحتضرة ، التى باتت تلفظ أنفاسها الأخيرة .

بيد أن الحكومة الفرنسية ، أرادت اتخاذ موقف أشد عطفاً نحو محمد على ، فاستدعت الأميرال روسين ، وعينت مكانه فى الآستانة المسيو دى بونتواه .

وما انفكت فرنسا تبذل جهدها ، فى سبيل ضمان الموافقة على أكثر المقترحات ملاءمة للوالى . ولكن بغية عدم المساس بروح الوئام السائدة بينها وبين إنجلترا ، ورغبة فى إفهام بالمرستون نوايا الحكومة وأمانيها إفهاماً تاماً ، أرسل جيزوه إلى لندن ليشغل منصب السفير (١) .

* * *

وإليك ما قاله جيزوه لبالمرستون : « أتظنون أنكم ستزيدون الإمبراطورية العثمانية قوة بتوسيع أراضيها ؟ لا تتركوا الغرور يتملك نفوسكم ؛ نعم إن هذه الإمبراطورية لم تمت ، لكنها فى طريق الاحتضار والزوال . إنها تتمزق إرباً ؛ وقد نستطيع إطالة حياتها ، ولكن ليس فى مكنتنا بعثها إلى الوجود فعلا . فإذا رددتم لها الشام ، فإنكم لم تعيدوا لها بذلك القوة اللازمة لحكم تلك البلاد ، والمحافظة عليها . فالفوضى والنهب والسلب والقسوة والعجز التى عرفت بها تركيا ، ستعود أدراجها ، وتسيطر على هذه الولاية. وعندئذ سيقع سوء مصيرها على عاتقكم ، إذ ستضطرون تارة إلى قمع الفوضى ، وتارة إلى مساندة العثمانيين هنالك . »

ومع هذا ، لم يشأ بالمرستون ترك طريق الهند بين يدى أحد أصدقاء فرنسا . أما روسيا ، وقد أثلج صدرها إعادة عقد المحالفة المقدسة ، فإنها أصبحت لا تفكر إطلاقاً فى المطالبة بالقرن الذهبى . وهكذا وقعت السياسة الفرنسية فى الارتباك والاضطراب ، من جراء مذكرة السابع والعشرين من يوليو سنة ١٨٣٩ ، التى عهدت إلى « اتفاق الدول الخمس » ، حل المسألة الشرقية .

وقد عمد بالمرستون إلى اتهام فرنسا بالحض على اتفاق مباشر ، مخالف للاتفاقات السابقة . ثم جاءت ثورة الشام مشجعة له على مباغتة الأمور ، فقد

---

(١) فرانسواه بيير غليوم جيزوه ، ولد فى نيم سنة ١٧٨٧ ، وتوفى فى فال ريشيه سنة ١٨٧٤ كان من أسرة فرنسية بروتستانتية (هوجنو) فتلقى علومه فى جنيف . وكان أستاذاً للتاريخ فى جامعة السوربون (١٨١٢) . ثم هاجر إلى جان (بلجيكا) فى غضون المائة يوم (عودة نابليون بونابارت إلى الحكم) وكان عضواً فى مجلس الدولة ورئيساً للحزب المذهبى ، ووزيراً للداخلية (١٨٣٠) ووزيراً للمعارف (١٨٣٢ – ١٨٣٧) وسفيراً فى لندن (١٨٤٠) ووزيراً للخارجية (من العشرين من أكتوبر سنة ١٨٤٠ إلى الثالث والعشرين من فبراير سنة ١٨٤٨) ورئيساً لمجلس الوزراء ابتداء من التاسع والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٤٧ .

وجد فيها الفرصة المواتية لتجنب تدخل روسيا ، ولترك فرنسا منعزلة . وإليك ما لاحظه جيزوه فى هذا الصدد : « إنهم يعدّون ، بشأن المسألة ذاتها أو بشأن طريقةالعمل ، مقترحات سيبلغونها إلينا ، بعد أن يكونوا قد انتهوا من تسوية كل شيء (إذا سووا كل شيء) ، وذلك لمجرد الحصول على رضانا أو رفضنا » .

الفصل الثامن

أزمة سنة ١٨٤٠ وبعثة فالفسكى

أسقط مجلس النواب الفرنسى حكومة سولت ، فى التاسع والعشرين من فبراير ، فاضطر لويس فيليب إلى دعوة تيير [١] لتأليف الوزارة ، فى اليوم الأول من مارس [٢]. وقد استمر جيزوه سفيراً فى لندن ، حيث كان محاطاً بجميع مظاهر الإجلال والتقدير . ولا غرو فأصله البروتستانتى ، وعيناه الزرقاوان النجلاوان المعبرتان عن هدوء الماء وصفاء السماء ، ومحياه الذى يشع نبل المقصد ، وينم عن كرم المحتد ، وملامحه الجدية ، كل هذه الصفات جذبت إليه القلوب ، وجمعت حوله النفوس . ولكنه رغم ذلك ، لم يوفق إلى إدراك مزايا جديدة من جانب وزارة الخارجية البريطانية . . . والمعروف أن وزارة تيير كانت ميالة إلى اتخاذ تدابير حازمة ، وتواقة إلى تطبيق إجراءات حاسمة ، محافظة منها على شرف فرنسا ، وصيانة لسمعتها ، وإعلاء لكلمتها. بيد أن خطر استعار الملاحم ، واشتعال الحرب وامتدادها إلى سائر الأصقاع والبقاع ، كان ما يزال من الأمور المحتملة الوقوع ، بين آن وآخر . لكن المعروف أن لويس فيليب كان نزاعاً إلى الإبقاء على الاتفاق القائم مع إنجلترا ، وعدم المساس به .

وكان هنالك توجس من أن ينتهز الروس فرصة ضعف الأتراك ، فيحتلوا

---

(١) ولد لويس أدولف تيير فى مرسيليا سنة ١٧٩٧ ، وتوفى فى سان جرمان أن لاى ، سنة ١٨٧٧ . كان عضواً يمثل مقاطعة اكس أن بروفانس فى مجلس النواب الفرنسى سنة ١٨٣١ ، وأصبح وزيراً للداخلية ثم للتجارة والأشغال العامة ، من سنة ١٨٣٢ ، وقد عاد إلى الحكم فى اليوم الأول من مارس سنة ١٨٤٠ ، وخلفه سولت و جيزوه فى العشرين من أكتوبر سنة ١٨٤٠. وكان رئيس حزب الوسط اليسارى . وقد أصبح رئيساً للسلطة التنفيذية فى فبراير سنة ١٨٧١ ورئيساً للجمهورية فى الحادى والعشرين من أغسطس . وهو مؤلف كتاب « تاريخ القنصلية والإمبراطورية » .

(٢) نظراً إلى ميولها الحربية ، نعتت هذه الوزارة بلقب « وزارة مارس الأول » نسبة إلى مارس إله الحرب .

بيزنطة، التى ما فتئوا يرمقونها بنظرات الشهوة الجامحة، والرغبة الكادحة . فما العمل؟ أيترك باشا مصر فى مهب الريح، تلعب به المقادير ؟ وفى هذه الحالة ، يثور الرأى العام الفرنسى أيما ثورة ؛ أم ترى تمد يد العون للوالى ؟ إذاً تندلع النيران فى أوربا بأسرها ! لقد انتابت تيير الشدة والحيرة فأثقلتا ظهره ، وأجهدتا نفسه ، فتحرج موقفه وارتبك اتجاهه . وإليك ما قاله ، فى شهر يوليه ، للمسيو دى سيجور : « ها نحن قد أخرجنا السيف من الغمد ، وامتشقنا الحسام ضد إنجلترا ، بل وربما ضد ائتلاف جديد ! »، ذلك لأن إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا ، قررت الانفراد بتسوية النزاع القائم بين تركيا ومصر ، دون أن تخبر فرنسا بالأمر .

أرسل جيزوه من لندن أحد مبعوثيه إلى باريس، لينبه تيير، وليوجه نظره، إلى قرب إتمام هذه التسوية. أما تيير، فقد أجاب بلهجة السخرية والتهكم والاستخفاف أنه طالما هو رئيس للوزارة ، فلن يجرؤ بالمرستون على معاملة فرنسا بهذا اللون من المعاملة ، بل أنه هو الذى سينجح فى إحباط الخطط المنسوجة بخيوط الغدر ، وحبائل المكر ، وسيرمى بالمرستون إلى الحضيض ، ويلقيه فى الوهدة العميقة ، والهوة السحيقة .

عندئذ عمد تيير إلى تمهيد الطريق للمفاوضة المباشرة بين السلطان والباشا . وقد بذل هذا المسعى دون علم ميترنيخ وبالمرستون ، فاستشاطا غيظاً ، وتملكتهما الحسرة والكدر، عند ما أنبئا بالخبر .

هذا وقد بعث كوشليه بكتاب « سرى جداً » طلب فيه التأكد من أن الوالى لن تضعف همته ، ولن تفتر عزيمته ، ولن ينزل عن أى شىء من مطالبه . وإلا، فإن فرنسا سيضطرب أمرها ويتبلبل فكرها[1]. وقد ذكر سانت أولير[2] نفسه — وهو أحد الفرنسيين القليلين الذين لم يظهروا عطفاً كبيراً على دعوى محمد على —

(١) كتاب عثر عليه المسيو فرانسوا شارل رو ، وهو قيد النشر ضمن مؤلف عنوانه: « تيير ومحمد على » .

(٢) كونت دى سانت اولير « ذكريات » (فيينا ١٨٣٢ — ١٨٤١) لمارسيل تييبو، كالمان ليفى ، باريس سنة ١٩٢٦) .

أن « الرأى العام المصرى » فى باريس بلغ أعظم شأن ، وأرفع شأو ، إلى حد يعلو على كل خيال ، ويسمو على كل تصور . فإن أية وزارة تبدى عداء ، أو تظهر عدم اكتراث ، أو قلة اهتمام بمصالح محمد على ، كانت تتهم فوراً بالخيانة والإخلال بالشرف .

فليس إذاً من المتعسر ، أن نتصور الأثر الذى أحدثه فى فرنسا نبأ الاتفاق الموقع فى لندن ، فى الخامس عشر من يوليه سنة ١٨٤٠ ، بتسوية المسألة الشرقية ضد صالح محمد على ، دون علم باريس .

ولعمرى فقد كانت هذه صفعة أليمة ، وإهانة غير كريمة موجهة لا إلى تيير فحسب ، بل وإلى حكومة شهر يوليه الملكية بالذات . ويؤخذ من أقوال سانت أولير ، أن معاهدة الخامس عشر من يوليه أحدثت هياجاً فى الدبلوماسية الأوربية وعرضت السلام العام لخطر لم يعرفه منذ سنة ١٨١٥ .

هذا وقد تعهدت الدول بأن تتوسط لدى محمد على ، لعله يقبل شروط المعاهدة . فإذا أقام المصاعب والعراقيل ، فعلى الدول المتعاقدة أن تتخذ التدابير الكفيلة بإكراهه . وفى هذه الأثناء ، تشرع أساطيل إنجلترا والنمسا ، فى قطع المواصلات البحرية بين مصر وبلاد الشام . أما إذا أدار محمد على دفة جيوشه صوب الآستانة ، فعلى موقعى المعاهدة أن يتعاونوا ، لوضع المضايق والآستانة فى مأمن من كل اعتداء . ويعتبر هذا التعاون إجراء استثنائياً ، ولا يعد إخلالا بالقاعدة القائلة بأن دخول السفن الحربية الأجنبية فى الدردنيل والبوسفور محظور فى كل آن وحين . وبدهى أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون إلغاء لمعاهدة انكيار سكيليسى ! وقد منح محمد على بمقتضاه ما يأتى : حكم باشا ليك مصر ، له ولذريته من الذكور ، وقيادة عكا ، مدى حياته ، وحكم جنوب الشام . ويجب على الوالى ، نظير ذلك ، أن يسحب فى الحال جيوشه من الجزيرة العربية ، ومن الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) ومن أطنه . وقد حددت له مهلة عشرة أيام لقبول هذه المقترحات . فإذا انقضى هذا الموعد دون أن يجيب ، نزعت منه عكا ؛ وبعد عشرة أيام أخرى تمر من غير إجابة ،

تعرض لفقد القطر المصرى بأسره .

وبدهى أن توقيع اتفاق لندن قوبل بارتياح عظيم فى الآستانة ، حيث كان الاعتقاد سائداً بأن الباب العالى سيضطر إلى معالجة الأمر مع محمد على ، رغبة فى الخروج من مأزق مالى حرج ، والتخلص من متاعب اقتصادية دقيقة . وقد أرسل رفعت بك إلى الباشا لإبلاغه إرادة الباب العالى ، وصدرت تعليمات بهذا المعنى إلى قناصل الدول الأربع فى مصر .

وعندئذ أجاب محمد على مهدداً بإعلان الحرب على أوربا قاطبة ، « وبهدم الدولة العلية رأساً على عقب ، وبدفن نفسه تحت أنقاضها ، وأن ذلك عنده أهون من التسليم . »

وفى السابع عشر من أغسطس ، استقبل الباشا ، رفعت بك وقناصل الدول الأربع ، فعرضوا عليه : « مصر بالوراثة وباشاليك عكا مدى حياته » . وقد أمهل عشرة أيام للإجابة . ويبدو أن رأى محمد على وإبراهيم كان قد استقر على مجابهة الدول الأربع ، وكانت فرنسا تشجعهما وتشحذ حماستهما وتلهب جرأتهما .

وإليك ما قاله هوجس : « لقد صرح قنصل فرنسا ، أمام الباشا فى القصر ، على مرأى ومسمع من شخصيات عديدة ، أن قوة الرأى العام فى فرنسا بلغت حداً ، يصعب معه التكهن بتجنب الحرب . وليس من العسير على سموكم أن تدركوا الآثار الضارة التى يحدثها مثل هذا الأسلوب ، لا فى نفسية محمد على فحسب ، بل وفى نفوس جميع المحيطين به » .

ثم استطرد قائلا : « إن أفراد الجاليات الأوربية فى هذه المدينة قاطبة يرفعون صوتهم عالياً ، مستنكرين الوسائل القهرية ضد الباشا . ولا يوجد بين عناصر سكان البلاد ، فريق أشد عنفاً ، وأوغر صدراً فى توجيه النقد لحكومة صاحب الجلالة ولشخصى ، من طائفة التجار الإنجليز المتوطنين فى الإسكندرية »(١) .

---

(١) من الأمور الطريفة الجديرة بالذكر والخليقة بالتسجيل ، أن التجار البريطانيين فى مصر وفى الهند ، ومثلهم جميع الأوربيين ، كانوا يظهرون عطفهم للوالى ويستنكرون عمل حكوماتهم . وقد أخذ هذا الموقف الذى وقفه الرأى العام فى مصر وفى فرنسا ، يحيى الأمل فى قلب محمد على ، ويبعث الرجاء فى نفسه .

لكن الوالى لجأ إلى ضفاف النيل فى المنصورة ، بعيداً عن مساعى الدبلوماسيين الملحة . وقد أعلن لقنصل فرنسا من غير مواربة قائلا : « لن أرد إلا بالسيف ما غزوته بالسيف » . وفى الرابع والعشرين من أغسطس أدلى لميدم بالتصريح الآتى : « لقد توكلت على الله وسأدافع عن نفسى إلى النهاية ! ، لقد غزوت ما أملكه منذ ثمانى سنوات بعون الله العلى القدير ، فلن ينتزع منى إلا بحكمه عز وجل » .

وقد ترك محمد على المواعيد المحددة تمر وتنقضى دون أن يحرك ساكناً . وعلى أثر ذلك ، أصدر الديوان قراراً بعزله ، وأبلغ إليه فى الحادى والعشرين من سبتمبر . ثم اشتعلت نيران الحرب ودارت رحى القتال ، وقد ظهر الأسطول الإنجليزى فى مياه الشام ، ولم يتعرض له الأسطول الفرنسى ، المنسحب إلى سالامين ، « خشية أن تنطلق نار المدافع من تلقاء نفسها » . ولما ضربت بيروت ، قرر إبراهيم الجلاء عنها . أين نحن ، وأسفاه ، من بوادر السلام التى كانت سائدة فى ربيع ذلك العام ، المفعم بالأمانى ، الملىء بالآمال ؟ !

كان كوشليه قد بعث آنئذ إلى تيير ، بكتاب مؤرخ فى السادس من مايو سنة ١٨٤٠ ، جاء فيه : « إن جميع قوات إنجلترا وروسيا ، من برية وبحرية ، ستخفق إما إخفاق ، أمام قوة محمد على العظيمة ، التى تؤيدها قوتنا ! . . . لكنك يا سيدى الوزير ، قد أصبت كبد الحقيقة ووقفت على عين الصواب ، عند ما قلت إن فرنسا ، المتأهبة للقيام كرجل واحد من أجل مصلحة على شواطىء الرين ، أو عند سفح الألب ، لن تظهر مثل هذا الحماس المتوثب ، إزاء الحوادث التى قد تقع على ضفاف النيل . ومع ذلك ، فربما تأثرت إذا رأيت ظلماً جسيما يرتكب ضد محمد على ، أو شهدت اغتصاباً إقليمياً تقترفه روسيا أو إنجلترا . هذا هو السبب الذى دفعنى إلى التحدث فى أمر التدخل المحتمل » (١) .

ظلت وزارة أول مارس ملازمة خطة الاحتراس والتحفظ . ولكن موقفها أصبح

(١) راجع : دريو ، والمحفوظات الفرنسية ، وزارة الخارجية الفرنسية ، مكاتبات سياسية ، مصر ، المجلد العاشر .

جريئاً غشوماً ، بعد اتفاق الخامس عشر من يوليه .

أصدر تيير تعليماته إلى كوشليه ، فى التاسع والعشرين من يوليه سنة ١٨٤٠ ، قائلا : « إن الغرض الذى يجب أن يرمى إليه كل من الوالى والحكومة الفرنسية ، هو العمل على إحباط الآثار التى تتوقعها الدول الأربع ، من الاتفاق المبرم بينها. والوسيلة المثلى لتحقيق هذا الغرض ، هى إخضاع سوريا . فالثورة التى اندلعت فى لبنان، هى السبب الرئيسى لقرار الدول الأربع . ومادامت مستمرة تلك الثورة، ستصر تلك الدول على موقفها . . .

« فإذا عمل الوالى على تهدئة لبنان ، وإذا وضع الإسكندرية وعكا فى مأمن من أى خطر ، وإذا حشد قواته فى الشام لكبح جماحها ، وعلى جبال طوروس لوقف تقدم أعدائه ، وتهديدهم بالإغارة عليهم ، فإن مركزه سيصبح منيعاً ، وعندئذ لن يتمكن أحد من إضعافه، أو حمله على التسليم . وإزاء هذا، ستفشل مشروعات الدول الأربع وتتلاشى من تلقاء نفسها ، إذ أن تلك الدول لا تملك أية وسيلة مباشرة لإكراهه . وهكذا سيحقق أغراضه وأغراضنا . بيد أن الأمر لن يكون كذلك لو عدل محمد على عن سياسة الاحتراس ، واندفع وراء أحقاده الكامنة ، وضغينته الدفينة ، فيظهر نشاطاً وجراءة مبالغاً فيهما . . .

« والواجب عليه أن يقصر همه على جعل بلاده منيعة فى الداخل ، قادرة على صد الهجمات ، كما يجب عليه عدم التسليم بحال من الأحوال ، وأخيراً يجدر به أن يهدد الدولة العلية ، دون أن يجتاز الحدود التى تفصله عنها . . . » .

إن تأكيد تيير ، بأن الدول الأربع « لا تملك أية وسيلة قهرية مباشرة » ، لهو غش وخداع من شأنه أن يبعد عن ذهن محمد على الخطر المحيق به ، والحرج المحدق به ، فالواقع أن الوالى ما كان يستطيع إلا الإجابة، إما بالقبول أو بالرفض، وكان رفضه يؤدى حتماً إلى « حالة الحرب » .

فهذا الشيخ الكريم المحتد ، النبيل المقصد ، الذى لم يكف منذ نعومة أظفاره ، عن الكفاح والنضال ؛ هذا الجندى الباسل الشجاع المقدام الذى لم يذق فى حياته مرارة الاندحار والهزيمة، هذا الإدارى الحازم النزيه، المتزن النبيه،

الذى وجد مصر قاحلة ماحلة ، من جراء حروب المماليك الداخلية الطاحنة النبيه ، وانقساماتهم الماحقة ، فاستطاع فى مدى خمسة وثلاثين عاماً ، أن يحولها إلى مملكة مزدهرة كالحديقة الغناء ، إلى مملكة منظمة آمنة مطمئنة . هذا السياسى المحنك الحاذق ، الحصيف الذى رسم خططاً قويمة ، ومناهج عظيمة لخير بلاده ، ورفاهية أهليها ؛ أيصبر حتى يرى أعماله الضخمة تنهار ، ومآثره السنية تتقوض بين عشية وضحاها ، بسبب أهواء أوربا ، ثم يرى أن ما شرع فيه من غرس يديه الكادحتين يحرم هو وبلاده من ثمره اليانع ، وبهذا تعود الفوضى إلى ضفاف النيل ضاربة أطنابها كسابق عهدها ، فى ظل سيطرة الحكم العثمانى الواهنة ، وإدارته الضعيفة الواهية .

ترى ماذا سيفعل تيير ، المولع بالقتال ، الشغوف بالنضال ، وهو الذى قال له تاليران : « هلم ! إن أوربا ترتقبك ! » وكان يعتقد أن لدى محمد على قوة كافية للدفاع عن نفسه . لكنه أراد « أن يحمل فرنسا على تذوق الحرب واختبار أمورها ، رغم استقرار عزمه على عدم إطلاق قذيفة واحدة » .

وإليك رأى بالمرستون فى تيير ، وقد كان يعرفه لكنه لا يستسيغ طباعه : « يرجح أن تيير سيسمعنا جعجعة ولا يرينا طحناً ، وأنه سيحاول أن يظهر للملأ شجاعته المصطنعة ، وبسالته المقنعة ، وهى شنشنة نعرفها من أخزم . ألا فليعلم أننا لن نترك للهلع سبيلا إلى نفوسنا ، على أثر تهديد أو وعيد خاو كالطبل الأجوف » . وما كان ميترنيخ ، من جهته ، يعتقد أن فى نية تيير إقحام نفسه حقاً فى حرب سجال . فإذا تظاهر الوزير الفرنسى هزلا ، فليذكر أن المزاح مع شعب ملتهب حماساً كشعبه ، هو أشد خطراً من اللعب بالنار . ولقد تبين جلياً ، بعد مرور سورة الغضب الأولى ، أن تيير ليس خير من يستطيع الخروج من المأزق ، خصوصاً فى موضوع مرتبك ، كان استهلاله غير موفق . ولا غرو ، فقد اشتهر تيير بمقدرته فى تكوين المحالفات لكنه كان عاجزاً عن التنبؤ بحدوثها (١) .

لم تسفر مقابلة تيير بجيزوه ، عن تقدم فى الأمور أو تحسن فى الأحوال .

(١) راجع : جاستون فييت « تناصل فرنسا فى مصر عصر محمد على » فى مجلة القاهرة (فرنسية) سنة ١٩٤٣ ص ٤٢ .

وقد قال تيير وقتئذ إن باريس ستصبح « صرحاً ضخماً تعجز عن اختراقه جميع المحالفات القائمة بين أنصار الحكم المطلق » وكتب آنئذ إلى سانت أولير . السفير فى فيينا ما يأتى : « إننى نصير السلام من صميم فؤادى ، وجانح إليه من كل جوانحى ، لكن فرنسا لن تقبل الإذلال والضيم . ولن تتحمل الإهانة والصبر وهى صامتة متسامحة . كما حدث فى عصر لويس الخامس عشر »[1] .

وقد حاول الخروج فى لباقة وشرف من الأزمة التى أقحم البلاد فيها . ودفعها إليها .

كيف سيتسنى لهذا الرجل أن ينقذ فرنسا من المأزق الذى أوقعها فيه ، من جراء استخفافه ، وعدم تبصره وإسفافه ؟

لقد عمل تيير كالطبل الأجوف . فأيقظ بصيحته وضجيجه « ألمانيا الطيبة النية من سباتها العميق »[2] وإليك ما لاحظه ميترنيخ : « يحلو للمسيو تيير أن يتشبه بنابوليون ، والحق يقال إن المحاكاة تامة بينهما فيما يختص بألمانيا ؛ بل إن للمسيو تيير قصب السبق فى الميدان ، فقد تسنى له ، فى زمن قصير . ووقت يسير . أن يصل بهذه البلاد إلى الغاية التى لم يدركها الإمبراطور فى أقل من عشر سنوات » .

وهكذا أوشك تيير أن يكون السبب فى إشعال النار . ونشر الخراب والدمار فى أوربا ، من جراء سياسته الخرقاء المندفعة .

° ° °

وفى مستهل شهر أغسطس ، غادر جيزوه لندن لمقابلة الملك فى قصر « أو » ، لتبادل الرأى حول الحوادث الأخيرة ، التى وقعت فى الشرق . وقد حاول تيير جاهداً ، الحصول على تأييد لسياسته ، وتوكيد لخطته ، إذ أن نجاحهما كان متوقفاً على ثقة أوربا من أنه يعمل بموافقة الملك . وقد أخذ الوئام يبدو تامّاً آنئذ بين لويس فيليب ووزيره ؛ فما كان أحدهما يعتقد فى احتمال نشوب حرب . لكن هذا وذاك ، كما قال جيزوه ، كانا « يشعران بالقلق فى قرارة

(١) راجع : مكاتبات تيير الخاصة — كتاب تيير إلى دى سانت أولير ، المؤرخ فى العشرين من أغسطس سنة ١٨٤٠ .

(٢) كما قال هنرى هاين .

نفسهما ، الأول لأنه سيضطر يوماً إلى مقاومة طبيعة بلاده المتذمرة ، والثانى « لأنه سيدفع يوماً إلى الاشتراك معه فى ذلك ». وقد اعتقد كلاهما أن الموقف السلبى الذى سيقفه الباشا ، قد يثير للدول الأربع الصعوبات ، وينشر فى طريقها العقبات ، مما يتيح لفرنسا أن تعود فتتبوأ مركزها فى الاتفاق الأوربى .

وكان ليوبولد الأول، ملك البلجيكيين ، وزوج كريمة لويس فيليب ، تواقاً إلى إحلال الوفاق محل الشقاق ، بين فرنسا وإنجلترا . لذلك عمد إلى الدول ، باذلا ما فى وسعه ، عسى أن ينجح فى إبرام اتفاق ، من شأنه أن يؤكد بقاء « الحالة الراهنة » .

لكن تيير قرر أنه لن يقبل هذا الحل إلا إذا انتفع باشا مصر أيضاً ، بمزايا « الحالة الراهنة » وأبدلت التدابير الواردة فى اتفاق الخامس عشر من يوليه .

عاد جيزوه إلى مركزه فى العاصمة البريطانية ، مزوداً بتعليمات سرية . وكان هناك مشروعان على بساط البحث : الأول مؤداه أن تترك للباشا ممتلكاته دون حق الوراثة (وكان هذا من وضع الملك ليوبولد ، ولا يختلف فى معناه ومبناه ، عن « الحالة الراهنة » المنصوص عليها فى معاهدة كوتاهيه) والثانى كان مرماه أن تقبل وساطة فرنسا ، على أساس حكم مصر وراثياً ، وسوريا مدى الحياة (وهو مشروع تيير) . واشترط ألا تعرض فرنسا وساطتها، بل تلتمسها الدول منها .

* * *

ولم يقتصر تيير على إعلان وجهة نظره . بل بعث إلى الباشا برجل يتمتع بصفات عظيمة ومزايا ممتازة لاجتذاب قلب الوالى ، المعجب ببونابارت : ألا وهو الكونت فالفسكى [١] ابن نابوليون غير الشرعى ، من الكونتس مارى فالفسكا .

أشار فالفسكى فى تقريره الأول إلى أنه لمح للوالى بالأمل فى تأييد فرنسا ،

(١) فلوريان جوزيف كولونا كونت فالفسكى ، ولد فى قصر فاليفيس فى الرابع من مايو سنة ١٨١٠ ، وتجنس بالجنسية الفرنسية ، وأصبح بعدئذ وزيراً مفوضاً فى فلورنسا (١٨٤٩) وفى نابولى وفى مدريد ثم سفيراً فى لندن (١٨٥١) وعضواً بمجلس الشيوخ ، ثم وزيراً للخارجية (١٨٥٥) ورئيساً لمجلس الوزراء (١٨٥٦) وتوفى فى سنة ١٨٦٨ .

وأن محمدا علياً كان مغتراً بقوته الدفاعية . وأيا كانت الظروف والأحوال ، فالواجب على فرنسا مؤازرة الباشا ، بشتى وسائل المعونة الحربية . وبضباط البحرية ، إذ أن الحالة السيئة التى آلت إليها بلاد الشام ، لن تمكنه من مقاومة الدول .

هذا أهم ما تضمنه التقرير الأول ، المرسل من الإسكندرية إلى تيير ، فى الثامن عشر من أغسطس . وقد رأينا من الملائم اقتباس بعض مقتطفات منه .

ذكر فالفسكى ، بادئ ذى بدء ، أن هودجس ، قنصل إنجلترا ، ذهب إلى حد التأكيد : « بأن القبول أو الرفض متوقف على بعثة الكونت فالفسكى » .

ثم استطرد قائلا : « إزاء هذه الحالة ، قد بدا لنا — كوشليه وأنا — أنه من الملائم ، تأجيل زيارتنا لمحمد على ، ريثما يجيب عن الإنذار النهائى ، الذى كلف رفعت بتسليمه إليه . وقد كان ضرورياً التأثير فى رأيه ، خشية أن يصدر أمره إلى إبراهيم باجتياز الطوروس فى سورة من سورات الغضب ، حيث يتغلب التسرع على الفطنة السليمة ، والروية الحكيمة . . . وتنفيذاً لتعليماتكم ، لمح كوشليه لمحمد على بأن يلجأ إلى حماية فرنسا ، ويطلب وساطتها ، ذاكراً له أن هذا التلميح صادر عما يكنه هو ، أى كوشليه ، من الإخلاص نحو الوالى قائلا انه لا يعلم هل ستلبى حكومة الملك طلبه ، وتحقق رغبته ، مؤكداً أنها على كل حال لن تعمل إلا لخير الباشا . ولقد كلل هذا المسعى بالنجاح المقصود ، والتوفيق المنشود ، بل إن كوشليه قد أملى بنفسه على رجل من ثقاته ، الكتاب الذى أزمع الباشا إرساله ، طالباً إلى القنصل العام حماية فرنسا ووساطتها .

« رجع محمد على إلى الإسكندرية مساء الرابع عشر ، واستقبل مبعوث الباب العالى صباح السادس عشر . وفى تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر ذاك اليوم ، ذهبنا إلى السراى ، وكان حديثنا مع الوالى طويلا مستفيضاً . وبدهى أن أمارات الثورة والهياج قد ظهرت على محياه ؛ لكن الفزع والجزع لم يتملكاه ، بل ظل رابط الجأش . وقد بذلت جهدى لأفهمه ، أنه لا أمل فى كفاح ناجح لدى الدول التى وقعت اتفاق لندن . ثم ذكرت له أن حكومة الملك تعنى بأمره ، وأننى مكلف بإقناعه ،

كى يتخذ موقف الترقب المصحوب بالتهديد ، والتحفز المشوب بالوعيد، فيلقى مراسى أسطوله على الشاطئ ، ويكسو سفنه بغطاء من الرمل والقطن ، حتى لا تتعرض للاحتراق بفعل قنابل أسطول من أساطيل الأعداء ، ويعزز قواته فى الإسكندرية ، للحيلولة دون نزول الجنود ، ثم يحشد فى بلاد الشام عدداً وافياً من الآلايات النظامية ، لقمع محاولات العصيان التى قد يثيرها أعداؤه . ثم يجمع فى مرعش عند جبل طوروس ، جيشاً كامل العدد والعدة ، لتهديد تركيا ، دون أن يعرض سفينة واحدة فى البحار ، ودون أن يرسل جندياً واحداً إلى الأناضول. وقد أثبت له بالبراهين القاطعة والأدلة الساطعة ، أنه إذا اجتاز الطوروس ، فستزلزل الأرض زلزالها ، وتذهب الآستانة والقاهرة معاً .

« وافق الباشا بلا عناء على النظام الدفاعى ، ولكن إلى حين .

« بيد أن المحادثات أخذت تمتد وتطول ، دون أن يستقر رأيه ، على طلب وساطة فرنسا . وعبثاً حاول كوشليه ، بشتى الوسائل الملتفة ، والطرق الملتوية ، دفعه إلى القيام بهذا المسعى ، المتفق عليه مقدماً . فقد كان محمد على يحول دفة الحديث قائلا : «إنها مسألة تافهة جداً ، بالنسبة إلى فرنسا ، فلا يصح أن تتدخل فيها ؛ وإذا كان لدى حكومتها أى أوامر فلتصدرها ، وهأنذا على استعداد للخضوع والامتثال . وإذا أرادت التعاون فى هذا الشأن ، فسأقبل قدميها ، واضعاً تحت تصرفها ، كل ما أملك ، ابنى وسفنى . وربما كان من الجرأة الفائقة ، أن ألتمس مساعدتها . وخير ما تفعله هو أن تترك الآخرين يضعفون وينهكون ، أما هى فلتظل مكتوفة اليدين.

« وفى غضون هذا النقاش الطويل ، ترك محمد على للمتحدثين إليه ، المجال متسعاً لإدراك نيته ، واستقراء طويته . فلم يكن فى حاجة غالباً ، إلى التماس حماية فرنسا ، إذ لو بادرت إلى نجدته ، لفعلت ذلك ابتغاء مصلحتها ، لا مصلحته. وفى هذه الحالة ، يجب أن تكون هى البادئة فى مفاتحته . ومن جانب آخر ، كان يخشى أن تتخذ فرنسا من وساطتها سلاحاً تستند إليه ، لتعرض شروطاً قد لا يقبلها . وفى هذه الحالة ، ربما انضمت فرنسا إلى الدول ، متألبة عليه . وأخيراً ، فقد كان شعور العظمة والفخر مسيطراً عليه سيطرة واضحة جلية .

إنه يريد الزهو والتفاخر أمام أوربا بشجاعة الرجل الصنديد ، الذى لا يغتر بوعد ، ولا ينثنى لوعيد ، بل ينتظر فى استسلام ، ويرتقب فى ثقة ، وقوع الخطر والتهلكة . وأن الالتجاء إلى فرنسا ، إذا ما دق الناقوس ، وأزفت الساعة ، وحان الحين ، لهو أمر تشمئز له كرامته ، ويتنافى مع سجيته .

« وبعد إلحاح شديد ، فيه كثير من الكياسة واللباقة ، تسنى لكوشليه إقناع محمد على بأن يحرر باغوص بك ، وزير خارجيته ، كتاباً يطلب فيه إلى القنصل العام حماية حكومة الملك ووساطتها . وجلى أن كوشليه لم يحقق هذه النتيجة إلا بفضل ثقة الباشا فيه ، واطمئنانه إليه ، عن جدارة واستحقاق » .

واختتم فالفسكى تقريره قائلا : « يستخلص من البيان المتقدم ، أن الموقف الدفاعى الذى حملت محمدا عليا على اتخاذه ، وفق تعليماتكم ، قصير الأمد ، وجيز المدى . والواقع أنه إذا شاء الأسطول الإنجليزى حرق مدينته وإضرام اللهب فى قصره ، وجعل مخازنه ، ومصانعه الحربية ، وأسطوله ، فريسة للنيران ، فلن يستطيع منعه إلا بإخراج سفنه الحربية إلى عرض البحار ، وعندئذ سيكون مصيرها الدمار . وإذا أنزلت جنود تركية ونمسوية فى بلاد الشام وأيقظت الفتنة من رقدتها ، فإنه لن يقدر على مقاومتها ، إلا بتضحية جيش سليمان باشا ، تضحية مؤكدة ، أو شبه مؤكدة . وإزاء كل هذه الاحتمالات ، وجميع هذه الافتراضات ، لا يوجد إلا حل واحد : هو أن يجتاز جيشه جبال طوروس . فهنالك سيفتح أمامه مجال جديد للتوفيق . ومما لا ريب فيه ، أنه يفهم الأمر حق الفهم . فإذا استدعت الحالة أن يجرب حظه تجربة أخيرة ، فسيلعب بالورقة الوحيدة المضمونة الربح ، المؤكدة الكسب .

« أما إذا بادرت فرنسا إلى نجدة محمد على مباشرة ، فأنا واثق بأن حمله على الصدوع بالأوامر الموجهة إليه ، سيكون سهلا ميسوراً . والذى أقصده من النجدة المباشرة ، هو إرسال أربعين أو خمسين ضابطاً بحرياً ، على أن يراقب الأسطول الفرنسى السفن الإنجليزية عن كثب ، لمنع ضرب الإسكندرية ، وللحيلولة دون

نزول العثمانيين أو النمسويين أو الإنجليز ، سواء فى مصر أو فى الشام . وبهذه الشروط يمكننا ، كما ذكرت ، حمل الباشا على الخضوع بدقة لجميع الأوامر الصادرة من فرنسا . وإلا ، فربما أمكن منعه من القيام بأى عمل ، ولو إلى حين . هذا إذا اقتصرت الدول الأربع على مجرد الحصار . أما إذا تجاوزت هذا الحد ، فليس هنالك من يستطيع الحيلولة دون زحف إبراهيم على الأناضول » (١) .

وجه تيير كل جهده لوقف الآثار المترتبة على اتفاق لندن، أو بالأحرى أراد أن يتيح لفرنسا الخروج من عزلتها . وتحقيقاً لهذا الغرض ،كان يود أن يحمل محمدا عليا ، على التماس وساطة فرنسا ، لكى تسنح لها الفرصة المواتية للتدخل ، وبذلك تعود فتصبح طرفاً متعاقداً مع سائر الدول .

والمعروف عن خصوم تيير أنهم درجوا على اتهام فرنسا بسلوك سياسة ترمى إلى توسيع نفوذها فى مصر . وكان ميترنيخ يشير إلى ذلك غمزاً ولمزاً ، حتى يتقرب إلى إنجلترا على حساب فرنسا . هذا وسبق أن أرسل المستشار النمسوى ، فى غضون أزمة سنة ١٨٣٣ ، إلى سفيره فى لندن ، كتاباً جاء فيه : « إن فرنسا تشعر ولا ريب بضرورة العمل على تجنب انهيار النفوذ العثمانى ، أو الحيلولة دونه . ورغم ذلك ، فهى تعمد إلى تقديرات لاتتلاءم من حيث حسن السياسة ، مع هذا الشعور . فالذى تريده الحكومة الفرنسية اليوم ، قد أرادته ورغبت فيه دائماً جميع الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة . فمنذ زمن بعيد ، كانت هذه الحكومات المختلفة ، تعتبر مصر بلاداً مضمونة الغزو لفرنسا . ولو لم تتعرض محاولة الغزو هذه لشتى العقبات التى أقامتها فى سبيلها دول معنية عناية مباشرة بعدم امتلاك فرنسا لتلك البلاد، إذاً لتوصلت فرنسا، منذ زمن بعيد، إلى تحقيق مآربها الطامحة، ومقاصدها الطامعة . وليس لنا أن ندعى المقدرة على تلقين الوزراء الإنجليز أموراً يعرفونها مثلنا ، فى هذا الصدد ، بل أحسن منا . وإذا كانت المسألة المصرية مسألة نمسوية ، فهى بلا مراء أكثر منها إنجليزية .

(١) المحفوظات الفرنسية — وزارة الخارجية الفرنسية — مكاتبات سياسية — مصر — المجلد العاشر .

لكن الحكومة الفرنسية تريد فى إصرار أن تلون المسألة « المؤجلة » بلون من ألوان الحماية التى يحلو لها أن تتباهى وتفخر بها حيال والى مصر ، مدفوعة إلى ذلك بنزق حماسى لا يسعنا إلا أن نسميه طبيعياً ، وذلك بحكم روح النزاهة والتجرد من الغرض التى اتخذناها مثالا يحتذى ، ونبراساً به يهتدى »(١).

والحق يقال إن مصر ما جهلت يوماً ماهية المصالح الفرنسية فى وادى النيل ، ولكن كان هناك بين البلدين ، نوع من التعاطف والتآلف الطبيعى ، جعل الوالى وابنه يلتمسان تدخل فرنسا ، دون أن يتوقعا منه شراً . وإليك ما جاء فى كتاب مرسل من إبرهيم إلى محمد على ، فى العشرين من أغسطس سنة ١٨٤٠ :

« فى حالة وقوع حرب ، ستقدم فرنسا إلى مصر ، بحريتها ودبلوماسيتها ، على سبيل المعونة . وإذا كان رجال الآستانة قد رضوا بحماية الدول الأربع ، فما من حرج علينا أن نقبل مساعدة فرنسا ، التى تؤيد دعوانا ، والتى لها مصلحة كل المصلحة فى تعضيدنا وتأييدنا . فلا يصح إذاً أن نظهر نحوها أى إعراض أو عدم اكتراث » .

وقد أصر فالفسكى على نجدة محمد على من غير ما إبطاء . وقال فيما قال إن بحرية الوالى يعوزها الضباط ، وإن جيشه البرى فى حاجة إلى المال ، وإن الأسطول البحرى الإنجليزى قادر على إحراق السفن المصرية ، وإن فى مكنة الدول المتحالفة إنزال قواتها إلى شواطىء الشام ، وإضرام نار الثورة ، مما سيضطر إبراهيم إلى اجتياز الطوروس . وفى تقريره الثانى ، أبدى فالفسكى بعض الشكوك فى إمكان استمرار المقاومة زمناً طويلا . وألح مرة أخرى فى المطالبة بإرسال إمداد مباشر إلى محمد على ، لعجزه عن مواجهة وسائل العنف وطرق الإكراه .

وفى الرابع والعشرين من أغسطس ، بعث فالفسكى بكتاب جاء فيه : « منذ رسالتى الأخيرة ، لم نتقدم قيد أنملة . لقد بدأ الباشا يقتنع بضرورة الركون إلى خطة الدفاع ، ووافق بارتياح عظيم ، وسرور كبير ، على رأيكم بأنه : إذا اتخذ موقف الترقب المصحوب بالتهديد ، والتحفز المشوب بالوعيد ، لتسنى

(١) مذكرات ميترنيخ ، الجزء الخامس ، كتاب مؤرخ فى الخامس عشر من يوليه سنة ١٨٣٣ .

له أن يتحدى الدول . وقد تحدث أمس الأول عن كتاب وارد من إبراهيم، جاء فيه أنه لو أذن له بدخول آسيا الصغرى، فسيتيسر له في أقل من شهر تجنيد جيش قوامه مائة ألف رجل ، يضاف إلى جيشه . وقد أجاب الوالى أنه يحظر عليه التقدم خطوة واحدة ، ولو جند مائتى ألف رجل .

« ثم أكد لى أنه مطمئن كل الاطمئنان ، بشأن المحاولات التى تقوم بها الدول ، لتحريض بلاد الشام على العصيان . وإليك تدليله : ماذا عساها تفعل ؟ أتنشر نداءات ؟ أتوزع نقوداً وأسلحة ومهمات ؟ كل هذا لا يغنى فتيلا . . . وعلى أية حال ، فإن جنودى تحتل السهول ، والأمير بشير مخلص لى كل الإخلاص ، متفان كل التفانى ، وهو يحتل قمة الجبل ، على رأس ثلاثة أو أربعة آلاف رجل صرفت لهم البنادق . فإذا حاول الجبليون التمرد ، فسيصبحون بين نارين ، ويقعون بين المطرقة والسندان . ومن ذا الذى سيشد أزرهم ؟ أهم الستة آلاف ألبانى الذين سيقذف بهم الإنجليز على الشاطئ ؟ . . .

« وحقيق بنا أن نتساءل : أليس محمد على مغروراً فى تقديره ؟ مما لا ريب فيه أن الستة آلاف ألبانى الذين سينزلون على شواطئ الشام لا يخشى منهم ، على شريطة ألا يؤيدهم ألفان أو ثلاثة آلاف من البحارة الإنجليز . لقد هددهم سليمان باشا قائلا إنه سيلقى بهم فى البحر ، إذا اجترأوا على النزول . وأنا على ثقة من أنه يعنى ما يقول ، وسيحققه إذا أراد . ولكن ما من وسيلة لتسليح الدروز والموارنة . وهل إخلاص الأمير بشير يرقى فوق الشبهات فلن تكذبه الأحداث ؟ وأخيرا ، ألا يحتمل إرسال جيش أوربى إلى بلاد الشام ، قبل الموعد الذى يتوقعه محمد على ؟ وفى حالة تحقق هذا الفرض الأخير ، فستستعر النار فى تلك الأصقاع ، وتمتد الثورة إلى تلك البقاع ، ولن يسعه إلا اجتياز جبال الطوروس ، بجيوشه ومعداته (١) .

اختتم فالفسكى رسالته ، مشيراً إلى جانب المسئولية الواقعة على تيير فى حوادث الشرق ، حيث قال : « لقد توجس محمد على خوفاً فى بادئ الأمر من مؤتمر

(١) المحفوظات الفرنسية — وزارة الخارجية الفرنسية — مكاتبات سياسية — مصر — المجلد العاشر .

لندن ، لكنه ما لبث أن شعر بالاطمئنان يغمر نفسه ، والهدوء يملأ فؤاده ، حيال عطف الرأى العام الفرنسي . ويغلب على ظنى أنه لو كانت فرنسا قد اشتركت فى أعمال المؤتمر ، وحصلت له على حكم مصر بالوراثة ، والشام مدى الحياة ، لما تردد فى القبول . بل ويخيل إلى أنه لو كان اتفاق الخامس عشر من يوليو ممهوراً بتوقيع فرنسا ، لخضع له محمد على . وسأذهب إلى مدى أبعد فأرجح أخيراً ، أنه لو كنت تلقيت تعليمات باستخدام « جميع » الوسائل ، لحمل الباشا على قبول الاتفاق ، لكلل مسعاى بنجاح تام ، وتوفيق عظيم . وإن كان قد أصر على الرفض ، وصمم على الإعراض ، فالسبب كل السبب هو ما رآه من تأييد فرنسا ، وما أدركه من أن هذا التأييد الأدبى كاف لكى يضمن له حكم مصر وراثياً ، بأى حال من الأحوال . وعلى ذلك ، فقد قامر بباشاليك عكا مدى الحياة ، بغية كسب سوريا بأسرها » (١) .

وبالرغم من الجهد الذى بذلته الوزارة الفرنسية لمنع ذيوع الذائعات ، واستطارة الشائعات فى باريس ، فقد انتشر النبأ فى المدينة ، فى السادس والعشرين ، وتأيد فى السابع والعشرين ، وكان أثره فى النفوس عظيما ، وعظيما جداً .

أزمع تيير ولويس فيليب تحويل إخفاقهم الشخصى إلى إخفاق وطنى ، وطبعه بالطابع القومى ، وذلك بمشاطرة الشعب سخطه ومشاركته فى استنكاره ؛ إذ أخذ تيير يقول : « الترقب المسلح والمسلح تسليحاً قوياً : تلك هى سياستنا » .

لم يتأثر بالمرستون وميترنيخ بهذا التهديد والوعيد ، لعلمهما حق العلم برغبة لويس فيليب فى السلام ، وجنوحه إلى الوئام ؛ ومع هذا ، فما فتىء الملك ورئيس وزرائه يعتقدان أن مقاومة الباشا ، « ربما تؤدى إلى حل الائتلاف دون حاجة إلى الشدة » . على حد تعبير ثورو دانجين .

ظل تيير إذاً يغض الطرف ، ويصم الأذن ، عن مقترحات فالفسكى ، مكتفياً ببذل الوعود لمحمد على ، رجاء تشجيعه . أما لويس فيليب ، فقد أدلى

(١) راجع دريو ، والمحفوظات الفرنسية - وزارة الخارجية الفرنسية ، مكاتبات سياسية - مصر ، المجلد الحادى عشر .

بالتصريح الآتى ، عند استقباله لسفراء الدول ، للمرة الأولى بعد توقيع المعاهدة : « إنكم قوم جاحدون ، ناكرو الجميل والمعروف ؛ إياكم والظن ؛ هذه المرة ، أنني سأنفصل عن وزارتى وشعبى ؛ أتريدون الحرب ؟ فلتكن ؛ سأنزع الكمامة من فك النمر إذا دعت الحالة ، وسيكشر عن أنيابه ؛ إنه يعرفنى وسألاعبه ، وسوف نرى إن كان سيحترمكم بقدر احترامه لى » .

لم يدع ميترنيخ وبالمرستون مجالا لتطرق الاضطراب إليهما ، فقد كتب تيير إلى الكونت أبونيى ما يلى : « أظهروا أوفر قسط من الهدوء ورباطة الجأش إزاء تيير ، وحذار أن يضلكم السبيل بأقواله ؛ وإذا حدثكم حديث الحرب ، فوجهوا نظره إلى أن القيام بها يتطلب اشتراك اثنين على الأقل فى مضمارها » (١) .

أما عن مهمة رفعت بك ، فقد كتب المستشار النمسوى ما يأتى ، فى العشرين من أغسطس :

« إن وقوف فرنسا موقفاً حازماً حاسماً سيضع الأمور فى نصابها . فليس محمد على بالرجل المخبول المعتوه ، بل إنه لكذلك إذا رفض بناء مستقبله على الدعائم القوية الأركان ، الواسعة الأرجاء ، التى يعرضها عليه السلطان . وإذا سار الحال على غير هذا المنوال ، ثبت لأوربا أن الحكومة الفرنسية عاقدة النية على أن تخضع لهواها ، المصالح البعيدة عن النزاع ، فى هذه البقعة من بقاع العالم . وقد يجوز للمرء أن يرغب فى مثل هذا الهذر — فيكون بلا شك على غير حق — إما أن يضعه موضع التنفيذ ، ثم يكلل بالتوفيق ، فهذا شىء آخر . إن الميدان الذى فى متناول يد المسيو تيير (لاحظوا أننى لا أقول « الملك ») هو ميدان الثورة ؛ الذى سيودى بعرش يوليو وبأنظمة فرنسا ، (هذا على فرض أنه سيحدث آثاره فى الخارج) (٢) .

ويؤخذ من تقرير لوربن ، المؤرخ فى السادس والعشرين من أغسطس ،

(١) كتاب ميترنيخ إلى الكونت أبونيى ، المؤرخ فى الرابع من أغسطس سنة ١٨٤٠ .

(٢) كتاب من ميترنيخ إلى الكونت أبونيى ، مؤرخ فى العشرين من أغسطس سنة ١٨٤٠ . هذا ويقول سانت أولير إن لويس فيليب كان قد اعترف للكونت أبونيى بأنه لن يستسلم لرغبات رئيس وزرائه فى إعلان الحرب على أوربا — محفوظات وزارة الخارجية بالآستانة سنة ١٨٣٩ .

أن إبراهيم أخذ يتأهب للزحف على الأناضول . وقد سأل قنصل النمسا محمداً علياً عن استعدادات إبراهيم ، فاعترف له الوالى بأن الأوامر صدرت فعلا منذ ثلاثة أسابيع ، بالتقدم ، إذا لم تسو الخلافات مع السلطان فى مدى شهر . وقد كان محمد على مصراً كل الإصرار على تحدى روسيا ، جاعلا استقرار السلام والوئام فى الشرق معلقاً على شرط استبعاد خسرو .

وفى الثالث والعشرين من سبتمبر ، شرح الوالى لكوشليه ، أسباب سخطه واستنكاره قائلا : « عند ما أمرت ابنى بالتوقف ، انتظاراً للتسويات التى قد تشرع فيها الدول العظمى ، كان السلطان محمود على قيد الحياة ، وكان على أن أترك مصيرى بين يدى الدول العظمى ، وخاصة فرنسا ، التى أوقفت زحف جيشى ، وأخطرتنى بالانتظار ، ربما يعاد السلام على أسس عادلة متينة ، ودعائم ثابتة مكينة . وبعد وفاة محمود الثانى ، عرض على الباب العالى مقترحات ، أعطيت فيها أقل مما منحنى السلطان ؛ ولقد كشف لى هذا الحادث جلياً عداء خسرو ، وحقده وحفيظته . وعند ما وصل قبودان باشا ، أتيح لى أن أحصل على أكثر من ذى قبل. طلبت إقالة الصدر الأعظم ، ولكن لما كان مستمسكاً بالمحافظة على سلطته ، فقد عرض على مقترحات جديدة ، وكان على وشك أن يمنحنى كل شىء ، عند ما تدخل ممثلو الدول العظمى» (١) .

وإليك ما كتبه فالفسكى إلى حكومته ، فى الرابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٤٠ : « قد يظن لأول وهلة أن الزهو وحسن التقدير ، يتناوبان التأثير فى توجيه مقاصد محمد على ومراميه . والواقع أن هذا خطأ بين . وربما كانت العجرفة وحب الذات والزهو ، هى الحافز الحقيقى لأول ميل من ميوله ، لكن قراراته مستندة دائماً إلى تقدير مؤكد عميق للأمور . إنه بعيد كل البعد عن التهور ؛ وإذا كان نازعاً إلى الجرأة ، فالسبب كل السبب هو إدراكه أن الجرأة المجردة من التهور ، كثيراً ما تكون ضرباً من ضروب الحنكة والحذق . وهو متصف بحسن التبصر ، وبعد النظر ، ودقة التقدير ، متسم بقوة إرادة

(١) راجع دريو – المحفوظات الفرنسية – وزارة الخارجية – مكاتبات سياسية – مصر – المجلد الثامن.

ومثابرة لا يبليها الزمان، وجلد لا يضعفه مرور الأعوام، ثم هو على الأخص أريب جداً. ولكي ألخص فكرتي عن محمد علي بمثل وتشبيه، سأقول إنه لو كان قد ولد في وسط حضارتنا، لاستطاع أن يضارع ميترنيخ أو تاليران، أكثر من مشابهته لنابليون. إذ أن سلوكه السياسي في غضون السنوات العشر الأخيرة، يؤيد كل التأييد ما ذكرته عن طبائعه، وما أكدته عن سجاياه. فلو كان متهوراً، لما توقف عند قونيه في سنة ١٨٣٣؛ ولو كان عبقرياً، لما توقف عند نزيب في سنة ١٨٣٩.

«لم يجرؤ على التطلع صراحة إلى عرش السلاطين. وربما فكر أحياناً في إدراك هذا الغرض، لكن حظه في تلك المحاولة كان محاطاً بالشكوك، إلى حد جعل تفكيره لا يستقر صراحة على مجابهتها. ولقد وقفت مطامحه دائماً عند تحقيق الحكم الوراثي لمصر، ثم لبلاد الشام. ومع هذا، فقد سلك الطريق في تحفظ ويقظة، متوخياً عدم المجازفة بالكل في سبيل الكل. وإن ما أخذ يتظاهر به من عناد وحزم في عدم التنازل عن مطالبه، كان مرجعه حقاً إلى معرفته التامة بموقف كل من الحكومات الأوروبية حيال الأخرى».

* * *

وفي الثاني من نوفبر، تقدمت سفن الأساطيل الإنجليزية والنمسوية والعثمانية أمام عكا، وأطلقت النار عليها. وقد أحدث ضربها أثراً هز أركان المدينة، وأوقع الرعب في قلوب أهلها. وعندئذ اضطر الجنود المصريون إلى الجلاء عنها، بعد أن دمر نصفها فأصبح أثراً بعد عين.

وفي الثامن من أكتوبر، قرر تيير في مذكرة صادرة منه، أن الحكومة الفرنسية لن تتخذ من مسألة سوريا سبباً لإشهار الحرب؛ ولكن إذا جاوز القتال ضد الباشا هذا الحد، وإذا شرع في انتزاع مصر منه، فعندئذ ستتدخل.

لم يتمالك الكومودور نابيير [1] غيظه وحنقه نحو سليمان باشا الذي كان يقود

(١) السير شارلز نابيير الذي صار بعدئذ اللورد نابيير دي مجداله (١٧٨٦ — ١٨٦٠) كان قد انتصر قبل ذلك في سنة ١٨٣٣ على أسطول دون ميجيل البرتغالي (في رأس سان فنسان) وسيصبح قائداً لأسطول بحر البلطيق في سنة ١٨٥٤.

الجيش المصرى فى بيروت. فأخذ ينحى عليه بالائمة والتقريع والتعنيف ، إزاء مسلك السلطات المصرية نحو ثوار لبنان . ولكنه جلب على نفسه رداً لاذعاً ، وجهه إليه سليمان باشا .

وفى الشهر التالى ، أنبىء نابيير بأن نصوص اتفاق لندن ستبلغ إلى محمد على . وقبل أن يتم هذا الإبلاغ ، أخذ نابيير على عاتقه إنذار القيادة المصرية باتباع أحكامه ، واستولى على اثنتى عشرة سفينة حربية مصرية ، فى ميناء بيروت .

وأصدر أيضاً إعلاناً ، داعياً سكان الشام إلى الثورة والمصريين إلى الفرار من الجيش . (١) وكان نفوذ سليمان باشا عظيما إلى مدى جعل الدول المتحالفة تعرض عليه سراً حكم أحد الباشاليكات حكماً وراثياً (باشاليك قانديا أو قبرص بل والشام) ظناً منها أن خيانته ستساعد كثيراً على حل مسألة الشام ، لكن سليمان باشا أظهر تعلقه بمحمد على ، إذ رفض هذه العروض المقدمة باسم السلطان من قنصل إنجلترا ، وبضمان الدول العظمى الأربع ، الموقعة على اتفاق لندن .

وأخيراً اضطر إبراهيم مع الأسف إلى إبعاد جنوده عن الشاطىء ، واستخدامها فى مقاومة الثوار . أنهكت هذه الحملة رجاله ، وأوهنت عزيمتهم ، وأضعفت نفسيتهم ، فأصبحوا فى حالة يرثى لها .

وفى هذه الأثناء ، تقدمت الأساطيل الحربية المتحالفة أمام الموانئ فى بلاد الشام ، وأرغمتها على التسليم .

---

(١) لقد حدث بعدئذ أن قام نابيير نفسه ، فوجه اللوم إلى الحكومة البريطانية ، فى خلال إحدى جلسات البرلمان ، متهما إياها بأنها أصدرت إليه الأوامر بتنظيم الحركات الثورية .

الفصل التاسع

اتفاق لندن ومركز مصر النهائى

أصبحت فرنسا منعزلة ، المرة تلو المرة . وقد قال جيزوه : « ليست العزلة حالة ينشدها المرء طائعاً مختاراً، بمحض إرادته ورغبته ؛ وما هى بحالة يستقر فيها المرء استقراراً تامًّا نهائيًّا . ولكن إذا وجد فيها ، فقمين به الإخلاد إلى الهدوء والسكينة ، حتى يتسنى له الخروج منها رابح الصفقة ، وافر النفع » .

وما كان فى نية فرنسا ، ولم يدر فى خلدها يوماً ، أن تظل مبتعدة عن شؤون أوربا ، نائية عن أمورها . ولئن استغنى عنها ، فيجب أن يؤسف لغيابها وأن يشعر بأن الاتفاق الأوربى أمر لا بد منه « بين الحكومات العظمى» . فالانشقاق والانقسام ، واتساع الهوة ، ليست من حسن السياسة ، ولا من الفطنة والكياسة . وهل يمكن تحقيق الاتفاق الأوربى ، دون أن يكون لفرنسا فيه أوفر سهم، وأسبق قدم ؟ هذا هو ما أخذ الوزير يفكر فيه ، آناء الليل وأطراف النهار . ولكن ارتقاباً لساعة الأمن ، وانتظاراً للحظة الاطمئنان ، رأى جيزوه من الملائم أن يشرع فى تسليح فرنسا .

ومنذ بدأت المسألة الشرقية ، كان بين الوزراء الإنجليز فريق أظهر نحو التحالف الفرنسى عطفاً لا تشوبه شائبة ، وإخلاصاً لا تشينه شائنة . وكثيراً ما وجهوا عنايتهم نحو تأييد المساعى السلمية ، التى يقوم بها الدبلوماسيون الألمان . ولكن مما يؤسف له أن عطف أولئك الساسة — وفى مقدمتهم اللورد كلارندون — كان غير مجد رغم صدوره من أعماق القلوب وقرارة النفوس . وإليك رأيهم فى هذا الصدد : « إن الوزارة التى شكلت أخيراً فى باريس ، للمحافظة على السلام ، لا يمكن أن تعيش ما لم

تضحى فى سبيل حياتها الدول التى وقعت معاهدة الخامس عشر من يوليه » .

وقد أجاب البارون دى بوركينى (وهو الذى تركه جيزوه فى لندن ، وكلفه بهذه المهمة الدقيقة) قائلا : « نعم ، ولكن يجب أن ينزل لفرنسا عن شىء خارج هذه المعاهدة » [1] . ترى ، ماذا يقدم لباشا مصر ابتغاء مرضاة فرنسا ؟ وقد عرضت طرق عديدة مثل : ترك جزيرة قنديا لمحمد على ، ومنح أحد أبنائه باشاليك طرابلس ، ووقف القتال مع إبقاء « الحالة الراهنة » الإقليمية فى الشام ، ريثما تنتهى المفاوضات العتيدة .

وبينما كان الدبلوماسيون الملتئمون فى لندن يبذلون هذه المحاولات ، ويختبرون هذه الوسائل ، تقريباً لوجهات النظر ، وتحقيقاً لجمع الشتات ، ورأب الصدع ، أخذ جيزوه يؤكد ، فى باريس ، أن الوسيلة المثلى لإصلاح ما أفسدته معاهدة الخامس عشر من يوليه ، هى أن يبرهن لفرنسا عن مدى تعلق الدول بمعونتها وتقديرها لمساعدتها . عندئذ ، وعندئذ فقط ، سيسود الوفاق ، ويحل الوئام محل الشقاق . وعلى كل ، فإن فرنسا تفضل العزلة على المساومة . ولئن كانت على استعداد « للمفاوضة حقاً مع اللورد بالمرستون ، لا للمفاوضة ضده » ، فهى تريد بذل كل ما فى وسعها « حتى يؤثر الجو الذى يعيش فيه اللورد بالمرستون على شخصه فيوجهه توجيهاً ملائماً لفرنسا » .

وفى تلك الآونة ، وقع حادث جديد ، أثاره بالمرستون ، فجعل التقارب أبعد مجالا ، والتوافق أصعب منالا . فالمعروف أن تيير أرسل فى الثامن من أكتوبر ، بلاغاً إلى الوزارة البريطانية ، قرر فيه « أن فرنسا على استعداد للاشتراك فى أية تسوية مقبولة ، على أن يكون أساسها ضمان وجود السلطان ، ووالى مصر ، وأنها لن توافق على تنفيذ قرار العزل ، الصادر ضد محمد على فى الآستانة ، فى الرابع عشر من سبتمبر » . لقد أحدث إذاً الإبلاغ أثره فى بالمرستون ، فأصدر إلى بونسونبى تعليمات تقضى بأن يتفق مع زملائه فى الآستانة ، « لتوصية السلطان توصية ملحة لا بإعادة محمد على إلى مركز الوالى فى مصر فحسب ، بل وبمنحه الحكم الوراثى لهذا الباشاليك ،

---

(١) راجع : جيزوه – « مذكرات مفيدة فى تاريخ عصرنا » ، المجلد السادس ، صفحة ٣٨ .

وفقاً للأحكام الواردة فى معاهدة الخامس عشر من يوليه ، وعلى شريطة أن يقدم فروض الخضوع والولاء للسلطان ، وأن يتعهد بإعادة الأسطول العثمانى ، وبسحب جيوشه من بلاد الشام بأسرها ، ومن أطنه ومن الحرمين الشريفين» . فاعتماداً على هذا السعى الذى قامت به الحكومة البريطانية ، أصبح من حق جيزوه — عندما تولى زمام وزارة الخارجية فى التاسع والعشرين من أكتوبر — أن يعتبر الاعتراف بالحكم الوراثى لمحمد على ، موضوعاً مفروغاً منه ، على أن ينفذ الباشا الشروط المنصوص عليها . ولكن حدث فى الخامس من نوفمبر أن قدم اللورد جرانفيل إلى جيزوه رسالة من بالمرستون ، مؤرخة فى الثانى من نفس الشهر ، كان الغرض منها ، على ما يبدو ، هو حرمان فرنسا من هذه الوسيلة ، وسد السبيل أمامها . فقد رجع الوزير البريطانى إلى رسالة تيير المؤرخة فى الثامن من أكتوبر ، وبعد مناقشة البراهين الواردة فيها ، وصل إلى نتيجة مؤداها أن « السلطان ، بوصفه صاحب السيادة فى الدولة العثمانية ، له وحده مطلق الحق فى أن يقرر إلى أى من رعاياه يسند حكم هذه أو تلك من أجزاء ممتلكاته ، وأن الدول الأجنبية أية كانت أفكارها فى هذا الصدد ، ليس لها إلا أن تسدى مجرد نصائح إلى السلطان ، وما من حق أية منها أن تعوقه فى مزاولة أحد الاختصاصات الأساسية ، المرتبطة بسيادته المستقلة ، مزاولة الآمر الناهى » .

كان هذا من حيث المبدأ ، بمثابة هدم وإلغاء للنصيحة التى وجهها بالمرستون فعلا إلى الباب العالى ، بل كان بمثابة تأييد لقرار العزل المطلق ، الصادر ضد محمد على ، ذاك القرار الذى بذلت المساعى لدى الباب العالى فى سبيل إلغائه ، لخمسة عشر يوماً خلت .

نشرت رسالة بالمرستون فى جريدة « مورننج كرونكل » فى العاشر من نوفمبر ، فأحدثت فى أوساط فرنسا رنة حزن وأسى ، أضرمت قلبها وأقضت مضجعها . وإليك ما كتبه جيزوه إلى البارون دى بوركينى فى الرابع عشر من نوفمبر : « لقد اعتبرت هذه الوثيقة هنا ، نقضاً مقنعاً ، وإخلافاً مبرقعاً ، للسعى الذى تم منذ شهر أو دونه ، لدى الباب العالى ، لحمله على عدم الاستمساك بعزل محمد على .

لكننى أحارب هذه الفكرة ، مؤكداً أن اللورد بالمرستون لم يقصد سوى معالجة مسألة مبدأ ، وعرض مبادئه عرضاً واضحاً جلياً ، كما ذكر فى نهاية رسالته . بيد أن الأثر قد حدث ، رغم ذلك . وها هم أعداؤنا يستغلون الموقف . أما أصدقاؤنا ، فقد اضطربت نفوسهم ، وتبلبلت أفكارهم . هذا هو الإبلاغ الأول الذى أرسله بالمرستون إلى الوزارة الجديدة ، فما الفرق بينه إذاً وبين ما كان سيبعث به إلى الوزارة السابقة ؟ وكيف نشرت الرسالة فى جريدة « المورننج كرونكل » وبمثل هذه المبادرة ؟ أعرب ، يا عزيزى البارون ، للوزارة الإنجليزية ولأصدقائنا فى لندن ، عن الشعور الذى عبرت لك عنه ، واشرح لهم مدى الإساءة التى وجهوها إلينا » .

لاحظ بوركينى ، عند ما أبلغ شكوى جيزوه إلى لندن ، أن أنصار السلام هنالك ، لم يقلوا دهشة عن أندادهم فى باريس . فقد عمدوا يتساءلون ، هل المقصود من هذه الرسالة هو الذهاب بمصير محمد على إلى أقصى حدود الخراب والدمار ؟ أما بالمرستون ، فقد أبدى أسفه لما حدث ، قائلا إن إجابته التى كانت موجهة إلى تيير وصلت خطأً إلى جيزوه ، نظراً إلى تغيير الوزارة . ثم أكد أن تصريحاته السابقة مازالت قائمة ، وأن محمداً علياً حر فى الاحتفاظ بحكم مصر وراثياً .

وبينما كان الدبلوماسيون فى لندن ينشدون تسوية من شأنها أن تضع نهاية لعزلة فرنسا ، أخذت الثورة التى أضرمها بالمرستون فى سوريا ضد قوات محمد على تحتدم نارها ، ويشتد أوارها ، ويتأجج سعيرها . وها هو الأمير بشير ، حاكم لبنان ، يقلب ظهر المجن لمصر ، فينكث عهده ، وينقض شرطه ، ويبث لها المكايد ، وينصب لها الشباك .

وفى الثانى من نوفمبر سقطت عكا ، على أثر هجوم الأميرال ستوبفورد . فكتب ميترنيخ إلى البارون دى نيومان ، متولى المسألة المصرية فى لندن ، قائلا : « دعنا من الآمال الكاذبة ، والأمانى الخادعة ، التى تعلل بها فرنسا نفسها فى بلاد الشام . لقد انتهت الشام ، انتهت وقضى عليها قضاء محتوماً ، لا نقض فيه ولا إبرام . والآن يجب التفكير فى مصر ؛ فالشر كل الشر آت من هنالك .

لنسرع فى حمل محمد علىّ على الخضوع ، ودفعه إلى الانصياع ، ولنبادر إلى ذلك فى لمح البصر ، وخطف البرق ، فالمركز جد خطير » .

وكان من أثر هذه الأنباء المتواترة ، والأخبار المتتالية ، أن عظم نفوذ بالمرستون على زملائه الوزراء . أما فى باريس ، فقد سادت الدهشة لما منى به إبراهيم فى بلاد الشام ، إذ انكشفت أمور لم تكن متوقعة ، وأحوال لم يكن مرتقبة . وقد عمد بعض أصدقاء جيزوه ، ومنهم الدوق ديكاز ، إلى اتخاذ موقف متأرجح متردد ، فنصحوه بإرسال مراقب حر إلى لندن ، غير السفير . وقد كلف جيزوه بتلك المهمة صديقه البارون مونييه . فسافر مونييه فى الرابع والعشرين من نوفبر ، وسرعان ما علم علم اليقين أن الوسيلة المثلى لضمان السلام هى إخضاع محمد على .

وإليك ما قاله ماكولى (١) ، الذى كان يشغل آنئذ منصب وزير الحربية : « أتريدون منا عدم الاستمرار فيما بدأناه ؟ فلو سار محمد على قدماً إلى الحرب ، متبادراً متبادياً فربما حالفه الحظ فاسترد بلاد الشام غزواً وفتحاً . بيد أننا لو لم نحتفظ من جانبنا ، بفرصة انتزاع مصر منه ، لانعدمت المساواة ، وانهارت العدالة ، ولاضطربت السياسة . فلا يجوز ترك الباشا حرًّا فى وقف القتال أو استئنافه ، وفقاً لمشيئته واختياره . بل يجب أن يرد الأسطول ، وأن ينزل عن جميع مطالبه ، عدا مصر » .

وفى هذه الظروف ، حرر ميترنيخ ما يأتى إلى استرهازى ، سفيره فى لندن : « خليق بنا أن نفكر فى احتمال عدم خضوع محمد على ، إذا استرد سوريا . عندئذ سنتساءل . ما العمل ؟ » ومن جهة أخرى ، أخذ المستشار النمسوى فى فيينا يقول لسانت أولير : « أكد للمسيو جيزوه أننا سنلجأ إلى كل الوسائل ، حتى يقف كل شيء عند حد بلاد الشام . وفى اليقين أننى متفق فى هذا مع إنجلترا . وإذ أتحدث اليوم باسم النمسا ، أقرر لك أنها ستمتنع عن أى هجوم

(١) ماكولى (توماس بابينجتون بارون) ١٨٠٠ — ١٨٥٩ ، مؤرخ وناقد إنجليزى ، ولد فى روثلى تمبل . وقد وضع كتاباً عن « تاريخ إنجلترا » ، يمتاز بالإطناب فى الأسلوب .

ضد مصر ، وأنها ستفعل ذلك ، مراعاة لفرنسا . وإذا كان المسيو جيزوه يرى آية فائدة فى الإنهاء بهذه الحقيقة إلى مجلس البرلمان ، فليعلنها ، وليعلم حق العلم أنى لن أكذبه » .

وفى هذه الآونة ، كان أمراء البحر الإنجليز قد حسموا الأمر ، إذ وصل نابيير أمام الإسكندرية ، فى الخامس والعشرين من نوفمبر ، على رأس جزء من أسطول ستوبفورد . وقد حرر ما يأتى إلى باغوص بك ، كبير مستشارى محمد على ، دون أن يكون حائزاً على ترخيص بذلك : « إن الباشا يعرف ولا شك رغبة الحكومات الأوربية فى أن تضمن له حكم مصر الوراثى . إذاً فليسمح سموه لبحار قديم محنك ، أن يقترح عليه وسيلة سهلة ، للتصالح والتصافح مع السلطان . وليبادر سموه من غير إبطاء إلى إعادة الأسطول ، وسحب جنوده من الشام ، بمحض إرادته ، ودون فرض أى شرط . وعندئذ ستنتهى الحرب ونكباتها ، وتخبو نارها ، وتضع أوزارها ، وسيصبح لسموه متسع لتحقيق رغباته ، وشغل أوقاته ، فى السنوات الأخيرة من حياته ، فيغرس للفنون أشجاراً يانعة ، ليجنى منها ثماراً ناضرة . وربما وضع الأساس لتجديد مجد عرش البطالمة العتيد . وحيال ما حدث فى بلاد الشام ، قد شعر سموه بلا شك ، فى قرارة نفسه ، أن وسائله هنا ضيقة محدودة ، خصوصاً وأن الشعب ساخط على الحكومة ، ومتعض منها ، وموغر الصدر عليها . ومن ذا الذى يستطيع القول إن مصر معصومة من الغزو؟ فليست الإسكندرية أصعب منالا من عكا . وبعد أن كانت آمال سموه معقودة على تأسيس أسرة مالكة ، سينتهى به الأمر إلى أن يصبح مجرد باشا بسيط » .

عمد محمد على إلى استشارة أخصائه ، وبعض القناصل والتجار الأجانب . وقد توجس خوفا من أن تضرب الإسكندرية بالقنابل ، فتعهد بإعادة الأسطول العثمانى ، وبالجلاء عن بلاد الشام . وفى السابع والعشرين من نوفمبر ، أبرم مع نابيير اتفاقاً ، لكن بالمرستون رفض التصديق عليه . وقد أنحى ستوبفورد باللائمة على نابيير ، واستنكر عمله ، مما جعل هذه المفاوضة غير القانونية عديمة الجدوى . بيد أن الباب العالى كلف الأميرال ستوبفورد ، بعد أيام معدودة ، بإبلاغ محمد على أنه

سيصفح عنه، ويمنحه حكم مصر الوراثي، إذا خضع لولي نعمته وأعاد بلا إبطاء إلى الآستانة الأسطول العثماني، المحجوز لديه منذ ستة شهور.

بعث الأميرال ستوبفورد بالكابتين فلوشو إلى الإسكندرية، في الثامن من ديسمبر، حاملا مذكرة تتضمن هذه المقترحات، فقبلها محمد علي، في العاشر من نفس الشهر. وفي أثناء ذلك، وصلت تعليمات من جيزوه إلى كوشليه، بأن يقرر للباشا، أن الوسيلة المثلى للنجاة من الخراب والمضيعة، هي التسليم بلا قيد ولا شرط. لقد أدرك محمد علي ذلك، فامتثل لأمر القضاء وحكم القدر امتثال الرجل الحكيم، ذي العقل الصائب، والفكر الثاقب. لقد رضي بالعفو السلطاني، دون أية مساومة في الشروط. وهكذا انتهى نزاع قديم العهد، طويل الأمد، وكان على وشك أن يضرم النار، ويحدث الدمار، في أوربا قاطبة.

تعهد الوالي بإعادة الأسطول إلى الآستانة، بمجرد ضمان الدول لحكمه الوراثي في مصر. ثم أبحر مندوب مصري على ظهر سفينة حربية بريطانية، ليسلم إلى إبراهيم أمراً بالجلاء عن بلاد الشام، هو وجيشه بأسره. وسوف يبرم اتفاق صريح، بتنفيذ هذه التسويات.

أحدثت هذه الأنباء وقعاً عظيما في لندن، حيث دلت الشواهد على أن بالمرستون خرج من المعركة مكللا بالغار. ولقد انحلت إمبراطورية محمد علي، وانفرط عقدها، فأصبحت أثراً بعد عين. بيد أن بوركيني كتب ما يأتي إلى جيزوه، من لندن: «لست أرجح أن نابيير تلقى تعليمات بحمل الباشا على إحياء عرش البطالمة العتيد، وعصرهم المجيد، ولا أنه تلقى أوامر بتهديده بضرب الإسكندرية. فلو كان أحد وكلاء فرنسا قد تفوه بالعبارات الأولى، لما تردد اللورد بالمرستون في التهديد بالويل والثبور وعظائم الأمور، ضد هذا الاحتقار لحقوق السلطان. ولو كان نابيير قد نفذ وعيده، على أثر رفض الباشا، لحق لي، أنا، أن أتهم بالمرستون بنكث العهد، ونقض الشرط. إذ وعدني وعداً صريحاً، بعدم القيام أو الشروع في أي عمل أو إجراء ضد مصر، دون أن يصدر به

تصريح رسمى صحيح ، من الدول الموقعة لمعاهدة الخامس عشر من يوليه » .

وموجز القول أن فرنسا خودعت ، وكانت مخلب القط . فلقد تصافحت لندن مع الإسكندرية ، على حساب باريس .

سارع جيزوه فى تحرير كتاب إلى دى بوركينى ، جاء فيه : « إذا ما انتهى من إبرام معاهدة الخامس عشر من يوليه ، ستبقى المسألة الكبرى ، مسألة العلاقات بين الدولة العثمانية وأوربا . هذا وأن العلاقات بين السلطان وباشا مصر ، هى فى نظر الدولة العلية ، مسألة داخلية ، كان لنا فى صددها فكرة مخالفة لفكرة حلفائنا » مما جعلنا ننفصل عنهم . ولا غرو ، فعلاقات الدولة العثمانية بأوربا هى مسألة خارجية ، عامة ، دائمة ، ما زلنا عازمين ومجمعين على الاشتراك فيها ، ولا يمكن أن تحل حلا نافذاً ، فعالا ، دون مشاركتنا . . . . فما أصررنا يوماً على لزوم العزلة . بل كانت نظراتنا دائماً متجهة إلى إعادة قيام الاتفاق الأوربى ؛ ونحن لا نجهل السبيل إليه ، بل ونعرف الباب الذى سنختاره ، كبيراً أكان أم صغيراً » .

وسرعان ما جاءت الحوادث مؤيدة لرأى تيير ، ومؤكدة أنه كان على صواب وحق حين ظن أن المسألة المصرية لم تسو بعد ، تسوية نهائية . فما كاد نبأ الاتفاق الذى أبرمه أمراء البحار يصل إلى الآستانة ، حتى أحدث فى الديوان حنقاً عظيما ، وسخطاً شديداً .

وإليك ما كتب بالمرستون إلى بونسونبى ، خلال شهر يناير سنة ١٨٤١ : « إن الأفضل للسلطان ، من غير ريب ، أن يكون من حقه المطلق اختيار حكام مصر العتيدين ، بنفس الحرية التى يتمتع بها ، إزاء انتخاب حكام سائر ولايات دولته ؛ ولكن فى جميع الأمور ، يجب الاكتفاء بما هو ممكن ميسور ، وعدم تعريض أمور تحققت فعلا للضياع ، سعياً وراء أخرى بعيدة المنال ، عسيرة الإدراك » .

رفض الباب العالى ما قدمه الوالى من عروض الخضوع ، بعد أن أوعزت إليه إنجلترا بذلك سراً . بيد أن بروسيا والنمسا وروسيا وافقت عليها . ثم أخذت

المفاوضات تدور على هذا الأساس . وفى نهاية المرحلة ، أوصت إنجلترا الديوان بالقبول .

أصدر السلطان ، فى الثانى عشر من فبراير سنة ١٨٤١ «خطاً شريفاً» ، اعترف فيه لمحمد على بلقب والى مصر ، مع حق الوراثة . لكنه وضع بعض قيود ، وقد نصحته الدول – وخاصة فرنسا – بتخفيف وطأتها ، والتهوين من شدتها . وعلى أثر ذلك ، صدر فى الأول من يونيه فرمان التقليد ، فأصبح محمد على عاهلا لمصر والنوبة ، مع انتقالها وراثياً إلى ذريته من الذكور . واحتفظ الباب العالى بحق تعيين الضباط ، من ذوى الرتب التى تعلو على الأميرالاى . وتعهد الوالى أيضاً باتباع القوانين العامة للدولة ، وبالتماس موافقة السلطان ، لكل زيادة فى قواته البرية والبحرية . أما موضوع الجزية ، فقد نظم بفرمان خاص .

ومما لاحظه المسيو فرنسوا شارل رو[1] أنه إذا كان محمد على قد احتفظ بمصر ، وإذا كانت الشروط المتفق عليها فى الإسكندرية ، فى العاشر من ديسمبر ، لم يعدل عنها بعدئذ ، فقد حدث ذلك على مضض من بالمرستون وبونسونبى . فضلا عن أن الدول الوسطى ما كانت راغبة بحال من الأحوال ، فى الضغط على فرنسا إلى حد دفعها نحو طريق الحرب .

وقال فيما قال : «ومن مآثر فرنسا أيضاً ، وأياديها البيضاء على الوالى ، أن منحه الحكم الوراثى لمصر ظل كاملا ، فلم تنل منه نصوص فرمان التقليد ، الذى نوقش فيما بين شهرى يناير ويونيه سنة ١٨٤١ . لأنه على أثر إيعاز اللورد بونسونبى إلى رشيد باشا ، وزير خارجية الدولة العثمانية – الذى كان ينفذ إرادة اللورد فى تذلل وخنوع – أصدر السلطان فرمان الثالث عشر من فبراير سنة ١٨٤١[2] ، وقد جاء فيه أنه يحفظ لنفسه الحق فى اختيار من يشاء من ذرية محمد على الذكور لتوليته باشاليك مصر ، عند وفاة محمد على نفسه ، ثم عند وفاة خلفائه . وبدهى أن هذا النص من شأنه أن يأتى على المزايا التى تصاحب كل نظام من أنظمة الحكم

---

(١) راجع : فرنسوا شارل رو ، «مصر من سنة ١٨٠١ إلى سنة ١٨٨٢» ، ص ٢٢٦ – ٢٢٧

(٢) راجع الملحق التاسع .

الوراثى . ذلك لأنه يتيح للسلطان فرصة اختيار الخلف كلما خلا مركز الحكم فى مصر ، مما يفتح باب المنافسة والمخاصمة بين أفراد أسرة الوالى ، فضلا عن أنه سيجعل الأولوية لأكثرهم امتثالا لمشيئة السلطان ، وأطوعهم تنفيذاً لشروطه .

« واذا كانت هذه الدسائس ، التى أحكمها اللورد بونسونبى ورشيد باشا قد فشلت ، فالفضل يرجع لجيزوه ، إذ أرجأ عودة فرنسا إلى حظيرة الاتفاق الأوربى ، ريثما تجاب جميع الشروط الواضحة التى وضعها . هذا وقد أدرك ميترنيخ أخيراً أنه يتعين وضع حد لما تنوء به أوربا من الاضطراب ، وذلك بإعادة ضم شمل فرنسا إلى سائر الدول الأوربية ، كما قرر إعلان الآستانة ولندن من غير مواربة ، بأنه من الضرورى فض هذه المشكلة فى الحال ، وذلك بمنح محمد على حق الوراثة ، غير مشوب بأى قيد . وقد أقال السلطان وزيره رشيد باشا ، وعين بدلا منه رفعت باشا ، السفير السابق فى فيينا ، ثم فوض الأمر إلى ممثلى الدول الأربع المجتمعين فى هيئة مؤتمر بلندن ، لبحث ما يجب إدخاله على نص الفرمان من التعديلات . ولقد استحكم الخلاف بين بالمرستون ، المؤيد لوجهات نظر بونسونبى ، وبين مفوضى النمسا وبروسيا ، الراغبين فى إزالة العقبات التى تعترض طريق عودة فرنسا ، مما جعل إجابة لندن تبطىء .

« وأخيراً استقر رأى السلطان على إصدار فرمان ثان ، فى التاسع عشر من إبريل ، بتعديل الفرمان الأول . وقد منح فيه محمد على الوراثة ، بنفس الشروط المتبعة فى الأسرة العثمانية المالكة ، أى وفقاً لقانون الأرشد فالأرشد ، هذا القانون الذى يضمن الوراثة لأكبر الذكور سناً فى الأسرة . وجعل تعيين ضباط الجيش المصرى من حق باشا مصر ، حتى رتبة الأميرالاى . وحددت الجزية التى يؤديها الوالى إلى الباب العالى ، بمبلغ معين يتفق عليه فيما بعد بالتراضى بين الطرفين .

« ولكن بعد أن صدرت هذه المنح والامتيازات من السلطان ، ظل بالمرستون مصراً على عدم اعتبارها نهائية ، طالما لم يقبلها محمد على قبولا صريحاً . بيد أن جيزوه استمر فى إرجاء توقيع فرنسا للاتفاق الذى أعد فى لندن ، لتقرير نظام

المضايق ، وفض الأزمة الشرقية . ومع هذا ، فقد أرسل ينصح الوالى بقبول الفرمان الشاهانى الجديد ، من غير تردد .

« وفى العاشر من يونيه سنة ١٨٤١ ، استقبل محمد على رسمياً مبعوثى السلطان عبدالمجيد ، وتسلم الفرمان يداً بيد . وبعد أن تلى عليه ، لثمه ورفعه إلى جبهته . وقد قرر هذا الإجراء الرسمى التقليدى ، الاتفاق بين السلطان وحاكم مصر الوراثى . »

وبعد مضى بضعة أسابيع على منح فرمان التقليد ، استسلمت بريطانيا العظمى للأمر الذى لا مفرّ منه ، ودعت إلى عقد مؤتمر لتنقيح معاهدة انكيار سكيليسى . وفى العاشر والثالث عشر من يوليه سنة ١٨٤١ ، وقع اتفاقان دبلوماسيان ، أحدهما مبرم بين النمسا وإنجلترا وبروسيا ، وقد قرر فيه أن المسألة المصرية قد حلت[١] . والآخر معقود بين هذه الدول وفرنسا ، وقد ضمن حياد المضايق ، فأصبحت منذ ذاك التاريخ مفتوحة لسفن جميع الأمم .

وسيظل لهذه المعاهدة أثر لا يمحى فى التاريخ الحديث . وأما بالنسبة إلى مصر ، فإنها ستسجل نهاية حالة عدم الاستقرار التى ظلت تثقل كاهلها ردحاً من الزمن . فبعد أن كانت مجرد ولاية منذ الفتح العثمانى ، فى سنة ١٥١٣ ، أصبحت تستظل بحكم أسرة ذات حقوق شرعية مقررة . بل ها هى تتمتع بنظام خاص ، يمنحها حكماً ذاتياً ، قريباً من الاستقلال . وقد عاش محمد على ، منذ ذلك الحين ، فى سلام ووئام مع الدول الغربية ، ومع الدولة العثمانية على السواء .

(١) راجع الملحق الثامن — بروتوكول لندن ، الموقع فى العاشر من يوليه سنة ١٨٤١ .

الفصل العاشر

نهاية عهد عظيم

كان لأزمة سنة ١٨٤٠ أثرها العميق فى نفس الباشا . ذلك لأن صحته الواهنة وطاقته المجهدة ، لم تعد تحتمل قسوة هذه التجربة ، ولا عنف هذه المحنة ، اللتين خلقتهما أزمة سنة ١٨٤٠ ، فضلا عن أن الباشا مقبل على تسع سنوات يقضيها جالساً على أريكة مصر .

ثقل اليأس على نفس الباشا ، واستبد به القنوط ، مما زاد فى بلبلة فكره ، واضطراب الرأى بين يديه . ولقد كان لهذه الأعوام التى تربى على السبعين ، والتى تحمل فى طياتها الأسقام والأوصاب والعلل ، أسوأ الأثر فى شيخوخة هذا الرجل . الذى جالد الأيام وعركها فى صبر وقوة وشجاعة .

لقد تحمل وحده تبعة الحكم ، ومسؤولية اتخاذ القرارات ، وإصدار الأوامر مما أقض مضجعه ، وباعد بينه وبين الراحة والإخلاد إلى الهدوء والاستقرار . كان صباحه كمسائه ، نصباً ، وقلقاً ، وتفكيراً ، فما عتم أن خان النوم أجفانه ، وهجر الكرى مآقيه ، وأطال السهاد لياليه ، وكأنه القائل لهذا البيت العربى القديم :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى بصبح وما الإصباح منك بأمثل .

وكثيراً ما كان يفلت منه زمام أعصابه ، فيفقد السيطرة على نفسه الثائرة ، حتى إذا عاد إليه هدوءه ، واطمأن خاطره ، سرعان ما يفسدهما عليه ، عبث الحكام ، وخيانة الموظفين .

اكتشف خلال سنة ١٨٤٤ بعض الاختلاسات والتصرفات المريبة فى الإدارات الحكومية ، فاشتد سخطه وحنقه وأثير فى شدة وعنف ، فأصيب ، وهو فى قصر رأس التين ، بنوبة شغلت بال أخصائه وخلصائه ، وساورهم القلق

عليه. لكنه سرعان ما أبدى للمحيطين به ، رغبته فى السفر إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، وأمر رجال حاشيته ، بأن يذهبوا به إلى منزله الريفى ، على ضفاف ترعة المحمودية ، فقد درج على السفر من هناك إلى القاهرة فى سفينة نهرية . ثم خلا بنفسه . وعند ما توسل إليه قنصل فرنسا ليخبره عما يجب أن يبعث به فى تقريره إلى حكومته ، أجاب الباشا بوساطة أحد رجاله : « إن ما فات مات وكل ما هو آت آت » . وفى اليوم التالى ، أزمع السفر ، وما كاد يصل إلى القاهرة حتى اعتكف فى قصر شبرا . فبادر الدكتور كلوت بك طبيبه الخاص ، إلى عيادته هنالك . وكانوا يتوقعون نبأ وفاة الباشا ، بين الفينة والفينة . وفجأة أبل من سقمه ، وخلص من علته ، وانقشع السحاب عن ذهنه ، بفضل قوة بنيته الخارقة ، وما بذل كلوت بك من عناية فائقة (١) .

وفى هذه الأثناء ، أخذت العلاقات تتحسن تحسناً محسوساً بين مصر وبريطانيا العظمى . وقد نشأ هذا التحسن ، بلا شك ، عن سقوط وزارة الأحرار فى سنة ١٨٤١ ، وعن وجود قنصل إنجليزى فى القاهرة ، ممن وفقوا إلى كسب عطف الباشا وتقديره(٢) . وقد وجه اللورد أبردين عنايته فى سبيل التقرب إلى محمد على ، وخطب وده ، فلم يتردد فى توجيه اللائمة نحو الخطة السياسية التى نهجها أسلافه . وفى سنة ١٨٤٣ ، أهدت الحكومة البريطانية إلى الوالى سفينة بخارية ، إعراباً له عن شعور الأمة البريطانية(٣) . ثم قدمت شركة الهند إلى الباشا

---

(١) راجع : بارنت ، الثامن عشر من أكتوبر سنة ١٨٤١ ، (وزارة الخارجية البريطانية ٧٨ – ٤٥١) وستودارت ٦ و ٧ سنة ١٨٤٤ ووزارة الخارجية البريطانية مجلد ٧٨ – ٥٨٢ و هـ. ددول فى كتاب : « مؤسس مصر الحديثة » .

(٢) راجع : فرانسوا شارل رو – «مصر من سنة ١٨٠١ إلى سنة ١٨٨٣» ص ١٥٣ . كتب قنصل فرنسا العام وقتئذ يقول : « إن المستر باورنج أوفد من الحكومة الإنجليزية . وقد أثرت فى محمد على شخصيته وشهرته السابقة فى عضوية البرلمان ، وصيته الذائع كرجل متقدم الأفكار والآراء فى شؤون الرقى والحضارة . فكان يستقبله كل يوم ، ويستمع إلى نصائحه ؛ وكان دائم الحديث معه عن مشروعاته . . . وكان باغوص بك يفرط فى إكرامه ومراعاته .

(٣) راجع : كتاب باورنج إلى باغوص بك ، المؤرخ فى الخامس عشر من يونيو سنة ١٨٤٣ (محفوظات قصر عابدين العامر) .

حوض ماء من الفضة المصقولة ، وأرسلت إليه الملكة فيكتوريا صورتها فى إطار مرصع بالأحجار الكريمة .

وحوالى ذاك الوقت ، أنعم عليه ملك فرنسا بالوشاح الأكبر من وسام فرقة الشرف « الليجيون دونور »[١].

وبفضل ما كان يسبغه هذا العاهل المستنير ، من آيات الحدب والتشجيع ، أخذ علماء الآثار والباحثون ، يفدون إلى مصر ، فأصبحت موطناً مختاراً لدراساتهم . وكان شامبوليون قد اكتشف الهيروغليفية ، استناداً إلى نقوش حجر رشيد . وبعد ذاك التاريخ بزمن وجيز ، أى من سنة ١٨٤٢ إلى سنة ١٨٤٥ ، وفدت إلى مصر بعثة ألمانية يرأسها لبسيوس ، وشرعت فى التنقيب عن آثار العصور الفرعونية القديمة .

وفى غضون سنة ١٨٤٥ ، أبحر إبراهيم ، ولى عهد مصر إلى أوربا ، للاستشفاء والعلاج ، وقد انتهز الفرصة السانحة ، فزار قصرى التويلرى وسانت جيمس الملكيين ، حيث قوبل بحفاوة عظيمة ، وأحيط بأسنى مظاهر الحظوة والزلفى . وقد تحدث محمد على عن رغبته فى أن يحذو حذو ابنه . وفى سنة ١٨٤٧ ، عاد اللورد بالمرستون ، خصمه العتيد ، إلى تولى منصب وزير الخارجية البريطانية ، وأكد له أن الملكة ستسر جداً للقائه ، ويمكن أن يعتمد على استقبال حافل ، من جانب الحكومة البريطانية[٢] . غير أن هذه الرحلة لم تتم .

بيد أن الوالى سافر فى سنة ١٨٤٦ إلى الآستانة ، حيث احتفل به احتفال جدير بالملوك والأمراء . ثم عرج على قوله ، مسقط رأسه ، وقضى هنالك فترة وجيزة ، مستعيداً فى تأثر عميق ذكريات الماضى الجميل . وفى خلال ذلك ، أخذت المشروعات والإصلاحات تسير على قدم وساق ، فى جميع أنحاء البلاد ، بمعونة مهندسين وعلماء فرنسيين .

(١) راجع : بارنت ، فى السابع عشر من أغسطس سنة ١٨٤٥ ، والثالث والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٤٥ ، والرابع من نوفبر سنة ١٨٤٥ «محفوظات وزارة الخارجية البريطانية» رقم ٧٨ — ٦٢٣

(٢) راجع : موراى ، فى السابع عشر من نوفبر سنة ١٨٤٥ « محفوظات وزارة الخارجية البريطانية» رقم ٧٨ — ٧٠٦ » .

فبنى موجيل فى ميناء الإسكندرية حوضاً لإصلاح السفن وترميمها ، ونظم كلوت ، الخدمة الطبية فى الجيش ، وأخرج سيريزى من المصنع الحربى (الترسانة) فى الإسكندرية ، سفناً شرع الباشا فى تسليحها ؛ وقد اشتغل لينان دى بلفون فى تنفيذ أعمال المنافع العامة ، وأسس هامون مدرسة الطب البيطرى . وكان آخر المآثر الجليلة التى فكر فيها العاهل العظيم، هو وضع الحجر الأول لقناطر الدلتا ، المعروفة بالقناطر الخيرية ، فى سنة ١٨٤٧ ، تلك القناطر التى شيدها موجيل ، والتى كفلت الرى للوجه البحرى قاطبة .

وإليك ما كتبه فى هذا الصدد ، المسيو فرانسوا شارل رو : « إذا استثنينا فترة الاحتلال الفرنسى ، القصيرة الأمد ، كان عهد محمد على فاتحة الأعمال المنتظمة لتصريف مياه النيل وتوزيعها ، بل ولتمهيد مجرى هذا النهر وتنسيقه ، تحقيقاً لمشروعات التوسع فى رى التربة . وقد عمد الوالى ، بادئ ذى بدء ، إلى إصلاح الترع الموجودة ، وصيانتها صيانة دورية ، وتحسين الوسائل التى لدى الزراع ، لرفع مياه النيل إلى جسوره . فمنذ سنة ١٨٣٠ كان يفخر بما وصل إليه من نجاح ، إذ استطاع إدخال ثمانية وثلاثين ألف آلة رافعة إلى مصر . ثم عمد إلى تنفيذ مشروعات وضعت وفقاً لخطة سديدة ، إذ أحل فى الوجه البحرى نظام الرى بالترع (الرى الدائم) محل النظام التقليدى ، نظام رى الحياض . وفى الوقت نفسه ، أخذ يحسّن ويعمم نظام غمر الحياض ، المتبع من قديم فى الوجه القبلى . وهكذا ، أنشأ فى الوجه البحرى مجموعة من الترع ، كفيلة بنقل مياه النيل فى الأراضى ، فى مدة الجفاف ، وهو النظام الملائم للزراعات الصيفية ، التى يعد القطن خير مثال لها . فما من إقليم فى الوجه البحرى أو فى الوجه القبلى ، إلا وحفرت فيه ترعة يتفاوت طولها بين عشرة كيلومترات وثمانين كيلو متراً . وما من إقليم أيضاً إلا وأقيمت فيه جسور ، وشيدت فيه كبار . ولقد بلغت أعمال حفر الترع التى نفذت ، من مستهل عهده إلى سنة ١٨٤٠ قدراً ضخماً يقرب من ١٠٤,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب . وكان المتوسط السنوى لأعمال الحفر والأتربة التى تمت فى خلال المدة من سنة ١٨٣٤ إلى سنة

١٨٤٠ ، نحو ٤٠,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب . أما أشغال البناء التى نفذت قبل سنة ١٨٤٠ ، لإكمال مجموعة الترع المحفورة ، فهى عبارة عن ثلاثة ملايين من الأمتار المكعبة . وإن النموذج الرائع ، الذى ما زال محتفظاً بشهرته ، لهذه المشروعات الجبارة ، هو بلا شك حفر ترعة المحمودية ، التى وصلت الإسكندرية بالنيل ، وغذتها بالمياه العذبة . وقد تم حفر هذه الترعة وإعدادها فى شهور قلائل ، بسواعد مئات الآلاف من الفلاحين المسخرين ، وبتضحية عدد لا يستهان به من الرجال . فضلا عن ترع أخرى ، لا تحصى عدداً ، ولا تحصى طولا ، ولا تقدر نفعاً يرجع عهدها إلى محمد على ، وما زالت تؤدى وظيفتها حتى الآن . وقد أنشئت منذ أوائل عهده إدارة للأشغال العامة فى الوجه القبلى ، تحت إشراف المهندس الفرنسى لينان دى بلفون الذى يعود إليه الفضل فى إحياء نظام الرى فى مصر» .

وفى سنة ١٨٤٨ ، أراد محمد على القيام برحلة إلى أوربا ، كما فعل ابنه من قبل ، عسى أن يجد هنالك ما يخفف من آلامه ، ويرد إليه موفور صحته . وما كاد يصل إلى نابولى ، حتى علم بحدوث ثورة ، خلعت ملك الفرنسيين عن عرشه . لقد تأثر كل التأثر ، فقفل راجعاً إلى مصر ، وعقد عزمه ، على حشد جيش ، بعدته ومعداته ، لكى يعيد إلى عرش فرنسا ، لويس فيليب ، صديقه الوفى ، وحليفه الصفى .

وقد سلمت مقاليد البلاد إلى إبراهيم ، ابتداء من سنة ١٨٤٧ ، لكنه توفى فى نهاية عام ١٨٤٨ ، بعد مضى أسابيع معدودة على التلاوة العلنية للخط الشريف الصادر بتقليده الولاية على مصر . وكان والده أضعف من أن يتحمل مسئولية الحكم ، إذ أصبح فريسة للأمراض[١] فآل الحكم بعد إبراهيم إلى عباس الأول ، حفيد محمد على .

---

(١) راجع كتاب خاص من موراى إلى بالمرستون ، مؤرخ فى السادس من إبريل سنة ١٨٤٩ « محفوظات وزارة الخارجية البريطانية » رقم ٧٨ — ٨٠٤



صورة محمد على فى سنة ١٨٤٧ ، من رسم ت ، بريجستوك (جاستون فييت)

لقد سار إبراهيم ، بوجه عام ، وفقاً للتقاليد العظيمة التى رسمها والده . فنسج على منواله ، وضرب على مثاله . أما عباس ، فما كاد يتولى زمام الأمر ، حتى ابتدع نظاماً جديداً ، مخالفاً كل المخالفة، ومجافياً كل المجافاة ، للنظام السابق . فقد كان محمد على الكبير ممسكاً جداً ، حتى فى نفقاته الخاصة ، فجاء عباس مبذراً متلافاً .

وفى ظهر اليوم الثانى من أغسطس سنة ١٨٤٩ ، استأثرت رحمة الله بمؤسس مصر الحديثة ، فى قصره بالإسكندرية ، عن ثمانين سنة من عمره الحافل بأضخم الأعمال وأبقاها . وقد ووري جسده فى المكان الذى كان قد اختاره ليقام قبره فيه ، وذلك داخل المسجد الذى شيده ، وجعل فيه ضريحه ، على جبل المقطم ، فى قلب القلعة ، المشرفة على العاصمة والنيل .

وما إن نعاه الناعى حتى عم الحزن والأسى ، وانتشر الوجوم والأسف ، وساد الجزع والهلع ، فى جميع أنحاء البلاد . لقد بكاه الشعب بدمع غزير ، أحرق مآقيه . بكاه الجميع ، دون فارق بين كبير وصغير ، وغنى وفقير . وقد شارك الأجانب المصريين فى مصابهم الجسيم ، وشجنهم الأليم ، ولا غرو ، فقد كان محمد على للمسيحيين واليهود ، حامياً ونصيراً .

وفى هذا الصدد كتب موراى ، قنصل إنجلترا ، إلى بالمرستون ، ما يأتى : « إن تعلق جميع طبقات الشعب باسم محمد على ، واحترامها وإجلالها لذكراه ، لهى فى ذاتها مشهد رهيب ، وموكب عظيم . بل هى أروع مما يستطيع أن يهيئه له خلفه ، رغم سلطته وسلطانه . فهو لن يستطيع أن يصنع له من تمجيد ذكراه وإكبارها ما صنع له شعبه الوفى الأمين . لقد كان الشيوخ يتذاكرون حوادث الفوضى والاضطراب التى أنقذ منها البلاد . أما الشبان ، فكانوا يقابلون ويوازنون بين حكمه الحازم ، وحكم خلفه الهوائى الجامح . والحق يقال ، يا سيدى اللورد ، أن محمداً علياً ، كان ، بلا نزاع ، رجلا عظيما على ما فيه من عيوب . ولم يكن الحظ حليفه ،

لكنه ارتفع بفضل شجاعته ، وجرأته ، وثباته وحصافته » . واستطرد موراى قائلا : « ولئن كان محمد على قد شغف بالسيطرة والسيادة ، والعمل على الوصول إلى الدرجات الرفيعة ، والأقدار الشريفة ، والمراتب السنية ، فهو لم يتعلق قط بالمال ، اللهم إلا على اعتبار أنه وسيلة من الوسائل المؤدية إلى تحقيق الأعمال العظيمة » .

وحينما أخذ الوالى يدنو من الموت ، خلال مرضه العضال الأخير ، كان القنصل العام يسمع كثيرين من عامة الشعب يرددون هذه العبارة : « لو خيرنا لمنح كل منا عشر سنوات من عمره إلى سيدنا الباشا الوقور » . وبينما كان المسيحيون فى حلب أو فى دمشق ، لا يأمنون من الاعتداء والسب والإهانة ، استطاع كل أوربى ، بفضل محمد على ، أن يجول فى القاهرة ، غير مسلح ، وهو مطمئن الفؤاد ، هادئ السريرة ، كأنه فى لندن » . واختتم موراى كتابه قائلا : « ربما عجزت عن أن أنجو بنفسى من التأثير الجذاب الذى كان يحدثه أدب الباشا الجم ، ولين عريكته ، ودماثة خلقه ، هذا التأثير الذى كان يبثه فى جميع المتصلين به اتصالا مستمراً[1] » . وهذه شهادة حق لأنها صادرة عن خصم ، شريف ، بعيد عن الغرض والهوى .

• • •

أيتضح من هذا أن محمداً علياً كان نائياً عن العيوب ، مترفعاً عن النقائص ؟ ليس فى وسع أى امرئ أن يؤكد هذا الزعم . لكن طيب استعداده كان مضرب الأمثال . بل ولقد أجمع معاصروه ، وفى مقدمتهم خصومه ومنافسوه ، على إطراء حسن نيته ، وامتداح سلامة طويته . نعم إنهم حملوا أحياناً على طموحه ودهائه ، ولكن هل كان محمد على « ماكيافيليا » حقاً ؟ لعمرى إنه لسؤال جدير بأن يلقى . لقد كلف

(١) كتاب موراى إلى بالمرستون ، المؤرخ فى الخامس من أغسطس سنة ١٨٤٩ « محفوظات وزارة الخارجية البريطانية » رقم ٧٨ — ٨٠٤

أمين سره يوماً ، على ما يروى ، بأن يترجم له الفصول الأولى من كتاب « الأمير » لماكيافيلى . لكنه سرعان ما قاطعه صائحاً : « أرى جلياً أننى لن أتعلم شيئاً من ماكيافيلى ؛ فلدى من المخاتلة والدهاء نصيب كبير ؛ وهأنذا أعفيك من الاستمرار فى الترجمة »[1].

والحق يقال إن دهاء الوالى وحصافته ، لا يتفقان مع الاستهتار العلمى التاريخى الذى عرف به العالم الفلورانتينى . أشار مؤرخ مصرى تلميحاً إلى أن إبرهيم فاق والده فى دبلوماسيته ، إذ جمع بين البصيرة النافذة والإقدام الجرىء. ففى رأى هذا المؤلف — وهو الدكتور محمد صبرى — أن إبراهيم قد أحجم عن الاشتراك فى أعمال محمد على التى عرفت بالتهور والاندفاع ، وهى الزحف على الآستانة بعد كوتاهية ، وإشهار الحرب على الدول الأوربية فى سنة ١٨٤٠ ، وهى الحملة التى لم يقم بها ، فى نهاية الأمر ، إلا امتثالا لرأى أبيه . بعكس الحملة السورية الأولى — قبل قونية وبعدها — وكذلك الحملة السورية الثانية — بعد نزيب — إذ كان الغرض منها هو توجيه ضربات قاضية ، وكسب معارك فاصلة ، بغية فرض السلام فى الحال ، من غير ما إبطاء أو تأخير .

وأنحى الدكتور صبرى على محمد على أيضاً باللائمة ، لأنه كثيراً ما كان يخضع لدوافعه الداخلية ، فظن نفسه قادراً على مجابهة أوربا ومقاومتها ، وحشد كتائب إمبراطوريته ضدها ؛ وهذا رأى له اعتباره . ولكن يخيل لنا أنه لم يراع فى حملته ، الظروف والبيئة مراعاة كافية . بيد أن محمداً علياً ، فضلا عن دبلوماسيته ، كان منظما نابهاً وعبقرياً نابغاً .

وقد اقتبس الدكتور صبرى عبارات الإطراء والتقدير والثناء التى أوردها سنيور نقلاعن دلسبس : « أن محمداً علياً ، باعتباره رجلا عبقريا ، ومؤسس دولة ، جدير بأن أضعه فى القمة . لست متأكداً فى الحقيقة ، هل فى مكنتى أن أجعل مقامه فوق مقام نابليون ، بعد مراعاة مزايا كل منهما .

(١) راجع : دريو ، و« المحفوظات الفرنسية » ، وزارة الخارجية الفرنسية ، « مكاتبات سياسية » ، مصر المجلد الحادى عشر .

كان نابليون منتمياً إلى أرفع الأمم حضارة فى أوربا ، وتلقى عن أمته خير تربية تهيأ لفرد من أفرادها . ثم هبت زوابع الثورة ، فدفعت إلى المقام الأول رجالا ممتازى النبوغ ، واسعى المعرفة ، وهكذا أتاحت له من المعاونين أقدرهم وأكفأهم ، فنظم فرنسا ، وأدخل تحسيناً ملموساً على تشريعها ، وأصلح ماليتها ، وابتكر النظام الإدارى المركزى ، الذى ما زال قائماً حتى الآن ، على محاسنه ومساوئه .

« وكان لديه مواد ممتازة يعتمد عليها ، كما كانت تشد أزره ، حضارة عشرة قرون . وذلك على النقيض من محمد على ، الذى كان عليه أن يخلق كل شىء ، بل ربما كان عليه أن يخلق نفسه . . . وكم باهى نابليون ، بأنه يسير مع عصره ! . . أما محمد على ، فقد سار سيراً حثيثاً ، وسبق القرن الذى عاش فيه . وكان من نكبات الدهر فى عهده ، أن المعونة التى أسدتها فرنسا إليه ، جلبت عليه عداء إنجلترا وسوء نيتها . لقد أرادت إنجلترا مساندة حكم المماليك ، ذلك الحكم الطاغى الذى لم يخلق أبشع منه . ذلك الحكم الذى كان كفيلا بالسير بأى بلد من البلاد ، إلى الخراب والدمار والفساد .

« وعند ما أصبح محمد على باشا لمصر ، رغم إرادة إنجلترا ، كانت الترع التى تتوقف عليها حياة القطر ، معطلة أو شبه معطلة . وكان الأمن مضطرباً فى كل ناحية ، وعدد السكان يسير فى طريق النقصان . كما كان البؤس والجهل متفشيين فى كل مكان . فأصلح الترع ، وأعاد للتربة خصبها ، وعمل على زيادة عدد السكان ، وإنماء الموارد ، واستقرار الأمن العام ، ورفع شأو مصر ، وقوتها وسؤددها . ولولا تدخل إنجلترا — وقد غررت بها روسيا من جهة ، وحفزتها إلى ذلك خصومتها القديمة لفرنسا من جهة أخرى — لولا هذا التدخل ، لجعل بلاده أرفع شأوا ، وقوة وسؤدداً . فبعد أن هبطت إلى أحط درك ، سما بها إلى أعلى مقام بين الأمم الإسلامية فى العالم ، بل جعل منها الأمة الوحيدة التى ازدهرت فيها الرفاهية والمعرفة والتربية ، وسارت فى طريق التقدم والرقى . فبالله كم من الملوك الحكام اتصفوا ، منذ وجود العالم ، بمثل هذه الصفات العظيمة القدر الجليلة الشأن؟ »(١)

(١) راجع : ن . و . سنيور « محادثات ومذكرات فى مصر ومالطة » لندن سنة ١٨٦٢ .

لقد كان بين الولاة المستقلين استقلالا ذاتيًّا ، والذين يديرون مقاطعات نائية ، من ممتلكات الدولة العثمانية ، كثير من أولئك الذين يصبحون حكاماً بأمرهم ، قادرين على تهديد السلطان ، ولى نعمتهم ، بالتمرد العلنى ، والثورة السافرة . بيد أن حركات العصيان والانشقاق هذه ، كانت دائماعديمة الأثر ، قصيرة الأجل ، عدا تلك التى قام بها محمد على . ذلك لأن الثورة كانت تنتهى بمجرد أن ينتهى أمد الثائر ، نظراً إلى عدم وجود مبادئ وراثية مرسومة ، ومقاصد مستقرة ثابتة . . . بل كان الخضوع الواجب للخليفة ، أمير المؤمنين ، وريث آل عثمان ، ينتهى بالانتصار على محاولات الاستقلال المترددة الواهنة ، الضعيفة الواهية . وهكذا استطاع لامارتين أن يقول عن تلك الولايات : «كانت الوظائف لمدى الحياة ، وكانت الإمبراطورية خالدة» .

فمعرفة هذا القانون التاريخى — مضافة إلى عطفه على آل عثمان ، وخاصة على محمود الثانى — هى التى دفعت لامارتين إلى إنكار مقاصد محمد على النبيلة ، وانتقاص قيمتها الجليلة . والمعروف أنه يكاد أن يكون هو الوحيد بين الفرنسيين ، الذى تحيز صراحة للأتراك ضد المصريين .

وإن خير وسيلة لإدراك عظمة محمد على ، هى المقابلة بين أعماله وأعمال أشهر معاصريه ، وأظهر مواطنيه . فالموازنة بين محمد على مثلا ، وعلى تبلينى ، باشا يانينا ، تدل دلالة واضحة على تفوق باشا مصر فى الروح الإنسانية ، وثبات الرأى ، والنواحى السياسية إجمالا . فبينما لم يترك باشا يانينا وراءه إلا الخراب والدمار ، ولم يدع فى طريقه إلا الجثث والرمم ، نرى محمداً عليا يؤسس مملكة عظيمة خالدة ، ويبعث من العدم حضارة تالدة .

وهناك أيضاً موازنة أخرى أكثر ملاءمة ، جديرة حقًّا بالتنويه . تلك هى الموازنة بين السلطان محمود وتابعه . ومما لاريب فيه أن الغلبة فى الميدان ، وإحراز قصب السبق فى المضمار ، والتمتع بكثير من الخصال الممتازة ، لن تكون للأول على الثانى . ولقد نجح محمد على وتفوق ، حيث فشل غيره وأخفق ، ومنذ فتح سليم الأول القاهرة ، كان محمود آخر العظماء بين سلاطين آل عثمان ، وكان محمد على

أول ملوك مصر الناهضة . فلثلاثين عاماً، أى منذ سنة ١٨٠٨ إلى سنة ١٨٣٩، لم يستقر هذان الرجلان مع بعضهما على حال . فمحمود ولى النعمة ، ومحمد على تابع ، يختلفان حيناً ، ويأتلفان حيناً آخر . وقد استمرا يضمر كل منهما الشر لصاحبه، ويتبادلان الشكوك والريب، ولا يأمن أحدهما جانب الآخر.

وعند ما وقع الانقلاب الثانى ، أخرج محمود من غياهب سجون السراى ، ليصبح سلطاناً وخليفة ، وكان لا يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره ، وكان وهو طفل حدث يلهو بين الأغوات والجوارى ، والأرقاء والسرارى ، لا تسلية له إلا قراءة دواوين الشعراء الأتراك والفرس . وبعد خلع السلطان سليم ، كان من حظ محمود أن نال الزلفى عند عمه ، فقربه إليه ، وأخذ يبث فيه أفكاره السياسية ، ويطلعه على مشروعاته الإصلاحية . ويقال إن محموداً كان أشد اندفاعاً وأقوى إرادة ، وأمضى عزيمة من سليم . لذلك ، لم يتردد فى سفك الدماء تحقيقاً لأغراضه ، وتنفيذاً لمآربه . وكان يعتقد أن ضعف عمه وتهاونه واستكانته، هى أصل الملمات وسبب النكبات التى حاقت بالأسرة . وكان هو آخر سلالة آل عثمان ، فرأى سلطة العرش تتضاءل ، والولاة يعلنون العصيان السافر ، وينصبون أنفسهم حكاماً إقطاعيين .

تمرد ولاة دمشق وعكا وصيدا وبيلان وكرمانيا وأورفا ، والموصل وبغداد والبصرة . أما فى مصر ، فقد عمد محمد على إلى تدعيم نفوذه وتثبيت قوته . وفى يانينا والصرب ومولدافيا وفالاكيا ، أضحت سيادة الباب العالى اسمية بحتاً . أما فى الآستانة، فكان الأنكشارية هم المسيطرين على الأمور . ومما زاد الحالة سوءاً ، أن بريطانيا العظمى وقيصر روسيا نفثا سمومهما فى رشوة جل أعضاء الديوان ، والضباط العظام .

وصحيح أن محمودا لم يدخر وسعاً ، منذ ولى الحكم ، فى إصلاح الخلل ، ورأب الصدع . ولكن يقال إن هذا العاهل لم يوهب من الذكاء والفطنة، بقدر ما أوتى من الإرادة والعزيمة . لذا انتهى سعيه ضد الروس بالفشل الذريع المستمر ، مما أدى فى آخر الأمر إلى تثبيط عزيمة رعاياه ، فضلا عن تقويض

أركان مالية البلاد . ولقد أبرم فى سنة ١٨١٢ ، معاهدة بوخارست ، حيث نزل لقيصر روسيا عن جزء من مولدافيا ، فكانت هذه فاتحة للاستمرار فى التخلى عن أجزاء أخرى ، وأول الغيث قطر ثم ينهمر .

كان عليه بلا مراء ، أن يجابه معارضة رجال ديوانه المرتشين المترددين . وقد واجه محمد على أيضاً ، فى مستهل عهده ، عقبات قاسية فتغلب عليها ، وصادف فى طريقه أشواكاً مسمومة فأزاحها . وهنا يظهر جلياً كوضح الشمس ، الفارق البعيد ، بين مزاج السلطان العثمانى المضطرب ، وذكائه العادى ، وبين بصيرة الوالى الثاقبة ، وإرادته القوية النافذة . ولا يمكن أن تنسب للمكر والدهاء وحدهما انتصارات باشا مصر . ومهما قال لامارتين ، المتحيز المغرض ، فقد ثبت أن محمودا ارتكب من أعمال المخاتلة والقسوة ما ينم عن روح أشد جوراً وظلماً من منافسه السعيد الموفق . بيد أن هذا المنافس لم يعتمد ، لكسب سلطته ، إلا على قوة نبوغه السياسى ، وعبقريته العسكرية . وكم من مرة استخدم محمود أشد الدسائس ختلا وغدراً ، لإخماد ظنون وزرائه وباشاواته ، أو لاجتذاب ثقتهم ، بينما كان يضمر لهم الغضب الدفين ، ويهيئ لهم مؤامرات التنكيل والنفى ، بل والموت ، فى أغلب الأحيان ؛ وبعد أن دبر اغتيال أخيه ، السلطان مصطفى ، أصبح لا يتوجس خوفاً من أى منافس . فهو الوحيد الباقى فى قيد الحياة ، من أفراد أسرته الجليلة الشأن ، العظيمة القدر . وقد كان الويل كل الويل لأى باشا ، يصادفه بعض الحظ ، أو يظهر بعض الصفات الممتازة . فسرعان ما يشعر الطاغية الحسود ، بالشك والارتياب يحزان فى قلبه ، فيمهد لذاك الباشا ميتة شنعاء ، بالسم الزعاف ، أو بسيف الجلاد ، أو بحبل المشنقة . بل إن أصدقاءه أنفسهم لم يأمنوا شر غضبه عليهم ، فقد أخذ سوء الظن يشتد فى نفسيته ، كلما تقدمت به السن . ولا يسعنا إلا إبداء الإعجاب نحو الحصافة التى أظهرها محمد على لإحباط دسائسه ، ولمقاومة مكايده ، رغم اضطراره إلى مداراته زمناً طويلا . فلقد حاول سلطان القطرين وخاقان البحرين ، استغلال نفوذه السياسى والدينى ليصدر حكمه على والى مصر بالإجرام ولكن ، تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن .

إن أولئك الذين يظهرون العطف والإشفاق نحو « منهزم نزيب » ، يجهلون أو يتجاهلون أن محموداً الحقود الحسود ، القاسى القلب ، والذى اختار دائماً وزراءه وأصفياءه من بين ألد أعداء محمد على - أمثال خسرو وخورشيد - محموداً هذا - لو كتب له النصر - لما تردد فى معاملة الباشا مصر على غرار باشا يانينا ، أو شريف مكة ، اللذين أعدما خيانة وغدراً ، بالرغم من كل العهود الصريحة ، والمواثيق المؤكدة .

فإزاء هذا التنكيل والتمثيل ، هل تعد مذبحة المماليك شيئاً يذكر ؟ نعم إن محمداً علياً هو الذى نفذها ، لكن محمودا هو الذى أمر بها . فضلا عن أنها كانت حالة مشروعة من حالات الدفاع عن النفس ، وأنها الوسيلة المثلى للقضاء على الفوضى التى كانت تلك الطائفة المشاغبة تثيرها فى مصر . بل هى الطريق الوحيد للتخلص منها ، وجعلها أحدوثة سائرة ، وعبرة ظاهرة ، وعظة بالغة .

لم يكن ثمة أى عطف يستطيع والى مصر أن يرقبه من الطاغية المتعجرف الذى لم يتورع عن إراقة دم أخيه ، ولم يتردد فى تسليم رأس أعز خلصائه إلى الغوغاء . ومع هذا ، فقد التجأ الباديشاه اضطراراً ، إلى تابعه المصرى ، لقمع الثورة اليونانية ، وإخماد سعيرها . بيد أن الوالى رأى نفسه محروماً من ثمرات انتصاره ، بعد أن ضحى بأسطوله ، وقدم عون جنوده ، بنفس كريمة وروح أبية ، فكان جزاؤه جزاء سنمار .

والحق يقال إن محمودا ، لو تركت له الأمور على أعنتها ، والحبل على غاربه ، لعجز عن إصلاح دولته ، ولفشل فى مقاومة اعتداءات الروس . ففى عهده ، على وجه التحقيق ، وبسبب أخطائه وكبواته ، أمكن لقيصر روسيا الظهور معجباً مختالا ، متغطرساً ، والمفاخرة بأنه حامى الباب العالى الذليل ، الذى آل به الأمر إلى سؤال العون والتماس المساعدة ، ممن ناصبوه العداء . وكثيراً ما قيل إنه لا يمكن إصدار حكم نزيه عادل على السلطان محمود إلا إذا ذكرنا نواياه الطيبة ومقاصده السامية . إنه هو الذى حاول جاهداً إدخال النظم الحديثة على إمبراطوريته ، وشرع مخلصاً ، فى إفساح المجال للحضارة الغربية ، كى تعم

أرجاءها . ثم ألم يرفع شأن الجيش ؟ ألم يكسر شوكة الأنكشارية ؟ لكن محمودا ، إذ أباد الأنكشارية ، قد أفنى صولة دولته العسكرية ، وهدم تقاليدها ، دون أن يوفق — كما فعل محمد على — إلى إحلال جيش جديد عريق ، محل الجيش البالى العتيق .

توخى محمود ومحمد على تحقيق نفس المقاصد الكريمة ،والنوايا العظيمة ، كلاً فى ميدانه . وإذا كان الثانى قد علا شأوه عن الأول ، فليس ذلك ناشئاً عن أن مجاله كان أضيق ومضماره أقرب من الأول بل السبب الحقيقى هو أن الرجل نفسه قد تحلى بشمائل أقوى ، واتصف بسجايا أقوم ، واتسم بطبائع أقيم .

وفى وسط لج الدسائس المرتطمة ، والمكائد المتلاطمة ، التى درج على تدبيرها فى الآستانة وزراء متحرزون ، وسلاطين واهنون ، قصيرو النظر ، محدودو الأفق ، رسم محمد على خططاً شاسعة الأمد ، بعيدة المدى ، ناسجاً على منوال بونابارت ، فكشف عن شخصية فذة ، قادرة على إقامة صرح متين تليد . وها هو ذا يعيش خالداً فى مصر العزيزة ، التى سيسير بها أحفاده قدما ، حتى تتبوأ المكان الأول بين ممالك الشرق . ولقد استجاب إلى صوت ضميره الحى ، ولبى نداء وحيه الملهم ، فاستطاع ، بين الأخطار المهلكة ، والمهاوى الموبقة ، أن يجابه يوماً قوة العثمانيين العريقة ، وسطوة أوربا المتحالفة المتآزرة . وإذا كانت الأمة المصرية قد استعادت ، بين عشية وضحاها ، المقام الجدير بها ، والمجد الخليق بها ، بعد أن ظلت لثلاثة قرون ، غائبة عن صفحات التاريخ ، فالفضل كل الفضل يرجع إلى محمد على ، وما امتاز به من قوة إرادة لا تعرف الكلل ، ومضاء عزيمة لا يعتوره الملل .

الملحق الأول

لمحة موجزة
عن نظام الحكم فى مصر

ابتداء من سنة ١٥١٧ إلى القرن الثامن عشر

كان باشا مصر – ويسمى أيضاً البير لربك أو الوالى أو الحاكم – ينوب عن سلطان الآستانة فى مزاولة سلطته العليا بالقاهرة . وكانت أهم وظيفة له هى مراقبة تنفيذ الأوامر الشاهانية . وقد يحدث أحياناً أن يطالب رؤساء الجند أو البكوات باستدعاء الباشا . فخشية الاغتيال ، كان الحاكم المخلوع يبادر إلى مغادرة البلاد ، دون انتظار مجيء خلفه . وعندئذ كان يعلن تعيين أحد البكوات قائم مقام ، وذلك بكتاب من الباب العالى ؛ فيتولى زمام الحكم ريثما يصل الوالى الأصيل . وكان مقر الباشا فى قلعة القاهرة . وقد شملت اختصاصاته أيضاً دعوة الديوان إلى الانعقاد ، وتعيين الكشاف والمشايخ وفصلهم ، وتقديم تقارير إلى الباب العالى . بيد أن هذا المنصب كان غير مستقر ؛ إذ كثيراً ما يبدل الباشا ولم يمض زمن طويل على تعيينه .

وكان الديوان الكبير عبارة عن مجلس مؤلف من رؤساء جميع الفرق ، « الأغاوات » ودفترداريها ، ورزناجيتها ، وأمير الحج ، وقاضى مصر ، ورؤساء المشايخ ، والأشراف ، ورؤساء المذاهب الأربعة ، والعلماء . وكان هنالك أيضاً ديوان صغير يعقد عدة مرات أسبوعياً ، برياسة الباشا ، ويتألف من كتخدا الباشا ، والدفتردار ، والرزناجى ، ومندوب عن كل فرقة من فرق الجند (الوجاقات) ومن الضباط العظام . وكان الديوان الصغير ينظر فى الأعمال العادية . وقد منع الباشا بعدئذ من حضور اجتماع المجلسين ، فأصبح يتتبع مداولاتهما من وراء ستار .

وقسم السلطان سليم البلاد إلى اثنى عشر سنجقاً ، يحكمها اثنا عشر من البكوات المماليك ، المعينين من الديوان . وقد أضاف إليهم السلطان سليمان اثنى عشر نائباً ، مما جعل البلاد فريسة لدسائس أربعة وعشرين طاغياً ، ومنافساتهم ومكايداتهم .

وزاد السلطان سليمان إلى الوجاقات — أى فرق الجند الست التى ألفها السلطان سليم — وجاقاً سابعاً مشكلا من المماليك القدماء . فما لبثت هذه الصفوة من الجنود ، أن كونت طائفة حربية ، متمتعة بامتيازات قابلة للانتقال من أفرادها إلى ورثتهم الشرعيين أو المتبنين .

أسس هذا النظام ، كما هو واضح على دعائم عسكرية خالصة ، إذ كان مركباً من ثلاث سلطات متنازعة ، مما يسهل تحقيق مراقبة كل منها السلطتين الأخريين. وكان عدد الجنود فى كل وجاق يبلغ ألفا من المشاة ، وألفا من الفرسان ، وكل إليهم الدفاع عن البلاد ، وأعمال الشرطة ، وجباية الأموال والضرائب . وكان رؤساء الوجاقات يسمون أغاوات ، ورئيسهم يلقب بشيخ البلد .

وطالما تمتعت حكومة الآستانة بالقوة الكافية لفرض احترامها وطاعتها ، وقد ظلت مصر مستعبدة ، بفعل هذا النظام المرتبك المتشعب . ولكن ما إن ضعفت سلطة الباب العالى ، ووهنت قوته ، حتى حاولت مصر التحرر من نير هذا النظام ، بعد أن ناءت بأرزائه ، ورأت فيه استمراراً لعهد المماليك الجائر ، وحكمهم الظالم .

الملحق الثانى

لمحة موجزة عن المماليك

كان السلاطين الأيوبيون أول من استجلب المماليك إلى مصر [1] ، إذ اصطحب جنجيس خان من القوقاز إلى الأقطار الشرقية ، عدداً كبيراً من الأسرى ، تفرقوا فى الأسواق الأسيوية المعدة للاتجار بالرقيق الأبيض . وقد ابتاع الأيوبيون فريقاً منهم ، وجعلوهم خاصة جنودهم وحرسهم ، ورجال حاشيتهم . وكان الملك الصالح نجم الدين، أحد الذين استكثروهم . إذ بلغ عدد ما شراه منهم فى المغول ١٢,٠٠٠ حوالى سنة ١٢٣٠ . وما لبث هؤلاء المماليك أن أصبحوا سادة البلاد الحقيقيين ، بفضل صفاتهم العسكرية الباهرة .

وفى غضون حملة لويس التاسع ، اغتال رؤساء المماليك طوران شاه ، آخر السلاطين المنحدرين من سلالة صلاح الدين الأيوبى ، بعد أن اتهموه بالتفاوض مع ملك فرنسا دون علمهم . وقد أجلسوا مكانه أحدهم ، « أيبك » ، الذى اقترن بعدئذ بالسلطانة شجرة الدر ، زوجة والد الملك المقتول .

ظلت مصر لنيف ومائتين وخمسين سنة ، تحت حكم سلاطين من هذه الطائفة الأجنبية التى استمرت فى التكاثر بما يضاف إليها من الأرقاء الشراكسة المستجلبين.

كان برقوق أول سلاطين دولة المماليك الشراكسة ، إذ تولى العرش فى سنة ١٣٨٢ . ولا تختلف هذه الأسرة فى مميزاتها عن تلك التى سبقتها . فما فتئ السلطان تحت رحمة الأمراء . وكلما خلا العرش من شاغله ، تجددت الأزمات

(١) أطلق اسم المماليك على الأرقاء الذين كان يستخدمهم الملوك والأمراء الشرقيون حرساً خاصاً لهم . ويقال إن الخليفة المعتصم (٨٣٣ – ٨٤١) كان له ٧٠,٠٠٠ مملوك . وقد حكمت مصر دولتان من المماليك : دولة المماليك التركمان أو البحرية ، من سنة ١٢٥٤ إلى سنة ١٣٨٢، ثم خلفتها فى سنة ١٣٨٢ دولة المماليك الشراكسة أو البرجية ، وهى التى أسقطها السلطان سليم فى سنة ١٥١٧ .

وتكاثرت الصعوبات ، من جراء مطامع الأمراء . وهكذا عمت الفوضى وساد الاضطراب . ورغم ما أدركته مصر ، فى عصر المماليك ، من شأو عال فى الحضارة والمدنية والرقى ، فقد ظلت سيطرتهم مكروهة من سكان البلاد قاطبة .

هذا وعلى أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٨ ، أخذت أسباب الرفاهية والرخاء تتضاءل فى مصر ،من جراء انتقال النفوذ التجارى فى الهند إلى أيدى البرتغاليين .

وعند ما فتح سليم الأول القاهرة ، فى العشرين من يناير سنة ١٥١٧ ، رأى من الملائم — محافظة على بقاء السيطرة العثمانية فى أرجاء وادى النيل — أن يختار من طائفة المماليك جميع الأمراء والبكوات الذين يتولون الحكم فى مديريات القطر ، على أن يوضعوا تحت سلطة حاكم أو باشا منتدب من الباب العالى .

وكان عدد القوات التى تركها سليم الأول فى مصر، ٤٠,٠٠٠ رجل ، موزعين على سبع فرق ، منها ست فرق مشكلة من جنود عثمانيين ، والسابعة تشمل جميع المماليك الذين ظلوا أحياء بعد أن دالت دولتهم . . . وقد اشترك المماليك فى حكم البلاد ، إذ عين اثنا عشر منهم فى مناصب البكوات ، وأسندت إليهم إدارة الاقاليم . ولم يلبث المماليك أن استعادوا أهميتهم السابقة . فالفرقة السابعة ، المكونة من جنود ممتازين بالشجاعة والإقدام ، ازدادت عدداً وعدة ، حتى تعادلت مع الفرق الست الأخرى مجتمعة .

وكانت سلطة البكوات تنتقل إلى أبنائهم وراثياً . وهكذا تسنى للمماليك شغل جميع المناصب . وفى مستهل القرن الثامن عشر ، أصبحوا طبقة أرستقراطية إقطاعية ، وكان رئيسها «شيخ البلد» أعظم نفوذاً وأوسع سلطة من الباشا نفسه .

ويمكن القول إن انهزام السلطان الغورى والجيش المصرى فى سهول حلب فى الرابع والعشرين من أغسطس سنة ١٥١٦ ، جاء إيذاناً بأفول نجم العالم العربى ، وبزوغ شمس النفوذ العثمانى . نعم إن المماليك كانوا من أصل قوقازى ، وإن حكاماً من العنصر التركى أو الشركسى كانوا

منذ أجيال بعيدة يتولون إدارة شؤون مصر ، والدفاع عنها . ولكن هؤلاء الملوك والسلاطين والولاة ، رغم انحدارهم من سلالة أجنبية ، قد حافظوا على الثقافة والتقاليد العربية ، فى مصر وفى بلاد الشام على السواء . غير أن الحال تغير من وضع إلى وضع آخر ، واستمر هذا الوضع لمدة ثلاثة قرون . فابتداء من الرابع والعشرين من يناير سنة ١٥١٧ ، أصبح يتلى بعد صلاة الجمعة فى مساجد القاهرة دعاء للسلطان سليم « حامى الحرمين الشريفين » .

وخلال إقامة السلطان سليم فى القاهرة ، تقدم إليه شريف مكة المكرمة ، خاضعاً يلتمس رضاه . كما أبرم ، فى الرابع عشر من فبراير سنة ١٥١٧ مع سفراء جمهورية البندقية ، معاهدة بإلغاء الامتيازات التى منحتها الجمهوريات الإيطالية ، من السلاطين المماليك .

وكان بين الثمانمائة أسير ذوى المكانة البارزة ، الذين سباهم سليم ، واقتادهم إلى الآستانة ، المتوكل على الله ، آخر الخلفاء العباسيين . ويقال إنه بايع السلطان العثمانى بالخلافة ، وإن لم يقم أى دليل على هذا الزعم . بيد أن أهمية الموضوع أصبحت مقصورة على الجانب التاريخى ، بعد أن ألغى مصطفى كمال الخلافة .

هذا وقد أسند حكم مصر إلى الأمير خير بك ، وهو الذى كانت خيانته من عوامل تسهيل الفتح العثمانى . وبعد وفاة خير بك ، اضطر الباب العالى إلى مجابهة حركة ثورية عامة ، قام بها البكوات المماليك ، إذ انتخبوا أحدهم ، « قنصوه » سلطاناً لمصر .

وقد عمد العثمانيون إلى الشدة لإخماد العصيان ، وقمع التمرد . ثم شرعوا فى فرض الحكم التركى على البلاد بأسرها . ولا غرو ، فقد اتضح للباب العالى جلياً أنه لا يستطيع الاعتماد على ولاء المصريين أو إخلاص المماليك . ولكن هل كان مبعوثوه أكثر وفاء ، أو أبعد عن المظنة والريبة؟ مثال ذلك أن أحمد باشا ، الوالى التركى نصب نفسه سلطاناً لمصر ، بعد أن أباد الحامية التركية ، وأجهز على مبعوثى الآستانة . وقد سك نقودا باسمه ، وأمر بأن يتلى الدعاء له فى المساجد . ولم يدم

حكمه طويلا ، إذ تألب عليه أنصاره ، وسلموه إلى أعدائه ، فقتل بأيديهم ،

وقد تذرع الباب العالى بهذه الثورة ، لكى يثبّت أركان الحكم التركى فى وادى النيل ، وذلك بمنح ديوان القاهرة لائحة نظامية . وفى سنة ١٥٢٦ ، سنحت فرصة الحريق الذى شب فى دار المحفوظات ، فأنشئ سجل جديد للضرائب ، وحددت قيمة الجزية السنوية ، التى تؤديها مصر إلى الباب العالى ، بمبلغ ثمانمائة ألف بندقى . ولمناسبة القيام بحملة بحرية ضد البرتغاليين فى البحر الأحمر تولى الحاكم إدارة الأوقاف الخيرية .

وفى القرن الثامن عشر ، اضمحل نفوذ الباشا اضمحلالا تامًّا ، وطغت عليه سلطة البكوات . فقد استأثروا بمنصبين رئيسيين يتيحان لهما السيطرة الفعلية على الشؤون العامة ، وهما منصبا شيخ البلد ، وأمير الحج . وفى سنة ١٧٠٧ ، كان شيخ البلد قاسم طواز ، متزعماً إحدى جماعتى المماليك ، هى جماعة القاسميين ، المنافسة لجماعة الفياريين . وقد أخذ الباشا يوقع بين الجماعتين ، لكى تحتكما دائماً إليه ، فيظل مسيطراً على الموقف . وفى سنة ١٧٢٧ ، دبر الباشا اغتيال قاسم بك ، وعين بدلا منه فى منصب شيخ البلد ، شركس بك ، من أفراد الجماعة المنافسة .

الملحق الثالث

قائمة بأسماء وكلاء قنصليات فرنسا فى مصر (١٨٠٣–١٨٥٠)

من سنة ١٨٠٣ إلى سنة ١٨٣٣

كان بونابرت أول من عين مندوباً (قومسيراً) عامًّا للعلاقات التجارية فى القاهرة ، إذ أسند تلك الوظيفة إلى ماتيو دى ليسبس[١] وقد مهدت السبيل لهذا التعيين بعثة سيباستيانى ، إذ تلقت أمراً بإبلاغ الباشا نبأ مؤداه أن مندوباً تجاريًّا فرنسيًّا سيفد عما قريب إلى القاهرة[٢]. ولكن إزاء الاضطرابات التى كانت سائدة آنئذ فى البلاد ، لم يسع ليسبس إلا البقاء فى الإسكندرية ردحاً من الزمن ، ولم يهبط العاصمة إلا بعد مضى عدة أسابيع على وصوله[٣] .

وكانت القاهرة ما زالت صرحاً للنزاع المستحكم ، والشقاق المحتدم ، بين المماليك والأرناؤوط (الألبانيين) وعملا بنصيحة الزعماء الألبانيين الذين عجزوا عن تأمينه وطمأنينته ، قفل ليسبس راجعاً إلى الإسكندرية ، فى شهر مارس سنة ١٨٠٤[٤] . وقد اضطر إلى المكوث هنالك حتى يوم مغادرته مصر نهائيًّا (فى شهر ديسمبر سنة ١٨٠٤)[٥]، رغم الأوامر الصادرة إليه من القنصل الأول بونابارت بأن يلزم القاهرة[٦] .

وقد عين ليسبس مندوباً (قومسيراً) عامًّا فى مصر بمرسوم إمبراطورى

---

(١) جورج دوان – « مكاتبات قناصل فرنسا فى مصر » ص ٨

(٢) تعليمات إلى سيباستيانى، صادرة فى الخامس من سبتمبر سنة ١٨٠٢ – جورج دوان، ص ٦

(٣) كتاب إلى تاليران ، مؤرخ فى التاسع عشر من أغسطس سنة ١٨٠٢ (جورج دوان ، المصدر السابق ذكره ، ص ٦)

(٤) جورج دوان – المصدر السابق ذكره ، ص ١٨٦

(٥) جورج دوان – المصدر السابق ذكره ، ص ٢٤٥

(٦) جورج دوان – المصدر السابق ذكره ، ص ١٨٣

صادر فى الحادى والعشرين من أغسطس سنة ١٨٠٤ .

وحل محله دروفيتى ، وكيل مندوب (قومسير) العلاقات التجارية فى الإسكندرية .

وقد ظل مقره فى الإسكندرية . ومنذ ذاك التاريخ ،لم يوجد فى القاهرة إلا وكيل مندوب (قومسير) عام . هو مانجين[١] .

ولم يستقر رأى دروفيتى على الإقامة فى القاهرة إلا فى شهر مارس سنة ١٨٠٧ ، عند ما أصبح نزول الإنجليز فى الإسكندرية قاب قوسين أو أدنى[٢] .

وابتداء من سنة ١٨٠٨ ، أصبح دروفيتى يلقب بلقب القنصل العام[٣] .

وقد عين روسيل فى سنة ١٨١٤ بدلا من دروفيتى ، فاستقر فى الإسكندرية غير أنه كان يقضى فترات طويلة فى القاهرة[٤] .

وظلت الشؤون المتعلقة بالقاهرة تعالج حتى سنة ١٨٢٥ ، بمعرفة قنصل فرنسا العام فى الإسكندرية ، وقد شغل هذا المنصب :

روسيل من سنة ١٨١٤ إلى ١٨٢١

ودورفيتى من سنة ١٨٢٢ إلى ١٨٢٥

وخلال تلك الفترة لم توجد فى القاهرة إلا وكالة للقنصلية العامة .

ولم نعثر فى المكاتبات القنصلية المتعلقة بهذه الأيام إلا على اسم جاسبارى[٥] مأمور الوكالة القنصلية . وأول نائب قنصل فى القاهرة ، هو ماليفوار ، وقد أسند إليه المنصب بمقتضى كتاب مؤرخ فى الخامس والعشرين من فبراير سنة ١٨٢٥ ، ووصل إلى العاصمة فى العاشر من أغسطس سنة ١٨٢٥[٦] .

(١) كتاب من دروفيتى إلى مانجين ، مؤرخ فى السادس عشر من مايو سنة ١٨٠٥ ، جورج دوان « محمد على » ص ٢٥

(٢) كتاب من دروفيتى إلى مانجين ، مؤرخ فى السادس عشر من مايو سنة ١٨٠٥ ، جورج دوان « محمد على » ص ١٥٤

(٣) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٦ ص ٥٣

(٤) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٧ ص ٢٣٤ — ٢٣٧

(٥) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٧ ص ٢٤١

(٦) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٦ ص ٢٤٩ — ٢٥٢

وعين ماليفوار قنصلا ، بأمر صادر فى الحادى والعشرين من أغسطس سنة ١٨٢٥[١] .

وظلت قنصلية القاهرة قائمة حتى السابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، حيث أبلغ القرار بإلغائها إلى ماليفوار[٢] .

وأعيدت بأمر صادر فى السابع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٣٣ [٣] .

ب — من سنة ١٨٣٤ إلى سنة ١٨٥٠

من سنة ١٨٣٤ إلى سنة ١٨٣٨ (بما فيها السنة الأخيرة) فردينان دى ليسبس

من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٤٦ (بما فيها السنة الأخيرة) فاتييه دى بورفيل

فى سنة ١٨٤٧ بنيديتى

من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٠ ديلابورت

(١) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٦ ص ٢٥٢

(٢) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٦ ص ٢٥٣

(٣) المكاتبات القنصلية ، القاهرة ، مجلد ٢٧

الملحق الرابع

سفراء فرنسا فى الآستانة

من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٨٥٠

١٨٠٠ — ١٨٠٢	روفين	قائم بأعمال
١٨٠٢ — ١٨٠٤	الجنرال برون	سفير
١٨٠٥	باراندييه	قائم بأعمال
١٨٠٥ — ١٨٠٦	روفين	قائم بأعمال
١٨٠٦ — ١٨٠٨	الجنرال سيباستيانى	سفير
١٨٠٨ — ١٨١٢	المركيز ديلاتور موبور	سفير
١٨١٢ — ١٨١٤	الجنرال أندريسى	سفير
١٨١٤	روفين	قائم بأعمال
١٨١٥ — ١٨١٦	ديفال	قائم بأعمال
١٨١٦ — ١٨١٩	المركيز ديلاريفيير	سفير
١٨٢٠	الفيكونت دى فييلا	قائم بأعمال
١٨٢١ — ١٨٢٢	المركيز ديلاتور موبور	سفير
١٨٢٣ — ١٨٢٤	الكونت دى بورييير	قائم بأعمال
١٨٢٤ — ١٨٣١	الجنرال جيليمينوه	سفير
١٨٣١ — ١٨٣٢	البارون دى فارين	قائم بأعمال
١٨٣٣ — ١٨٣٦	الأميرال روسين	سفير
١٨٣٦ — ١٨٣٧	المركيز ديراج	قائم بأعمال
١٨٣٧ — ١٨٣٩	الأميرال روسين	سفير

١٨٣٩ – ١٨٤١	الكونت دى بونتواه	سفير
١٨٤١ – ١٨٤٤	البارون دى بوركيني	قائم بأعمال
١٨٤٤ – ١٨٤٨	البارون دى بوركيني	سفير
١٨٤٨ – ١٨٥١	الجنرال أوبيك	وزير مفوض

الملحق الخامس

قائمة بأسماء وكلاء قنصليات روسيا فى مصر

من سنة ١٨١٩ إلى سنة ١٨٤٤

جورج سفينى ، قنصل عام ، ظل فى منصبه ابتداء من الثامن والعشرين من مارس سنة ١٨١٩ ، إلى السادس والعشرين من يوليو سنة ١٨٢٠ .

بيليا فوان ، قنصل فرنسا العام ، والمتولى أعمال قنصلية روسيا العامة ، ظل فى منصبه ابتداء من الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٢٠ ، إلى الرابع والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٢١ .

دروفيتى ، قنصل فرنسا العام ، والمتولى أعمال قنصلية روسيا العامة ، ظل فى منصبه ابتداء من الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٨٢١ ، إلى العشرين من مايو سنة ١٨٢٧ .

ماليفوار ، قنصل فرنسا ، والمتولى مؤقتاً أعمال قنصلية روسيا العامة ، ابتداء من العشرين من مايو سنة ١٨٢٧ ، إلى السابع من يوليو سنة ١٨٢٧ .

أنطوان بيترونى ، من رجال السلك القضائى الروسى ، قنصل روسيا العام ، ظل فى منصبه ابتداء من الثامن من يوليو سنة ١٨٢٧ ، إلى الثامن والعشرين من يوليو سنة ١٨٢٨ .

بيير امبرواز شوتز ، من رجال قنصلية هولاند[1] ، قام برعاية المصالح الروسية فى مصر ، ابتداء من الثامن والعشرين من يوليو سنة ١٨٢٨ ، إلى الثامن عشر من فبراير سنة ١٨٣١ .

إدوار لافيزون ، « ترجمان » القنصلية الروسية العامة ، والمتولى أعمال القنصلية العامة ، ابتداء من الثامن عشر من فبراير سنة ١٨٣١ ، إلى الأول من سبتمبر سنة ١٨٣٢ .

الكولونيل دوهاميل ، ياور الإمبراطور ، قنصل ابتداء من الثانى عشر من يناير سنة ١٨٣٤ ، إلى نهاية سنة ١٨٣٧ .

* * *

وفى سنة ١٨٣٨ ، عين الكونت ميدم خلفاً للكولونيل دوهاميل ، وهو الذى كان قد ندب فى مهمة خاصة خلال سنة ١٨٣٥ ، فأتيحت له الفرصة المواتية لتوثيق عرى الصداقة مع باشا مصر .

وعلى أثر الحوادث السياسية التى وقعت فى السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٨٤٠ ، أصدرت الأوامر بسحب القناصل العامين الأربعة من الإسكندرية ، وبسفرهم إلى بلاد الشام .

وقد سلمت المحفوظات الروسية إلى الشيفاليه داناسطاسى ، قنصل السويد العام .

ووجه المسيودى ميدم إلى بوكتى ، الملحق القنصلى ، جميع التعليمات المتعلقة بإدارة أعمال قنصلية روسيا ، فى القاهرة ، حتى يستطيع الاستمرار فى أداء وظيفته كسابق عهده ، على أن يرجع إلى الشيفاليه دانا سطاسى ، قنصل السويد العام ، فى شؤون وكالة القنصلية الروسية .

وفى الحادى عشر من أغسطس سنة ١٨٤١ ، اختير الكونت كريهمر لشغل وظيفة القنصل العام فى مصر ، فسلم إليه الشيفاليه دانا سطاسى محفوظات قنصلية روسيا العامة ، التى كانت قد أودعت فى عهدته ، عند مغادرة المسيو دى ميدم البلاد . وقد ظل الكونت دى كريهمر فى منصبه من سنة ١٨٤١ إلى سنة ١٨٤٤ .

الملحق السادس

لائحة (بروتوكول) بطرسبرج

الموقعة فى الرابع من إبريل سنة ١٨٢٦

حيث إن اليونانيين قد لجأوا إلى حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، طالبين توسطه لدى الباب العالى العثمانى ، وحيث إن جلالته قد عرض ، بناء على ذلك ، وساطته على تلك الدولة ، ورغب فى الاتفاق مع حضرة صاحب الجلالة إمبراطور جميع الأقطار الروسية ، تحقيقاً لهذا الغرض .

ومن جهة أخرى ، حيث أن حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية شديد الرغبة فى وضع حد للنزاع الذى تدور رحاه الآن فى اليونان وفى جزر الأرخبيل ، وذلك بإبرام تسوية محققة للأغراض الدينية ، وللعدالة ، وللإنسانية .

قد تم الاتفاق على ما هو آت ، بين الموقعين على هذا :

١ — إن التسوية المزمع اقتراحها على الباب العالى ، إذا قبل الوساطة المعروضة عليه ، ستحدد كالآتى علاقات اليونانيين إزاء الدولة العلية :

يكون اليونانيون تابعين لتلك الدولة ويؤدون إليها جزية سنوية ، تحدد قيمتها نهائياً ، بالاتفاق بين الطرفين .

وتتولى حكمهم سلطات يختارونها ويعينونها بأنفسهم ، على أن يكون للباب العالى بعض الرأى فى تعيينها .

وفى ظل هذا النظام ، يتمتع اليونانيون بحرية تامة من حيث العقيدة والتجارة ، ويتولون بأنفسهم ، دون سواهم ، إدارة شؤونهم الداخلية .

ورغبة فى تحقيق الفصل التام بين أفراد الأمتين ، وتجنب أى تصادم ، ينتجه حتما نزاع طال أمده ، يحسن باليونانيين أن يشتروا الأملاك

التركية التى قد تكون واقعة ، إما فى القارة اليونانية ، أو فى جزر اليونان .

٢ - إذا قبل مبدأ القيام بالوساطة بين تركيا واليونان ، على أثر المساعى التى بذلت فعلا لهذا الغرض بمعرفة سفير حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الآستانة العلية ، فستستخدم روسيا ، على كل حال ، نفوذها لنجاح الوساطة المذكورة .

أما الطريقة التى بمقتضاها ستشترك فى المفاوضات المقبلة مع الباب العالى ، مما قد تتطلبه تلك الوساطة ، والزمان الذى سيتم فيه هذا الاشتراك ، فسيعينان فيما بعد ، بالاتفاق بين حكومتى بطرسبرج ولندن .

٣ - إذا لم يقبل الباب العالى الوساطة المعروضة عليه من حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وأية كانت حالة العلاقات بين صاحب الجلالة الإمبراطورية والحكومة التركية ، فستعتبر كل من روسيا وبريطانيا العظمى أحكام التسوية الواردة فى الفقرة «١» من هذه اللائحة ، أساساً للمصالحة المزمع إتمامها بوساطتهما ، مجتمعتين أو متفرقتين ، بين الباب العالى واليونانيين ، وستنتهزان جميع الفرص الملائمة لاستخدام نفوذهما لدى الطرفين ، لإتمام نفس هذه المصالحة على الأساس المذكور .

٤ - تحتفظ روسيا وبريطانيا العظمى بحقهما فى أن تتخذا فيما بعد ، التدابير اللازمة لتعيين تفصيلات التسوية المشار إليها ، وكذلك لتحديد تخوم الإقليم ، وأسماء جزر الأرخبيل التى ستطبق عليها التسوية ، والتى سيقترح على الباب العالى أن تشملها تسمية اليونان .

٥ - وفضلا عن ذلك ، فبمقتضى هذه التسوية ، لن يحاول حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية ، وحضرة صاحب الجلالة البريطانية ، لا هذا ولا ذاك ، تحقيق أية زيادة إقليمية ، أو أى نفوذ خاص ، أو أى امتياز تجارى لرعاياهما ، عدا ما تستطيع كل أمة أخرى الحصول عليه ، سواء بسواء .

٦ - ولما كان حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية ، وحضرة صاحب الجلالة البريطانية ، يرغبان فى تمكين حلفائهما من الاشتراك فى التسويات

النهائية ، التي تحوى هذه اللائحة خططاً أولية لها ، فإنهما سينهيان سراً بهذه اللائحة ، إلى دول فيينا وباريس وبرلين ، وسيقترحان عليها أن تضمن ، بالاتفاق مع روسيا ، الصلح النهائي ، بين تركيا وروسيا ، نظراً إلى أن حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يستطيع ضمان هذا الصلح .

صدر في بطرسبرج في الثالث والعشرين من مارس (الموافق الرابع من إبريل) سنة ١٨٢٦ .

التوقيعات

نسلرود

ليفن

ولنجتون

الملحق السابع

الحملة السورية الثانية

عن ف . بريبه

وضع الكابتن بريبه ، ياور سليمان باشا ، كتاباً تحدث فيه حديثاً طريفاً عن معارك إبرهيم باشا . وهو حديث يتيح لنا أن نتتبع عن كثب ، تفاصيل الحملة السورية الثانية . وقد رأينا أن نقتبس بعض صفحات من كتابه ، مع تلخيص وصفه لمعركة نزيب :

كانت الفتنة فى حوران ، تموج كموج البحر ، . وما برح مبعوثو الباب العالى يشجعون الثوار بالوعود الخلابة ، تارة بإرسال الأمداد ، وتارة بتقديم السلاح والعتاد . وعند ما قتل شيخ الدروز ، عثر فى رداء جثته ، على أوراق تدعم الشبهات ، وتؤكد الارتيابات الحائمة حول كثيرين من ذوى المراكز الخطيرة ، والمناصب الكبيرة . وقد رأى إبرهيم من الملائم ألا يقتص منهم ، لكنه احتفظ بالأوراق .

وقد أخذت الجنود العثمانية تحتشد فى ضواحى ملاطية . واعتبر إبرهيم هذه الحركة إيذاناً بتنفيذ الوعود المبذولة للثوار ، بقطع النظر عن نيات السلطان محمود ومقاصده . فلو أن السلطان قد أصدر أمره حقًّا إلى جيشه بالتقدم ، لانتهت سيطرة محمد علىّ على سوريا ، ولقضى على نفوذه قضاء مبرماً .

أما إبرهيم ، فهو منهمك فى إخضاع الدروز وكسر شوكتهم ، ولا يستطيع إذاً تحويل دفة الدفاع تجاه العثمانيين . وإلا ترك خلفه مرجلا تغلى فيه الاضطرابات ، وناراً تصطلى فيها الثورات . وكان لا بد له من أن يقمع العصيان من بادئ الأمر ، مهما كلفه ذلك من تضحيات جسام . ولقد اتخذ إبرهيم هذا القرار

حازم الرأى ، مسدّد العزم . غير أنه ، عند ما أبلغ نبأ تجمع الجنود العثمانية بجوار ملاطية ، أدخل تغييراً على خطته . وقد اتخذت تدابير صارمة، لمنع تسرب خبر هذا التغيير .

وعند ما بلغ عصيان الدروز ذروته ، خاف إبرهيم من حشد قوات السلطان. وقبيل وصوله إلى دمشق ، أوفد إليها أحد معلمي المدفعية، المسيو بلفانتي ، وكان يطمئن إليه كل الاطمئنان . فكلفه بأن يتنكر فى زى بائع ، ويدخل المعسكر التركى ، لاستكشاف قوات الجيش ومعداته ، ومعرفة الغرض الذى يرمى إليه هذا التجمع القريب جداً من الحدود ، خصوصاً وأنه ليس هنالك ما يبرره أو يدعو إليه ، وقد أخمد عصيان الأكراد من زمن غير بعيد .

ولم يكاشف إبرهيم بموقفه أحداً إلا سليمان باشا ، وقد فعل ذلك مكرهاً ، بحكم الظروف القاهرة . إذ أعرب له عن مخاوفه ، للمرة الأولى ، ليلة التاسع عشر من يونيه ، عند ما أوشك أن يقع أسيراً فى أيدى الدروز.

وقد حلت الرحمة فى قلبه محل القسوة ، والصفح مكان الانتقام . فأخذ يعلن على رؤوس الأشهاد أن أى حورانى سيذبح ، سينقص عدد الزراع الحورانيين واحداً ، وأن كل جهوده ستوجه من الآن فصاعداً ، نحو استقرار السلام والوئام فى ربوع البلاد ، وأنه سيبذل فى سبيل ذلك ، كل غال ومرتخص . فما لبثت هذه الذائعات أن نشرت روح الثقة والاطمئنان . ولقد مهد الطريق لشروط الصلح التى اعتزم عرضها على الثوار . ولكنه اضطر إلى ضرب ضربتيه القاضيتين فى البنطة والشبه ، اضطراراً . إذ كان لابد له من أن يثير الفزع والهلع فى قلوب المتمردين ، حتى لا يتهم بالضعف والاستكانة . وهكذا سلّم الدروز وظل إبرهيم ، كريماً رحيماً ، حافظاً لعهده ، وفيًّا بوعده .

وعند ما تيقن إبرهيم أن السكينة ستشمل سوريا ، ولو إلى حين ، وجه اهتمامه إلى الأتراك ، المتجمعين على الحدود . بيد أن وجوده كان لازماً لانهاء الأمور فى حوران . ذهب سليمان باشا إلى حلب ، مع فرقة طليعة قوامها ثمانية فيالق من المشاة ، وأربع كتائب من الفرسان ، بحجة إجراء تمرينات عسكرية فى

سهول حلب . أما الغرض الحقيقى ، فكان التمويه على الأتراك ، وإزالة الفكرة الخاطئة ، السائدة فى الجمهور ، عن خسائر الجيش فى حرب حوران ، إذ بولغ كثيراً فى تقديرها . وقد اختيرت الفيالق التى لم تتأثر تأثراً كبيراً ، وتم إعدادها ، حتى تستطيع الظهور بمظهر مشرف ، فى عملية حربية منظمة ، ليثبت للملأ عدم صحة ما يقال ، من أن جيش إبرهيم قد تضعضع ، من جراء الخسائر القادحة التى تكبدها فى حرب حوران .

لم يقم الأتراك بأية حركة ظاهرة . ثم جاء فصل الأمطار ، وهكذا استطاع إبرهيم أن يهدأ بالاً . فالشروع فى أية حملة عسكرية ، فى تلك البلاد ، خلال الشتاء ، ضرب من ضروب المحال . ذلك لأن الطرق تظل وعرة حتى شهر مايو ، مما يتعذر معه نقل المدفعية وسير الفرسان .

خيل أن الحرب قد أرجئت . فجمع إبرهيم المؤن الضرورية للحملة المقبلة. ثم عاد الجيش المصرى إلى معسكراته ، وذهب سليمان باشا إلى صيدا ، لقضاء فصل الشتاء فى أملاكه .

* * *

قبل البدء فى سرد الحوادث ، ووصف العمليات الحربية ، رسم بريبه صورة ناطقة لكل من الرجلين ، اللذين يرجع إليهما الفضل فى انتصارات محمد على . ويمكن أن يقال عنهما : « إن إبرهيم وسليمان يكونان وحدة قوية ، بالرغم من تباينهما ».

وإليك ما قال عن أولهما : « إن إبرهيم هو قوة الجيش وعزيمته . فالفزع الذى يثيره اسمه ، يحيطه بهالة تبهر العرب ، وتحمل الجنود على ملازمة الصفوف فى تحمس غريب ، أكثر من أن يوصف بأنه شعور التعلق والإخلاص ، وهو شعور يكاد يكون مجهولا فى تلك الشعوب . إنهم يخافون إبرهيم ويرهبون جانبه ، دون أن يحبوه . بيد أنهم يطيعون أوامره ، بحكم احترامهم العميق له ، لأن الباشا يمثل فى نظرهم أقصى رمز للقوة والعظمة والشجاعة والعزة . فهذا الأمير — برغم سوء تقدير أوربا لصفاته من بعض الوجوه — قد وهب خير المزايا التى تتطلبها قيادة الجنود فى الشرق . فهو جرىء مقدام ، رابط الجأش ، لا يخشى خطراً أو

تهلكة ، تبدو عليه سمات الرجال الأشداء ، فهو مفتول الذراعين قوى الزندين ، ثم هو يتمتع بأبرز ميزات الأبطال المحاربين : إنه كيس أريب ، ومخاتل ماكر ، وحازم جبار ، تلك هى صفات إبرهيم باشا ، وهى صفات لا تخلو من عيوب ومآخذ . تراه متهوراً مقحاماً ، يندفع وراء ميوله ، ونزعاته البادرة . ثم هو شحيح ، صلب الرأى فى غلظ وقسوة ، وذلك عند ما لا تفرض عليه سياسته الرحمة فرضاً ، أو عند ما لا يخشى مجافاة رأى الأوربيين ، الذين يحسب لهم حساباً . ثم تراه دائماً متكبراً متغطرساً ، معتدًّا بنفسه ، مستبدًّا ، قلما يستمع إلى نصيحة ، اللهم إلا إذا وجد نفسه فى موقف مستصعب مستعص ، يتطلب اتخاذ قرار سريع حاسم . وتراه يبذل الوعود يمنة ويسرة ، فى الأوقات الحرجة ثم ينساها ، هازئاً فى سخرية واستخفاف بمن خادعهم وخاتلهم . هذا هو إبرهيم ، رجل المتناقضات والمفارقات . فإذا كان جزلا مسروراً ، ظهرت على محياه سمات الهدوء والسكينة ، وطيبة النفس وسماحة الخلق . أما إذا قطب حاجبيه ، انطبع وجهه فجأة بطابع مخيف مفزع من الوحشية الضارية ، والتهكم اللاذع . وإن أدنى سبب وأقل انفعال يكفى لإحداث هذا التغيير ، فيخال أن رأسه رأس نمر ، وجسمه جسم ثور . وإن أخف علامة من علامات الغضب قمينة بجعل كل من حوله يرتعبون فرقاً . وصوته تارة طنان ، وتارة رنان ، وتارة بهيم ، وهو يحاكى أحياناً زئير الأسد ؛ بل هو بلا مراء أروع صوت خليق بأن يسمع فى ميادين القتال . وقلما نجد بين رجاله وذويه ، من يقترب منه دون أن يشعر بالرهبة : إنهم جميعاً واقعون تماماً تحت تأثير سلطانه ونفوذه . فلشخصيته نصيب فى التأثير أوفر من نصيب مركزه وقوته . إنه يحسن الانتفاع بمواهب الرجال ، وهو يتملقهم ويدللهم إذا دعت الحالة ، وهو بارع فى تشجيع جنوده ، وحملهم على اقتحام المهالك ببسالة وإقدام ، تحت سمعه وبصره . وإن وجوده عند التحام الجيوش ، واضطرام أوار الوغى ، قوة لا يستهان بها .

« ثم هو أقدر من أى امرئ ، على استغلال موارد البلاد التى تقع فيها المواقع ، مهما قلت تلك الموارد . وإذا عمد إلى التخريب والتدمير ، فهو لا يفعل ذلك طوعاً للظروف فحسب ، بل إنه يراعى أيضاً جانب الاعتدال ، الأمر الذى

يتيح له إدراك نتائج أعظم من تلك التى قد يصل إليها معاونوه . فإذا حل إبرهيم فى بلاد مجردة من أى نظام إدارى ، عمد إلى ابتكار كل شيء من ذهنه ، وإلى تنفيذ كل شيء بإرادته . وحيثما وجد ، سادت الثقة وعم الاطمئنان . وكان يتخذ فى بعض الأوقات طرقاً تتصل نوعاً ما بالشعوذة ، ليضاعف بها ثقة جيشه فيه ، وركونه إليه . فكل ما ينشده ، هو تحقيق النتيجة . مثال ذلك أنه ، عندما حاصر الخليل ، فى سنة ١٨٣٤ ، لقمع ثورة فلسطين ، وبينما كانت نار البنادق تطلق من كل حدب وصوب وتبيد كل شيء حوله ، أخذ يهز حزامه — على ما يقول جنوده الذين رأوه — فيتساقط الرصاص منه ، دون أن يمسه . ومن هنا ، أخذ العرب يؤكدون أنه يحمل حجاباً ثميناً ، وأنه محصّن من كل سوء ، بفضل قوة خفية . وقد أطلقوا عليه كنية « أبا خليل » ، ومنذ ذاك الوقت أصبح من المحال إقناع أى عربى سورى ، بأن إبرهيم معرض للإصابة بالجروح ، شأنه شأن سائر الأنام . فهم يعتقدون اعتقاداً راسخاً أنه يتمتع بحماية قوة غامضة ، أو روح غير مرئية ، تلازمه أثناء الليل وأطراف النهار ، وهى روح تجتذبها إليه التعزيمات المكتوبة فى الحجاب .

«هذا ، وكان إبرهيم باشا يتظاهر بالبعد عن العمليات الحربية الواسعة النطاق ، بعداً مبالغاً فيه أحياناً . فهو لا يفهم فهماً عميقاً الخطة المرسومة لحملة من الحملات ، مع ما تشمله من ترتيبات فى فنون الحرب والحركات العسكرية .

« فالتقدم بجيشه من غير ما هوادة نحو العدو ، والضرب بالسيف عند مجابهة الصفوف الأمامية ، كما كان يفعل فى أيامه الأولى ، وقيادة جماعات غير منظمة من الفرسان ، وتشجيع جنوده ، واستخدام سيفه لإبادة الذين لا ينجح فى إعادتهم إلى الصفوف : تلك هى الحرب كما يفهمها إبرهيم ، وتلك هى الحرب كما يتمنى أن يقوم بها دائماً . وهو فى هذا ، أبسل البسلاء بين جنوده ، وأعظم قائد جيش (جنرال) فى الشرق . ولكن شعوره الفطرى بالنقص من حيث فن الحرب ، بالنسبة إلى قواد الجيوش الأوربيين ، كان يحمله أحياناً على إظهار بعض الازدراء نحو النظم الحربية الأوربية ، وبعض الترفع عن الإقبال عليها .

«ومن ذلك أنه عند ما أجريت الحركات العسكرية الكبرى فى حلب ، كانت تلوح على محياه علائم السهو والانهماك فى أمور أخرى. وحينما رأى فجأة أحد الأرانب يعدو بين قدميه ، نهض لمطاردته ، هو وحاشيته . وكان يفعل ذلك متعمداً ، ليتظاهر باحتقار علم الحركات العسكرية النظرى ، برغم تقديره له ، ومعرفته به أكثر مما يلوح عليه . وكان إذا قدمت إليه خطة لحركة عسكرية أو لتحصين ، قلبها رأساً على عقب فى غير عناية ، وفى شبه تعمد . بيد أنه بعد لحظة وجيزة ، لايتردد فى إبداء ملاحظاته عليها ، ضاحكاً بطيبة خاطر ، إن اكتشف فيها خطأ أو هفوة . وكثيراً ما كان ياوران سليمان باشا يهيئون له الفرصة لمثل هذه التفكهة ، إذ كانوا يرون فيها لوناً من ألوان التملق (١) .

« وإذا كان إبرهيم باشا قوة الجيش وعزته ، فسليمان باشا روح الجيش وإلهامه . وإنه لإلهام عظيم ، خصب الثمار ، وفير الآثار ، وخاصة فى وجود إبرهيم ، حيث لا يحول الخوف من المسؤولية ، دون امتداد عمليات سليمان باشا الحربية ، واتساع نطاقها .

« إنه القائد المصرى الوحيد الذى فى مكنته السير بالجيش قدماً إلى ميدان القتال ، بفضل التجارب التى مرت به ، فى شؤون الحرب ، فتمرس بها وعجمت

(١) وبعد أن تحدث بربيه عن إبرهيم بوصفه قائداً ، أورد لمحة موجزة عن شخصه . فقد عرف عن كثب هذا الأمير الكريم ، فى خلال الحملات العسكرية الأخيرة ، إذ كان بحكم وظيفته على اتصال دائم به .

« إن إبرهيم هو حقيقة ابن محمد على ، وليس ابنه بالتبنى ، كما ساد الاعتقاد زمناً طويلا . فقد اقترن محمد على ، فى السابعة عشرة ، بفتاة من قولة ، مسقط رأسه ، فكان إبرهيم ثمرة هذا الزواج فى سنة ١٧٨٩ . وكان ، عند قيام حملة الشام ، يناهز الثانية والخمسين ؛ ولكن متاعب الحروب واندفاع الشباب ، بدله من نضارة عوده ذبولا ، فوخط الشيب ناصيتيه ، وامتد إلى شعر شاربه ولحيته ، فاستحال من الأصهب إلى الأبيض . وكان إلى القصر أقرب ، ممتلئ الجسم ، وكان فى وجهه المستطيل قليلا ، يبدو جلياً أثر الجدرى . وهو صغير العينين ، لونهما رمادى قاتم ، وتشمان نظرات متقلبة التعبير تقلباً مستمراً. أما رأسه فكأنه خارج من بين كتفيه العريضتين ، دون أن يتوسطهما عنق . وهو فى مجموعه يحاكى شكل الأسد الضرغام .

« لقد اتهموه ظلماً وجوراً ، بالوحشية الضارية ، والشراسة القاسية ، والولوع بسفك الدماء حباً فى سفك الدماء . صحيح أنه كان شديد البأس فى غير لين ، جرىء النفس فى غير هوادة ، لكنه كان مضطرا إلى ذلك بحكم مركزه ، وخلائق البلاد ، وطبائع العرب » .

عوده ، وبفضل إلمامه التام بالحركات العسكرية . وقد جنى هذا الإلمام وتلك التجارب فى مصر ، إذ آنه لم يصل فى أوربا إلى رتب عسكرية عليا .

« قاد أربعة حروب منظمة ، تحت لواء إبرهيم ، فكان مقاتلا لا يشق غباره ، ومناضلا لا يثنى عنانه . هزم قلوب أعدائه ، وأطاش سهامهم . ومما لا ريب فيه أن سليمان باشا يعد فى مقدمة معاصريه ، من حيث إدارة الحركات العسكرية . ولا غرو ، فقد تعمق فى دراسة الفنون الحربية والترتيبات العليا للقتال ، فضلا عن أن تعوده على تسيير الجنود وتوجيههم إلى الحركات العسكرية ، فى الميادين المختلفة ، على تباين طباع أراضيها وتكوينها ، قد أكسبه دقة نظر ، وسرعة خاطر ، ورباطة جأش . فهو مثال جدير بالإعجاب لثبات الذهن ، والمرح والاعتداد بمواهبه الجبارة .

« ومما يؤسف له أن نفوذه على الجنود ، وتأثيره فيهم ، لا يضارعان ، عن قرب أو عن بعد ، نفوذ إبرهيم وتأثيره . نعم إنه كان موضع ثقتهم عند وقوع المخاطر أو اقتراب ساعات المعارك ، إذ أن غزارة العلم واتساع المعرفة هما اللذان يتفوقان ، فى مثل تلك الظروف . ولكن ، فيما عدا هذا ، لم يزد سليمان باشا فى نظرهم ، عن كونه أجنبياً مسيحياً . وإنها لشائبة أصلية ، لم يتيسر محوها بعد ، بالرغم من اتخاذه المظاهر الإسلامية ، وبالرغم من تطبعه ، على قدر الإمكان ، بخلق البلاد . وكان الرؤساء الأتراك يطيعونه ، لأنه الوحيد الذى فى استطاعته إصدار الأوامر وإدارة الشؤون . ثم يطيعونه خوفاً من إبرهيم . وكانوا يخفون تحت ستار من الاحترام ، ما يثيره فى نفوسهم من الحسد الشديد .

« هذا ، وقد درج إبرهيم باشا دائماً على سياسة تهدف إلى إبعاد سليمان باشا عن الجيش ، ومقاومة نفوذه . وبدهى أن الحافز على ذلك هو الشك المفرط ، الغريزى عند الأتراك . وإن السجايا الكريمة التى اتصف بها ضابط الجيش الإمبراطورى السابق — وهى سجايا تنزهه عن الخيانة وتعصم نفسه من الغدر — لم تمنع إبرهيم من إحاطته بالعيون والأرصاد . ولكى يبعد عن نفسه مظنة ما تحدثه هذه المعاملة البعيدة عن كرم المقصد ، كان يمنحه ألقاباً طنانة رنانة ، ويعلل آماله بربط

أواصر الصلة بينهما ، عن طريق تزاوج أولادهما .

« يخطئون فى أوربا خطأ جسيما إذ يقولون مؤكدين أن إبرهيم كان يستسلم أحياناً لشعور الغيرة الجامحة إزاء سليمان . والواقع أن هذين الرجلين كانا يدركان حقاً ، أن لا غنى لأحدهما عن الآخر ، وأنهما ، بشخصيتيهما ، يكونان قائداً واحداً . فإبرهيم هو القوة المنفذة ؛ أما سليمان ، فهو الإلهام الموحى . لقد عين سليمان باشا « ماجور جنرال » للجيش ، وهو لقب ضخم لغير وظيفة أو شبه وظيفة . وحينما تزول الأخطار ، وتنقشع السحب ، تلتمس الأسباب والمعاذير لاقصائه عن الجيش وتكليفه بأعمال أخرى ، مختلفة عن أعماله كل الاختلاف ، متباينة كل التباين .

« ومجمل القول ، أن «الماجور جنرال» بعد أن قام بوضع النظام وتعليمه إلى الجنود — الذين كانوا يسمونه « أبا النظام » — كان لا شىء فى الجيش . فهو فيما عدا أيام المعارك ، كبير للمعلمين العسكريين ، لا حول له ولا قوة ، ولا نفوذ له ولا سلطان ، ولا قيادة ميدان ، بحكم انشغاله فى أعمال أخرى . ولكن إذا تنادت الأصوات ، وتجاوبت الأصداء ، واشتجرت الهيجاء ، وأزفت المواقع الفاصلة ، كان ينهض ويتحفز ، مظهراً تفوق نبوغه ، وعلو كعبه ، وذكاء لبه ، ومعلوماته الغزيرة . وعندئذ ، يقبل عليه الجميع من أصغر جندى إلى إبرهيم باشا نفسه ، محاولين أن يقرأوا فى عينه ، أو يتبينوا من ملامحه ، ما يجب على كل منهم أن يفعل ، لتنفيذ أوامره بحذافيرها . وإذا ما انطفأ لهب الحرب ، وأخمد لظاها ، وكتب له النصر ، فلن ينال سليمان إلا المزيد من التكريم والتمجيد ، وبعض عبارات التملق والمديح ، التى يخجل لها تواضعه الجم .

« وهذه الحالة حقيقة بأن تنسب ، فى مجموعها ، إلى طبيعه سليمان باشا ، المتأثرة بنفوذ إبرهيم تأثراً فائق الحد ، بعيد المدى ، عميق الغور . فضلا عن أن رقة شعوره ، ولين جانبه ، وصفاء نفسه ، تحمله على أن يتيح لإبرهيم فرصة المبالغة فى حقيقة ما يتمتع به من سلطة على الجيش . والذين يلقون نظرة على أعمال إبرهيم وتصرفاته ، يتأكدون من صدق هذا القول ؛ فإبرهيم يعتقد فى قرارة نفسه ، اعتقاداً راسخاً ، أن سليمان عاجز عن القيام بعظائم الأمور ، إذا ترك وشأنه ،

يتصرف كما يشاء » (١)

وحوالى شهر فبراير ، كان سليمان باشا فى عكا ، لتسوية الخلافات المستحكمة الحلقات التى نشبت مع التجار الأوربيين فى حلب .

---

(١) انتقل بريبه إلى إيراد بعض الملاحظات عن الجيش المصرى ونظامه فقال : « فى مستهل سنة ١٨٣٩ ، كان الجيش المصرى يتألف من خمسة وثلاثين فيلق مشاة ، وخمسة عشر فيلق فرسان ، وخمسة فيالق مدفعية ، منها اثنان راكبان وثلاثة راجلة . وكان كل فيلق من المشاة مؤلفاً من أربع كتائب تشمل كل منها ثمانمائة جندى كاملة المعدات . وكان عدد كل فيلق بما فيه أركان الحرب الكبير وأركان الحرب الصغير وما يلحق بهما من الموظفين ٣٣٤ رجلا . وكانت الفيالق الثلاثون والحادى والثلاثون والثانى والثلاثون والجزء الأكبر من الثالث والثلاثين مشكلة من جنود عور ومن أشخاص أحدثوا فى أنفسهم عاهات عن عمد ، تخلصاً من الخدمة العسكرية . لكن إبرهيم اضطر إلى تجنيدهم ، إزاء مسيس حاجته إلى الرجال ، خاصة بعد الخسائر التى لحقت بجيشه فى حوران، والتى أدت إلى نقص كبير فى جميع الفيالق ، عدا الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين والخامس والثلاثين ، فقد ظلت سليمة. فضلا عن أن هذا التدبير منع فى المستقبل التشويهات المتعددة ، التى أخذ يتفاقم أمرها ، ويستشرى شرها . وكان الغرض المقصود هو تأليف فيالق طليعة من أولئك الجنود المشوهين ، عند ما تضع الحرب أوزارها ، ويستقر السلام استقراراً ثابت الدعائم ، فيتاح الاستغناء عن جزء من الجيش .

«نعم إن قوة المشاة تتفاوت ، على ما هو معروف ، بين ١١٢٠٠٠ و ١١٥٠٠٠ جندى . ولكن الرجال الموجودين فعلا تحت السلاح لا يتجاوزون ١٠٠,٠٠٠ وقلما تجد يوماً فيلقاً يتحرك ، بعدد من الجنود المسلحين يربو على ٢٧٠٠ محارب .

« وكان تعليم هذه الفيالق المختلفة ضعيفاً ، لأن الأتراك يعتقدون فى أنفسهم أنهم وصلوا إلى ذروة العلم ، وأدركوا قمة المعرفة . بيد أنه ربما لا يوجد فى أى جيش من الجيوش الأوربية، ضباط يبذون ضباط الجيش المصرى فى معلوماتهم العسكرية النظرية . أما فى الميدان ، فتعوزهم سرعة الخاطر ، ويكتفون بالنتائج القريبة دون البعيدة . وقد كان التعليم الأساسى للجندى ناقصاً .

«ويتكون سلاح الفرسان من خمسة عشر فيلقاً ، يشمل كل منها ست كتائب ، أى ٨٠٠ رأس من الخيول فى كل فيلق . وعدد الخيول تام ، فى أغلب الأحيان . ويشمل سلاح الفرسان ١٢,٠٠٠ رجل مستوى تعليمهم أرقى كثيراً من مستوى الجنود المشاة . لم يكن فى أوربا دولة لها ما لمصر من سلاح فرسان معد على أكمل وجه ، فقد اشترت أكرم الخيول بأعلى الأثمان . وكانت الفيالق مجهزة بالمزاريق ، عدا العاشر فهو مجهز ببندقية الخيالة « الدراجون » وفيلق لابسى الدروع ، وهم يحملون السيف القائم .

« وسلاح المدفعية مؤلف من ثلاثة فيالق من الجنود الراجلين ، يشمل كل منها اثنتى عشرة بطارية ، وفيلقين من البطاريات الراكبة يشمل كل منهما ست بطاريات . وحالة التجهيز دون المتوسط عامة ، عدا بعض البطاريات الراكبة ، فإنها مجهزة على أحسن حال . والتعليم النظرى ضئيل جداً ، بيد أن التدريب العملى يفوقه كثيراً . ويمتاز جنود المدفعية بالسرعة العظيمة فى الحركة ، وإحكام إصابة المرمى إلى حد كبير . لكنهم كانوا لا يعنون إطلاقاً بنظافة أجهزتهم . وكان هنالك عدد لا يستهان به من ضباط المدفعية يعوزهم التعليم والمران ، لذلك ترى عدداً كبيراً من الخيول يصاب بجروح ، بعد مسير بضعة أيام . =

وقد وصل إلى حلب فى مستهل أبريل . وكان إبرهيم يبدو آمناً مطمئناً إلى أبعد مدى . وفى هذه الأثناء ، أخذ محمد على يعنى بمناجم الذهب فى فازوغلى ، عند أقصى حدود دولته . وهكذا استطاع أن يجتنب مضايقات القناصل الأوربيين حيال ما ينتظر حدوثه . فضلا عن أن ابتعاده واطمئنانه فى الظروف الراهنة ، كانا فى نظر الشعب خاصة ، من علامات البأس ورباطة الجأش. وكان لهدوء إبرهيم بواعثه ومسبباته .

نعم إن الجيوش العثمانية بدأت تتأهب لاجتياز جبال طوروس ؛ لكن إبرهيم كان يعلم حق العلم أنها لن تشرع فى أية حركة هجوم جدية قبل نهاية شهر صفر ، بحكم الخرافة السائدة عند المسلمين ، والتى كان على الرؤساء احترامها ، وهى أن الانتصار فى صفر أمر محال ، وأن الجنود سيمتنعون عن امتشاق الحسام ، إذ لم يكتب مطلقاً نجاح لحرب فى هذا الشهر المشؤوم .

كان الجيش العثمانى فى ملاطية . وهو بلا مراء أقوى الجيوش التى وفق الأتراك إلى تكوينها ، منذ إنشاء فيالقهم المنظمة ، وجحافلهم الجرارة . ولقد

= وإذا أضيف إلى هذه الأسباب ، القيظ اللافح وسوء حالة الطرق أو انعدامها انعداماً تاماً ، أدركنا كيف كانت جرارات المدافع وصناديقها ، تصبح غير صالحة للعمل بعد زمن وجيز .

« بيد أنه فى أيام المعارك ، كانت المدفعية تؤدى خدمات لا يستهان بها ، وكانت تعد ، بلا مراء ، سلاحاً مفيداً من أسلحة الجيش المصرى . وقد كانت مشوبة بعيب خطير فى نظامها ، غير أنها لم تجابه إلا مدفعية الأتراك . لهذا لم يظهر هذا العيب لإبرهيم باشا ، مؤيداً بالبراهين العملية .

« وهذا العيب الأساسى فى التنظيم ناشئ عن أن البطاريات مركبة من أجزاء مختلفة الطراز والمصور ، متباينة المقاييس والمعايير . وبدهى أن هذا الخليط الغريب من القطع الكبيرة الأحجام ، والقطع الصغيرة ، يؤدى حتما إلى أضرار جسيمة ، وعواقب وخيمة ، تعذر على إبرهيم على تقديرها . ومن هذه العيوب ، عدم تناسق سرعة البطاريات والفرق المختلفة ، فى سيرها وحركاتها ، واضطراب نظام الإدارة والتموين فى أيام المعارك ، وبخاصة عدم وجود احتياطى ، أو بطارية خاصة لمرامى القنابل.

« وليس هنالك سلاح مهندسين عسكريين ؛ ومن العبث أن تطلق هذه التسمية على بعض فرق من عمال الحفر والتنقيب عن الألغام . وليس هنالك أجهزة ومعدات لإقامة القناطر ، وبخاصة فى بلاد مثل سوريا ، حيث تعترض الطريق نهيرات عديدة وسهول جارفة . وليس هنالك مهندسون أو جغرافيون . وإذا تحرك الجيش ، اعتمد فى سلوك طريقه ، على معلومات القرويين ، وهم غالباً خونة مضللون . وتنظيم التموين سيء مشوب بالاضطراب والسلب والنهب . والحكومة المصرية مفتقرة كل الافتقار إلى وسائل النقل . فكل شيء يتم بطريق الاستيلاء ، وهذا المورد ، بطبيعة الأمر ، عديم الثبات والاستقرار. وكان الجيش كلما مر بقرية استولى على جميع الدواب من خيول وجمال ، وحمير وبغال لنقل مؤنه . »

أعدت المؤن ودبرت المهمات فى ملاطية وديار بكر . وكان الشتاء قارساً ، فأضنى الجنود ، وأصيبوا بالأمراض المنهكة ، والأوصاب المهلكة .

• وقد عين حافظ باشا ، الشركسى مولداً ، سارى عسكر لجيش آسيا ، مكافأة له على نجاحه فى قمع الأكراد المتمردين .

ولد هذا القائد فى سنة ١٧٩٦ ؛ وهو منحدر من أسرة نافذة الكلمة ، شديدة البأس ، تقطن الطرف الشمالى من القوقاز . وتلقى فى بلاده تعلما متيناً ، وكان مجداً فى الدرس ، مجتهداً فى التحصيل ، فما بلغ السابعة عشرة من عمره ، حتى أتقن اللغات التركية والعربية والفارسية إتقاناً عظيما . بل لقد حفظ وهو يافع القرآن الكريم كاملا ، من الفاتحة إلى الخاتمة ، وأسمعه فى حضرة جماعة من العلماء ، فنحوه لقب « حافظ » ، وهو لقب كانت تصبو إليه النفوس ، وتتطلع إليه الآمال .

لحق حافظ بخدمة السلطان فى الثامنة عشرة ، وجند فى فرقة « الكابدجى » ، فلم يلبث أن أصبح من ضباطها العظام . وعند تشكيل الجيش النظامى ، التمس قبوله جندياً بسيطاً فى أحد فيالق الفرسان . وسرعان ما ارتقى فى مدارج الجيش . وعند نشوب الحرب الأخيرة مع الباب العالى ، كان قد بلغ رتبة القائمقام فى سلاح الفرسان .

جرح فى أثناء تلك الحملة ، ثم رقى ، على التوالى ، إلى رتبة الأميرالاى ، وإلى رتبة اللواء . وقد وقع عليه اختيار السلطان لقمع الاضطرابات ومكافحة الثورات التى حدثت فى ألبانيا ، فكان النجاح حليفه ، والتوفيق أليفه . ومكافأة له ، أسند إليه منصب حاكم سيواس .

عينه السلطان بعدئذ ، قائداً للقوات التى عهد إليها استئصال شأفة التمرد فى الكردستان . وقد امتاز حافظ باشا فى هذه الحملة برباطة جأشه ، وشجاعته وإقدامه ، فهزم الأكراد هزيمة نكراء تحدثت بها الركبان ، فباء المتمردون إلى ديارهم يجرون أذيال الخيبة وخضعوا للباب العالى خضوعاً تامًّا . وقد رقى حافظ بعد هذا الانتصار إلى رتبة سارى عسكر باشا لجيوش آسيا . ولكن شتان بين قيادة

جنود مهمتهم مقصورة على إخماد حركة عصيان وتمرد ، وبين إدارة حملة سائرة فى طريق المعارك الفاصلة . وقد ضم إلى حافظ باشا بعض الضباط الأجانب ، جلهم من البروسيين ، أمثال موهلباخ ومولتكى ، إذ ساد الاعتقاد بأن القائد العام سيصغى إلى رأيهم ، وسيعمل بمشورتهم .

كان حافظ باشا شجاعاً لا يشق له غبار ، مقداماً فى كل ميدان ومضمار ، صبوراً على الشدائد ، يحمل نفسه على الضيم والضير ، سمح النفس ، لين الجانب نحو الأجانب ، لطيف المعشر ، رقيق الخلق مع الجميع ، من غير ما تمييز بين كبير وصغير . وكان فضلا عن ذلك شريف المحتد ، كريم المقصد طلق اليدين ، ندى الكفين ، يكره سفك الدماء . وقد كان محبوباً من الآهلين فى سيواس ، إذ لقوا منه صفاء ، فبادلوه الوفاء . ولا عجب ، فقد عجزت الأطماع ، والدسائس عن أن تنال منه غرضاً ، بل كثيراً ما خدع بحسن نيته ، وسلامة طويته ، إدراكاً لبعض المقاصد ، وتحقيقاً لبعض المآرب .

ما زال إبرهيم باشا مطمئن القلب ، قرير العين ، فى حلب ، غير متأهب لعمل ما . فقد كان متأكداً من سهولة نقل عدته وعتاده ، عندما تصبح الحرب وشيكة الوقوع .

بدأ الدبلوماسيون فى الآستانة يتظاهرون بالقلق ، تجنباً للاختلاف والاشتجار . بيد أن السلطان محموداً والديوان كانا حازمى الرأى ، مجمعين على مخادعة الوكلاء الأوربيين ، ومخاتلتهم إلى النهاية .

عمدت الجحافل المصرية إلى الاحتشاد فى حلب . وكلما مضى يوم ، تواترت معه الأنباء ، وتواردت الأخبار ، تعلن أن الأتراك فى طريقهم ، وأنهم قاب قوسين أو أدنى ، من اجتياز الفرات . ولكن إبرهيم ظل ساكتاً ، ساكناً ، برغم هذه الشائعات المثيرة . بل كان يجمع يومياً حوله اللواءات والأميراليات ، ويعهد إلى سليمان باشا بأن يلقى عليهم ، فى وجوده ، دروساً نظرية ، عن نظام زحف الجنود ، والقيام بالمعارك وضرب المعسكرات ، ثم ينفذ كل ذلك ، فى اليوم التالى ، فى سهول حلب الواسعة الأرجاء .

وقد وقفت الحركة التجارية ، وتعطل مرور القوافل بين الأناضول و بلاد الشام تعطيلا تاماً . وسرعان ما عرف أن الأتراك أخذوا يجتازون الفرات ، عند « بيره جك » ، ثم شرعوا فى إقامة معسكر محصن بالمتاريس ، محاط بالأسوار ، على ضفة النهر اليمنى . وهكذا بدت فكرة الاعتداء ظاهرة جلية . فأخذ إبرهيم بنصيحة سليمان باشا ، وتظاهر أمام الأوربيين بأنه لا يرجح كثيراً ، نشوب قتال سافر . ثم بعث من حلب ، بكتابه الأول إلى حافظ باشا ، بإيعاز من سليمان باشا .

وردت إجابة القائد التركى بأنه لم يتلق أية تعليمات بالشروع فى عمل ما . لكن جيشه قد ذاق الأمرين فى ملاطية ، من جراء الأمراض المميتة والعلل المضنية . فلم يسعه إلا نقل معسكراته إلى ضفاف الفرات ، حرصاً على صحة الجنود . واستطرد قائلا إن هذا الأمر ليس قميناً بإثارة الدهشة فى خلد إبرهيم .

استغرق اجتياز الفرات نيفاً وشهراً . إذ جمع الأتراك سفناً كبيرة لنقل مدفعيتهم . وكان جزء عظيم من المهمات ، قد هبط إلى الفرات . وبينما أخذ الجانب الكبير من الجيش يجتاز النهر ، شرع المهندسون البروسيون فى بناء تحصينات ضخمة ، على الضفة الأخرى . وعند « بيره جك » ، يجرى نهر الفرات بشكل قوس ، يتفاوت طول وتره بين ٣٢٠٠ و ٣٥٠٠ متر . وكانت طبيعة الأرض هنالك ملائمة كل الملاءمة لهذا النوع من التحصين .

وهذه التدابير جديرة ولا ريب ، بأن يفخر بها الأميرالاى مولتكى ، والأميرالاى موهلباخ ، فقد أحكما وضعها وإدارتها إحكاماً دقيقاً .

ضربت خيام المعسكر التركى خلف هذا الخط ،وكانت محصورة بين الفرات والجبهة المحصنة . وشيد على الضفة المقابلة مخزن واسع الأرجاء للمهمات الحربية ، يحوى نيفاً وضعف ما تحتاج إليه عادة ، أطول الحملات الحربية أمداً ، إذ قدرت الطلقات المعدة لكل قطعة من قطع المدفعية بأربعمائة وخمسين طلقة .

كان مركز الجيش التركى من أحسن المراكز اختياراً ، من وجهة فن الحركات العسكرية (الاستراتيجية) . فهو يتيح له وصول حلب فى ثلاثة أيام، وإضرام نار الثورة فى بلاد الشام قاطبة . ولا غرو ، فقد امتد على طول الطريق ،

بين ملاطية و « بيره جلك » ، وأقام مخازنه الحربية وجزءاً من مخازن تموينه فى ديار بكر ، حيث يوجد خط مواصلات لا يمكن قطعه . فلو تقدم إبرهيم نحو أطنه ، للشروع فى هجومه ، لاضطر إلى المرور فى فجاج جبال طوروس الوعرة ، وثغراتها الضيقة ، معرضاً جيشه لأخطر المهالك . وعندئذ ، يمكن لحافظ باشا ، فى زمن وجيز ، أن يدمره ، فيولى مدبراً نحو على ، باشا قونية ، ليلاقى أمامه فرقة جيش كاملة المعدات . وكانت الدلائل تدل على أن الانتصار سيكون حليف حافظ باشا ، لو عمد إلى الانطواء داخل معسكره فى « بيره جلك » ، المحصن بالمتاريس . وهو مركز منيع لن تستطيع مهاجمته قوات قليلة ضعيفة ، قد تصعق وتسحق قبل أن تطلق رصاصة واحدة . فالأتراك مشهورون بالشجاعة ، ومتصفون بالإقدام والبراعة ، وإذ احتموا بالحصون الحصينة ، والاستحكامات القوية ، تضاعفت مقاومتهم ، وقويت شكيمتهم . انقضى شهر صفر ، دون أن تبدو فى الأفق أية بادرة . ثم استطار فى سورية نبأ مؤداه أن حافظاً سيزحف بجيشه إلى حلب . وقد طفق رجال إبرهيم يؤيدونه ، لكى يبرزوا للعيان اعتدال القائد المصرى ، الذى تظاهر بالتريث والانتظار ، إلى أن يهاجم فى أراضيه . بيد أن الأتراك كانوا يعملون محترسين ، فحاولوا توجيه الاهتمام اتجاهاً آخر ، وذلك بحض سكان سورية على التمرد ، وشق عصا الطاعة ضد إبراهيم ، حتى يتشاغل عنهم .

وكان هنالك رجل يدعى مستك بك ، من أسرة كريمة المحتد ، واسعة النفوذ ، اشتهر بالدس والوقيعة . وقد أرسل إلى « باياس » و « ميسيس » لإثارة الشعب ، مستخدماً ما احتفظ به من سيطرة على أهليها ، إذ كان حاكماً هنالك قبل سنتين . وعند ما أعلن راية العصيان ، قاومه إبرهيم واستأصل شأفته ، ففر إلى الآستانة . ثم استدعى مرة أخرى ، لتحريض الأهلين على التمرد والاضطراب ، فى المناطق المجاورة .

وما فتئ كبير القواد العثمانيين يتبادل المكاتبات بهمة ونشاط ، مع فريق من العصاة المتذمرين ، والخونة المارقين ، فى جميع أنحاء سورية . ولقد ثار عدد

كبير من « المتولين » فى بعلبك ، بقيادة الأمير جواد ، فهجموا على سهول حماة والمنحدرات الخلفية لجبل لبنان ، وقد تركوها خراباً يباباً . ثم تمرد سكان ضفاف نهرى العاص ، والجسر الصغير ، فقتلوا الحاكم والموظفين المصريين . ولم يشأ إبرهيم أن يسير بجيشه لهم ، خوفاً من إضعافه وإنهاكه ، فعهد بمهمة قمع التمرد إلى إسماعيل بك ، حاكم حلب ، على رأس بعض الألبانيين ، وعدد من الفرسان البدو . وقد حذا سكان الجبل العكر ، بقرب طرابلس ، حذو جيرانهم ، فهجموا على منزل الحاكم عثمان على أغا — وهو شيخ وقور انحنى عوده ، وابيضت لحيته — وما إن وقع بصرهم عليه حتى قتلوه ذبحاً ، ومثلوا بجثته أشنع تمثيل ، وسرقوا الخزينة الأميرية ، وانتشروا فى الجبل يعيثون فساداً وسلباً ونهباً . بل إن بعض الأشخاص ، الذين كان يركن إليهم إبرهيم كل الركون ، ويثق بهم كل الوثوق ، لم يترددوا فى إطلاع القائد التركى سراً على نوايا السوريين واستعدادهم . من ذلك أن على أغا حسن أباطيب ، زعيم المتمردين فى دمشق ، كان يتبادل المكاتبات مباشرة مع حافظ باشا . وقد وقعت رسائله فى يد إبرهيم ، فاحتفظ بها وترك له الحبل على الغارب ، إلى أن انتهت الحملة ، فأمر بقطع رأسه .

عاد الثوار يتكاثرون فى حوران . أما سكان سائر المناطق السورية ، فكانوا يترقبون ، عسى أن تنقشع الغمة فيهادنهم الزمان ، وتسالمهم الأيام . بيد أن القائد المصرى لم يعقد الآمال الواهنة ، والأمانى الواهية ، على نتائج الاضطراب الذى بدأ يغلى فى مراجل سورية . بل أخذ ينتظر ، بنافذ الصبر ، الفرصة المواتية ، للشروع فى العمل . ولقد ركز كل قواته فى مكان واحد ، دون أن يعبأ بكبح جماح الثورات المحلية ، لعلمه حق العلم أن الانتصار النهائى سيخنقها فى مهدها .

وبقدر ما كان الأهلون فى سورية تواقين إلى التخلص من حكم المصريين ، بقدر ما تمنى سكان الأناضول ، من صميم قلوبهم ، دخول إبرهيم وجيشه بلادهم ، معلنين استعدادهم لشق عصا الطاعة ضد الحكومة العثمانية ، إذا ما زحف إبرهيم إليهم ، بجحافله وكتائبه . ولا عجب ، فقد كانت فرق الجيش التركى التى اجتازت بلاد الأناضول قد حصدت فى طريقها الأخضر واليابس ،

وتركت العمائر خراباً تنعى من بناها ، حتى بلغ السيل الزبى . وذلك بعكس الجيش المصرى فقد كانت الأناة رائده ، فى جميع تصرفاته . فعدا الاستيلاء على الدواب التى يتطلبها نقل المهمات الثقيلة ، كان سلوكه لا تشوبه شائبة . أما المؤن التى جمعها ، فقد أدى ثمنها أذوناً على الخزانة العامة ، تخصم قيمتها من الأموال والضرائب .

وبعد زمن وجيز ، سرى فى حلب نبأ مؤداه أن بعض طلائع الجيش التركى وصلت إلى قرية أورول ، وأوسعت عمدتها ضرباً بالعصى ، لإكراهه على جمع علف الحيوانات ، وتقديمه إلى الجيش . وقد استشاط إبرهيم غيظاً ، واضطرم غضباً ، وهدد بالسير قدماً ، من غير إبطاء . وقد حاول سليمان باشا جهده ، لإثناء إبرهيم عن عزمه ؛ إذ أن التسرع قد يؤدى إلى هدم فكرة الاعتدال التى رسمها ، وبذل فى سبيلها كل غال ومرتخص . فموقع أورول كان مثاراً للشك : ذلك لأن التحديد بين أراضى البلدين ، الذى أجرى على أثر معاهدة كوتاهية ، لم يتم بالدقة الكافية ، والعناية المطلوبة ، مما حمل الأتراك والمصريين على السواء ، على الادعاء بملكيتها . وقد أخذ سليمان باشا يتظاهر بتصديق الروايات الجانحة إلى السلام ، والنازعة إلى الوفاق والوئام ، فيما يتعلق بحل المشكل القائم . بل ولم يتردد يوماً فى إزجاء النصح إلى إبرهيم باشا ، بانتظار الجيش التركى عند جدران مدينة حلب ، خاصة وقد درس طبيعة أرضها ، فوجدها ملائمة كل الملاءمة للالتحام والقتال ، ومنازلة العدو .

وقد بدأت الصحف فى أوربا تزعم أن تحصين حلب يسير على قدم وساق ، لاتخاذها نقطة ارتكاز شامخة ، منيعة المرتقى ،عند الهزيمة . بيد أن هذه التخرصات والأقاويل ، كانت من قبيل الادعاء والتهويل . لقد أخذ يفد يومياً جنود هاربون من الجيش التركى ، من غير باعث جدى لتذمرهم . لقد كانت وجبات الطعام (الجراية)، على ما يقولون ، وفيرة ، كما لم يشكوا من سوء المعاملة . وأهم سبب تعللوا به لتبرير فرارهم ، هو إجبارهم على ارتداء السروال الأوربى الطويل (البنطلون) . وكان من بين الوافدين أحياناً كتائب فرسان كاملة، بأسلحتها وأمتعتها .

ورغبة فى تشجيع هذه الحركة ، رأى إبرهيم أن يترك لكل جندى أسلحته وجواده ، وحرية الانتظام فى الجيش ، أو الانصراف حيثما شاء ، بيد أن مغادرة الجنود الأتراك المشاة معسكراتهم ، كان يبدو صعباً وعسيراً . فكثيراً ما شوهد الأكراد يحومون حول هذه المعسكرات ، ويردون إليها الهاربين ، طمعاً فى المكافأة التى قدرها حافظ باشا ، وهى مائة قرش عن كل جندى .

لم تكن المزايا الممنوحة للجنود المصريين الفارين ، دون تلك التى درج إبرهيم على تقديمها . لكن هروب المصريين من معسكراتهم كان أقل من هروب الأتراك . ولم يكن يمر يوم إلا وأعلن غياب خمسة أو ستة رجال ، بين ضباط وجنود ، من فيلق الحرس الثالث ، المشكل جله من السوريين . وبدهى أنه لو صرفت مرتبات الجنود بانتظام ، ولم تدأب الحكومة السورية على تأخير أدائها ، لخفت حدة حركة الهروب . وقد كانت الحكومة مدينة بتسعة عشر أو بعشرين شهراً لجميع رجال الجيش ، من القواد حتى الجنود ، وهذا بلا ريب اقتصاد فى غير محله ، ولون من ألوان البخل الشديد ، والتقتير الشحيح . ولقد أدرك العوز والإملاق هؤلاء الجنود لدرجة أن تجار حلب أصبحوا لا يشعرون بأى رواج فى الأسواق ، أو ازدياد فى حركة تبادل النقود ، رغم كثرة الناس ، فى المدينة وضواحيها . ولم يؤد هذا التباطؤ فى أداء المرتبات إلى تثبيط عزائم الجنود ، وإحداث التذمر فى الجيش فحسب ، بل أسفر عن تقويض أركان النظام بين صفوفه .

وفى الثامن والعشرين من مايو ، نسف مخزن المدفعية (الجبخانة) ، فى « بيره جلك » ، من جراء تهاون رجال المدفعية الأكراد ، المكلفين بحراسته . وقدر ما خسره الأتراك يومئذ من المهمات الحربية (الذخائر) بما يوازى مائة وثلاثين طلقة لكل قطعة من قطع المدفعية ، فضلا عن عدد لا يستهان به من القتلى .

وفى نفس اليوم ، تلقى إبرهيم باشا أنباء سرية ، استنتج منها أن لا محل للوقوف ، فسار على رأس سلاح فرسانه بأكمله ، زاحفاً إلى قرية تل باشر ، الواقعة على مسافة عشرة فراسخ من حلب ، وأربعة فراسخ فقط من الخطوط الأولى للجيش التركى .

وغداة مغادرة المسيو جيزو ، قنصل فرنسا المدينة ، اطلع سليمان باشا على كتاب وارد فوراً من الأميرال روسين ، سفير فرنسا فى الآستانة ، جاء فيه : « تأكد أن الحرب لا يمكن أن تقع ، وأنه رغم كل ما يبذل من جهد جهيد ، لن تطلق قذيفة مدفع واحدة ». ولكن قيام إبرهيم أحل اليقين محل الشك ، وأعدت العدة للحرب والقتال ، وأصبح من المحتم أن تشتجر الأسنة ، وتقع الواقعة ، ويتنازل الفرسان فى حومة الميدان .

الملحق الثامن

اتفاقات لندن المبرمة فى سنة ١٨٤٠

معاهدة لندن الرباعية

اتفاق مبرم بين حكومات بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا ، من جهة ، والباب العالى من جهة أخرى ، لإقرار السلام فى الشرق ، وموقعة بلندن فى الخامس عشر من يوليو سنة ١٨٤٠

(بسم الله الرحمن الرحيم)

« أما بعد فإنه حيث لجأ جلالة السلطان إلى جلالة ملكة بريطانيا العظمى وإرلندا ، وجلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا ، وجلالة ملك بروسيا ، وجلالة قيصر الروس . طالباً مساعدتهم ومعاونتهم فى درء المصاعب التى ألمت بالباب العالى ، بسبب أعمال الاعتداء التى أبداها محمد على حاكم مصر ، ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية فى حقوق ولاية السلطان واستقلاله ، فقد اجتمع أصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم ، وبالنظر لشعائر المحبة المتبادلة بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، وما هم عليه من الرغبة فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، إذ أن فى ذلك ما يوجب استتباب السلام فى أوربا ، وقياماً بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالى ، بوساطة سفرائهم فى الآستانة ، وتاريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ ، ولما كانت رغبتهم جميعاً منع سفك الدماء الذى تسببه مداومة حوادث الاعتداء التى انتشرت أخيراً فى سوريا ، بين حكومة الباشا المشار إليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة ، لذلك قررت الدولة المشار إليها والباب العالى ، بقصد بلوغ الغايات المذكورة ، وجوب تحرير هذا الاتفاق بينهم جميعاً ، فعينوا من قبلهم مندوبين مفوضين هم :

حضرة صاحبة الجلالة ملكة مملكة بريطانيا العظمى وإرلندا المتحدة ، نائباً

عنها حضرة صاحب الشرف الرفيع هنرى جون فيسكونت بالمرستون، بارون تمبل، لورد إرلندا، مستشار حضرة صاحبة الجلالة البريطانية فى مجلسها الخاص، الحائز على وسام الحمام الرفيع الشأن من درجة فارس وصليب أكبر، وعضو البرلمان، ورئيس مجلس وزراء دولتها، المتولى شؤون وزارة الخارجية .

حضرة صاحب الجلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا، نائباً عنه السيد فيليب، بارون دى نيومان، الحائز على وسام ليوبولد النمسوى من درجة قومندان، وعلى وسام الصليب الأكبر للخدمات المدنية، وعلى وسامى الحصن والسيف البرتغاليين من درجة كومندور، وعلى صليب جنوب البرازيل، وعلى وسام القديس ستانيسلاس الروسى من الطبقة الثانية، من درجة فارس وصليب أكبر، ومستشار مجلس جلالته الخاص، ووزيره المفوض لدى حضرة صاحبة الجلالة البريطانية .

حضرة صاحب الجلالة ملك بروسيا، نائباً عنه السيد هنرى غليوم بارون دى بولاو، الحائز على وسام النسر الروسى الأحمر من الطبقة الأولى من درجة فارس، وعلى وسامى ليوبولد النمسوى وجيلف الهانوفرى من درجة صليب أكبر، وعلى وسام القديس ستانيسلاس الروسى من الطبقة الثانية من درجة فارس وصليب أكبر، وعلى وسام القديس فلاديمير الروسى من الطبقة الرابعة، وعلى وسام صقر ساكس ويمار من درجة كومندور، وأمين جلالته ومستشاره الخاص، وحالياً مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى حضرة صاحبة الجلالة البريطانية .

حضرة صاحب الجلالة إمبراطور جميع الأقطار الروسية، نائباً عنه السيد فيليب بارون دى بروناو، الحائز على وسام القديسة حنة من الطبقة الأولى من درجة فارس، وعلى وسام القديس ستانيسلاس من الدرجة الأولى، وعلى وسام القديس فلاديمير من الطبقة الثالثة، وعلى وسام القديس إسطفان المجرى من درجة كومندور، وعلى وسامى النسر الأحمر والقديس يوحنا الأورشليمى من درجة فارس، ومستشار جلالته الخاص، ومندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لدى حضرة صاحبة الجلالة البريطانية .

وحضرة صاحب الجلالة الفخيمة السلطان عبد المجيد المعظم ، إمبراطور العثمانيين ، نائباً عنه حضرة شكيب أفندى ، الحائز على وسام الافتخار من الطبقة الأولى ، وعلى لقب بيلكجى الديوان السلطانى ، والمستشار الخاص لديوان الخارجية ، والسفير فوق العادة لجلالة لدى حضرة صاحبة الجلالة البريطانية .

وبعد أن تبادل المفوضون المذكورون الأوراق المثبتة لانتدابهم لعقد الاتفاق وتحقق أنها مستوفاة أصولها ، قرروا البنود الآتية وأمضوها :

المادة الأولى — حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملكة بريطانيا العظمى ، وجلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا ، وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا ، على ما يجب وضعه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى محمد على باشا ، وهى تلك الشروط المبينة فى ملحق هذا الاتفاق ، فقد تعهدت الدول المشار إليها ، بأن تعمل بالاتحاد التام فيما بينها ، وتبذل ما فى وسعها ، لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه . وقد حفظت كل دولة من الدول المشار إليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر ، بما فى إمكان كل منها إجراؤه من الوسائل ، للوصول إلى الغاية المذكورة .

المادة الثانية — إذا لم يقبل محمد على باشا إجراء الصلح على الصورة التى يعلنه بها الباب العالى ، بواسطة أصحاب الجلالة الملوك المشار إليها ، يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفقون عليه من التدابير ، وما يقررونه بينهم من الإجراءات كى يصلوا إلى تنفيذ هذا الصلح ؛ فى هذه الأثناء ، طلبت الحضرة الفخيمة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورون ، الانضمام إليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحراً بين مصر وسوريا ، ومنع إرسال العساكر والخيل والأسلحة والذخائر الحربية على اختلاف أنواعها ، من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد أصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم ، بإصدار أوامرهم إلى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط ، لأجل هذه الغاية . وقد وعدوا ، — فضلا على ما ذكر — بأن يعطى رؤساء أساطيلهم — حسب ما لديهم من الوسائل ، وباسم المحالفة المنوه عنها —

كافة ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة العثمانية ، الذين يظهرون صدق أمانتهم ، وخضوعهم لمليكهم .

المادة الثالثة — وإذا وجه محمد على باشا قواته البحرية والبرية نحو الآستانة ، بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور ، فالملوك المشار إليهم متفقون — إذا مست الحاجة — على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ، فيدافعون عن عرش سلطنته ، إذا طلب ذلك منهم بوساطة سفرائهم فى الآستانة . فيقومون بالعمل ، بالاتحاد فيما بينهم ، لوقاية خليج القسطنطينية والطونة ، وعاصمة الدولة العثمانية ، من كل تعد . ومن المتفق عليه ، فضلا عن ذلك ، أن القوات التى سترسلها الدول المشار إليها ، للأماكن المذكورة ، لأجل الغاية المار ذكرها ، ستبقى فى تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تؤيد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم ، فتسحب كل دولة حينئذ قواتها ، وترجع جميعها إلى حيث أتت ، إما فى البحر الأسود ، وإما فى البحر المتوسط .

المادة الرابعة — وقد تقرر بنوع خاص أن مساعدة الدول فى العمل المذكور فى البند السابق — ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار إليها وقتياً لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا — لا تعتبر إلا كأنها مساعدة غير اعتيادية ، سمحت بها الدول المشار إليها ، بناء على طلب السلطنة السنية ، للدفاع عنها فى الظرف المذكور وحده دون سواه . وعلى ذلك ، فقد اتفقت الدول البادى ذكرها ، بأن إجراءاتها الآنفة الذكر فى الظروف المذكورة ، لا تنفى أصالة القاعدة القديمة التى سنتها السلطة السنية ، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القدم ، من الدخول فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الاتفاق ، أنها فى ما خلا الظرف المنوه عنه ، شديدة العزم على استمرار الإجراءات بمقتضى القاعدة المذكورة ، المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير ، لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة ، وما دام الباب العالى بسلام ، فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية فى خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقر أصحاب الجلالة

ملكة بريطانيا العظمى وإرلندا، وإمبراطور النمسا، وملك المجر وبوهيميا ، وملك بروسيا، وقيصر روسيا ، باحترام إرادة الحضرة السلطانية ، فيما يختص بالقاعدة الآنفة الذكر ، وباتباع الإجراء على مقتضاها .

المادة الخامسة — سيجرى التصديق على هذا الاتفاق ، ويتبادل فى لندن فى ظرف شهرين أو أقرب من ذلك ، إن أمكن ، وعلى ذلك ، أمضى المفوضون هذا الاتفاق وأمهروه بأختامهم .

صدر فى الخامس عشر من يوليه سنة ١٨٤٠ .

بالمرستون * نيومان * بولاو * بروناو * شكيب

عقد منفصل

ملحق

بالاتفاق المبرم فى لندن فى الخامس عشر من يوليه

بين حكومات بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا من جهة ، والباب العالى العثمانى من جهة أخرى .

المادة الأولى — عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية ، وتعلنها إليه :

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد على باشا ثم إلى أولاده من صلبه ، بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم . ووعدت جلالتها بأن تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا ، وتولية قلعتها ، وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . فتبتدئ من رأس النقار ، على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد من هناك حتى مصب نهر السيسبان ، والطرف الشمالى من بحيرة طبرية ، ثم تمتدعلى طول شاطىء البحيرة المذكورة الغربى ، وتتبع شاطئ نهر الأردن الأيمن ، وشاطئ البحر الميت الغربى ، ثم تمتد من هناك على خط مستقيم ، حتى البحر الأحمر ، فتنتهى إلى رأس خليج العقبة الشمالى ، وتتبع ساحل هذا الخليج الغربى ، وساحل خليج السويس الغربى ، حتى السويس .

على أن الحضرة السلطانية ، فى عرضها ذلك على محمد على باشا ، تقترح عليه شرطاً : وهو أن يقبل ما عرضته عليه فى بحر عشرة أيام من إعلانها إليه فى الإسكندرية ، بوساطة مندوب يرسله جلالته ، فيسلمه محمد على فى الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية ، بالجلاء حالا عن بلاد العرب والحرمين الشريفين ، وجزيرة كاندية ، ومقاطعه أطنه ، وباقى أنحاء الممالك

العثمانية غير الداخلة فى التخوم المصرية ، ولا فى حدود باشوية عكا ، المعينة أعلاه .

المادة الثانية — إذا لم يقبل محمد على شروط الصلح المذكورة فى خلال هذه العشرة أيام ، فيرجع الباب العالى عما عرضه فى تولية الباشا المشار إليه باشاوية عكا ، ولكنه يبقى ما سمح له ولورثته من بعده ، من تولية باشاوية مصر ، بشرط أن يقبل ذلك فى ظرف عشرة أيام أخرى ، أى فى بحر عشرين يوماً تبتدئ من يوم إعلانه بشروط الصلح ، وأن يسلم لمندوب الباب العالى التعليمات اللازمة ، القاضية على قواد قواته البرية بالجلاء والدخول فى حدود مصر ومرافئها .

المادة الثالثة — أما الخراج السنوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة ، فيكون بنسبة الأراضى التى يتحصل على ولايتها ، على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

المادة الرابعة — وفضلا عن ذلك ، فإنه من المقرر حتما أن فى كلتا الحالتين ، فى حالة قبول الشرط الأول أو الثانى — وقبل مضى مدتى العشرة أيام والعشرين يوماً — يلتزم محمد على باشا بأن يسلم الأسطول العثمانى ببحارته ومهماته الكاملة ، إلى المندوب العثمانى المكلف بتسلمه . ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة هذا التسليم.

ومن المقرر أيضاً أن ليس لمحمد على باشا ، فى أى حال من الأحوال ، أن يحتسب على الباب العالى ما أنفقه على الأسطول العثمانى من المصاريف ، طول مدة إقامته فى الموانى المصرية ، ولا يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه .

المادة الخامسة — إن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر وباشاوية عكا ، المحددة تخومها أعلاه ، كما هو جارى العمل بها فى كافة أنحاء الممالك العثمانية . ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمد على باشا بتأدية الخراج فى أوقاته ، إن يحصّل هو وورثته من بعده ، باسم السلطنة السنية ، وبصفة كونهم مندوبى الحضرة السلطانية ، الأموال والضرائب فى كافة المقاطعات التى توكل إليهم ولايتها . ومن المعلوم ، فضلا على ما ذكر خاصّاً بما يحصله محمد على وورثته من بعده من الضرائب والأموال المذكورة ،

أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية فى المقاطعات المذكورة.

المادة السادسة — ولما كانت القوات البرية والبحرية التى يسمح لباشاويتى مصر وعكا باتخاذها، معتبرة جميعها قوات عثمانية ، فهى تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية .

المادة السابعة — إذا مضى عشرون يوماً من تاريخ الإعلان (كما جاء فى المادة الثانية السابق ذكرها) ولم يوافق محمد على على شروط الصلح المقترحة ، ولم يقبل باشاليك مصر بالتوريث ، فسيعتبر السلطان نفسه حراً فى الرجوع عما عرضه ، وفى اتخاذ أية خطوة تالية ، تمليها عليه مصالحه الخاصة ، والنصائح التى يسديها حلفاؤه إليه .

المادة الثامنة — ولو أن هذا العقد مستقل ، إلا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدرجاً بالحرف الواحد فى اتفاق هذا اليوم . وسيجرى التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه ، فى لندن ، عند مبادلة التصديق على الاتفاق الآنف الذكر.

وقد أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم .

صدر فى لندن فى الخامس والعشرين من يوليه سنة ١٨٤٠

بالمرستون * نيومان * بولاو * بروناو * شكيب

بروتوكول

وقعه فى لندن مفوضو الدول الأربع

فى الخامس عشر من يوليه سنة ١٨٤٠

قرر مفوضو الدولة العلية العثمانية ما يأتى ، عند توقيع الاتفاق المبرم بتاريخ اليوم :

إن الباب العالى ، مع إثباته بموجب المادة الرابعة من الاتفاق المذكور ، القاعدة التى سنتها السلطة السنية ، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القدم من الدخول فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة ، يحفظ لنفسه الحق كسابق عهده ، فى إصدار فرمانات إلى السفن الخفيفة ، الرافعة أعلاماً حربية ، المستخدمة وفاقاً للمتبع ، فى خدمة مكاتبات الدول الصديقة .

وقد أحيط مفوضو حكومات بريطانيا العظمى الخ . . . بهذا الإقرار ، للإنهاء به إلى حكوماتهم .

(التوقيعات)   بالمرستون * شكيب * نيومان * بولاو * بروناو

بروتوكول خاص

وقعه فى لندن مفوضو الدول الأربع

فى الخامس عشر من يوليه سنة ١٨٤٠

حيث أن مفوضى دول بريطانيا العظمى الخ . . . بمقتضى السلطة التامة المخولة إليهم ، قد أبرموا ووقعوا بتاريخ اليوم ، اتفاقاً بين ملوك كل من هذه الدول ، لإحلال السلام فى الشرق .

وحيث أنه ، نظراً إلى المسافة التى تفصل عواصم هذه الدول بعضها عن بعض ، يجب أن تنقضى فترة من الزمن ، قبل أن يتم تبادل التصديق على الاتفاق المذكور ، وقبل أن يتسنى تنفيذ ما يصدر من الأوامر ، استناداً على هذا التعاقد .

ولما كان المفوضون المذكورون متيقنين تيقناً عميقاً ، نظراً إلى الحالة السائدة فى سوريا ، من أن مصالح الإنسانية والاعتبارات السياسية الأوربية الخطيرة — التى هى موضع عناية مشتركة من جانب الدول موقعة الاتفاق المبرم اليوم — تتطلب حتما ، وعلى قدر المستطاع ، تجنب أى تأخير فى تحقيق السلام الذى يرمى إليه الاتفاق المذكور .

وبمقتضى السلطات التامة المخولة إليهم ، اتفق المفوضون المذكورون ، فيما بينهم ، على أن التدابير الواردة فى المادة الثانية من الاتفاق المذكور ، ستنفذ فى الحال ، دون انتظار تبادل التصديق . وقد قبلوا صراحة ، بمقتضى هذا العقد وبرضا حكوماتهم ، تنفيذ هذه التدابير فى الفور .

وقد تم الاتفاق ، فضلا عن ذلك ، بين المفوضين المذكورين ، على أن يوجه عظمة السلطان حالا إلى محمد على ، الرسالة والعروض المبينة فى العقد المنفصل ، الملحق باتفاق اليوم .

وقدتم الاتفاق، علاوة على ذلك، على أن يتصل الوكلاء القنصليون لبريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا ، بالوكيل الذى سيوفد من السلطان ، لكى يوجهوا إلى محمد على الرسالة والعروض السابق ذكرها ، وأن يسدى القناصل المذكورون إلى هذا الوكيل ، كل ما فى وسعهم من المعونة والتعضيد ، وأن يستخدموا جميع ما لديهم من طرق التأثير ، لحمل محمد على على قبول التسوية التى ستقترح عليه ، بأمر عظمة السلطان .

وسيتلقى أميرالات كل من الأساطيل فى البحر المتوسط ، التعليمات اللازمة للاتصال بالقناصل المذكورين فى هذا الشأن .

(توقيع) بالمرستون (توقيع) شكيب (توقيع) نيومان

(توقيع) بولاو (توقيع) بروناو

وقد تبودل التصديق على هذه الاتفاقات فى لندن فى الخامس عشر من سبتمبر سنة ١٨٤٠ .

بروتوكول لندن
الموقع في سنة ١٨٤١

مؤتمر مفوضى النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا والباب العثمانى ، الخاص بشؤون الشرق ، المنعقد فى لندن فى العاشر من يوليو سنة ١٨٤١

نظراً إلى أن المصاعب التى ألمت بعظمة السلطان ، فحملته على طلب المساعدة والمعاونة من دول النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا ، قد سويت ؛ ونظراً إلى أن محمداً علياً قد قدم إلى عظمة السلطان فروض الخضوع التى كان يرمى إليها اتفاق الخامس عشر من يوليو سنة ١٨٤٠ ، فقد أقر ممثلو الدول الموقعة لهذا الاتفاق ، بأنه ما عدا تنفيذ التدابير المؤقتة الناتجة عن هذا الاتفاق ، ينبغى بوجه خاص أن يقرر بصراحة تامة الاحترام الواجب للقاعدة القديمة التى سنتها المملكة السنية ، ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية ، منذ القدم ، من الدخول فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة .

ونظراً إلى أن هذا المبدأ ، بحكم طبيعته ، ذو تطبيق عام دائم ، فقد رأى مفوضو كل من هذه الدول — وهم مزودون لهذا بأوامر حكوماتهم — أنه ، رغبة فى إظهار الوفاق والوئام السائدين فى نيات جميع الحكومات ، إزاء أهمية توطيد السلام الأوربى ، يحسن إثبات الاحترام الواجب للمبدأ السابق ذكره ، وذلك بوساطة تسوية يطلب إلى فرنسا المشاركة فيها ، بناء على دعوة عظمة السلطان ، ووفاقاً لرغبته .

وبما أن هذه التسوية من شأنها أن تقدم لأوربا برهاناً على اتحاد الدول الخمس ، فقد أخذ رئيس مجلس وزراء حضرة صاحبة الجلالة البريطانية ، المتولى شؤون وزارة الخارجية ، على عاتقه ، الإنهاء بهذا الأمر إلى الحكومة الفرنسية ، مع دعوتها إلى الاشتراك فى التسوية التى بمقتضاها سيقرر السلطان إصراره القوى

على إبقاء المبدأ السابق ذكره فى المستقبل ، من جهة، والتى بمقتضاها ستعلن الدول الخمس ، من جهة آخرى ، عزمها الإجماعى على احترام هذا المبدأ ، والعمل به.

(التوقيعات)

استرهازى	بالمرستون
نيومان	بولاو
بروناو	شكيب

الملحق التاسع

الخط الشريف الهمايونى المانح محمد على ولاية مصر بطريق التوارث تحت شروط معلومة

مؤرخ ذلك الخط فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦هـ .

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم ، وتأكيدات أمانتكم ، وصدق عبوديتكم ، لذاتنا الشاهانية ، ولمصلحة بابنا العالى ؛ فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلّمة إدارتها لكم من مدة مديدة ، لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون ، بما تبدونه من الغيرة ، والحكمة فى إدارة شؤون ولايتكم ، على الحصول من لدنّا الشاهانى على حقوق جديدة ، فى تعطفاتنا الملوكية ، وثقتنا بكم ، فتقدرون فى الوقت نفسه إحساساتنا إليكم قدرها ، وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم .

وبمناسبة ذلك ، صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية ، المبينة حدودها فى الخريطة المرسولة لكم من لدن صدرنا الأعظم ، ومنحناكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث ، بالشروط الآتى بيانها :

متى خلا منصب الولاية المصرية ، تعهد الولاية إلى من تنتخبه سدّتنا الملكية من أولادكم الذكور ، وتجرى هذه الطريقة نفسها بحق أولاده ، وهلم جرّا . وإذا انقرضت ذريتكم المذكورة ، لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية وإرثها .

ومن وقع عليه من أولادكم الانتخاب لولاية مصر بالإرث بعدكم ، يجب عليه الحضور إلى الآستانة لتقليده الولاية المذكورة . على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من سائر الوزراء ولقبهم ،

ولا حقاً فى التقدم عليهم ، بل يعامل بذات معاملة زملائه .

وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايونى الصادر فى كلخانة ، وكافة القوانين الإدارية الجارى العمل بها ، أو تلك التى يجرى العمل بموجبها فى ممالكنا العثمانية ، وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابة ، يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضاً . وكلما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب ، يجرى تحصيله باسمنا الملوكى . ولكى أن لا يكون أهالى مصر ، وهم من بعض رعايا بابنا العالى ، معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية ، يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية . وربع الإيرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ، ومن باقى الضرائب التى تحصل فى الديار المصرية ، يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شيء ، ويؤدى إلى خزينة بابنا العالى العامر . والثلاثة أرباع الباقية تبقى لولايتكم ، تقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية والجهادية ، وبنفقات الوالى ، وبأثمان الغلال الملزومة مصر تقديمها سنوياً إلى البلاد المقدسة ، مكة والمدينة .

ويبقى هذا الخراج مستمراً دفعه من الحكومة المصرية ، بطريقة تأديته المشروحة ، مدة خمس سنوات تبتدئ من عام ١٢٥٧ ، أى من يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ . ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنها فى مستقبل الأيام ، وتكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلة ، ونوع الظروف التى ربما تجدّ عليها .

ولمّا كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية ، والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب ، وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية ، فينظر فى ذلك فيما بعد ، ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية .

ولمّا كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيباً لسك النقود ، لما فى ذلك من الأهمية ، بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف ، لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة ، اقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز

لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني ، معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانتنا العامرة بالآستانة ، سواء كان من قبيل عيارها ، أو من قبيل هيئتها وطرزها .

ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة فى داخلية مصر . ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد . ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى ، كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية ، فيسوغ أن يزاد هذا العدد فى زمن الحرب ، بما يرى موافقاً فى ذلك الحين .

على أنه ، بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية ، بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات ، يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً فى مصر ، بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة فى الخدمة حالا ، عشرون ألف رجل ليبتدئون الخدمة . فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل فى مصر ، وترسل الألفان لهنا ، لأداء مدة خدمتهم . وحيث أن خمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنوياً ، فيؤخذ سنوياً من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة فى نظام العسكرية ، حين سحب القرعة ، بشرط أن يستعمل فى ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ، فيبقى فى مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندى من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون إلى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسولة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية فى مصر ، يرجعون إلى مسكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ومع كون مناخ مصر ، ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر ، فلا بأس من ذلك؛ فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلايم التمييزية ورايات الجنود المصريين ، عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضابطان وعلائم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها ، يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضباطاً برية وبحرية حتى رتبة الملازم . أما ما كان أعلى من

هذه الرتبة ، فالتعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية .

ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشىء من الآن فصاعداً سفناً حربية ، إلا بأذننا الخصوصى .

وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ، فنى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال الامتياز وإلغائه للحال . وبناء على ذلك . أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى ، كى تقدروا أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهانى . فتعتنون كل الاعتناء بإتمام الشروط المقررة فيه ، وتحمون أهالى مصر من كل فعل إكراهى ، وتكفلون أمنيتهم وسعادتهم ، مع التحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية . وإخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة ، المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .

فرمان سلطانى

رقم ١٣ فبراير سنة١٨٤١ الموافق٢١ ذى القعدة سنة١٢٥٦

لوزيرى محمد على باشا والى مصر ، المعهود إليه مجدداً ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكوردوفان وسنار .

إن سدّتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق ، قد ثبّتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث ، بشروط معلومة وحدود معينة. وقد قلدتم فضلا على ولاية مصر ، ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكوردوفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة على حدود مصر ، ولكن بغير حق التوارث . فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزتم بهما ، تقومون بإدارة هاته المقاطعات ، وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا ، وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الآهلين . وترسلون فى كل سنة قائمة إلى بابنا العالى ، حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها .

وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن يتهجّم الجنود على قرايا المقاطعات المذكورة ، فيأسرون الفتيان من ذكور وإناث ، ويبقونهم فى قبضة أيديهم لقاء رواتبهم ، وحيث أن هذه الأمور مما تقضى معها الحال ليس فقط لانقراض أهالى تلك البلاد وخرابها ، بل أنها أمور مخالفة للشريعة الحقة المقدسة ، وكلا هاتين الحالتين ليست أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع ، وهو تشويه الرجال ليقوموا بخفر الحريم، ذلك مما لا ينطبق على إرادتنا السنية مع مناقضته كل المناقضة لمبادئ العدل والإنسانية المنتشرة من يوم جلوسنا المأنوس على عرش السلطنة السنية ، فعليكم مداركة هذه الأمور بما ينبغى من الاعتناء ، لمنع حدوثها فى المستقبل . ولا يبرح عن بالكم أن فيما عدا بعض أشخاص توجهوا إلى مصر على أسطولنا الملوكى ، قد عفوت عن جميع الضابطان والعساكر

وباقى المأمورين الموجودين فى مصر .

نعم أنه بموجب فرماننا السلطانى السابق تسميته ، الضابطان المصرية لما فوق رتبة معاون يستلزم العرض عنها لأعتابنا الملوكية ، إلا أنه لا بأس من إرسال بيان باسم من رقّيتم من ضباط جنودكم إلى بابنا العالى ، كى ترسل لهم الفرمانات المؤذنة بتثبيتهم فى رتبهم . هذا ما نطقت به إرادتنا السامية . فعليكم الإسراع فى الإجراء على مقتضاها .

كتاب وزيرى

مقدم إلى محمد على باشا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ هـ.

إن الحضرة السلطانية الفخيمة راضية عن اعتنائكم فى تقديم مواجب الخضوع الحقيقية، والقيام بفرائض الطاعة لسدتها الملوكية ، فثبّتتكم على ولاية مصر بطريق التوارث . وقد أصدرت خطًّا شريفاً حاوياً بعض شروط متعلقة بهذا الشأن ، مرفوقاً بوسام وزيرى وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة . وكل ذلك يرسله إليكم سعادة وكيل العدلية حالا ، السيد مهيب أفندى، من قبل جلالة السلطان المعظم . على أن حكمتكم وحسن تدبيركم لا يسمحان لكم قط بأن تتعدوا حدود الخضوع والأمانة اللذان هما ينبوع السعادة فى الدارين . أما الباب العالى ، فله بكم ثقة تامة . ولم تكن سنّت الشروط المحكى عنها بسبب سوء مقاصد نحو سعادتكم . ولكن الإحسان العظيم الذى منحتم بتوليتكم مصر بطريقة التوارث كان لا بد فيه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها . وما المقصود من اقتراحها سوى منع المنازعات التى ربما تحدث فى مستقبل مجهول غير معلوم ، وضمان سعادة أهالى مصر . فلم يبق بعد ذلك ما يمكن أن يكون سبباً لشكوك الباب العالى ، وقلق سعادتكم ، لا عمّا خصكم شخصياً، ولا عمّا كان مختصاً بعائلتكم . لأن أنواع الخلاف التى دامت زمناً طويلا ، زالت اليوم والحمد لله بتمامها .

ولا ريب عندى بأن ما فطرتم عليه من الحكمة ، يجعلكم أن تقدروا إحسانات الحضرة الفخيمة السلطانية نحوكم حق قدرها ، فتبذلون قصارى جهدكم فى سبيل معرفة هذا الجميل ، بحيث مع مشيئة الرحمن ، لا نكون جميعاً إلا جسداً واحداً ، فلا يقسمنا عن بعضنا شيء ، ونشتغل كلنا فى ظل ظليل الحضرة السلطانية ، فى خدمة الدين والسلطنة السنية والوطن والأمة . وأهنئ نفسى بذلك ، أنا وجميع وزراء الباب العالى ، تهنئة صادقة .

الملحق العاشر

تعليمات محمد على إلى نجله إبرهيم بمناسبة سفره

فى خلال سفر إبرهيم إلى أوربا ، وقبيل مغادرته توسكانيا للذهاب إلى فرنسا وإنجلترا ، تلقى من والده ، الوالى ، التعليمات الآتية ، وقد نقلها المسيو جاستون فييت عن « محفوظات قصر عابدين العامر — سجل ٢١٥ ، رقم ٢٥٣ — ٤ » ونشرها مترجمة إلى اللغة الفرنسية فى « مجلة القاهرة »

إرادة إلى السر عسكر فى السابع عشر من ذى القعدة سنة ١٢٦١
(الموافق السابع عشر من نوفبر سنة ١٨٤٥) بعابدين

بلغنى كتاب دولتكم المرقوم فى سلخ شوال سنة ١٢٦١ (الثلاثين من أكتوبر سنة ١٨٤٥) الذى جاءت فيه بشرى اكتسابكم الصحة والعافية يوما فيوم ، وأخبرتم أنكم ستذهبون بعد مرور خمسة وأربعين يوماً إلى الحمامات الكبريتية ، الواقعة بين فرنسا وأسبانيا ، فأوجب خبر عافيتكم زيادة سرورى الأبوى .

وبما أن دولتكم ستسافرون بعد انقضاء مدة إقامتكم فى تلك الحمامات إلى باريس وإنجلترا ، فقد وضعنا وصايا (تعليمات) مكونة من ستة بنود ، وأرسلناها إليكم طى كتابنا ، لتكونوا على خبرة وبصيرة بأصل المحادثات التى تتصل بالمصلحة ، فتجيدوا الإجابة عنها . والمأمول أن تقرأوه ، فتجيبوا عند اللزوم ، طبق ما تقتضيه تلك البنود . وتسرونا بعد ذلك ببشائر صحتكم .

تعليمات

(١)

إذا سافرتم إلى فرنسا، والتقيتم بمليكها ووزرائها وسائر كبرائها، ودار الحديث حول أحوال مصر السياسية، فينبغي أن تقولوا : « إن والدى قد أيقن منذ أن ولى الحكم ، درجة محبة الفرنسيين واحترامهم لشخصه وأسرته ، وأنهم لم يضنوا عليه بتقديم المساعدات اللازمة فى سبيل تقدم البلاد ، فأدى واجب الشكر فى كل مناسبة ، ولم يأل جهداً فى توصية أسرته وأتباعه وقرابته ، وإسداء النصح لهم ، بأن يقدروا قيمة حسن معاملة الفرنسيين لمصر . ولا ريب أننا سنظل عاملين بوصية والدى ونصحه ، فنفوز بمحبة الفرنسيين ومودتهم .

(٢)

ولكم بعد سرد هذه المقدمة ، أن تبسطوا أحوال مصر السابقة ، وتدخلوا فى تفصيل المساعى والجهود ، التى بذلت فى توطيد الأمن والطمأنينة فيها ، وتأسيس عمرانها .

(٣)

وإذا فاتحوكم فى مسألة قناة السويس ، فقولوا لهم إن حقيقة الحال أنه ليس هناك صعوبة ما فى حسن حصول تحقيق هذا الأمل . إلا أن حفر هذه القناة قد يصادف أثناء الأشغال الجسيمة ، الدائرة فى إنشاء القناطر الخيرية . وقد اضطررنا إلى تأجيل حفرها ، إلى الوقت المرهون . ومع ذلك ، فإننا نرى راغبين فى حفر هذه القناة من كل جانب ، حتى إذا تم إنشاء القناطر ، فلا صعوبة على مصر أن تقوم بحفرها .

(٤)

وإذا تكلموا عن ترتيبات الأسطول ، فعليكم أن تردوا عليهم بالجواب التالى : « كانت الحاجة قد دعت من قبل إلى اقتناء طائفة من السفن ، ولم يبق لها ضرورة فى الزمن الحاضر . غير أنه من الأسف أن تترك ، فتكون عرضة للتلف بأسرها . من أجل ذلك ، رأينا من المناسب أن تبذل الجهود فى إصلاحها ومرمتها . وإنى لأعلم أن والدى مصمم على إنشاء عدد من البواخر ، كلما سمحت الحالة بذلك ، لشدة الحاجة إلى البواخر فى هذه الآونة . »

(٥)

وإذا قدمتم إنجلترا ، فقولوا للإنجليز ، كلما وقعت مناسبة : « إن والدى قد علم وقدر مدى أهمية صداقة إنجلترا لمصر ، وأيقن ذلك ، نظراً لموقع مصر الجغرافى . ويعلم بذلك من الكتاب الذى كتبه الدوق ولنكتون حوالى سنة ١٨٣٠ ميلادية ، إلى المستر باركر ، قنصل إنجلترا بمصر فى ذلك العهد ، بأن الدولة الإنجليزية اعتبرت الأجوبة الصائبة التى أجاب بها على إفادات وإشارات الدولة المشار إليها ، بشأن موضوع الجزائر مقبولة . وبناء على ذلك ، لم يخل والدى من تلقينى ، أنا وجميع أفراد العائلة ، وملء آذاننا بأن صداقة دولة إنجلترا لمصر ، وخدمة مصر فى مقابل صداقتها ، هما من قبيل اللازم والملزوم . كما أنه ، بصفة خاصة ، لم ينقطع أبداً عن التنبيه علىّ ، المرة بعد الأخرى ، قائلا : « اسع جهدك فى تلقين هذه الفكرة إلى أسماع أفراد عائلتنا ، واملأ أذهانهم بها » . وأنا بفضل الله وكرمه ، لم أخرج عن نصيحته ، كما أننا نعتبر صداقة دولة عظيمة كإنجلترا ، نعمة عظمى لنا على الدوام . »

(٦)

وإذا سألوكم عن مسألة المواصلات (الامرارية) فى الوقت الحاضر ،

فأجيبوهم بأن الصعوبات التي كانت قائمة في سبيلها قد أزيلت، وتقرر أن تتولى الحكومة أعمال المواصلات . وسينفذ هذا القرار . غير أنه قد نيط بتنفيذ هذا القرار التماس تفويض أمر البريد إلى الحكومة المصرية ، ذهاباً وإياباً ، أسوة بغيرها من الحكومات في سائر البلاد . ونحن نرجو أن تنتهي هذه المسألة أيضاً إلى نتيجة حسنة .

فهرس المراجع

أولا – مراجع عامة

ارمنياك (دى) — نزيب وبيروت – ذكريات من الشرق (١٨٣٣ – ١٨٤١) باريس ، ١٨٤٤ (بالفرنسية)

انكيرى (جبريل) — ابرهيم باشا ، القاهرة ، ١٩٤٨ (بالفرنسية)

اهر هارد — البرنس دى بوكلر موسكاو ، دار « بلون » للنشر ، باريس (بالفرنسية)

ايزامبير — استقلال اليونان وأوربا ، باريس (بالفرنسية)

باتون (أ . أ) — تاريخ الثورة المصرية (بالإنجليزية)

باورنج — تقرير عن مصر ، لندن ، ١٨٤٠ (بالإنجليزية)

براون — بونابرت فى مصر والمصريون المعاصرون، لندن ١٩٠٧ (بالإنجليزية)

بروكيش أوستن — محمد على ، فيينا ١٨٧٧ (بالفرنسية)

بريهييه (لويس) — مصر من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٠٠ ، باريس ١٩٠٠ (بالفرنسية)

بوكلر موسكاو — دولة محمد على ، ثلاثة مجلدات، ١٨٤٤ (بالألمانية)

بولوير ليتون (هنرى) — تاريخ حياة هنرى جون تمبل فيسكونت بالمرستون (بالإنجليزية)

بوليتيس (أ . ج .) — العلاقات بين اليونان ومصر ، ١٨٣٣—١٨٤٩ (بالفرنسية)

بريبه (شارل) — فردينان بريبه، فى مجلة « الأنباء الفريبورجية » فريبورج ١٨٨٣ (بالفرنسيه)

بريه (فردينان) — سوريا تحت حكم محمد على إلى سنة ١٨٤٠ ، باريس ١٨٤٢ (بالفرنسية)
» » — حملة حوران فى سنة ١٨٣٨ (مخطوط) ، فريبورج (بالفرنسية)
» » — رواية لم يسبق نشرها لحرب سنة ١٨٣٩ بين تركيا ومصر (ظهرت فى مجلة الأخبار الفريبورجية » سنة ١٨٤٢ (بالفرنسية)
بينيديتى — سنوات محمد على الأخيرة ، فى « مجلة العالمين » يونيه سنة ١٨٩٥ (بالفرنسية)
تاجر (جاك) — مذكرات ا — ب كلوت بك ، القاهرة ، ١٩٤٩ (بالفرنسية)
تيير (ادولف) — خطب تيير البرلمانية ، الجزءان الرابع والخامس (بالفرنسية)
جرفينوس — اليونان بين يدى الدبلوماسيين ، الجزء الخامس عشر (ترجمة فرنسية)
جوان (ادوار) — مصر فى القرن التاسع عشر — التاريخ العسكرى والسياسى والقصصى والتصويرى لمحمد على ، وإبرهيم باشا ، وسليمان باشا ، باريس ، ١٨٤٧ (بالفرنسية)
جوردان (ك .) — الحرب بين مصر وتركيا ، فريبورج ١٩٢٣ (بالألمانية)
جولى — مصر فى عهد محمد على (بالفرنسية)
جيزوه — مذكرات مفيدة لتاريخ عصرنا ، المجلدان الخامس والسادس (بالفرنسية)
جيار (جبريل) — الإصلاحات فى مصر ابتداء من على بك الكبير إلى محمد على (١٧٦٠ — ١٨٤٨) مأثرة من مآثر فرنسا ، القاهرة ، ١٩٣٦ (بالفرنسية)
ددول (هـ) — مؤسس مصر الحديثة ، دراسة عن محمد على ،

كامبردج سنة ١٩٣١ (بالإنجليزية)
دريو (ادوار) — المسألة الشرقية ، باريس ، ١٩١٧ (بالفرنسية)
دوفرجيه دي‌حوران — اتفاق الخامس عشر من يوليه سنة ١٨٤٠ فى « مجلة العالمين » أول سبتمبر سنة ١٨٤٠ (بالفرنسية)
دبيدور (ا) — تاريخ أوربا الديبلوماسى ، الجزء الأول : باريس ، ١٨٩١ (بالفرنسية)
ديهيران — السودان المصرى فى عهد محمد على ، باريس ، ١٨٩٨ (بالفرنسية)
رستم (أسد) — حرب سوريا بحسب ما جاء فى وثائق قصر عابدين العامر .
زيدان (جورجى) — تاريخ مصر الحديثة من الفتح الإسلامى إلى الآن .
سان مارك جيراردان بحث فى المسألة الشرقية (« مجلة العالمين » مايو سنة ١٨٦٤ — ١٨٦٩) (بالفرنسية)
سانت اولير (كونت دى) — ذكريات ، فيينا سنة ١٨٣٢ — ١٨٤١ نشرها تيبو ، باريس ، ١٩٢٦ (بالفرنسية)
سليمان باشا — رواية معركة نزيب — فى مجلة « المشاهد العسكرية » الجزء الثامن عشر ، باريس ، ١٨٤٠ (بالفرنسية)
سنيور (ن . و .) — محادثات ومذكرات عن مصر ومالطة ، لندن، ١٨٨٢ (بالإنجليزية)
سوريل (البير) — بحوث فى التاريخ والنقد ، باريس ، ١٨٨٣ (بالفرنسية)
شاتوبريان — مذكرات مما وراء القبر ، الجزءان التاسع والعاشر (بالفرنسية)
شارل رو (فرانسوا) — بونابرت حاكم مصر ، دار « بلون » للنشر ، باريس ١٩٤٩ (بالفرنسية)
» » » — مصر من سنة ١٨٠١ إلى سنة ١٨٨٢ فى « تاريخ الأمة

المصرية » لجبريل هانوتو ، دار « بلون » للنشر بباريس ، ١٩٣٦ (بالفرنسية)

صبري (محمد) — الإمبراطورية المصرية ، باريس سنة ١٩٣٠ (بالفرنسية)

غربال (شفيق) — تولية محمد علي ، لندن ، ١٩٣٢ (بالإنجليزية)

فانتريتييه — سليمان باشا ، الكولونيل سيف ، القائد العام للجيوش المصرية ، أو تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠ ، باريس ، ١٨٨٦ (بالفرنسية)

فييت (جاستون) — قناصل فرنسا في عهد محمدعلي ، القاهرة ، ١٩٤٤ (بالفرنسية)

» » — رحلة إبرهيم باشا إلى فرنسا وإنجلترا ، في مجلة « كراسات التاريخ المصري » العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٤٨ (بالفرنسية)

» » ارتحالات محمد علي في مجلة « كراسات التاريخ المصري القاهرة ، ديسمبر سنة ١٩٤٩ (بالفرنسية)

قطاوي (ى . ا .) — تاريخ العلاقات بين مصر والباب العالي (من القرن الثامن عشر إلى سنة ١٨٤١) باريس ، ١٩١٩

قطاوي باشا (يوسف) — التاريخ التقويمي للأمة المصرية ، دار « بلون » للنشر

كادالفين وبارو — تاريخ حرب محمد علي ضد الباب العالي ، ١٨٣١ إلى ١٨٣٣ ، باريس ، ١٨٣٦ (بالفرنسية)

كرافن — اللورد بالمرستون ومكاتباته الخاصة (بالفرنسية)

كوشيريس — المركز الدولي لمصر والسودان (بالفرنسية)

» — المسألة الشرقية (في كتاب « التاريخ العام » للافيس ورامبو) ، باريس ، ١٨٩٨ (بالفرنسية)

لوران (ا . ش .) — الرواية التاريخية للشؤون السورية إلى سنة ١٨٤٢ (بالفرنسية)

ليففر (أ .) — محمود ومحمد على فى « مجلة العالمين » ١٥ مايو سنة ١٨٣٩ (بالفرنسية)
مانجين (ب) — تاريخ مصر تحت حكم محمد على (بالفرنسية)
» » — تاريخ مصر ابتداء من الاحتلال الفرنسى إلى سنة ١٨٢٣ ، باريس ١٨٢٣ (بالفرنسية)
» » — مجمل تاريخ مصر من سنة ١٨٢٣ إلى سنة ١٨٣٨ ، باريس ١٨٣٩ (بالفرنسية)
مترنيخ — مذكرات ، الجزءان الرابع والخامس (بالفرنسية)
المقريزى — المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (ترجمة فرنسية لبوريان) باريس ١٨٩٥
موريبه — تاريخ محمد على ، باريس ١٨٥٥ — ١٨٥٨ خمسة مجلدات (بالفرنسية)
مولتكى (فون) — مكاتبات عن الشرق (ترجمة فرنسية) باريس ١٨٩٢
ميريو (بول) — تاريخ محمد على ، باريس (بالفرنسية)
» » — مصر المعاصرة ، باريس ١٨٥٨ (بالفرنسية)
نابيير (السير تشارلس) — حرب سوريا ، مجلد واحد . لندن (بالإنجليزية)
هامر — تاريخ الدولة العثمانية ، الجزءان الرابع والخامس (ترجمة فرنسية لهيلر)
هامون — مصر فى عهد محمد على ، باريس ١٨٤٣ (بالفرنسية)
هولاند (ت. أرسكين) — الاتفاق الأوربى فى المسألة الشرقية ، أكسفورد ١٨٩١ (بالإنجليزية)

* * *

ثانياً — المطبوعات الخاصة

الجمعية الجغرافية الملكية المصرية

(أسست هذه المجموعة تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ، وإشراف أدولف قطاوى بك)

بوليتيس (ا . ج .) — النزاع بين تركيا ومصر من سنة ١٨٣٨ إلى سنة ١٨٤١ والسنوات الأخيرة من حكم محمد على ، بحسب ما جاء فى الوثائق الدبلوماسية اليونانية — قطع متوسط — ١١١١ — ٢٣٣ صفحة — ١٨ لوحة ، القاهرة ١٩٣١ (بالفرنسية)

» » — العلاقات بين اليونان ومصر فى عصر محمد على (١٨٣٣ — ١٨٤٩) قطع متوسط ، ١٧٤ — ٦٣٢ صفحة — ٧ لوحات ، القاهرة ١٩٣٥ (بالفرنسية) .

بينيس (ا . ج .) — بعثة عسكرية بولونية فى مصر — مجلدان — قطع متوسط القاهرة ١٩٣٨ (بالفرنسية)

دريو (ادوار) — محمد على ونابليون (١٨٠٧ — ١٨١٤) — مكاتبات قناصل فرنسا فى مصر — قطع متوسط — ٣٩ — ٢٧٨ — الصفحة الأولى مزينة بالألوان ، القاهرة ١٩٢٥ (بالفرنسية)

» » — تكوين إمبراطورية محمد على من الجزيرة العربية إلى السودان (١٨١٤ — ١٨٢٣) قطع متوسط ٥٦ — ٣٣٠ صفحة وخريطتان ، القاهرة ١٩٢٨ (بالفرنسية)

دريو (إدوار)	— حملة كريت والمورة (١٨٢٣ — ١٨٢٨) مكاتبات قناصل فرنسا فى كريت — قطع متوسط — ٢٣ — ٣٥٤ صفحة ولوحة مزدوجة ، القاهرة ١٩٣٠ (بالفرنسية)
« «	— مصر وأوربا — أزمة ١٨٣٩ — ١٨٤١ الجزء الأول : نزيب ومصير الدولة العثمانية (أبريل — أكتوبر سنة ١٩٣٩) قطع متوسط ٨٠ — ٤٠٠ صفحة ولوحة واحدة ، القاهرة ١٩٣٠ ، الجزء الثانى — تدخل أوربا (نوفمبر سنة ١٨٣٩ — يونيو سنة ١٨٤٠) قطع متوسط — ٨٧ — ٣٧٦ صفحة ، القاهرة ١٩٣١ ، الجزء الثالث : مصر وفرنسا ضد أوربا (يوليو — أكتوبر سنة ١٨٤٠) — قطع متوسط — ٥٦ — ٥٠١ صفحة ، القاهرة ١٩٣١ الجزء الرابع : مفاوضات الصلح ، نوفمبر ١٨٤٠ — مارس سنة ١٨٤١) — قطع متوسط — ٧٥ — ٤٧٠ صفحة — روما ١٩٣٣ — الجزء الخامس : الحلول : حكم مصر وراثياً داخل أسرة محمد على (مارس — ديسمبر سنة ١٨٤١) — قطع متوسط — ٤٦ — ٤١٧ صفحة — وجدول تسلسل الأنساب ، روما ١٩٣٤ (بالفرنسية)
دوان (جورج)	— بعثة عسكرية فرنسية لدى محمد على ، مكاتبات الجنرال بليار والجنرال بوايبه — قطع متوسط — ٣٢ — ١٤٠ صفحة وصورة منقولة عن الأصل ، القاهرة ١٩٢٣ (بالفرنسية) .
« «	— مصر من سنة ١٨٠٢ إلى سنة ١٨٠٤ — مكاتبات قناصل فرنسا فى مصر — قطع متوسط — ١٥ — ٢٨٣ صفحة ، القاهرة ١٩٢٥ (بالفرنسية)

دوان (جورج)	— محمد على ، باشا القاهرة (١٨٠٥ — ١٨٠٧) — مكاتبات قناصل فرنسا فى مصر — قطع متوسط — ٣٢ — ٢٣٩ صفحة — القاهرة ١٩٢٦ (بالفرنسية)
« «	— فرقاطات محمد على الأولى (١٨٢٤ — ١٨٢٧) قطع متوسط — ٨ — ١٢٧ صفحة وسبع لوحات ، القاهرة ١٩٢٦ (بالفرنسية)
« «	— نافارين (السادس من يوليو إلى العشرين من أكتوبر سنة ١٨٢٧) — قطع متوسط — ٣٢ — ٣٥٢ صفحة ، ٢١ لوحة وأربعة رسوم تخطيطية — القاهرة ١٩٢٧ (بالفرنسية)
« «	— مصر من سنة ١٨٢٨ إلى سنة ١٨٣٠ — مكاتبات قناصل فرنسا فى مصر — قطع متوسط — ١١ — ٥٢٣ صفحة — روما ١٩٣٥ (بالفرنسية)
« «	— محمد على وحملة الجزائر (١٨٢٩ — ١٨٣٠) قطع متوسط — ٩٢ — ٢٩٣ صفحة — القاهرة ١٩٣٠ (بالفرنسية)
« «	— حرب سوريا الأولى — الجزء الأول : غزو سوريا (١٨٣١ — ١٨٣٢) قطع متوسط ٣٧ — ٦٩٦ — القاهرة سنة ١٩٣١ — الجزء الثانى : صلح كوتاهية (١٨٣٣) قطع متوسط — ١٠٤ — ٥٤٧ صفحة القاهرة ١٩٣١ (بالفرنسية)
« «	— بعثة البارون بواليكونت — مصر وسوريا فى سنة ١٨٣٣ — قطع متوسط — ٦٢٢ — ٣١٨ صفحة القاهرة ١٩٢٧ (بالفرنسية)
« «	— تاريخ حكم الخديو إسماعيل . الجزء الأول : السنوات الأولى من حكمه ، ١٨٦٣ — ١٨٦٧ — قطع متوسط —

٨ صفحات و ٤٥٣ صفحة – روما ١٩٣٣ – الجزء الثانى . بلوغه أوج مجده ، ١٨٦٧ – ١٨٧٣ – قطع متوسط – ٧٤٤ صفحة – روما ١٩٣٤ ، الجزء الثالث : الإمبراطورية الإفريقية : القسم الأول : (١٨٦٣ – ١٨٦٩) قطع متوسط – ١٦ – ٥٢٥ صفحة – و٢٥ لوحة . (بالفرنسية) القسم الثانى (قيد الطبع)

دوان (جورج) وفاوتييه – إنجلترا ومصر – حملة سنة ١٨٠٧ ، قطع متوسط – جونس(مدام ا . ك .) ٥٧ – ٢٥٦ صفحة وخريطة واحدة ، القاهرة ١٩٢٦ (بالفرنسية)

» » – إنجلترا ومصر – الجزء الأول : سياسة المماليك (١٨٠١ – ١٨٠٣) قطع متوسط – ٤٨ – ٤٥٥ صفحة – القاهرة ١٩٢٩ – الجزء الثانى : سياسة المماليك (١٨٠٣ – ١٨٠٧) – ١٥٥ – ٣٦٧ صفحة القاهرة ١٩٣٠ (بالفرنسية)

دينى (ى .) – موجز المحفوظات التركية فى القاهرة – قطع متوسط – ٨ صفحات و ٦٣٨ صفحة و ٥٦ لوحة ورسم تخطيطى واحد – القاهرة ١٩٣٠ (بالفرنسية)

ساماركو (انجلو) – رحلة محمد على فى السودان (من الخامس عشر من أكتوبر سنة ١٨٣٨ إلى الخامس عشر من مارس سنة ١٨٣٩ ، (قطع متوسط – ٤٥ – ٥٦ صفحة وخريطة واحدة – القاهرة سنة ١٩١٩ (بالإيطالية)

» » – حكم محمد على بحسب ما جاء فى الوثائق الدبلوماسية الإيطالية التى لم يسبق نشرها – الجزء الأول : عهد الفوضى فى مصر (من يوليو سنة ١٨٠١ إلى يوليو سنة ١٨٠٤) – رواية الكونت كارلودى روسيتى قنصل

إيطاليا — قطع متوسط — ٦٤ — ١٦٩ صفحة — القاهرة سنة ١٩٣٠ — الجزء الثامن : نشوء الأزمة المصرية الشرقية الأولى من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٣٣ وتطورها (من يناير سنة ١٨٣١ إلى يناير سنة ١٨٣٣) قطع متوسط — ٢٠ — ٢٨٨ صفحة روما ١٩٣٢ . الجزء التاسع : فتح عكا (من فبراير إلى يونيو سنة ١٨٣٢) قطع متوسط — ٤٦ — ٤٢٤ صفحة — روما ١٩٣٢ . الجزء العاشر : غزو مصر لسورية (من يوليه إلى أكتوبر سنة ١٨٣٢) قطع متوسط ٢٧—٤١٢ صفحة ولوحتان — روما ١٩٣٢ (بالإيطالية) .

سامارکو (انجلو) — البحرية المصرية فى عهد محمد على — نصيب إيطاليا منها — قطع متوسط — ٤٠ — ١٣٢ صفحة — القاهرة ٩١٣١ (بالإيطالية) .

» » — الساندرو ريتشى ويوميات رحلاته ، الجزء الأول . (قيد الإعداد) .

الجزء الثانى : وثائق نادرة لم يسبق نشرها ، قطع متوسط ١٦ — ١٦٤ صفحة و ١٨ لوحة — القاهرة ١٩٣٠ (بالإيطالية)

» » — تاريخ مصر الحديثة ابتداء من محمد على إلى الاحتلال البريطانى (١٨٠١ — ١٨٨٢) (بالفرنسية) .

شارل رو (فرانسوا) — إنجلترا والحملة الفرنسية فى مصر — الجزء الأول : قطع متوسط — ٢٤ — ٢٧٨ صفحة وخريطة — القاهرة ١٩٢٥ — الجزء الثانى : قطع متوسط — ٣٧٣ صفحة وخريطتان — القاهرة ١٩٢٥

فيجان (الجنرال) – عضو المجمع اللغوى الفرنسى (الأكاديمية الفرنسية) – التاريخ العسكرى لمحمد على وأبنائه – مجلدان – قطع كبير – ٢٨٩ و ٢٥٦ صفحة و ٢٠١ لوحة مرسومة و ٩ خرائط – باريس ١٩٣٦ (بالفرنسية) .

قطاوى بك (رينيه) – حكم محمد على بحسب ما جاء فى المحفوظات الروسية فى مصر . الجزء الأول : التقارير القنصلية من سنة ١٨١٩ إلى سنة ١٨٣٣ . قطع متوسط – ١١ – ٦٣٥ صفحة – القاهرة ١٩٣١ . الجزء الثانى : بعثة الكولونيل دوهاميل ١٨٣٤ – ١٨٣٧ ، القسم الأول ؛ قطع متوسط – ١٤ – ٥٥٩ صفحة ، روما ١٩٣٣ ، القسم الثانى ؛ قطع متوسط ١٤ – ٥٦٩ صفحة ، روما ١٩٣٤ ، الجزء الثالث : بعثة الكونت ميدم (١٨٣٧ – ١٨٤١) وبعثة المسيو كريهمر (١٨٤١ – ١٨٤٤) قطع متوسط – ١٧ – ٩٠٦ صفحة روما ١٩٣٦ (بالفرنسية) .

مجموعة الفرمانات الشاهانية العثمانية الموجهة إلى ولاة مصر وخديويها من سنة ١٠٠٦ إلى سنة ١٣٢٢ هجرية (١٥٩٧ إلى ١٩٠٤ ميلادية) جمعت بأمر حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر ، تمهيد وملخصات وجداول وحواش لحضرة صاحب السعادة حايم ناحوم أفندى ، ومقدمة لحضرة صاحب السعادة محمد زكى الأبراشى باشا ، قطع متوسط – ٣٦٦ صفحة القاهرة ١٩٣٤ (بالفرنسية) .

موجز تاريخ مصر ، لفريق من المؤرخين وعلماء الآثار . مقدمة لحضرة صاحب السعادة محمد زكى

الأبراشى باشا ، الجزء الثانى : مصر البيزنطية ، ابتداء من ديوكلسيان إلى الفتح العربى ، للمسيو هنرى مونييه ، ومصر الإسلامية ، ابتداء من الفتح العربى إلى الفتح الإسلامى ، للمسيو جاستون فييت — قطع متوسط — ٤١٤ صفحة . القاهرة ١٩٣٢ ، الجزء الثالث : مصر العثمانية ، ابتداء من فتح سليم الأول (١٥١٧) إلى قدوم بونابارت (١٧٩٨) للمسيو اتيين كومب ، الحملة الفرنسية فى مصر ، للمسيو جاك بينفيل ، عضو المجمع اللغوى الفرنسى (الأكاديمية الفرنسية) محمد على وإبرهيم ، للمسيو ادوار دريو — قطع متوسط — ٣٩٠ صفحة وجدول تسلسل الأنساب ، القاهرة ١٩٣٣ (بالفرنسية) .

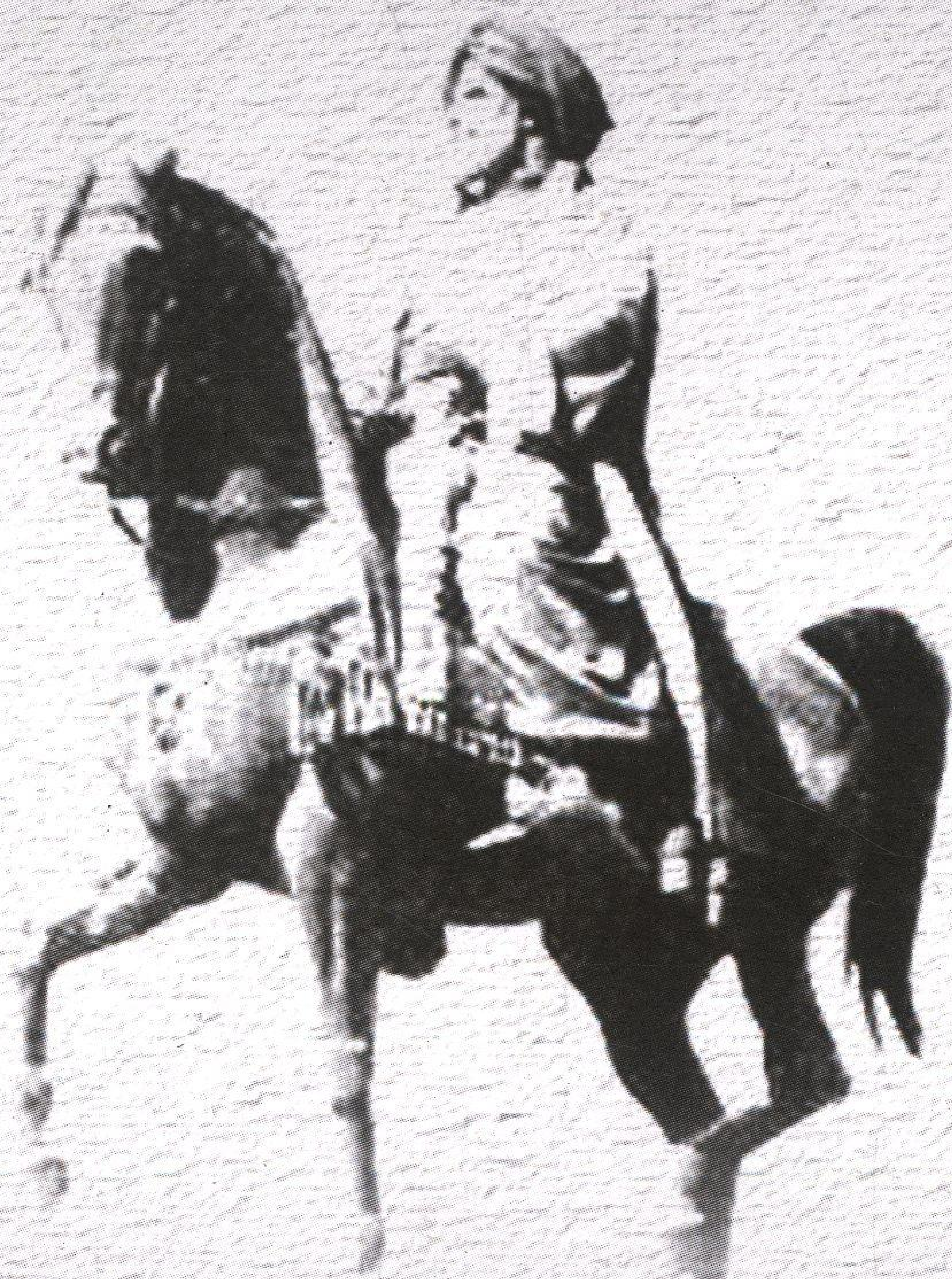
* * *

فهرس اللوحات

فهرس المواد

صفحة

محمد علي وأوربا



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة